UN LIBRARY
FEB 14 1989
UN/SA COLLECTION

مجلـــس الأمـــن

الوثائق الرسمية

السنة الأربعون

ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٥

الأمـــم المتحـــدة

مجلـــس الأمـــن

الوثائق الرسمية

السنة الأربعون

ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٥

الأمـــم المتحـــدة

نيويورك ، ١٩٨٩

مـلاحظــة

تتألـف رموز وثائق الأمم المتحدة ، من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وعـادة تُنشر وثائق مجلس الأمن (ورمزها .../S) في ملاحق ربع سنوية عن **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن** . ويشير تاريخ الوثيقة إلى الملحق الـذي ترد فيـه ، أو الـذي ترد فيـه معلومات عنها .

وتنشـر قرارات مجلس الأمن ، التي تُرقّـم وفقاً لنظام اعتمد في عام ١٩٦٤ ، في مجلدات سنوية عن **قرارات ومقررات مجلس الأمن** . أما النظام الجديد ، الذي طُبّـق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ ، فقد أصبح معمولاً به منذ ذلك التاريخ .

ثبت وثائق مجلس الأمن الصادرة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥

ملاحظة - تظهر عناوين الوثائق المطبوعة في هذا الملحق بالخط السميك . أمّا الوثائق الأخرى فإما أن يكون أمامها إشارة إلى مرجع أو يكون بالاستطاعة الاطّلاع عليها في مكتبة داغ همرشولد .

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16858/ Add. 2	٢ شباط/فبراير ١٩٨٥	أ	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص		١
S/16874/ Add. 1	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		تقرير الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب لتايلند في مجلس الأمن		
S/16877/ Add. 1	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ب	إضافة للمرفق الأول من تقرير الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٥٥٢ (١٩٨٤)		٣
S/16878	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٣
S/16879	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٧
S/16880 و Add. 1-10	٧ و ١٤ و ٢١ كانون الثاني/يناير و ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٥ شباط/فبراير و ٨ و ١٤ و ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥		بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل		
S/16881	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٧
S/16882	٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٨
S/16883	٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٩
S/16884	٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	و	رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		٩

* تطابق الحروف الواردة في هذا العمود الحروف الواردة في الصفحة ف من الفهرس وتبين موضوع الوثائق التي تشير إليها .

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16885	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٠
S/16886	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		١١
S/16887	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٣
S/16888	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٤
S/16889	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما		١٥
S/16890	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٦
S/16891	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٧
S/16892	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٨
S/16893	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٨
S/16894	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٩
S/16895	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٢٠
S/16896	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		٢٠
S/16897	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	مذكرة من الأمين العام بشأن التقرير الذي وضعه فريق الأمم المتحدة في طهران عن تفتيش تم الاضطلاع به في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		٢١
S/16898	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٢٤
S/16899	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٢٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16900	٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر		٢٨
S/16901	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل ونائب الممثل والممثلين المناوبين لمدغشقر في مجلس الأمن		
S/16902	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢٩
S/16903	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثلين المناوبين لتايلند في مجلس الأمن		
S/16904	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٢٩
S/16905	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٣٠
S/16906	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد		٣١
S/16907	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٣١
S/16908	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		٣٢
S/16909	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٣٤
S/16910	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٣٦
S/16911	٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد		٣٦
S/16912	٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٣٧
S/16913	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		مذكرة من رئيس مجلس الأمن عن شكل التقرير السنوي للمجلس	انظر : قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٥ ، الجزء الثاني	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16914	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٣٨
S/16915	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٣٩
S/16916	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٤٠
S/16917	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا		٤١
S/16918	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٤١
S/16919	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٤٢
S/16920	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	ج	مذكرة الأمين العام بشأن تقرير فريق الأمم المتحدة في بغداد عن تفتيش أجرى في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		٤٣
S/16921	١ شباط/فبراير ١٩٨٥	ل	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان		٤٥
S/16922	١ شباط/فبراير ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٤٧
S/16923	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ط	مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة تشاد		٤٧
S/16924	٤ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بيرو		٤٨
S/16925	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥		مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٨/٣٩ ، المعنون « التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية »	للاطلاع على النص الكامل للقرار ، انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٥١**	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16926	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥		مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٤/٣٩ ، المعنون « العدوان الاسرائيلي المسلّح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين »	المصدر السابق	
S/16927	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٥/٣٩	المصدر السابق	
S/16928	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٣٩ ألف	المصدر السابق	
S/16929	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	م	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرات ١٢ و ٣٢ و ٣٦ و ٤٦ و ٤٧ و ٦٨ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٩ ألف والفقرتين ١٢ و ١٣ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٩ باء	المصدر السابق	
S/16930	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ٦١/٣٩ باء	المصدر السابق	
S/16931	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ل	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٣٩	المصدر السابق	
S/16932	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ل	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٩ كاف	المصدر السابق	
S/16933	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٣٩ ألف والفقرتين ٥ و ٦ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٣٩ زاي	المصدر السابق	
S/16934	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ١٤٧/٣٩	المصدر السابق	
S/16935	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ن	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٥٤/٣٩	المصدر السابق	
S/16936	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ن	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٥٥/٣٩	المصدر السابق	
S/16937	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ن	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الانتباه إلى الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ١٥٦/٣٩	المصدر السابق	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16938	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثلين المناوبين للصين في مجلس الأمن		
S/16939	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٤٨
S/16940	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٥٠
S/16941	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥١
S/16942	٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا		٥٢
S/16943	٧ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		٥٣
S/16944	٧ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٥٥
S/16945	٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٥٦
S/16946	٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قطر		٥٦
S/16947	٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		٥٧
S/16948	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٥٨
S/16949	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥٩
S/16950	١١ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		٥٩
S/16951	١١ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٦٠
S/16952	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٦١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16953	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		٦١
S/16954	١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		٦٢
S/16955	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٦٣
S/16956	١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٦٤
S/16957	١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٦٥
S/16958	١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ل	رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية		٦٦
S/16959	١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٦٧
S/16960	١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٦٨
S/16961	١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٦٩
S/16962	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	التقرير المقدم من بعثة أرسلها الأمين العام لتقصي حالة أسرى الحرب في جمهورية ايران الإسلامية وجمهورية العراق : مذكرة من الأمين العام		٧٢
S/16963	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١١٤
S/16964	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١١٥
S/16965	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١١٥
S/16966	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية		١١٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16967	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١١٧
S/16968	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		١١٨
S/16969	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١١٩
S/16970	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ ، ي	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		١٢٢
S/16971	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٢٣
S/16972	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٢٤
S/16973	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا		١٢٥
S/16974	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٢٥
S/16974/ Add. 1	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٢٧
S/16975	٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في مجلس الأمن		
S/16976	٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٢٨
S/16977	٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا		١٣٠
S/16978	٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣١
S/16979	٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٢
S/16980	٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		١٣٣
S/16981	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا		١٣٣
S/16982	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٤

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16983	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان		١٣٥
S/16984	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	مذكرة من الأمين العام يسترعي فيها الانتباه إلى الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٩٥/٣٩ دال	للاطلاع على نص القرار، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٥١	
S/16985	٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٣٦
S/16986	٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية		١٣٦
S/16987 [و Corr. 1]	٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٣٧
S/16988	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٣٨
S/16989	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل قطر	ضُمّنت في محضر الجلسة ٢٥٦٨	
S/16990	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٣٩
S/16991	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر		١٤٠
S/16992	١ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٤٠
S/16993	١ آذار/مارس ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		١٤٢
S/16994	١ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل قطر	ضُمّنت في محضر الجلسة ٢٥٦٩	
S/16995 [و Corr. 1]	١ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٤٤
S/16996	٤ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٥

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16997	٤ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٤٩
S/16998	٤ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٥٠
S/16999	٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٨
S/17000	١١ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	لبنان : مشروع قرار		١٥٨
S/17001	٥ آذار/مارس ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب للولايات المتحدة الأمريكية بمجلس الأمن		
S/17002	٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٥٩
S/17003	٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية		١٦٠
S/17004	٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	بيان من رئيس مجلس الأمن مؤرخ في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ بعد اختتام أعمال المجلس	للاطلاع على نص البيان ، انظر : قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٥	
S/17005	٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		١٦١
S/17006	٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		١٦١
S/17007	٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٦٢
S/17008	٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		١٦٣
S/17009	٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		١٦٤
S/17010	٧ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٦٥
S/17011	٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اليمن الديمقراطية	ضُمّنت في محضر الجلسة ٢٥٧٢	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17012	٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية		١٦٨
S/17013	٨ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار		١٦٩
S/17013/ Rev. 1	١١ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار منقح	اعتمد بدون تغيير؛ انظر: القرار ٥٦٠ (١٩٨٥)	
S/17014	١١ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	تقرير من الأمين العام		١٧٠
S/17015	٨ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٧١
S/17016	١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٧٢
S/17017	١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٧٣
S/17018	١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة من الأمين العام إلى رئيسيّ جمهورية ايران الإسلامية وجمهورية العراق		١٧٤
S/17019	١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٧٥
S/17020	١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٧٧
S/17021	١١ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٧٧
S/17022 و Corr. 1	١٢ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٧٨
S/17023	١٢ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ، ي	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		١٧٩
S/17024	١٢ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٨٠
S/17025	١٢ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨١
S/17026	١٢ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17027	١٣ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٨٣
S/17028	١٣ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨٣
S/17029	١٤ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨٤
S/17030	١٤ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٨٥
S/17031	١٤ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨٥
S/17032	١٥ آذار/مارس ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة من الأمين العام إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة وهي تشتمل على نداء آخر من أجل تقديم تبرعات لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص		١٨٦
S/17033	١٨ آذار/مارس ١٩٨٥		مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة من ممثل اليمن إلى الأمين العام يحيل بموجبها الوثائق الخاصة بالمؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية المنعقد في صنعاء في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/173-S/17033	
S/17034	١٥ آذار/مارس ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام عن وثائق تفويض نائب ممثل بيرو في مجلس الأمن		
S/17035	١٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن		١٩٠
S/17036	١٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	مذكرة من رئيس مجلس الأمن تضم نص بيانه المؤرخ في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ نيابة عن أعضاء المجلس	للاطلاع على نص البيان، انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٥	
S/17037	١٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		١٩١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17038	١٨ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٩٢
S/17039	١٨ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٩٣
S/17040	١٩ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		١٩٤
S/17041	١٩ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٩٥
S/17042	١٩ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٩٥
S/17043	١٩ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		١٩٦
S/17044	٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		١٩٧
S/17045	٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٩٨
S/17046	٢١ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٩٨
S/17047	٢١ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٩٩
S/17048	٢١ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل منغوليا		٢٠٠
S/17049	٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢٠٠
S/17050	٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	بيان من رئيس مجلس الأمن		٢٠١
S/17051	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٢٠١
S/17052	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢٠٢

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17053	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الدانمرك		٢٠٣
S/17054	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٢٠٤
S/17055 [و Corr. 1]	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		٢٠٤
S/17056	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة مدغشقر		٢٠٥
S/17057	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		٢٠٦
S/17058	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢٠٧
S/17059	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢٠٧
S/17060	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢٠٩
S/17061	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة تشيكوسلوفاكيا		٢١٠
S/17062	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		٢١١
S/17063	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢١١
S/17064	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		٢١٢
S/17065	٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية الصين الشعبية		٢١٤
S/17066	٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢١٤
S/17067	٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام		٢١٥
S/17068	٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٢١٧

فهـــرس

المسائل التي ناقشها مجلس الأمن أو التي عرضت عليه في الفترة التي يتناولها هذا الملحق

أ الحالة في قبرص

ب رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، عمان ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية [**الخليج الفارسي**]

ج الحالة بين ايران والعراق

د رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ٥٢ دولة عضواً [**أفغانستان**]

هـ برقية مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية

و رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

ز رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا ، ورسائل تتعلق بالتطورات في أمريكا الوسطى

ح الحالة في الشرق الأوسط

ط رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد [**تشاد/ليبيا**]

ي رسائل تتعلق بالحالة في جنوب شرق آسيا وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ك مسألة جنوب افريقيا

ل رسائل تتعلق بنزع السلاح

م الحالة في ناميبيا

ن رسائل تتعلق بتعزيز الأمن الدولي أو العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

الوثيقة S/16858/ADD. 2

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ شباط/فبراير ١٩٨٥]

١ - أوردت في تقريري المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص [S/16858 ، الفقرات ٤٨ إلى ٥١ و ٦١] ، سرداً للتطورات الأخيرة المتعلقة بمهمة المساعي الحميدة التي أسندها مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) وفي قراراته التالية ، التي كان آخرها القرار ٥٥٩ (١٩٨٤) . وأشرت أيضاً إلى الوثائق التي قدمتها إلى الطرفين بوصفها كلاً متكاملاً أثناء الجولة الأخيرة من المحادثات التي جرت عن قرب ، وإلى الاجتماع المشترك الرفيع المستوى الذي قمت بعقده في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

٢ - ولدى افتتاح الاجتماع المشترك الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في ١٧ كانون الثاني/يناير ، أدليت ببيان (انظر المرفق الأول) . وعلى مدار الاجتماع المشترك الرفيع المستوى بذلت كل جهد ممكن لمساعدة الطرفين في حل ما نشأ من خلافات . وفي غضون ذلك ، طُرِقت بعض الجوانب الموضوعية لمشروع الاتفاق ، وبدا في بعض الحالات أن الفجوة أخذت تضيق بين موقفي الطرفين .

٣ - وحيث إنه لم تثبت عندئذ إمكانية التغلب على الصعوبات القائمة ، أصدرت بياناً (انظر المرفق الثاني) في ٢٠ كانون الثاني/يناير في نهاية الاجتماع المشترك الرفيع المستوى .

٤ - أما آرائي بشأن الحالة التي نشأت في الاجتماع المشترك الرفيع المستوى فيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي أسندها إليّ مجلس الأمن ، فلاتزال على النحو المبين في الفقرة الأخيرة من بياني المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . بيد أنه سيكون أمراً مؤسفاً أن يؤدي ما نشأ من صعوبات إلى إضعاف عزم الطرفين على السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . وإنه لأمر جوهري أن يكفل الحفاظ على جوانب التقدم التي أحرزت . وإني لأناشد الطرفين وأناشد جميع الأطراف المعنية بمستقبل قبرص ، العمل على كفالة عدم الإقدام على أي فعل في الجزيرة أو خارجها يجعل السعي إلى إيجاد حل أمراً أكثر صعوبة . ولا يخالجني أي شك في أنه مازال بإمكاننا إذا توفر طيب النية وصدق العزم ، أن نصل إلى الحل الشامل للمشكلة القبرصية الذي امتنع علينا حتى الآن .

المرفق الأول

بيان الأمين العام في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ في افتتاح الاجتماع المشترك الرفيع المستوى بشأن قبرص

أود أن أرحب بندوبيكم إلى مقر الأمم المتحدة لحضور الاجتماع المشترك الرفيع المستوى الذي أعلن عنه في ختام محادثاتنا التي جرت عن قرب والذي أبلغ به مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [S/16858 ، الفقرة ٥١] . وإنها لمناسبة جليلة ، بل ونقطة تحول في التاريخ المعقّد الذي شهد البحث عن تسوية تفاوضية عادلة ودائمة للمشكلة القبرصية في إطار مهمة المساعي الحميدة التي أسندها مجلس الأمن إلى الأمين العام . وإن اجتماعنا في هذه القاعة ، التي تخصص عادة لإجراء المشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس ، أمر يؤكد هذه الرابطة . وليس لدي من شك في أننا جميعاً على وعي بأهمية العمل الذي شرعنا فيه لتونا وبالتوقعات الكبيرة التي أثارها ، وهي توقعات لم يثرها في قبرص وحدها .

وإني أعتبر أن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه لايزال هو الهدف المذكور في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، الذي أعربت فيه عن توقعي أن يبرم الطرفان في هذا الاجتماع المشترك الرفيع المستوى اتفاقاً يتضمن العناصر اللازمة لحل المشكلة حلاً شاملاً ، يرمي إلى إنشاء جمهورية اتحادية في قبرص [المرجع نفسه ، الفقرة ٥٠] . وأود بهذه المناسبة أن أوجه إليكم ثناءً أنتم جديرون به للتصميم الذي واصلتم به المفاوضات تحت رعايتي . وإني على ثقة من أن الجانبين كليهما قد قدما إلى الاجتماع المشترك الرفيع المستوى وهما على استعداد تام لإنجاز المهمة التي بدأها هذه البداية الميمونة ، ومن أن جميع الأطراف المعنية ستواصل تيسير هذه العملية .

ويجب علينا بالطبع أن نكون واقعيين . فلاتزال هناك صعوبات يتعين التغلب عليها ومحاذير يجب تفاديها وانعدام للثقة يلزم تبديده . ومن ناحية أخرى ، فإن من الواضح أننا قد نجحنا في تمهيد مساحة كبيرة خلال المحادثات التي جرت عن قرب ، بغية إنشاء إطار رسمي لإيجاد حل للمشكلة ، مع مراعاة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وسأتناول الآن

المسألة المتعلقة بما قد يكون أفضل السبل المثمرة التي يمكن أن نسلكها نحو تحقيق تلك المهمة .

إن معي هنا الوثائق التي توفرنا عليها خلال المحادثات التي جرت عن قرب ، التي أشرت إليها في تقريري المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر . والمسؤولية التي يتعين مواجهتها حالياً هي الانطلاق من هذه الوثائق إلى نقطة إبرام اتفاق . ونحن نعلم جميعاً أن هناك من الأعمال ما يلزم القيام به لتحقيق تلك المهمة في إطار الخطوط العامة التي وُضعت خلال المحادثات التي جرت عن قرب .

وسوف يكون من اليسير تماماً في هذه المرحلة أن تتعرض جهودنا للتحول عن مسارها الصحيح . وإني على بيّنة من أننا سنعمل جميعاً على ضمان ألا يحدث هذا . والهدف من وجودنا هنا هو محاولة إبرام اتفاق يؤدي إلى إنشاء جمهورية اتحادية في قبرص . وبالنية الصادقة يمكن لكل منا أن يساعد الآخر في تحقيق هذه الغاية . والتقدم المحرز يبلغ من الأهمية درجة تجعل التوقف الآن أمراً مفجعاً . فقد تم بلوغ مرحلة جديدة في السعي إلى إيجاد حل شامل للمشكلة القبرصية ، التي ظلت لفترة تزيد عن عقدين تفسد الحالة السياسية في الجزيرة وتهدد السلم ، لا فيما بين القبرصيين فحسب ، بل في المنطقة الأوسع نطاقاً كذلك .

وأنا أعلم أنه يمكنكم في مسعاكم هذا الاعتماد على التأييد الإجماعي من جانب المجتمع الدولي . وأتعهد لكم من جانبي بتقديم أتم المساعدة وكل ما قد تحتاجونه من عون للوصول بهذه المهمة إلى خاتمة ناجحة .

وإذا كنتم عازمين على الوصول إلى اتفاق ، فإن هناك حالياً فرصة فريدة سانحة . وإني على يقين أنكم ترون معي أنه إذا ضاعت هذه الفرصة ، فإن عودتها مرة أخرى لن تكون أمراً ميسوراً .

وأدعوكم الآن إلى إفادتي بتعليقاتكم الموقّرة بشأن المرحلة الحالية التي تمر بها العملية الدبلوماسية .

المرفق الثاني

بيان الأمين العام في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ في ختام الاجتماع المشترك الرفيع المستوى بشأن قبرص

عقد اجتماع مشترك رفيع المستوى بشأن قبرص في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وقد عقد الاجتماع تحت رعاية الأمين العام في إطار مهمة المساعي الحميدة التي أسندها إليه مجلس الأمن وكان معروضاً على الاجتماع الوثائق التي أسفرت عنها المحادثات الرفيعة المستوى التي جرت عن قرب في نيويورك في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، والتي قدم الأمين العام تقريراً بشأنها إلى مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [S/16858 ، الفقرات ٤٨ إلى ٥٠] .

وقد انطلق الطرفان كلاهما من الوثائق المذكورة أعلاه . وقد ذكر الجانب القبرصي التركي للأمين العام أنه « يوافق موافقة تامة على مشروع الاتفاق » .

وذكر الجانب القبرصي اليوناني للأمين العام أنه « وفقاً للفهم الواضح لديه فإنه يقبل الوثائق التي قدمها الأمين العام بوصفها أساساً لإجراء مفاوضات وفقاً للنهج الكلي المتكامل الذي يهدف إلى إيجاد حل شامل وعام للمشكلة القبرصية ، وأنه قد قدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى بنية طيبة خالصة بهدف إجراء مفاوضات بنّاءة ومجدية » .

وأعتقد أنه طوال فترة البحث عن حل للمشكلة القبرصية لم تكن الفجوة أبداً أضيق مما هي عليه الآن ، وأن هناك حاجة إلى المثابرة . وبناءً على ذلك ، وحيث إن الطرفين على استعداد للاستمرار في اتصالاتهما المباشرة في إطار مهمة المساعي الحميدة المسندة إلى الأمين العام ، سأظل على اتصال بكلا الجانبين بغية الجمع بينهما مرة أخرى في اجتماع مشترك رفيع المستوى ، يعقد إذا أمكن قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٨٥ .

الوثيقة S/16877/ADD. 1

إضافة للمرفق الأول من تقرير الأمين العام
عملاً بقرار مجلس الأمن ٥٥٢ (١٩٨٤)

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

إضافة للمرفق الأول

الحوادث التي أبلغت عنها الحكومات والمنظمة الدولية للملاحة البحرية
بين ١ حزيران/يونيه و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

تاريخ الحادث	اسم السفينة	نوعها	حمولتها بالأطنان	جنسية مالكها	علمها المسجل	مكان الحادث وزمانه	معلومات أخرى	مصدر الإبلاغ
٢١ كانون الأول/ديسمبر	Thorshavet	ناقلة سوائل	١٥٠ ٢٣١	النرويج	النرويج	خط العرض ٦ُ ٢٨° شمالاً وخط الطول ٥١ُ ٥٠° شرقاً	لم يجرح أحد	المنظمة الدولية للملاحة البحرية
	Magnolia	ناقلة سوائل	٢٢٨ ١١٢	ليبريا	ليبريا	على بعد نحو ٣١ ميلاً جنوب جزيرة الخرج	قتل شخصان	المنظمة الدولية للملاحة البحرية
٢٥ كانون الأول/ديسمبر	Kanchen-junga	ناقلة سوائل	٧٤٤ ٢٧٦	الهند	الهند	عند محطة رأس التنورة	جرح بحار واحد	المنظمة الدولية للملاحة البحرية
٢٦ كانون الأول/ديسمبر	Aragon	ناقلة سوائل	٨٩٢ ٢٣٢	اسبانيا	اسبانيا	في طريقها إلى رأس التنورة	لم تحدث أصابات	المنظمة الدولية للملاحة البحرية

الوثيقة S/16878

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا قائمتين بأسماء المدنيين الايرانيين الذين استشهدوا (المرفق الأول) والذين أصيبوا (المرفق الثاني) في المناطق السكنية ، من جراء نيران المدفعية العراقية ، فيما بين ٢٧ أيار/مايو و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، مما يتناقض واتفاق حزيران/يونيه [انظر : S/16609 و S/16610 المؤرختان في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤] .

وسيكون تعميم هاتين القائمتين ، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن ، موضع تقدير كبير .

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفــق الأول

قائمة بأسماء المدنيين الذين استشهدوا بين ٢٨ أيار/مايو و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ في المناطق السكنية من جرّاء استخدام المدفعية العراقية البعيدة المدى ، منذ إبرام اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ المتعلق بعدم الهجوم على المناطق السكنية

التاريخ	الاسم	اللقب	المنطقة
٢٨ أيار/مايو	خلف	روهيبور	خرمشهر
٢٩ أيار/مايو	بارفيز	يوسفي	عبدان
١ حزيران/يونيه	فاطمة	زاكري	عبدان
٧ حزيران/يونيه	محسن	طرفي	عبدان
٧ حزيران/يونيه	حسين	مرادي زاده	عبدان
٩ حزيران/يونيه	عبد الحميد	أغايان	عبدان
٩ حزيران/يونيه	يد الله	باراستو	عبدان
٩ حزيران/يونيه	حياة الله	مرادي	عبدان
٤ آب/أغسطس	مريم	فارسانيان	عبدان
٤ آب/أغسطس	خاتم	معرفي	عبدان
١١ آب/أغسطس	محمد باغر	زوغي	خرمشهر
٢٦ آب/أغسطس	محمد	مداحي	جزيرة سابز
١٠ أيلول/سبتمبر	هايل	ديفيز	خرمشهر
١٣ أيلول/سبتمبر	علي محمد		خرمشهر
٢٠ أيلول/سبتمبر	زبيدة	إمامي	عبدان
٢٠ أيلول/سبتمبر	محمود	حاجيهي	عبدان
٢٠ أيلول/سبتمبر	غلام رضا	ناصري	عبدان
٢٠ أيلول/سبتمبر	زينات	ياغوبي	عبدان

المرفــق الثاني

قائمة بأسماء المدنيين الذين أُصيبوا في عبدان وخرمشهر بين ٢٧ أيار/مايو و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ من جرّاء استخدام المدفعية البعيدة المدى للمرتزقة البعثيين منذ إبرام اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ المتعلق بعدم الهجوم على المناطق السكنية

مستشفى تلغاني ، عبدان

التاريخ	الاسم	اللقب	المنطقة	الإصابة
٢٧ أيار/مايو	صبيحي	ساميميان	جزيرة مينو	شظايا في الظهر
١٥ حزيران/يونيه	أحمد صفا	بافانده	جزيرة مينو	شظايا في الفخذ
١٨ حزيران/يونيه	فريدة	مهجوري	جزيرة مينو	شظايا في الفخذ
١٩ حزيران/يونيه	منصور	رحيميان	جزيرة مينو	شظايا في البطن
٢٠ حزيران/يونيه	كريم	هيافي	فيروزأباد	شظايا في أسفل الظهر
٢٠ حزيران/يونيه	سهيلة	مهرغاني	خرمشهر	شظايا في البطن
٢٠ حزيران/يونيه	عبودا	إبراهيم دوخت	خرمشهر	شظايا في الصدر

التاريخ	الاسم	اللقب	المنطقة	الإصابة
٢٠ حزيران/يونيه	خير الله	سلطاني	خرمشهر	شظايا في الذراع والصدر
٢٠ حزيران/يونيه	سمير	ماتوري	خرمشهر	شظايا في الذراع
٢٣ حزيران/يونيه		ناغيتامي	عبدان	شظايا في الكتف الأيسر
٢٤ حزيران/يونيه	موسى	بالوخ	عبدان	شظايا في الرسغ الأيمن
٢٤ حزيران/يونيه	محمد	سماك	عبدان	شظايا في الفخذ
٢٥ حزيران/يونيه	سيد رحيم	تاباتبائي	خرمشهر	شظايا في أسفل الظهر
٢٦ حزيران/يونيه	ماهور	ألبونامبش	خرمشهر	شظايا في الذراعين والساقين
٢٧ حزيران/يونيه	كاكاخان	كمالي	عبدان	شظايا في الفخذ وأصابع اليد
٢٨ حزيران/يونيه	أحمد صفا	بافانده	عبدان	شظايا في الساق
٢٨ حزيران/يونيه	فريدة	مهجوري	عبدان	شظايا في الرقبة والورك
٢٨ حزيران/يونيه	يد الله	باراست غوكاز	عبدان	شظايا في الصدر والذراع والساق
٢٨ حزيران/يونيه	جمال	فرحاني	خرمشهر	شظايا في الساق والذراع الأيسرين
٢٨ حزيران/يونيه	مدير	محسني	خرمشهر	شظايا ورصاصة في الرأس
٢٨ حزيران/يونيه	مديرة	محسني	عبدان	شظايا في الرأس
٢٨ حزيران/يونيه	صديقة	غاييم	ألوشاناك	شظايا في الرأس
٢٨ حزيران/يونيه	حبيب	مرادي	خرمشهر	شظايا في الرأس
٢٨ حزيران/يونيه	بوران	رازجو	عبدان	شظايا في الجنب
٢ تموز/يوليه	علي	هصاري	عبدان	أصيب من جرّاء الانفجار
٥ تموز/يوليه	جاسم	طالبي	عبدان	شظايا في الساق والبطن
٥ تموز/يوليه	شاكر	ماتوري	عبدان	شظايا في الرأس تحت الأذن
٨ تموز/يوليه	عبد المحسن	أميرخودا	عبدان	شظايا في اليد اليمنى
٨ تموز/يوليه	أفضلي	حبيبي	جزيرة مينو	شظايا في الرأس والعين
٨ تموز/يوليه	عبد الرسول	يونس زاده	خرمشهر	شظايا في الساق
٨ تموز/يوليه	غلام حسين	حدادي	خرمشهر	شظايا في الأذن والساق
٨ تموز/يوليه	ميرزا علي	شيرك سانغار	خرمشهر	شظايا في الركبة
٩ تموز/يوليه	شاكر	فرحاني	خرمشهر	أصيب من جرّاء الانفجار
٢١ تموز/يوليه	غوربانالي		عبدان	شظايا في الأنف
٢٢ تموز/يوليه	طالب	هيماني	جزيرة مينو	شظايا في الفخذ الأيسر
٢٤ تموز/يوليه	أصغر	حاج دافن	جزيرة مينو	شظايا في الجنب الأيسر
٢٤ تموز/يوليه	حسن	كشفارز	عبدان	شظايا في الفخذ الأيمن
٢٤ تموز/يوليه	عبد الله	أحد جورداني	جزيرة مينو	شظايا في الساق اليسرى
٢٤ تموز/يوليه	مهدي	منتظمي	جزيرة مينو	شظايا في الرقبة والساق اليمنى
٢٤ تموز/يوليه	رجب	مواينفر	جزيرة مينو	شظايا في الساق اليسرى
٢٨ تموز/يوليه	حبيب	ديلي أحد	عبدان	شظايا في الساق
٢٩ تموز/يوليه	حشمت	غرب	عبدان	شظايا في الساق اليسرى
٢ آب/أغسطس	ختون	طاهي	عبدان	شظايا في الساق اليسرى
٤ آب/أغسطس	مهدي	رحيمي	عبدان	شظايا في الذراع والساق ومؤخرة الرأس
٤ آب/أغسطس	صفية	صبري	عبدان	شظايا في البطن والفخذ
٤ آب/أغسطس	فرشتة	أديبي	عبدان	شظايا في الخصر
٤ آب/أغسطس	خانوم	مرضي	عبدان	شظايا في البطن
٤ آب/أغسطس	ياغوب	زابول زاده	جزيرة مينو	شظايا في الساق اليسرى
٧ آب/أغسطس	سامان	سالاري	عبدان	الدفن تحت الأنقاض

التاريخ	الاسم	اللقب	المنطقة	الإصابة
٧ آب/أغسطس	نوشن	سالاري	عبدان	الدفن تحت الأنقاض
٨ آب/أغسطس	شهران	ياروماتوري	عبدان	شظايا في الفخذ والخنصر
٨ آب/أغسطس	محمد	يارماتوري	عبدان	شظايا في البطن
٨ آب/أغسطس	سعيد	يارماتوري	عبدان	شظايا في البطن
١٠ آب/أغسطس	محمد	دارس	عبدان	أصيب من جرّاء الانفجار
١٧ آب/أغسطس	محمد علي	مورود	عبدان	الاختناق
١٨ آب/أغسطس	إبراهيم	سيلز	عبدان	شظايا في أسفل الظهر وفي الجنب الأيمن
٢٥ آب/أغسطس	محمد	ساميان	جزيرة مينو	شظايا في الذراع والساق
٢٥ آب/أغسطس	جعفر	ساري	عبدان	أصيب من جرّاء الانفجار
٢٧ آب/أغسطس	عزيز	مقدم	عبدان	شظايا في أصابع اليد
٢٧ آب/أغسطس	خلف	بافي	عبدان	أصيب من جرّاء الانفجار
٢٧ آب/أغسطس	عبود	خيرعبادي	عبدان	شظايا في الوجه والذراع
٤ أيلول/سبتمبر	غلام حسين	أوفيسي	عبدان	أصيب من جرّاء الانفجار
٤ أيلول/سبتمبر	عباس	هياتيان	عبدان	شظايا في الفخذ
٤ أيلول/سبتمبر	منصور	خاجي	عبدان	شظايا في الرأس والذراع الأيمن
٦ أيلول/سبتمبر	علي أصغر	شيغي	عبدان	شظايا في الكتف والساق اليسرى
٦ أيلول/سبتمبر	محمد علي	فاداهي	عبدان	شظايا في الكتف
٨ أيلول/سبتمبر	محمد رضا	فاتفاتي	عبدان	شظايا في البطن
٨ أيلول/سبتمبر	مرتضى	شريفي	عبدان	شظايا في الوجه واليد اليسرى
١١ أيلول/سبتمبر	قدرة الله	سلطاني	عبدان	شظايا في الوجه واليد اليسرى
١١ أيلول/سبتمبر	حسان	بوزورغنيا	عبدان	شظايا في الجنب الأيسر
١١ أيلول/سبتمبر	دامي	سالمي	عبدان	شظايا في اليد اليسرى
١٢ أيلول/سبتمبر	علي أصغر	حسينيبور	عبدان	شظايا في الرقبة والذراع الأيسر
١٢ أيلول/سبتمبر	علي	حسينيبور	عبدان	شظايا في الذراعين والوجه
١٢ أيلول/سبتمبر	عبد الهجير	مهتابي	عبدان	شظايا في الرأس والذراع
١٢ أيلول/سبتمبر	سيد	مصطفاوي	عبدان	رصاصة في الفخذ اليسرى
١٢ أيلول/سبتمبر	علي رضا	شاه بستاني	عبدان	شظايا في أصابع اليد
١٢ أيلول/سبتمبر	زينب	غانباري	عبدان	رصاصة في الساق
١٢ أيلول/سبتمبر	توفيق	فتاوي	عبدان	شظايا في أصابع اليد
١٤ أيلول/سبتمبر	علي	حزينة	عبدان	شظايا في الكتف والساق اليسرى
١٤ أيلول/سبتمبر	مسعود	محمد بور	عبدان	شظايا في الفخذ اليمنى
٢١ أيلول/سبتمبر	مرتضى	زير	عبدان	شظايا في الساق اليمنى
٢١ أيلول/سبتمبر	اسماعيل	كفالات نجاد	عبدان	شظايا في الساق اليمنى

الوثيقة S/16879*

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم أن القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وأن المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى قد أوضح له ما يلي :

« عمدت السلطات الباكستانية مؤخراً ، ضمن سلسلة اتهاماتها ، إلى الادعاء مرة أخرى بأن طائرة أفغانية قد دخلت ، على حد زعمها ، الفضاء الجوي لذلك البلد في محافظة إمام البستان بمقاطعة بلوخستان ، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وبأن ست طائرات أفغانية أخرى قد دخلت الفضاء الجوي لأراندو في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وقصفت تلك المنطقة بالقنابل وأطلقت عليها الصواريخ .

« ووفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من السلطات المختصة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لم تقع عمليات طيران أو هجوم من هذا القبيل على هاتين المنطقتين من جانب طائرات القوات المسلحة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي ترى أن هذه المزاعم الباكستانية ، شأنها شأن سابقاتها ، مفعمة بالحقد وعارية من الصحة . والسلطات السابقة الذكر تشجب ، على نحو شديد ، تلك الدعاية العدائية والاتهامات التي لا أساس لها ، والتي ظلت توجه إلى جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشكل مكثف منذ عهد قريب » .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/63-S/16879 .

الوثيقة S/16881*

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [S/16863] ، أتشرف بإطلاعكم على أحدث عمل عدواني ارتكبته القوات الفييتنامية انتهاكاً لسيادة تايلند وسلامة أراضيها ، على النحو التالي :

في حوالي الساعة ١٣/٣٠ يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، قامت جماعة من القوات الفييتنامية المدعمة بالمدفعية الثقيلة بشن غارة داخل الأراضي التايلندية ونصبت كميناً للقوات التايلندية شبه العسكرية التي كانت تقوم داخل تايلند بدورية روتينية على الحدود ، جنوبي محافظة بان كروات بمقاطعة بوريرام وعلى بعد حوالي كيلومتر من الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية . ونتيجة لذلك ، قتل أربعة أفراد من القوات التايلندية شبه العسكرية وأصيب آخران إصابات خطيرة .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/66-S/16881 .

وتعلن حكومة مملكة تايلند إدانتها الشديدة لهذا العمل العدواني الصارخ الذي ارتكبته القوات الفييتنامية ضد تايلند عمداً ودون سابق استفزاز ، وهي تؤكد من جديد مرة أخرى حقها المشروع في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمحافظة على سيادة تايلند وسلامة أراضيها .

وأتشرف بأن أرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16882*

رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن متحدثاً باسم وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قال في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ :

« إن القوات العسكرية لباكستان عاودت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ القيام بعمليات قصف لمنطقة باريكوت في مقاطعة كونارها مستخدمة الأسلحة الثقيلة والبعيدة المدى ، مثل المدافع عديمة الارتداد ، ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة ، مما أسفر عن إصابة ١١ جندياً أفغانياً و ٨ من المدنيين بجراح من بينهم نساء وأطفال وإصابة المباني السكنية بأضرار جسيمة .

« وبصدد هذه الاعتداءات ، استدعى المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى بوزارة الخارجية القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول الساعة ١٥/١٥ بعد ظهر اليوم ، وأوضح له أنه بالرغم من التحذيرات والاحتجاجات المتكررة بشأن عمليات القصف وإطلاق الصواريخ من الأراضي الباكستانية ضد أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لم تقتصر السلطات الباكستانية على عدم التوقف عن أعمالها العدائية والاستفزازية ، بل قامت أيضاً بتكثيف تلك الأعمال .

« إن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعرب مرّة أخرى عن احتجاجها الشديد على هذه الاعتداءات والاستفزازات المسلحة التي ترتكبها السلطات الباكستانية ، وتطالب بقوة أن تتوقف على الفور هذه السلسلة من الاعتداءات ؛ وإلا ، فإن قوات الأمن التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ستلجأ إلى القيام بعمل حازم ومضاد ، ستقع مسؤوليته على كاهل السلطات الباكستانية » .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/67-S/16882 .

الوثيقة S/16883*

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٥/٣٠ بعد ظهر اليوم ، حيث أوضح له المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى ما يلي :

« رغم الاحتجاجات المتوالية من جانب وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وفي حين أكدت السلطات ذات الصلة في وزارة خارجية باكستان للقائم بالأعمال بالسفارة الأفغانية في إسلام أباد أن القوات المسلحة في باكستان لديها أوامر صارمة بعدم اللجوء إلى أي نوع من أنواع الاستفزازات المسلحة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فإن الاستفزازات والاعتداءات التي ترتكبها على الحدود القوات العسكرية لباكستان ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية لم تتوقف .

« ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، عبرت الحدود من الأراضي الباكستانية عصابة مسلحة مكونة من ٢٥٠ شخصاً - كان من بينهم أيضاً ٥٠ من الميليشيا الباكستانيين - حيث دخلت منطقة تشامكاني في مقاطعة باكتيا وقصفت قرية بنغاثي ، وأحد مراكز الحدود قصفاً متكرراً بالذخيرة التفاعلية . ونتيجة لذلك ، سقط عدد من سكان القرية ومن الأفراد العسكريين في مركز الحدود ضحايا لهذه الحادثة .

« إن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعرب مرة أخرى عن احتجاجها الشديد على هذه الاعتداءات والاستفزازات المباشرة من جانب السلطات العسكرية الباكستانية ، وتطلب جدياً وضع حد لجميع الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيا والقوات المسلحة لباكستان على الحدود ، ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قبل أن تجد قوات الأمن التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى القيام بأعمال مضادة حازمة » .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/69-S/16883 .

الوثيقة S/16884

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل : بالفرنسية]
[٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [*S/16872*] ، أتشرف بأن أحيل طي هذا نص بيان المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والمؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

وسأغدو ممتناً لو قمتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كيتونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المـرفـق

بيان المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في فينتيان في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

في الآونة الأخيرة أصبحت الحالة في منطقة القرى اللاوية الثلاث ، بان ماي ، وبان كانغ ، وبان سافنغ في قسم باكلاي ، التابع لمقاطعة سايابوري بالغة التوتر . ففي الساعة ١٢/٣٠ من يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ شنّت وحدة من القوات التايلندية المرابطة في إقليم لاو ، في المنطقة المجاورة لمرهونغ خاب في جبل فوهانغ ، هجوماً استهدف التعدي على هذا الإقليم على بعد حوالي كيلومترين إلى الجنوب الغربي لبان ماي ، الواقعة على مسافة ٦٠٠ متر داخل حدود لاو . إلا أن الميليشيا التابعة لنا في المنطقة صدت الهجوم . وبعد ذلك مباشرة قامت القوات التايلندية بقصف المنطقة قصفاً شديداً بنيران المدفعية مستخدمة أسلحة من جميع الأعيرة بما في ذلك مدافع من عيار ١٥٥ مم .

وفي ٣ كانون الثاني/يناير ، قامت قوات من كتيبة الفرسان التايلندية الأولى ، تعززها المدفعية ، بشن هجوم عنيف آخر على المنطقة نفسها ، ولكن الهجوم رُدّ على أعقابه مرة أخرى . وفي الوقت نفسه أطلقت القوات التايلندية عشوائياً أكثر من ٢٠٠ قذيفة من عياري ١٥٥ مم و ١٠٥ مم على منطقة القرى الثلاث ، والمناطق المحيطة بها وهي تلال فو هوات ، وبمر كيو نوكسيو ، ومركز بان ماي والمنطقة المحيطة ببان ماي نوي وبان فونغ .

ومن المعروف أن الرجعيين اليمينيين المتطرفين في الدوائر الحاكمة التايلندية أصدروا الأوامر ، بعد أن اضطروا إلى سحب قواتهم من القرى الثلاث في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، باحتلال التلال التسعة المحيطة بالمواقع ، التي تبعد ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ متر في عمق إقليم لاو . ولايزال الجانب التايلندي يرفض السماح لسكان القرى الثلاث الذين تم ترحيلهم إلى تايلند بالعودة إلى قراهم الأصلية ، ويتنصل من مسؤولية تعويض السكان عن الخسائر التي لحقت بهم ، كما يرفض اقتراحات لاو بشأن استئناف المفاوضات بين الجانبين في بانكوك بغرض حل المشاكل المعلّقة المتصلة بقرى لاو الثلاث .

إن هذه الأحداث تعد دليلاً جديداً على أن البيانات التي أدلى بها الجانب التايلندي في الأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، متعهداً بسحب قواته بالكامل من القرى الثلاث ، ورد الجانب التايلندي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ومؤداه أنه « لم تعد توجد منذ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر أية قوات تايلندية في منطقة القرى الثلاث ، ومن ثم لا يوجد شيء آخر للتفاوض بشأنه » ، ليست سوى مناورات ماكرة من جانب الرجعيين اليمينيين المتطرفين في الدوائر الحاكمة التايلندية ، ترتكب بالتواطؤ مع دعاة السيطرة والتوسع في بكين ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغيرها من بلدان الهند الصينية .

ويدين وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه الأعمال العدائية من جانب الرجعيين اليمينيين المتطرفين في الدوائر الحاكمة التايلندية ، ويطالب الجانب التايلندي بأن يتوقف فوراً عن أعمال العدوان التي يرتكبها ضد إقليم لاو وعن احتلاله له ، وبأن يسحب جميع قواته من هذا الإقليم ، وأن يعيد السكان اللاويين الذين رحلتهم القوات التايلندية إلى تايلند إلى قراهم الأصلية ، وأن يعوّض السكان المحليين عن الخسائر التي تكبدوها ، وأن يحترم سيادة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسلامتها الإقليمية . وبهذه الطريقة وحدها سيتسنى إقرار الأوضاع الطبيعية على وجه السرعة في القرى الثلاث ، وإعادة الظروف إلى ما كانت عليه في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، والتوفيق بين مصالح وآمال شعبي لاو وتايلند .

ولذلك يجب على الجانب التايلندي أن يتحمل وحده المسؤولية عن الأفعال التي يرتكبها .

وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد موقفها الذي لا يتزعزع ، وهو أنها تحتفظ بحقها في الدفاع عن النفس لصون سيادتها وسلامتها الإقليمية ، كما أنها في الوقت نفسه تقف مستعدة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين في بانكوك ، كما اقترحت وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على وزارة خارجية مملكة تايلند .

وتناشد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية شعوب وحكومات جميع البلدان ، بما في ذلك الشعب التايلندي ، أن تساعد في شل اليد الإجرامية للرجعيين اليمينيين المتطرفين في الدوائر الحاكمة التايلندية ، وأن تؤيد الموقف العادل لشعب لاو في الدفاع عن بلده وبنائه ، وأن تبدي تعاطفها مع هذا الموقف ، وذلك بغية تعزيز قضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

الوثيقة S/16885*

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [S/16875] أتشرف بإبلاغكم بأن حادثة خطيرة تتعلق بانتهاك المجال الجوي لباكستان قد وقعت من الجانب الأفغاني في

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/71-S/16885 .

٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . ففي ذلك التاريخ اخترقت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان محلقة فوق أراندو في مقاطعة تشيترال ، وقامت بإسقاط قنبلتين ، وإطلاق بعض الصواريخ داخل الأراضي الباكستانية .

وإنني أغتنم هذه الفرصة أيضاً لإفادتكم بأن حكومة باكستان قد نفت وجود أي أساس من الصحة لمزاعم سلطات كابول بوقوع حوادث إطلاق للنار من جانب القوات المسلحة الباكستانية عبر الحدود في اتجاه باريكوت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16886 *

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أكتب لكم لإبلاغكم بنص المذكرة التي بعثت بها السيدة نورا أستورغا ، وزيرة خارجية جمهورية نيكاراغوا بالنيابة ، إلى السيد إدغاردو باز بارنيكا ، وزير العلاقات الخارجية لهندوراس ، بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

« أكتب لكم للإشارة إلى الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها ، ضد نيكاراغوا انطلاقاً من أراضي هندوراس ، جماعتا المرتزقة اللتان تسميان « ميسورا » و« القوة الديمقراطية النيكاراغوية » ، وقد كان هذا الأمر موضع اهتمامكم في الأيام القليلة الماضية ، عندما أعربتم في مؤتمر صحفي عن ضرورة طرد قوات المرتزقة هذه من أراضي جمهورية هندوراس .

« وفي المؤتمر الصحفي نفسه ، صرحتم بأن القائد المرتزق ستيدمان فاغوث سيجري طرده من هندوراس ، الأمر الذي دعا حكومة نيكاراغوا إلى طلب تسليمه ، وهو ما أبدى رسمياً في مذكرة أرسلت أمس إليكم .

« وبغية التعاون في إطار الأهداف التي أعربتم عنها ، أرفق مع هذه المذكرة قائمة بالقواعد والمعسكرات التي تمتلكها منظمتا المرتزقة المذكورتان في أراضي هندوراس ، وذلك للعمل على تخفيض قواتها ونزع سلاحها وإبعادها عن الحدود كخطوة تمهيدية لطردها من هندوراس .

« وتود حكومة نيكاراغوا أن تعرب عن ثقتها في أن ما أعربتم عنه ، فيما يتعلق بجماعتي المرتزقة اللتين تمارسان نشاطهما بصفة غير قانونية داخل أراضي هندوراس ، يمكن أن يتحقق في أقصر وقت ممكن ، مما سيعود بالفائدة ، ليس فقط فيما يتصل بالعلاقات بين هندوراس ونيكاراغوا ، بل أيضاً بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا من أجل السلم .

« ومن دواعي الأمل بالنسبة لنيكاراغوا ، أن حكومة هندوراس قد أعربت عن طريقكم ، في عمل اتسم بالمسؤولية والحصافة ، عن تصميمها على وضع حد لوجود جماعتي المرتزقة المذكورتين في الأراضي الهندوراسية . ذلك أن هذه المواقف تيسر ، وفقاً لمقتضيات القانون الدولي ، الاستعادة الفعّالة للثقة والتعاون بين البلدين وبين جميع بلدان أمريكا الوسطى الشقيقة .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/855-S/16886 .

« المرفـق

« قواعـد ومعـسكرات تجميـع ميـسورا

« مركز ميـسورا الرئيسي : يقـع في الأراضي الهندوراسيـة ، في مواجهة بلدة سان كارلوس النيكاراغوية (على نهر الكوكو) . ورئيس المعسكر هو هيلتون فاغوث ، شقيق ستيدمان فاغوث . ويوجد ، في هذا المعسكر ، المسؤولون الرئيسيون عن جماعة المرتزقة « ميسورا » ، وحوالي ٢٠٠ من الأفراد أيضاً .

« (قوات المحيط الأطلسي الخاصة) T.E.A. : توجد هذه القاعدة في لاساتيجني ، بالأراضي الهندوراسية ، في مواجهة بلدة أسانغ النيكاراغوية (على نهر الكوكو) . والمسؤول عنها هو إدواردو باننتغ ، أحد القادة الرئيسيين لجماعة « ميسورا » ، التي يقودها ستيدمان فاغوث . ويوجد بهذه القاعدة حوالي ٢٠٠ من المرتزقة .

« قاعـدة فالينسيا التشغيلية : تقع على مسافة ٢٠ كيلومتراً من مصب نهر واسبوك ، في الأراضي الهندوراسية . وهي واحدة من قواعد النقل والإمداد والتموين الأساسية لجماعة « ميسورا » ويوجد بها حوالي ٣٠٠ من المرتزقة .

« روس ـ روس : تقع داخل البلدة الهندوراسية التي تحمل هذا الاسم . وقد أصبحت هذه القاعدة إحدى القواعد الرئيسية لميسورا وكان يتردد عليها ستيدمان فاغوث بصفة متكررة .

« معسكر ليموس : يوجد داخل الأراضي الهندوراسية ، في مواجهة قرية ليموس النيكاراغوية . وتوجد بالقرب من هذه القاعدة الفرقة «أ» من الكتيبة الخامسة للجيش الهندوراسي . ويوجد بهذا المعسكر ١٥٠ مرتزقاً .

« معسكر برانشا : يقع شمال نهر ليموس ، في الأراضي الهندوراسية . ويعمل انطلاقاً من هذه القاعدة القائد راؤول طوبياسي ومعه ٢٠٠ من المرتزقة .

« راديو ميسكوت : تباشر المحطة الإذاعية المسماة ميسكوت ، التابعة لتجمع ميسورا والتي يرأسها ستيدمان فاغوث ، عملها من بلدة روس ـ روس الهندوراسية . وتقع هذه المحطة في موقع قريب للغاية من المنزل الذي يسكنه فاغوث في هذا المكان . ويسميها سكان روس ـ روس « البيت الأبيض » ويعرفونها بهذا الاسم . ويتولى مسؤولية تشغيل هذه المحطة اللاسلكية الإذاعية فرانسسكو كينو .

« وبالإضافة إلى الأشخاص السالف ذكرهم ، ينتمي إلى تجمع ميسورا الأشخاص الآتية أسماؤهم فيما بعد ، وهم يمارسون أنشطة غير قانونية مختلفة ضد نيكاراغوا انطلاقاً من هندوراس :

« إلمير برادو : يتولى منصب المتحدث الرسمي باسم ميسورا ، ويشترك مع ستيدمان فاغوث في مؤتمرات صحفية مختلفة في تيغوسيغالبا ؛

« ويكليف دييغو : منسق سياسي ؛

« تيتو ـ تيخيدا : مستشار سياسي ؛

« تيلليث موللينز : يتبع ما يسمى بمجلس ميسورا للشيوخ ؛

« إدواردو بانتنع وراؤول طوبياسي وأليخو تيوفيلو : جميعهم يعملون في الهيكل العسكري لميسورا ويقطنون بالأراضي الهندوراسية ؛

« ليخان مورا وصمويل مورا ووالتر كارباخال : يقومون حالياً بمهمات تجنيد المكسيكيين من أصل نيكاراغوي الذين يقطنون في موكورون ، بهدف إرسالهم لمحاربة نيكاراغوا .

« قواعد ومعسكرات منظمة المرتزقة المسماة « القوة الديمقراطية النيكاراغوية » في أراضي هندوراس

« تتكون منظمة المرتزقة التي يطلق عليها اسم القوة الديمقراطية النيكاراغوية من عدد كبير من القواعد والمعسكرات الواقعة على الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا حيث تمارس جزءا كبيراً من أنشطتها الإرهابية ضد بلدنا . ومن بين هذه القواعد ما يلي :

« لاس فيغاس : وتقع في قطاع أريناليس بمقاطعة إل باراثيو . وتعتبر من القواعد الرئيسية . وهي حالياً نقطة الانطلاق للمرتزقة المنتظرين لأمر التغلغل في الأراضي النيكاراغوية .

« بانكو غراندي : وتقع بمقاطعة أولانتشو على الحدود مع نيكاراغوا . وهي تعد النقطة التي ترسل منها لوازم الإمداد والتموين الرئيسية لجماعات المرتزقة التي تمارس عملياتها من داخل الأراضي النيكاراغوية .

« لا لودوثا : وتقع شرقي بلدة تيوتيكاسنتي النيكاراغوية ، داخل الأراضي الهندوراسية . وتستخدم كمخبأ للتجمع الذي يقوده المرتزق بينيتو برافو الذي يكنى باسم ماك .

« قاعدة إل أغواكاتـه : وتقع في أولانتشو . وتعتبر من أهم المراكز التموينية لجماعات المرتزقة . ومن هذا المكان ترسل المؤن جواً إلى المرتزقة الموجودين داخل نيكاراغوا . وفي هذا المكان أيضاً يتركز تجميع المؤن التي ترسل فيما بعد إلى جماعات المرتزقة . ومن أهم قادة هذه القاعدة خوان غومث ، أحد حرس سوموزا السابقين .

« راديو ١٥ أيلول/سبتمبر : تعمل هذه الإذاعة ، التي تعتبر لسان حال ما يطلق عليه « القوة الديمقراطية النيكاراغوية » ، من شارف تيغوسيغالبا ، في مكان يقع على طريق هاتيليو الرئيسي . ويتولى مسؤولية هذه الإذاعة المرتزق فرانك أرانا إيكانا وهو من أصل نيكاراغوي . وتبث هذه المحطة اللاسلكية الإذاعية برامجها الموجهة لنيكاراغوا بصفة مستمرة » .

وإذ أعرب عن شكري لكم ، أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خوليو إيكازا غيارد
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16687*

رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة التالية من الفريق أول طيار سيدهي سافيتسيلا ، وزير خارجية تايلند :

« أتشرف بإبلاغكم بأن الحكومة التايلندية الملكية قررت في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، أي قبل يومين من بدء الدورة الحادية والعشرين (العامة) للجنة الميكونغ المؤقتة في هانوي ، الامتناع عن إيفاد وفد للاشتراك في هذه الدورة العامة . وقد جاء هذا القرار نتيجة لقيام القوات الفييتنامية العاملة في كمبوتشيا بشن غارات عديدة ومستمرة على أراضي تايلند ، أسفرت عن موت العديد من الجنود التايلنديين ، وإلحاق أضرار جسيمة في ممتلكات المواطنين التايلنديين . ولا تفتأ هذه الأعمال تقوض إلى حد كبير روح التعاون القائمة للجنة الميكونغ المؤقتة .

« ونتيجة لذلك ، تبينت الحكومة التايلندية الملكية استحالة الاشتراك في هذه الدورة للّجنة . وقد نقل هذا القرار إلى كل من السيد سومفافان إنثافونغ ، رئيس اللجنة ، والسيد جلال مجدي ، الوكيل التنفيذي لأمانة لجنة الميكونغ ، وذلك في مذكرتين وجههما السيد برابات بريماني ، الأمين العام للإدارة الوطنية للطاقة ، والعضو الممثل لتايلند في لجنة الميكونغ المؤقتة . ويرد طي هذا ، لعلمكم ، نص المذكرتين :

« ' يؤسفني بالغ الأسف أن أجد لزاماً عليّ أن أبلغكم بأن الحالة على طول الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية قد تدهورت في الأيام القليلة الماضية تدهوراً حاداً ، نتيجة للانتهاكات المتعمدة والصارخة والمستمرة التي ارتكبتها القوات الفييتنامية العاملة في كمبوتشيا ، ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية . وقد وقعت هذه الانتهاكات بالقرب من المخيمات الكمبوتشية في أمبيل ، وعند ممر أوبوك ، وأسفرت عن موت العديد من الجنود التايلنديين ، وإلحاق أضرار جسيمة بممتلكات المواطنين التايلنديين .

« ' وبالرغم من أن تايلند ترغب في فصل عمل لجنة الميكونغ المؤقتة عن التطورات السياسية والعسكرية على طول الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية ، فإن هذه الحوادث التي ألمحت إليها لا تفتأ تقوض بشكل خطير روح التعاون القائمة في اللجنة . ولهذا السبب ، الذي أثق في أنكم ستتفهمونه ، يتعذر على وفد تايلند الاشتراك في الدورة الحادية والعشرين للّجنة ، المقرر انعقادها في هانوي في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . '

« وسأغدو ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن » .

ويشرفني أن أرجو تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/74-S/16887 .

الوثيقة S/16888*

رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16881*] ، أتشرف بأن أطلعكم على آخر سلسلة من أعمال العدوان التي ارتكبتها القوات الفييتنامية ، انتهاكاً لسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، على النحو التالي :

١ - في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، شنت كتيبة من القوات الفييتنامية غارة داخل الأراضي التايلندية ، للسيطرة على إحدى المناطق الواقعة في محافظة نام يين ، بمقاطعة أوبون راتشاتاني ، على مسافة خمسة كيلومترات داخل تايلند . وفي اليوم نفسه اصطدمت القوات التايلندية مع وحدة فييتنامية في محافظة بان كروات بمقاطعة بوريرام ، على مسافة كيلومتر واحد داخل تايلند مما أسفر عن مقتل جندي تايلندي وإصابة تسعة آخرين بجراح .

٢ - في ٥ كانون الثاني/يناير ، أطلقت القوات الفييتنامية التي تم إنزالها في أربع قرى تايلندية تابعة لمحافظة نام يين ، بمقاطعة أوبون راتشاتاني ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ قذيفة تقريباً ، وأسفر ذلك عن إجلاء نحو ١ ٠٠٠ قروي تايلندي مع ماشيتهم إلى منطقة أكثر أمناً .

٣ - في ٧ كانون الثاني/يناير ، اصطدمت إحدى وحدات الدورية التايلندية التابعة لشرطة الحدود مع القوات الفييتنامية عند ممر أوبوك ، بمحافظة بان كروات ، على مسافة كيلومتر واحد تقريباً داخل تايلند . وأسفر ذلك عن إصابة أحد رجال شرطة الحدود التايلندية بجراح خطيرة .

٤ - في ٧ كانون الثاني/يناير ، شن فوجان من القوات الفييتنامية ، يعززهما ستة عشر مدفعاً عيار ١٠٥ مم ، وعشرون دبابة من طراز تي - ٥٤ (T-54) هجمات كثيفة على أمبيل ، داخل كمبوتشيا في مواجهة محافظة تافرايا ، بمقاطعة براتشينبوري ، حيث أفلحا في احتلالها . وأسفر ذلك عن إجلاء ٢٢ ٠٠٠ من الخمير المدنيين إلى داخل تايلند . كما سقطت بعض قذائف المدفعية الفييتنامية داخل الأراضي التايلندية ، على مسافة كيلومترين غربي بان سانغاي بمقاطعة براتشينبوري وأسفر ذلك عن إصابة أربعة جنود تايلنديين بجراح .

٥ - في ٨ كانون الثاني/يناير ، أطلقت القوات الفييتنامية التي شنت الغارة على أراضي تايلند ، قذيفة مضادة للطائرات استهدفت طائرة تايلندية من طراز ألف - ٣٧ (A-37) كانت تحلق داخل المجال الجوي التايلندي . وقد أسفر ذلك عن تحطم الطائرة A-37 إثر اصطدامها بالأرض على مسافة خمسة كيلومترات داخل الحدود التايلندية . وقد قتل الطيار وأصيب الملاح الجوي الآخر بجراح .

وتدين الحكومة التايلندية الملكية هذه الغارات المتكررة التي شنتها القوات الفييتنامية على الأراضي التايلندية . ومرة أخرى ، تكشف الحكومة الفييتنامية عما ترتكبه من أعمال عدوانية صارخة دون سابق استفزاز ضد تايلند ، عن الطابع الحقيقي لموقفها إزاء الرأي الدولي الذي رفض بشكل كاسح سياستها القائمة على استمرار الاحتلال العسكري لكمبوتشيا ، وطالبها مؤخراً بالامتناع عن شن الهجمات العشوائية على مخيمات الخمير المدنيين داخل كمبوتشيا ، أو شن غارات على أراضي تايلند . كذلك تكشف هذه الأعمال الإرهابية المتعمدة عن تمادي فييت نام في السعي إلى إيجاد حل عسكري لمشكلة كمبوتشيا ، كتب له الفشل .

وتحث الحكومة التايلندية الملكية الحكومة الفييتنامية على الامتناع فوراً عن ارتكاب مزيد من أعمال العدوان المسلح التي لن تؤدي إلا إلى تصاعد المواجهة العنيفة التي يجب أن تتحمل الحكومة الفييتنامية المسؤولية الكاملة عن نتائجها .

وأتشرف بأن أرجو تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/75-S/16888 .

الوثيقة S/16889*

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما

[الأصل : بالاسبانية]
[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرسل إليكم نص البيان (انظر المرفق) الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في ختام الاجتماع الذي عقدوه في مدينة بنما في يومي ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

وأرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ليوناردو كام
نائب الممثل الدائم لبنما
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ،
مدينة بنما ، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

في بداية عام ١٩٨٣ كانت الحالة في أمريكا الوسطى تهدد باندلاع نزاع مسلح واسع النطاق .

وإزاء هذا الوضع قررت حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك توحيد جهودها من أجل التوصل إلى حل سلمي للمنازعات في أمريكا الوسطى على أساس التوفيق والاعتراف بالمصالح المشروعة لجميع الدول المعنية ، ومن أجل المحافظة على التطبيق التام لمبدأي عدم التدخل وحرية شعوب أمريكا الوسطى في تقرير المصير .

ومنذ ذلك الحين ، أبرزت حكومات مجموعة كونتادورا الجذور الاجتماعية الاقتصادية للأزمة في أمريكا الوسطى ، وأعربت عن قلقها العميق إزاء التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة ، وإزاء الأخطار التي ينطوي عليها إدخال النزاع في إطار المواجهة بين الشرق والغرب .

وقد حققت العملية التي بادرت بها مجموعة كونتادورا ، من بين ما حققت ، الأهداف التالية التي تشكل في نفس الوقت أهم منجزاتها :

١ - أوجدت آلية سياسية إقليمية ملائمة لعملية حوار وتفاوض بين حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس .

٢ - حددت المشاكل التي تؤثر على بلدان أمريكا الوسطى ، ووضعت جدول أعمال يضم المواضيع الرئيسية التي تدور حولها المنازعات .

٣ - شجعت حكومات بلدان أمريكا الوسطى على التوصل إلى التزامات محددة ، اعتمدت في وثيقة الأهداف [*S/16041* ، المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، المرفق] وفي الوثيقة المعنونة « التدابير الواجب اتخاذها لضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في وثيقة الأهداف [*S/16262* ، المؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، التذييل] .

٤ - قامت بتنسيق عملية تشاور وتفاوض كبيرة بين تلك الحكومات ، انتهت بوضع « وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى » . [S/16775 ، المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، المرفق] وهي صك قانوني يحفز على التعايش السلمي والتنمية العادلة والمستقرة التي لشعوب المنطقة حق فيها .

٥ - استرعت انتباه العالم إلى الأزمة القائمة في أمريكا الوسطى ، ونالت تأييد مجتمع الأمم في التوصل إلى حل سلمي وتأييده لمجموعة كونتادورا بوصفها الهيئة القادرة على بلوغ ذلك الهدف .

وقد أسهمت هذه المنجزات وغيرها من المساهمات السياسية في تلافي اندلاع نزاع مسلح في المنطقة ، كان يمكن أن تكون له عواقب خطيرة جداً على أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية والسلم والأمن الدولي ككل .

وعلى الرغم من أنه لاتزال توجد أخطار حقيقية وجسيمة على الاستقرار الإقليمي ، فإنه يتعين الاعتراف ببعض التقدم المحرز في السعي من أجل تحقيق الانفراج . وكان في مقدمة الخطوات المتخذة في عام ١٩٨٤ إنشاء لجنة الإشراف ومنع حوادث الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا ، وبدء الحوار الثنائي بين حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، وتأسيس لجنة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى ، وأخيراً الاجتماع الذي عقد في سان خوسيه بين وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال وأقرانهم في أمريكا الوسطى ووزراء خارجية مجموعة كونتادورا[٢] .

وبالمثل ، يتعين الاعتراف بالمنجزات التي تحققت في الحياة المؤسسية والديمقراطية في بلدان مختلفة من المنطقة حيث أجريت انتخابات بها . وإن تطور الحوار في السلفادور بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني ، في الوقت الذي يتيح فيه إمكانيات إنهاء النزاع الداخلي فإنه يعزز الإنفراج الإقليمي .

وينبغي من جهة أخرى ، إبراز قرارات محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي أعادت تأكيد ضرورة ميادة النظام القانوني الدولي . وبالنسبة للأخيرتين أعرب

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/856-S/16889 .

مجتمع الدول أيضاً عن التأييد العالمي دون أية تحفظات لمجموعة كونتادورا ، ودعا حكومات بلدان أمريكا الوسطى إلى أن توقع في أقرب وقت ممكن على وثيقة كونتادورا بوصفها أداة الحل السلمي للخلافات .

وفي الوضع الحالي لا يجوز أن يقف التشدد السياسي واستعمال القوة عقبة أمام طريق الحوار والتفاوض . ولذا تلاحظ ببالغ القلق مظاهر التخويف والأعمال الرامية إلى إثارة عدم الاستقرار التي تقوض اليوم التعايش في أمريكا الوسطى ، وتمس سيادة دول المنطقة ، وتعرقل عملية إقرار الحل السلمي ، التي يشكل التوقيع على وثيقة كونتادورا وتنفيذ ما تتضمنه من التزامات متفق عليها جزءا هاما منها .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن حكومات أمريكا الوسطى مطالبة بأن تبدي دون أي تحفظ الإرادة السياسية بالتنفيذ الفعّال للالتزامات الواردة في وثيقة الأهداف التي وقعت عليها في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . ويتعين الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وكذلك توسيع نطاق جميع أنواع المشاورات والاتصالات التي تدفع عملية التفاوض وتلافي وقوع أي حادث يمكن أن يعرقلها .

وتناشد مجموعة كونتادورا حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا أن تكثفا الحوار الذي يجريانه في منساتيليو من أجل التوصل إلى اتفاقات تؤدي إلى عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين وإلى الانفراج الإقليمي . وتعترف أيضاً بأهمية تعميق الحوار الذي بدأ بين حكومة السلفادور والجبهة الديمقراطية الثورية جبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني من أجل إنهاء النزاع الذي يمزق ذلك البلد وتعزيز المصالحة الوطنية .

وقد أبدت بعض حكومات بلدان أمريكا الوسطى ملاحظات على مشروع وثيقة السلم والتعاون ، وقد جمعت مجموعة كونتادورا تلك الملاحظات التي تسهم في إحكام الوثيقة ، وسوف تقترح صيغاً للتوفيق بين المواقف المتباعدة حتى يتحقق الحل .

وفي هذا التاريخ تكرر مجموعة كونتادورا الإعراب عن تصميمها على مواصلة الحث على عقد اتفاق نهائي بين حكومات أمريكا الوسطى يرسي قواعد نظام تعايش إقليمي مشرف يوجد المناخ المناسب لتنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ولتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتعددية .

وتسجل مجموعة كونتادورا مع الارتياح أن النهج الذي حدد في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن تناول مشروع وثيقة كونتادورا قد نفذ تماماً ، ومن ثم ، فإن عملية المناقشة الفنية وإبداء الملاحظات على الوثيقة ، في إطار الأحكام المذكورة ، وبعد مشاورات ثنائية مكثفة ، قد دخلت بالفعل في مرحلة المفاوضات السياسية .

وبناءً على ذلك ، **تدعو مجموعة كونتادورا حكومات بلدان أمريكا الوسطى إلى اجتماع للمفوضين يعقد يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير من أجل الاتفاق على آليات التحقق والمراقبة ومسائل معلقة أخرى يتعين حلها قبل التوقيع على وثيقة كونتادورا** . وسوف يعدّ هذا الاجتماع العناصر اللازمة لمؤتمر يجري فيه التوقيع على وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

وسوف يرسل وزراء خارجية مجموعة كونتادورا فوراً إلى أقرانهم في أمريكا الوسطى نص هذا البيان ، وهم يعربون ، في نفس الوقت ، عن اغتباطهم لأنه قد سنحت لهم فرصة الاجتماع مع الرئيس نيقولاس أورتيغو بارلينا ، رئيس بنما ، الذي كرر الإعراب عن تأييد حكومته الحازم للمساعي التي تقوم بها مجموعة كونتادورا من أجل تحقيق السلم .

الوثيقة S/16890*

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بالبيان التالي الذي أدلى به صباح اليوم متحدث باسم وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية :

« أفادت السلطات المعنية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية أنه بالرغم من الاحتجاجات المتكررة الصادرة عن وزارة الخارجية ، فإن الاعتداءات الوحشية والاستفزازية لاتزال ترتكب من وراء الحدود ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، حيث وقعت عمليات قصف أخرى باستخدام الأسلحة المختلفة ، بما في ذلك الذخيرة التفاعلية ، على المنطقة السكنية والحامية في محافظة باريكوت بمقاطعة باكيتا .

« وعلى سبيل المثال فقد تعرضت باريكوت ، يومي ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ثلاث مرات لنيران كثيفة أطلقت من منطقتي أراندو وغوشداندي مما أدى إلى استشهاد ستة من المدنيين بينهم امرأتان وطفل ، وثلاثة أفراد من العسكريين ؛ كما أصيب بجراح ثمانية من المدنيين وستة أفراد عسكريين .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/79-S/16890 .

« وفيما يتعلق بهذه الاعتداءات ، تم في الساعة العاشرة من صباح اليوم استدعاء القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول إلى وزارة الخارجية ، حيث أبلغه المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى أن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتبر هذه الاعتداءات والاستفزازات المتكررة التي ترتكبها باكستان على الحدود ، أعمالاً متعمدة تهدف إلى زيادة تفاقم توتر الحالة ، وبعداً آخر للحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وتعلن وزارة الخارجية احتجاجها على هذه الأعمال وتطالب جدياً بوضع حد لهذه الاعتداءات والاستفزازات ؛ وإلا فإن قوات الأمن التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ستلجأ إلى القيام بعمل مضاد حازم ، ستتحمل السلطات الباكستانية عواقبه الوخيمة » .

ويشرفني كذلك أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16891*

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرّفني أن أبلغكم أن القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١١/٣٠ من يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وأن المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى قد نقل إليه ما يلي :

« قامت السلطات الباكستانية مرة أخرى ، مواصلة منها لاتهاماتها السابقة ، بتوجيه تهمة مفادها أن أربع طائرات أفغانية قد دخلت ، على حد زعمها ، المجال الجوي لباكستان في الساعة ١١/٤٥ من يوم ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وأنها قد أسقطت قنبلتين وأطلقت عدّة صواريخ على منطقة أراندو ، وأنه لم تحدث أي أضرار .

« ووفقاً لمعلومات السلطات المختصة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية لم يقع تحليق فوقي أو انتهاك للمجال الجوي من جانب القوات المسلّحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في ذلك اليوم أو في ذلك المكان ، وتعتبر هذه الادّعاءات الباكستانية مفعمة بالحقد وعارية من الصحّة .

« وفي الوقت الذي ترفض فيه جمهورية أفغانستان الديمقراطية زعم السلطات الباكستانية هذا الذي لا أساس له ، تعلن مرة أخرى أنها بلد محب للسلم ولا يجنح إلى مهاجمة البلدان الأخرى . وأن نظام باكستان العسكري هو الذي يحاول دائماً أن يعطي بعداً مطرد الاتساع لتدخله في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وأن يزيد من توتّر الحالة على طول منطقة الحدود بين البلدين » .

ويشرّفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/80-S/16891 .

الوثيقة S/16892*

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرّفني أن أبلغكم أن القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية اليوم ، في الساعة ١٤/٠٠ ، وأن المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى قد نقل إليه ما يلي :

« رغم احتجاجات وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لم توقف القوات العسكرية للنظام الباكستاني عمليات عدوانها على الحدود واستفزازاتها المسلحة المرتكبة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي لاتزال تواصل ، بأوامر من السلطات العسكرية بإسلام أباد ، أنشطتها العدائية ضد حاميات قوات الحدود التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في منطقتي تشامكاني وبنغاش .

« وعلى سبيل المثال ، لوحظ ، في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وصول ١٦ مركبة آلية ، تقل أفراداً يرتدون زي حرس الحدود الباكستانيين ، إلى حي باتان السكني . وبعد ذلك ، اشتركت هذه التشكيلات ، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، في عمليات قصف للمناطق السكنية في تشامكاني وبنغاش ، مما أدى إلى قتل بعض المدنيين والأفراد العسكريين من جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

« وفي الوقت الذي تحتج فيه وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشدة على هذه العمليات العدوانية والاستفزازات المتكررة التي ترتكبها السلطات الباكستانية ، فإنها تنبه مرة أخرى إلى أن السلطات الباكستانية المعنية يجب عليها أن تضع حداً لأعمالها العدوانية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بأسرع ما يمكن ، وإلا فإن السلطات الباكستانية المسؤولة ستقع على عاتقها بصورة كاملة النتائج الخطيرة والمسؤولية الثقيلة المتعلقة بهذه الأعمال العدوانية والاستفزازات ، وستضطر جمهورية أفغانستان الديمقراطية إلى اللجوء إلى أعمال مضادة » .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/81-S/16892 .

الوثيقة S/16893*

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16885*] ، أتشرف بإبلاغكم بأن حادثتين خطيرتين تتعلقان بانتهاكين للمجال الجوي لباكستان ولأرضها قد وقعتا من الجانب الأفغاني في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير . وفيما يلي تفاصيل هاتين الحادثتين :

في يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، انتهكت ثلاث طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان في منطقة دوماندي على بعد ٤٥ كيلومتراً شمال ـ شرقي تشامان ، وأسقطت قنبلتين لم تنفجرا .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/82-S/16893 .

وفي يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، انتهكت ست طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان وأسقطت أربع قنابل على بعد كيلومتر واحد جنوب ـ شرقي أراندو في مقاطعة تشيترال .

وإني اغتنم هذه الفرصة أيضاً لإفادتكم بأن حكومة باكستان قد نفت ما زعمته سلطات كابول ، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، من أن ٥٠ فرداً من الميليشيا الباكستانية ، بالاشتراك مع مجموعة تتألف من ٢٥٠ شخصاً مسلحاً ، قد دخلوا إقليم تشامكاني في باكتيا ، وأنهم أطلقوا الرصاص على قرية بنغاش وتخفر على الحدود ، مما أدى إلى مصرع عدد من الأفراد المدنيين والعسكريين ، وبأن حكومة باكستان تعتبر أن هذا الزعم باطل ولا أساس له على الإطلاق . وقد أبلغ نفي باكستان لهذا الزعم إلى القائم بالأعمال الأفغاني في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وقد أخطر بأنه لم يحدث أبداً أن ارتكبت القوات المسلحة الباكستانية أي انتهاك ضد أراضي أفغانستان ، وبأن سلطات كابول تحاول ، من وراء توجيه هذه التهم المغرضة ، إلقاء اللوم على باكستان بالنسبة لأحداث وقعت داخل أفغانستان ولا يمكن اعتبار باكستان مسؤولة عنها بأي حال .

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16894*

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم أن متحدثاً باسم وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أعلن اليوم ، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، ما يلي :

« ادّعت السلطات الباكستانية مرة أخرى أن الطائرات الأفغانية قد قامت ، على حد زعمها ، بالهجوم على بعض المناطق في بلوخستان وأراندو في تشيترال ، وقصفتها بالقنابل ، في يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بهذه المزاعم ، استدعى المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى بوزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول ، الساعة ١١/٣٠ هذا الصباح ، وأوضح له أنه ، وفقاً لمعلومات السلطات المختصة ، لم تقم طائرات القوات المسلحة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية بأي عمليات طيران على طول مناطق الحدود في هذين اليومين . وترى هذه السلطات نفسها أن هذه المزاعم الباكستانية ، التي سبقتها دعاية عدوانية استفزازية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، عارية تماماً من الصحة ، ومن ثم فهي ترفضها وتدينها بصورة قاطعة » .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/83-S/16894 .

الوثيقة S/16895*

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16893] ، يشرفني أن أبلغكم بحادث انتهاك جسيم للمجال الجوي الباكستاني وللأراضي الباكستانية وقع من جانب أفغانستان يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . ففي ذلك اليوم ، انتهكت سبع طائرات أفغانية المجال الجوي الباكستاني على بعد كيلومتر واحد جنوبي أراندو بمقاطعة تشيترال ، وأسقطت اثنتي عشرة قنبلة وأطلقت بعض الصواريخ .

واغتنم أيضاً هذه المناسبة لأبلغكم أن حكومة باكستان رفضت زعم سلطات كابول أن باريكوت تعرضت يومي ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ للنيران ثلاث مرات من جانب باكستان من منطقة أراندو ـ غوشداندي ، وأن ستة من المدنيين وثلاثة من الأفراد العسكريين لقوا مصرعهم نتيجة لذلك ، بوصفه زعماً لا أساس له على الإطلاق . كما رفضت حكومة باكستان اتهاماً آخر من جانب سلطات كابول هو أن أفراداً من ميليشيا الحدود الباكستانية كانوا في منطقة باتان يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وأن أولئك الأفراد أطلقوا النار يوم ١٠ كانون الثاني/يناير على سكان منطقتي تشامكاني وبنغاش بمقاطعة باكتيا مما أسفر عن حدوث خسائر في الأرواح بين الأفراد المدنيين والعسكريين ، وذلك بوصفه اتهاماً كاذباً لا أساس له .

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/86-S/16895 .

الوثيقة S/16896*

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل : بالفرنسية]
[١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يتعين عليّ أن أبلغكم بالتدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في إطار استمرار سياستها المتعلقة بضم الأراضي المحتلة بالضفة الغربية .

فقد أعلنت صحيفة « نيويورك تايمز » ، في عددها الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، أن الحكومة الاسرائيلية قد وافقت ، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، على مواقع لإقامة ست مستوطنات يهودية جديدة . ويقع اثنان من هذه المواقع ، التي تمت الموافقة عليها ، في الجزء الشمالي من الضفة الغربية ، ويقع اثنان آخران في منطقة الخليل ، وواحد في وادي الأردن ، وآخر في منطقة القدس . وقد أوضح مسؤول بدائرة المستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية ، وهي منظمة تقوم بتشجيع هذه المستوطنات ، أن كلاً منها يتكلف مليوناً من الدولارات ، وتلاحظ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن هذا القرار قد اعترض عليه ، كما حدث في المرات السابقة ، بعض قطاعات الرأي العام والبرلمان الاسرائيلي .

وقد علمت اللجنة أيضاً أن صحيفة « هآرتس » اليومية قد أشارت ، في عددها الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، إلى أن السيد اسحق شامير رئيس الوزراء بالنيابة ، ووزير خارجية اسرائيل قد طلب إقامة ٢٠ مستعمرة جديدة في الأراضي المحتلة بالإضافة إلى ست مستعمرات سبقت الموافقة عليها .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/84-S/16896 .

وكما تعلمون ، فقد أنشئت ، خلال السنوات الست الأخيرة ، مائة مستوطنة جديدة تقريباً في الأراضي المحتلة ، رغم الطابع غير الشرعي للتدابير المتخذة على هذا النحو واستنكار الرأي العالمي والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وأسمح لنفسي بأن أشير ، في هذا الصدد ، إلى أن مجلس الأمن قد عمد ، في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) ، إلى الإعراب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات وإصرارها عليها ، وإلى دعوة حكومة اسرائيل وشعبها إلى إلغاء هذه التدابير وإزالة المستوطنات القائمة ، ودعوتها بصفة خاصة إلى التوقف ، على وجه السرعة ، عن إنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

وهذه المعلومات مقدمة ، كما سبق ، لإطلاعكم على استمرار الأنشطة الموجّهة ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، وللإعراب عن قلق اللجنة إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلسطينيين ولقرارات منظمة الأمم المتحدة ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

ولذا ، فإنني سأغدوا ممتناً غاية الامتنان لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماسامبا ساري

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الوثيقة S/16897

مذكرة من الأمين العام بشأن التقرير الذي وضعه فريق الأمم المتحدة في طهران عن تفتيش تم الاضطلاع به في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

١ - مما يذكر أنه عقب التعهد الذي قدمته في حزيران/يونيه ١٩٨٤ كل من حكومة جمهورية ايران الإسلامية [S/16609] وحكومة جمهورية العراق [S/16610] استجابة لنداء الأمين العام [S/16611] بوقف جميع الهجمات العسكرية المتعمدة ، أياً كانت وسيلتها ، على المراكز السكانية المدنية المحضة في كل من البلدين ، والامتناع عن البدء فيها ، اعتباراً من الساعة ٠٠٠١ بتوقيت غرينتش من يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، أنشأ الأمين العام ، استجابة للطلب الذي تقدمت به كل حكومة على حدة ، فريقين للتحقق من التقيد بالتعهد[٣] . وقد ورد تقرير سابق عن تفتيش تم بموجب هذه الترتيبات في الوثيقة S/16750 المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر .

٢ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، تلقى رئيس الفريق في طهران طلباً للتفتيش من حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، وتم الاضطلاع بالتفتيش في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير . وقدم الفريق التقرير التالي إلى الأمين العام .

* * *

مقدمة

٣ - في يوم ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، في الساعة ١١/١٥ بتوقيت طهران ، تلقى رئيس فريق التفتيش من حكومة جمهورية ايران الإسلامية طلباً ، شفوياً وكتابياً على السواء ، لإجراء تفتيش في قرى برديه والدهلاويه وعلوانه بمنطقة سوزانغرد بإقليم خوزستان . وزعم أن تلك القرى الثلاث قد تعرضت لهجمات جوية عراقية يوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وتم على الفور الاتصال هاتفياً بمقر الأمم المتحدة في نيويورك للحصول على إذن بالشروع في التفتيش في ظل تأكيدات السلامة من جانب السلطات العراقية . وتلقى رئيس الفريق الموافقة على الشروع في التفتيش المطلوب في الساعة ٠١/٠٠ من يوم ٧ كانون الثاني/يناير وأبلغت وزارة الخارجية بذلك .

التفتيش

٤ - وقد وصل الفريق يوم ٧ كانون الثاني/يناير ، في الساعة ١٥/٤٠ ، إلى سوزانغرد ، وهي العاصمة الإدارية للمنطقة

التي تنتمي إليها القرى الثلاث ، بعد أن تأخر لمدة ٤ ساعات في مغادرته طهران ، بسبب سوء الأحوال الجوية . وتوجه الفريق فوراً إلى مستشفى سوزانغرد التي قدمت خدمات العلاج العاجلة لمعظم المصابين في أعقاب الهجمات المذكورة على القرى الثلاث . وأبلغ الفريق أن الأشخاص الذين أصيبوا إصابات خطيرة ، والذين كانوا يحتاجون إلى المزيد من العلاج الطبي ، قد نقلوا إلى مستشفيات في الأحواز وطهران مجهزة تجهيزاً أفضل . ووفقاً لشهادة مدير المستشفى واثنين من الجرّاحين الذين يتولون معالجة المصابين والذين كانوا مكلفين بالعمل يوم حدوث الهجوم ، استقبلت المستشفى زهاء ٥٠ مصاباً بعد ظهر يوم ٤ كانون الثاني/يناير . وأبلغ الفريق أن الإصابات كان سببها الوحيد تقريباً شظايا قنابل . وكان من بين الضحايا ، ٩ موتى و ١٠ يحتاجون إلى جراحات كبيرة . وقد أظهرت نسخ من شهادات الوفاة ، قدمت عند طلبها ، أن ٦ من الموتى كانوا من علوانه بينما كان ثلاثة من برديه .

٥ - وبغية إجراء مقابلات مع المصابين الذين كانوا قد نقلوا إلى مرافق أخرى ، سافر الفريق إلى الأحواز حيث وصل إليها في الساعة ١٧/٠٠ ، والأحواز هي عاصمة إقليم خوزستان وهي لذلك أيضاً المركز الطبي الرئيسي للمنطقة . وقد قضى الفريق مساء يوم ٧ كانون الثاني/يناير بالكامل ، من الساعة ١٨/١٥ حتى الساعة ٢٢/٠٠ ، في زيارة ثلاث مستشفيات أجرى فيها مقابلات مع المرضى والأطباء والموظفين الإداريين في المستشفيات والموظفين الإداريين المختصين بالصحة في الإقليم . وكانت المستشفيات الثلاث التي زارها الفريق هي مستشفى راضي ومستشفى شامران ومستشفى الإمام خومينـي . وقد ذكرت سلطات المستشفيات أن المصابين من جرّاء الهجوم على القرى الثلاث قد استقبلوا في الأحواز من مستشفى سوزانغرد ، فضلاً عن استقبال آخرين مباشرة من القرى التي تعرضت للهجوم ، بحيث بلغ مجموع الذين تم استقبالهم ٥٠ شخصاً . وأفادت السلطات أن اثنين من المصابين ماتا متأثرين بجراحهما . وبيّنت سجلات المستشفيات أن معظم المصابين كانوا من النساء والأطفال . وهذا يؤكده ، فيما يبدو ، أن واحداً فقط من المرضى الستة الذين شاهدهم الفريق وأجرى مقابلات معهم كان ذكراً بالغاً ، عمره ٢٩ سنة . كما بيّنت السلطات الطبية في المستشفيات الثلاث جميعها وكذلك ملاحظات الفريق أن كل الإصابات تقريباً كان سببها شظايا قنابل . وذكر جميع المرضى أثناء المقابلات أن قراهم هاجمتها الطائرات بعد ظهر يوم ٤ كانون الثاني/يناير .

٦ - وفي يوم ٨ كانون الثاني/يناير ، في الساعة ١٠/٢٠ ، أخذ الفريق إلى مكتب المحافظ في سوزانغرد كي يعاين قطع ذخيرة مختلفة زعم أنها وجدت وجمعت في برديه والدهلاويه في أعقاب الهجوم الذي حدث يوم ٤ كانون الثاني/يناير . وشاهد الفريق أجزاء عديدة من نوعين مختلفين تماماً من القنابل . وكان يبدو أن مجموعة الأجزاء الأولى ، التي تحمل العلامة "CB-250-K" تخص نوعاً من القنابل العنقودية . أما مجموعة الأجزاء الثانية فقد كانت تحمل علامات باللغة السيريلية هي "PPK-250-275/A" و "O.-ICU/A-IX-2" و "84-104" على الجزء الأمامي منها ، كما كانت تحمل علامات باللغة السيريلية أيضاً على قطعة الذيل . وكان يبدو أيضاً أن هذه القطع الأخيرة هي قطع من قنابل عنقودية . وكانت معروضة أيضاً قنبلتان صغيرتان لم تنفجرا ونزع فتيلهما ، يبلغ طول كل منهما حوالي ٣٠ سنتيمتراً ، وكان واضحاً أنها أيضاً جزء من نوع من القنابل العنقودية . وكانت هناك كذلك قطعتان أصغر يبدو أنهما جزء من جهاز تفجير النوع المذكور أولاً من القنابل العنقودية .

برديـه

٧ - ثم سافر الفريق إلى برديه ، حيث وصل إليها في الساعة ١١/١٥ من يوم ٨ كانون الثاني/يناير . وتقع برديه على بعد ٦ كيلومترات غربي سوزانغرد على الطريق المؤدي الى بستان وعلى بعد ٣٠ كيلومتراً تقريباً من الحدود مع العراق . وذكرت سلطات الإقليم أن عدد سكان القرية كان يبلغ ١٠٠٠ شخص تقريباً قبل حدوث الهجوم ، رحل معظمهم بعد الهجوم الذي وقع يوم الجمعة بحيث بقي فيها عدد صغير فقط من الذكور البالغين كي يرعوا مصدر رزق القرية . ومع أن القرية لم تكن فيها أية سلطات وقت التفتيش ، استطاع الفريق أن يجري مقابلات مع عدد من سكان القرية الذين زعموا أنهم شاهدوا الهجوم . وقد أبلغوا الفريق أن القرية هوجمت في حوالي الساعة ١٦/٠٠ من يوم الجمعة الموافق ٤ كانون الثاني/يناير بواسطة أربع طائرات قادمة من اتجاه غربي . وذكرت السلطات أن ٣ من سكان القرية قتلوا وأصيب ١٩ آخرون في الهجوم ، وأن القتلى كانوا ذكرين ، أحدهما عمره ٥٥ سنة والآخر عمره ٩ سنوات ، وأنثى عمرها ٣٥ سنة . وشاهد الفريق بقرتين ميتتين يبدو أنهما قتلتا بواسطة شظايا القنابل في الهجوم .

٨ - والنشاط الاقتصادي الرئيسي للقرية هو الزراعة وتربية الحيوانات . ولم يجد الفريق أي دليل على وجود أية منشآت عسكرية أو صناعية في القرية أو بالقرب منها . ولم يلاحظ وجود أية طرق أو خطوط اتصال ذات فائدة عسكرية على مقربة من القرية . وعرضت على الفريق في منطقة القرية نفسها حوالي ١٠ قنبلات صغيرة غير منفجرة ، يبلغ طول كل منها ٣٠

سنتيمتراً تقريباً ، كان بعضها مدفوناً في الأرض . وكانت هناك أيضاً عدة حفر صغيرة يبلغ قطر كل منها ٦٠ سنتيمتراً ، يرى الفريق أن السبب فيها انفجار قنيبلات مماثلة . وعلاوة على ذلك شاهد الفريق قطعاً أكبر يتراوح طول كل منها بين متر واحد ومتر ونصف ، عليها العلامة "CB-250-K" ، ومماثلة للنوع الأول من القنابل الذي شاهده الفريق في سوزانغرد . وكذلك شاهد الفريق ثلاثة منازل ومبنى زراعياً صغيراً تعرضت لإصابات مباشرة . وكان يظهر على تلك المباني دليل جديد على أنها تعرضت لقنيبلات مماثلة لتلك المذكورة سابقاً ، كما يؤكد ذلك مدى الضرر الذي أحدثته الشظايا وحجم الحفر .

الدهلاويه

٩ - ثم توجّه الفريق إلى الدهلاويه حيث بدأ التفتيش في الساعة ١٣/٣٠ يوم ٨ كانون الثاني/يناير . وتقع الدهلاويه على بعد عشرة كيلومترات تقريباً غربي سوزانغرد على طريق بستان وتبعد نحو ٢٥ كيلومتراً عن الحدود مع العراق . ووفقاً لما قالته سلطات الإقليم المرافقة للفريق كان عدد سكان القرية يبلغ ٥٧٣ شخصاً قبل الهجوم المزعوم . ووفقاً لما ذكرته السلطات ذاتها فقد ترك السكان جميعاً تقريباً القرية بعد الهجوم مخلفين وراءهم قليلاً من الرجال للعناية بأسباب الرزق في القرية .

١٠ - وأجرى الفريق مقابلات مع عدد من القرويين المتبقين الذين أبلغوه أن القرية قد تعرّضت لهجوم يوم الجمعة ٤ كانون الثاني/يناير قامت به خمس طائرات فيما بين الساعة ١٤/٠٠ والساعة ١٥/٠٠ . ولم تحدث خسائر في الأرواح ، وجرح أربع أناث يبلغن من العمر ٤٠ و٢٢ و١٥ و١٢ عاماً .

١١ - والنشاط الاقتصادي الرئيسي في القرية فيما يبدو هو الزراعة وتربية الحيوانات . ولم ير الفريق أي دلائل على وجود أي منشآت عسكرية أو صناعية أو طرق أو خطوط اتصال أخرى لمرافق عسكرية سواء في القرية أو ما حولها . ورأى الفريق أن ١٨ قنبلة قد انفجرت في منطقة القرية وما حولها وكان نمط سقوطها وزاوية اصطدامها يدلان على أن مسارها كان من الغرب إلى الشرق . وكانت ١٢ قنبلة من هذه القنابل داخل القرية ووجدت قضبانها الوسطى مطمورة تماماً في الأرض . ولم يوجد في الموقع أي أجزاء أخرى يمكن أن تساعد على التعرّف على نوع القنبلة . وشوهد عدد من الحفر يبلغ قطرها ١٥ سنتيمتراً تقريباً ويتراوح عمقها بين ٧٠ و١٠٠ سنتيمتر . كما لوحظ وجود حفرة كبيرة يبلغ قطرها نحو ٣٫٥ متر بعمق متر تقريباً من الجزء الغربي من القرية بين منزلين من الطوب ، أصيب كلاهما بأضرار بالغة حيث دمّر ٥٠ في المائة منهما . ومن الواضح أن هذه الحفرة الكبيرة قد نتجت عن جهاز شديد الانفجار .

١٢ - أما القنابل الست الأخرى فكانت مطمورة في أرض أكثر ليناً في الحقول وفي جدول على مسافة ٢٠٠ متر إلى ٦٠٠ متر شرقي القرية . أما مجموعات الذيل لهذه القنابل التي كانت فوق سطح الأرض فكانت حديثة وسليمة وتحمل علامات باللغة السيريلية هي نفس العلامات التي يحملها النوع الثاني من القنابل التي اطلع عليها الفريق في سوزانغرد .

١٣ - وفحص الفريق أيضاً ظرفي قنبلتين أحدهما داخل القرية والآخر على مشارفها ومن الواضح أنهما من القنابل التي كانت قد انفجرت . وهذان الظرفان يحملان علامات باللغة السيريلية تماثل تلك العلامات التي يحملها النوع الثاني من القنابل الذي شاهده الفريق في سوزانغرد . وغادر الفريق الدهلاويه في الساعة ١٤/٤٠ .

١٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير قابل الفريق رئيس وحدة التخلص من القنابل في الأحواز التي كانت مسؤولة ، كما ذكر للفريق ، عن التعامل مع القنابل في الدهلاويه . وأوضح رئيس الوحدة أن جميع الـ ١٨ قنبلة قد انفجرت . وأن الوحدة قد فكّكت بقايا مجموعات الـ ١٢ قنبلة التي كانت قد سقطت داخل القرية وأزالت أجزاءها . وأطلع الفريق على الأجزاء التي وجد أنها مماثلة لتلك التي شوهدت مطمورة في الأرض خارج القرية . ولم تقم الوحدة بتفكيك بقايا مجموعات القنابل الست المتبقية خارج القرية مما يعلل وجود مجموعات الذيل لهذه القنابل سليمة .

علوانه

١٥ - ثم اصطحب الفريق إلى قرية علوانه حيث وصل إليها في الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٨ كانون الثاني/يناير . وتقع علوانه على مسافة ٢٥ كيلومتراً تقريباً جنوب شرقي سوزانغرد وتبعد ٦٥ كيلومتراً تقريباً عن الحدود مع العراق . ولم يتمكن الفريق حتى بعد استفسارات متكررة من أن يتحقق من حجم عدد سكان القرية سواء قبل الهجوم المزعوم أو بعده . ولم يكن هناك في القرية وقت المعاينة سلطات محلية أو تابعة للإقليم يمكن أن تقدم وصفاً رسمياً ودقيقاً للأحداث . وأفادت الأقوال التي أدلى بها الأشخاص الذين زعموا أنهم شهود عيان للهجوم أن عدداً من الطائرات يتراوح بين طائرة وأربع طائرات قادمة من الاتجاه الغربي - الجنوب غربي على ارتفاع كبير قد اشتركت في هجوم يوم الجمعة ٤ كانون الثاني/يناير وأبلغ القرويون المحليون الفريق أن ستة أشخاص قد قتلوا وجرح ثمانية في الهجوم .

١٦ - وشاهد الفريق بعض المباني التي تتألف من حوالي خمسة إلى ستة طوابق وتقع على مسافة كيلومتر تقريباً شرقي القرية ولكنه لم يتمكن من تحديد الغرض الذى تستخدم فيه . وشهد الفريق في طريقه إلى علوانه وفي عودته منها (مستخدماً طائرة عمودية) منشأة عسكرية كان من الواضح أنها مستودع مؤن تقع على بعد نحو كيلومترين جنوب غربي القرية . ولم يتمكن الفريق من أن يحدد بدقة النشاط الاقتصادي الرئيسي للقرية غير أن من الواضح أن الزراعة وتربية الحيوانات تمثلان عنصراً رئيسياً من هذا النشاط . ولاحظ الفريق نحو ١٥ حفرة صغيرة يبلغ قطرها نحو ٦٠ سنتيمتراً كما رأى دلائل على وجود كميات كبيرة من الشظايا المرشوقة في جدران المباني المجاورة لتلك الحفر . وقد تم فحص قطع كثيرة من هذه الشظايا وتبين أنها حديثة . وقد تعرّضت المباني الثلاثة لإصابات مباشرة . ويستدل الفريق من حجم الحفر والأضرار الكبيرة التي سببتها الشظايا بداخل المباني على أن هذه المنازل قد ضربت بقنابل من النوع العنقودي . وعثر على ظرفي قنبلتين مطمورتين في عمق الأرض على مسافة ٢٠ متراً من مساكن القرية . وكان هذان الظرفان محطمين ولكنهما كانا على ما يبدو من نفس نوع القنابل العنقودية التي رآها الفريق من قبل في أماكن أخرى . وكانت زاوية وعمق دخول الطائرات يتفقان مع أقوال شهود العيان فيما يتعلق بمسار طيران الطائرات المهاجمة وارتفاعها .

الاستنتاجات

١٧ - توصّل الفريق استناداً إلى المعاينة التي اضطلع بها والمعلومات والأدلة المقدمة إليه إلى النتائج الآتية فيما يتعلق بكل من القرى التي قام بمعاينتها :

برديه : بالنظر إلى عدم وجود أدلة سواء داخل القرية أو في المنطقة القريبة منها مباشرة على وجود أية منشآت صناعية أو عسكرية ، يرى الفريق أن قرية برديه هي مركز سكاني مدني خالص . ويرى الفريق أن القرية قد تعرّضت لهجوم جوي استخدمت فيه القنابل العنقودية . واستدلالاً من حداثة أجزاء القنابل والحفر والأضرار التي تم فحصها يقدر الفريق أنه لابد أن يكون الهجوم قد وقع قبل المعاينة بثلاثة إلى أربعة أيام وبذلك يكون التاريخ المزعوم للهجوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ تاريخاً معقولاً . وتتفق الإصابات التي أبلغ عنها ومدى التلف الملاحظ مع الآثار التي يمكن توقّعها من مثل هذا الهجوم .

الدهلاويه : نظراً لعدم وجود أدلة سواء داخل القرية أو في المنطقة المجاورة لها مباشرة على وجود أي منشآت عسكرية أو صناعية ، يرى الفريق أن قرية الدهلاويه هي مركز سكاني مدني خالص . وبالرغم من أن الفريق ليس في وضع يمكنه من تحديد أنواع الذخيرة المستخدمة على وجه الدقة فمن الواضح أن القرية قد كانت هدفاً لهجوم جوي على نطاق كبير . واستدلالاً من حداثة أجزاء القنابل والحفر والأضرار التي تم فحصها ، يقدر الفريق أن الهجوم لابد أن يكون قد وقع قبل المعاينة بثلاثة إلى أربعة أيام ومن ثم يكون التاريخ المزعوم للهجوم وهو ٤ كانون الثاني/يناير تاريخاً معقولاً . وتتفق الإصابات التي أبلغ عنها ومدى التلف الملاحظ مع الآثار التي يمكن توقعها من مثل هذا الهجوم .

علوانه : يرى الفريق أن القرية تعرّضت لهجوم جوي الأرجح أنه تم من ارتفاع كبير استخدمت فيه القنابل العنقودية . واستدلالاً من حداثة الشظايا والحفر والأضرار التي تم فحصها يقدر الفريق أن الهجوم قد وقع قبل المعاينة بثلاثة إلى أربعة أيام . وبذلك يكون التاريخ المزعوم للهجوم وهو ٤ كانون الثاني/يناير تاريخاً معقولاً . غير أنه بالنظر إلى قرب القرية النسبي من إحدى المنشآت العسكرية فإنه يتعذر على الفريق تحديد ما إذا كانت القرية ذاتها هي الهدف المقصود .

الوثيقة S/16898*

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أبعث لكم طي هذا وثيقة عن الحالة الراهنة في كمبوتشيا مقتبسة من رسالة العام الجديد التي وجّهها إلى الشعب والجيش الوطني في كمبوتشيا الديمقراطية السيد خيو سامفان نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/88-S/16898 .

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مقتطفات من رسالة العام الجديد التي وجهها السيد خيو سامفان ، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية ، إلى الشعب والجيش الوطني في كمبوتشيا الديمقراطية

لقد تغلّبنا خلال سنة ١٩٨٤ وبفضل اتحادنا الوطني ، على جميع العقبات التي كانت تعترض كفاحنا وأحرزنا في جميع المجالات نجاحات أكبر مما أحرزناه في السنوات الماضية سواء في داخل البلد أو على المسرح الدولي . وفي وسعنا أن نؤكد أن النجاحات التي أحرزت في عام ١٩٨٤ تشكّل تحولاً هاماً في الكفاح الذي نخوضه من أجل البقاء الوطني .

الحالة العسكرية

منذ بداية عام ١٩٨٤ دوّت أنباء أعمالنا العسكرية وانتصاراتنا المتكرّرة في هجماتنا ضد المواقع الفييتنامية في مدن كومبونغ ثوم وسيم ريب وباتامبانغ وبورسات في العالم ودلّت على أن المقاطعات الأربع في منطقة تونلي ساب قد تحوّلت إلى ساحة قتال ساخنة . ومنذ ذلك الحين وقواتنا تواصل عملياتها في منطقة تونلي ساب . ونحن لم نقتصر على عدم سحب قواتنا من هذه المنطقة بل أرسلنا إليها أيضاً تعزيزات جديدة . وتقوم قواتنا في الوقت الحالي بعمليات في إقليم كومبونغ شنانغ ضد العدو الفييتنامي .

إن جيشنا الوطني ومقاوِرينا لا يكفّون في تنفيذ التكتيكات الخمسة للمعركة عن تحسين هذه التكتيكات في هجماتهم ضد العدو الموجود في المقاطعات الخمس سواء في إقليم تونلي ساب أو في جميع أنحاء البلد . إن هذه التكتيكات تتمثّل في قطع طرق مواصلات العدو وإمداداته ولاسيما السكك الحديدية وشن هجمات على المراكز الإدارية الفييتنامية على مستوى القرى وتشتيت وحدات الجنود الكمبوتشيين الذين عبّأهم المعتدون الفييتناميون قسراً ، وتحطيم حملات التمشيط كبيرة أو صغيرة التي يقوم بها العدو وشن هجوم في النهاية على العدو الموجود في المراكز الحضرية بالمحافظات والمقاطعات .

إن تطوّر الحالة في ساحات القتال يدل بوضوح على ما يلي :

إن قوات العدو البالغة ٢٥٠ ألف رجل والتي عبّئت في عام ١٩٧٩ لشن هجوم على العاصمة بنوم بنه كانت تبدو قويّة للغاية . بيد أن هذه القوات قد أرغمت فيما بعد على التفرّق لمواجهة وحدات صغيرة من مقاوِرينا وجيشنا الوطني . إن المحاربين الوطنيين الأبطال في جيشنا الوطني ومقاوِرينا قد شنّوا حرب استنزاف ضد العدو ونجحوا في الإبقاء على قوتهم الذاتية وفي تطويرها وتمكّنوا اليوم من شن هجمات ضد المعتدين الفييتناميين لإرغامهم على إعادة التجمع من جديد وعدم الانتشار كما حدث في الماضي .

ومع بداية عام ١٩٨٥ يمكن القول بأن نصف موسم الجفاف تقريباً قد انقضى الآن . وتواصل قواتنا الاحتفاظ بالمبادرة في هجماتها ضد العدو سواء على الحدود الغربية لكمبوتشيا أو في منطقة بحيرة تونلي ساب وهي أهم المناطق بالنسبة لنا . وتتمسك قواتنا دائماً وهي تفعل ذلك بالمبدأ القائل بوجوب شن الهجوم على العدو للدفاع عن النفس . ونحن نشن هجمات دون هوادة على المناطق المحيطة بمدينة باتامبانغ وهي المركز الحضري لمونفكول بوري وعلى المناطق المحيطة بسيسوفون على طول أنهار مونفكول وبوري وسانفكي وعلى طول الطريقين الوطنيين رقم ٥ ورقم ٦ وفي المناطق المحيطة بمدن كومبونغ ثوم وسيم ريب وبورسات وبحيرة تونلي ساب الكبرى . إننا نشن هجمات على خطوط السكك الحديدية ونقطعها وبخاصة في الجزء الواقع بين شرقي بورسات وكدول كرينغ سكي ورومياس وكرينغ لوفيا وجنوب مدينة كومبونغ شنانغ وشمال غرب بنوم بنه .

إن المعتدين الفييتناميين المتورطين في إقليم تونلي ساب وعلى طول خط السكة الحديدية شرقي بورسات وحتى جنوب كومبونغ شنانغ وشمال غربي العاصمة بنوم بنه ليست لديهم قوات كافية لشن هجمات قوية ضدنا في غرب كمبوتشيا في المنطقة الواقعة على الحدود مع تايلند . بل على العكس من ذلك إن المرحلة الأولى للخطة التي وضعها العدو لفصل الجفاف السابع والرامية إلى العودة إلى احتلال مجموعة من المواقع والمرتفعات الاستراتيجية حتى يتمكن من شن هجوم علينا على طول الحدود قد أحبطتها قواتنا في جميع ساحات القتال على طول الحدود مع تايلند .

لقد عبّأ العدو كتائب تدعمها المدافع من عيار ١٠٥ مم و ١٢٠ مم و ١٣٠ مم كما تدعمها الدبابات والمدرعات وذلك لشن هجوم علينا جنوب سيسوفون وعلى طول الطريق الوطني رقم ٥ وفي بيلين وفي ساملوت ولكننا أحبطنا جميع هذه الهجمات الواحدة تلو الأخرى .

وقد عبّأ المعتدون الفييتناميون مؤخراً في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ أربع كتائب وشنّوا هجمات على جبهة كوه كونغ الشمالية من الأمام وعلى الخطوط الخلفية . وسبق هذه الهجمات قصف بالمدفعية الثقيلة . فقد أطلقت عدّة آلاف من القذائف . إلاّ أن قواتنا قد نجحت في صد هذه الهجمات المعادية وفي إعجاز عدّة مئات من الجنود الفييتناميين عن القتال .

وهناك حقيقة أخرى تجدر ملاحظتها بالنسبة لفصل الجفاف السابع وهي أن العدو قد عزّز نيران مدفعيته سواء في ساحات القتال أو على طول الحدود الغربية لكمبوتشيا أو في منطقة بحيرة تونلي ساب . وفي هذه المنطقة بصفة خاصة تشن مدفعية العدو هجمات أكثر نشاطاً من ذي قبل سواء فيما يتعلق بإطلاق المدافع الرشاشة أو بعمليات القصف بالقنابل . يرجع ذلك إلى أن العدو يواجه صعاب متزايدة حيث لا تكف معنويات قواته عن التدهور بصورة خطيرة .

وموجز القول إن الحالة العسكرية في فصل الجفاف الحالي مواتية بالنسبة لنا أكثر مما كانت عليه في عام ١٩٨٤ . إن المعتدين الفييتناميين يواجهون صعاباً أكبر مما كانوا يواجهون في الماضي .

الحالة السياسية

وفيما يتعلق بالحالة السياسية فإنها أكثر مواتاة لنا مما كانت عليه في السنوات الماضية . ونظراً لأننا قمنا بهجوم على الأجهزة الإدارية الفييتنامية الموجودة في القرى وفي كل مكان في جميع أنحاء البلد وبخاصة في منطقة بحيرة تونلي ساب ، فقد دمّرنا بالتالي تدريجياً النظام الإداري للعدو ، وهو ما سمح لشعبنا بالمرور وبالاضطلاع بمهامه بحرّية أكبر من الماضي . ومن ثم أصبح شعبنا يؤيّدنا بصورة أنشط ويثق في كفاحنا أكثر من أي وقت مضى . ويشارك الشعب بأشكال مختلفة حسب إمكانياته في الكفاح الحالي ضد العدو .

وإزاء هذه الحالة فإن العدو الفييتنامي يعزّز عمليات قمعه لشعبنا بطريقة أكثر وحشية . إن العدو يقمع السكان محلياً بجميع الوسائل . وقد عبّأ السكان من النساء والشيوخ دون تمييز ابتداءً من كراتييه وسافاي رينغ وتاكيو وما إلى ذلك وأرغمهم على ترك مساكنهم وقراهم وحقولهم ومزارعهم والتوجّه نحو الجزء الغربي من البلد لقلع أشجار الغابات وحراسة طرق مواصلاته على طول الحدود في غرب كمبوتشيا . وينهب العدو المحاصيل كما يرغم السكان على تموين الجيش المعتدي بالأرز .

ويواصل المعتدون استخدام المواد الكيميائية السامة وذلك عن طريق رش هذه المواد في المستنقعات ومناطق تجمّع المياه فضلاً عن إطلاق قذائف الغازات السامة .

بيد أن مثل هذه الأعمال الوحشية التي يمارسها المعتدون الفييتناميون تزيد من قوّة شعبنا واتحاده في كفاحه الوطني ضد العدو . إن كراهية شعبنا قد بلغت مداها .

أما فيما يتعلق بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فقد زادت من تعزيز وحدتها وتضامنها . وقامت على أساس إعلان كوالا لمبور بشأن تشكيل الحكومة الائتلافية [انظر : S/15252 المؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢] ، بحل جميع المشاكل بطريق المشاورات واضعة فوق كل اعتبار مهمة توحيد وتعبئة جميع القوى لمحاربة المعتدين الفييتناميين الذين يعملون على إبادة شعبنا .

وفي أثناء العام المنصرم قام العدو ، الذي يواجه الآن طريقاً مسدوداً على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي ، وسيده ـ الاتحاد السوفياتي ـ وكذلك أعوانه بالعديد من المناورات المؤسفة الرامية إلى تحطيم الحكومة الائتلافية الثلاثية . بيد أن جميع هذه المناورات قد فشلت الواحدة تلو الأخرى . وقد اكتسبت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية نتيجة الكشف عن هذه المناورات المؤسفة خبرات جديدة جعلتها تلم بصورة أكثر وضوحاً بالطبيعة الحقيقية للعدو الذي يعمل على التوسّع بمكر ودهاء .

الحالة الدولية

ومن ناحية أخرى وعلى المسرح العالمي لا تكفّ القوى الدولية التي تؤيّدنا عن التزايد بقوّة . إن هذه القوى تحرص أكثر من أي وقت مضى على القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي تصرّ على انسحاب جميع قوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا . إن عدد الدول التي صوّتت لصالح آخر قرارات الجمعية العامة المتعلقة بكمبوتشيا [القرار ٣٩/٥] الذي يطالب بالانحساب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا قد بلغ ١١٠ دولة .

* * *

وموجز القول إن كفاحنا قد أحرز منذ ١٩٧٩ وحتى الآن تقدماً ضخماً بفضل تصميمنا على التغلّب على جميع الصعاب في كل المجالات ـ العسكري والسياسي والاقتصادي والدبلوماسي ـ وأيضاً بفضل الدعم النشط للعديد من أصدقائنا في العالم . إن التقدّم الذي أحرزناه في هذه المرحلة من حربنا ضد العدو الفييتنامي المعروف بتعنّته تقدّم ضخم . وتطوّر كفاحنا الذي أحرز مثل هذا التقدّم ، ليس حادثاً عارضاً ولكنه يعكس جيّداً التطوّر الأساسي في جميع المجالات الذي يشبه التزايد التدريجي والمستمر للمياه في فترات الفيضان .

والآن وقد بلغنا منتصف فصل الجفاف السابع فإن جيشنا الوطني وشعبنا قد اكتسبا خلال فصول الجفاف الستة وفصول الأمطار الستة خبرات في الكفاح ضد المعتدين الفييتناميين وفي الكفاح الذي خضناه لتحطيم مختلف مناورات العدو . أما فيما يتعلق بالمجتمع الدولي فقد عرف هو أيضاً عن طريق خبراته الذاتية كيف يلم بالطبيعة الحقيقية التوسعية للعدو الفييتنامي . إن فييت نام بالنسبة للمجتمع الدولي ليست سوى عميل رسمي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وقاعدة عسكرية في خدمته . ومن ثم وفي ضوء الصعاب البالغة التعقيد التي مازال يجب علينا التغلّب عليها في كفاحنا فإن بوسعنا أن نستخلص ما يلي :

(أ) إن مسألة خسارة الحرب ضد المعتدين الفييتناميين مستبعدة ؛

(ب) إن مسألة مواجهة طريق مسدود لا نكون فيه منتصرين أو مهزومين مستبعدة أيضاً ؛

(ج) إن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية سوف يحرزان بالتأكيد النصر النهائي . كما أن العدو الفييتنامي يجب أن ينسحب بالكامل وبدون شروط قواته المعتدية من كمبوتشيا . إن هذا أمر محتوم .

إننا مصممون من منطلق هذا الاقتناع على أن نرفع عالياً وإلى الأبد راية الوحدة والتضامن الوطنيين وعلى أن نتغلّب على جميع العقبات وعلى أن نحارب المعتدين الفييتناميين بجميع الوسائل حتى يقبلوا احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتعلّقة بكمبوتشيا ويسحبوا بالكامل قواتهم العدوانية من كمبوتشيا .

الجرائم الفييتنامية ضد مخيمات اللاجئين بالقرب من الحدود بين كمبوتشيا وتايلند

عبّأ المعتدون الفييتناميون مؤخراً قواتهم ومدفعيتهم الثقيلة لشن هجوم على مخيمات لاجئينا في تونغ شان . وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ شنّوا هجوماً جديداً على مخيّم تونغ سامبت مما أدّى إلى سقوط العديد من الضحايا بين اللاجئين الذين فرّوا أمام المعتدين الفييتناميين الذين يبيدون

شعبنا . كما أدّت هذه الهجمات الفييتنامية إلى العديد من عمليات التدمير لممتلكات ومساكن اللاجئين الذين اضطر عشرات الآلاف منهم إلى ترك مأواهم .

ونحن نشجب بسخط بالغ هذه الهجمات التي يشنّها المعتدون الفييتناميون ضد لاجئينا الأبرياء . ونوجّه نداءً إلى المجتمع الدولي وإلى الأمم المتحدة ليدينا فييت نام لاعتدائها على كمبوتشيا وليارسا بجميع الوسائل ضغوطاً على المعتدي الفييتنامي ليحترم قرارات الجمعية العامة السنة ذات الصلة [القرارات ٢٢/٣٤ ، و ٦/٣٥ ، و ٥/٣٦ ، و ٦/٣٧ ، و ٣/٣٨ ، و ٥/٣٩] وتسحب جميع قوات العدوان من كمبوتشيا حتى يتسنّى لشعب كمبوتشيا اختيار مصيره بحرّية وحتى تظل كمبوتشيا مستقلة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة .

إن هذه الأعمال العدوانية الوحشية من جانب العدو الفييتنامي ضد مخيمات اللاجئين الأبرياء لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تغيّر لصالح فييت نام الحالة المثقلة بالخسائر في ساحات القتال في كمبوتشيا .

إن الطرف الممثّل لكمبوتشيا الديمقراطية والجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية يعربان عن تضامنهما الراسخ مع سكان نونغ شان ونونغ ساميت ويؤكّدان من جديد تصميمهما على تكثيف نشاطهما ضد المعتدين الفييتناميين في جميع أنحاء البلد حتى يزيدا من تورّط هؤلاء المعتدين . إن جيشنا الوطني يواصل عملياته بصورة خاصة في ساحة القتال الواقعة حول بحيرة تونلي ساب وذلك لقطع طرق مواصلات وإمدادات العدو لتحطيم الأجهزة الإدارية الفييتنامية في القرى في جميع المجالات العسكري والسياسي والاقتصادي ولجعل الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المعتدون الفييتناميون ضد شعبنا أكثر صعوبة . وفي الوقت ذاته فإن جيشنا يواصل التعاون مع جميع الأطراف في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وسكان نونغ شان ونونغ ساميت .

وحيث إن العدو الفييتنامي وأعوانه سوف يواجهون في عام ١٩٨٥ طريقاً مسدوداً أكثر خطورة فإنهم سوف يواصلون بالتأكيد مناوراتهم المشؤومة الرامية إلى تحطيم حكومتنا الائتلافية الثلاثية . بيد أننا على يقين ، استناداً إلى تجاربنا الخاصة التي سمحت لنا بأن نحطّم تدريجياً هذه المناورات واستناداً بصورة خاصة إلى تجاربنا التي اكتسبناها في عام ١٩٨٤ ، بأن حكومتنا الائتلافية سوف تعزّز صفوفها وتضامنها في الكفاح حتى نحقّق مهمتنا المقدسة وهي طرد جميع المعتدين الفييتناميين من كمبوتشيا .

الوثيقة S/16899*

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالفرنسية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرجو منكم التكرم بتعميم البرقية المرفقة المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، والموجّهة إليكم من الأمير نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

برقية مؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وموجّهة إلى الأمين العام من رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

أتشرف بأن ألتمس منكم ، بما لديكم من تعاطف كبير دائم مع الشعب الكمبوتشي ، أن تتكرموا بالتدخل لدى جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وهي العضو في منظمة الأمم المتحدة ، حتى تضع حداً لعمليات الهجوم التي كثيراً ما يشنها جيشها ضد السكان الخمير المدنيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الواقعة على الحدود الكمبوتشية التايلندية .

فهؤلاء السكان المدنيون لم يرتكبوا أي جريمة ضد فييت نام . وجمهورية فييت نام الاشتراكية هي الجانية لأنها تحتقر منظمة الأمم المتحدة وترفض بوقاحة الالتزام بالقرارات العادلة للمنظمة والمتعلّقة بكمبوتشيا وتستعبد شعب الخمير وبلده وتستعمر دون حياء كمبوتشيا العضو في منظمة الأمم المتحدة . وقد اضطر اللاجئون الخمير ، ضحايا الهجمات الشديدة الفتك التي تشنها القوات المسلحة الفييتنامية ، إلى ترك قراهم ودورهم وما لديهم من مزارع أرز وحقول ، بسبب ما يمارسه المستعمرون الفييتناميون وفريق هنغ سامرين - هون سن التابع لهم من اضطهاد متعدد الأشكال منذ عام ١٩٧٩ .

وليست الأمم المتحدة ، حتى الآن ، في وضع يسمح لها بمساعدتنا في حل هذه المشكلة المؤلمة التي تقع مسؤوليتها كاملة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/89-S/16899 .

على عاتق جمهورية فييت نام الاشتراكية . ولكني أستبيح لنفسي أن أرجو منكم أن تتكرموا ببذل كل ما تستطيعونه من أجل ما يلي : أولاً : أن يتوقف الجيش الفييتنامي في كمبوتشيا عن استنزاف شعب الخمير وتقطيع أوصاله والإجهاز عليه ؛ وثانياً : أن تتفضل البلدان الغنية المتحررة في العالم بأن تقبل ، كل عام ، عدداً أكبر من اللاجئين الخمير شديدي التعاسة ، لأن تايلند قد اضطلعت من أجلهم بالفعل بما يتجاوز الحد الأقصى الذي يمكن تصوره ، فضلاً عما يتعين عليها إنجازه من واجب نحو مواطني ومواطنات تايلند الذين يعيشون على مقربة من حدود كمبوتشيا ، والذين لم يتردد المعتدون الفييتناميون في مهاجمتهم بشكل بالغ القسوة والبغي .

وإني إذ أشكركم على كل ما تستطيعون القيام به لتحسين مصير شعب الخمير بعض الشيء ، وهو شعب لا يستحق كل هذه المصائب .

(توقيع) نورودوم سيهانوك
رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

الوثيقة S/16900

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل طيه نص رسالة موجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ومؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد إ . شاكر
نائب الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

بناءً على تعليمات من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أود أن أشير إلى إعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي القائل بأنه قد اعتمد خطة لانسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي من لبنان على ثلاث مراحل . وليست هذه الخطة سوى قرار من جانب واحد لا يراعي أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) .

وطلب مني أيضاً أن أشير إلى رسالة وجهت إلى الأمين العام في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ من السيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية [S/16749 ، المرفق] ، أعرب فيها عن بالغ قلقه إزاء نتيجة خطوة اسرائيلية من هذا القبيل ، ولاسيما مع الذكرى المريرة لمذبحة صبرا وشاتيلا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وينبغي الإشارة إلى أن الأمين العام قد اقترح نهج عمل من شأنه زيادة فعالية ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ولاسيما في جنوب لبنان ، في إطار انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من تلك المنطقة . وخاصة في الفقرة الفرعية ٢٥ (ب) من الوثيقة S/16472 حيث اقترح الأمين العام ما يلي :

« الوزع الفوري لعناصر من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة صيدا عند الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة ، بغية تأمين سلامة وأمن السكان ، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات تلك المنطقة » .

يود السيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية أن يؤكد مرة أخرى أن منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن توفير الحماية والسلامة الكافيتين للفلسطينيين في جنوب لبنان ولاسيما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . ولا ينبغي تكرار الجرائم التي ارتكبت في عين الحلوة في أيار/مايو ١٩٨٤ .

وبالإضافة إلى ذلك ، يود السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء مصير المحتجزين في مخيم الأنصار ، حيث تحتجز قوات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من ٣٠٠ فلسطيني على نحو تعسفي .

ونود أن نشير إلى أن الجمعية العامة قد حثت الأمين العام ، في القرار ٩٩/٣٩ طاء على أن : « يتخذ التدابير الفعالة لكفالة سلامة اللاجئين الفلسطينيين وأمنهم والحقوق القانونية وحقوق الإنسان لهم في جميع الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي » . ومما يذكر أنه كانت ثمة حوافز على ذلك ، من بينها بصفة خاصة تقرير الأمين العام عن أحوال اللاجئين الفلسطينيين في هذه المناطق .

الوثيقة S/16902*

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم أن القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ٩/٣٠ من صباح يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وأن المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى قد وجّه انتباهه إلى ما يلي فيما يتصل بما ادعته باكستان أخيراً من أن الطائرات الأفغانية قد هاجمت ، على حد زعمها ، أراضي ذلك البلد :

« قامت السلطات الباكستانية مرة أخرى ، مواصلة منها لاتهاماتها السابقة ، بالادعاء مؤخراً بأن الطائرات الأفغانية قد دخلت ، على حد زعمها ، المجال الجوي لذلك البلد يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وأنها قد ألقت القنابل وأطلقت الصواريخ على أراندو .

« وإن السلطات المختصة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، إذ ترفض تماماً هذه الادعاءات الخيالية التي لا أساس لها ، تلفت انتباه السلطات الباكستانية مرة أخرى إلى العواقب الوخيمة لهذه الاستفزازات العدائية التي لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات على طول منطقة الحدود بين البلدين ، وتوضح أن من الأفضل لسلطات إسلام أباد أن تتناول المسألة بوازع من المسؤولية وأن تنهي بأسرع ما يمكن دعايتها السامة وتهمها التي لا مبرر لها » .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/94-S/16902 .

الوثيقة S/16904*

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16895*] ، يشرفني أن أبلغكم بحادثي انتهاك جسيمين للمجال الجوي الباكستاني وللأراضي الباكستانية وقعا من جانب أفغانستان يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير على التوالي . وفيما يلي تفاصيل هذين الحادثين :

في ٢١ كانون الثاني/يناير ، توغلت طائرتان أفغانيتان إلى مسافة ثلاثة كيلومترات في المجال الجوي لباكستان بمنطقة أراندو ، وأسقطتا قنبلتين على مسافة ٥٠٠ باردة داخل أراضي باكستان على بعد كيلومتر واحد جنوب شرقي أراندو .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/95-S/16904 .

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، انتهكت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان في منطقة أراندو، ومرت الطائرتان عدة مرات فوق أراندو وأسقطتا أيضاً قنبلتين على بعد كيلومتر واحد جنوب أراندو.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16905*

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، لعلمكم، نص بيان مؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ صادر من وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، يؤكد حق شعب كمبوتشيا في محاربة المعتدين الفيتناميين وحق العالم في دعم الكفاح العادل لشعب كمبوتشيا.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ صادر من وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

يدرك العالم تماماً أن سلطات هانوي قد ارتكبت عملاً عدوانياً صارخاً ضد دولة كمبوتشيا الديمقراطية، وهي دولة مستقلة ذات سيادة ومحايدة وغير منحازة تتمتع بعضوية الأمم المتحدة. ويمثل هذا انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يمكن التغاضي عنه.

ومن ثم، ينبغي تسوية مشكلة كمبوتشيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة التي اتخذت على التعاقب بأغلبية ساحقة طوال ست سنوات متتالية مضت [القرارات ٢٢/٣٤، ٦/٣٥، ٥/٣٦، ٦/٣٧، ٣/٣٨، ٥/٣٩]، أي يجب على سلطات هانوي أن تسحب جميع قواتها العدوانية من كمبوتشيا دون شروط.

ولكن سلطات هانوي تواصل، بعناد، عدوانها ضد كمبوتشيا. وعلى ذلك، فإن لشعب كمبوتشيا بأسره حقاً مقدساً في أن يحارب المعتدين الفيتناميين حتى ينسحب آخر واحد منهم من كمبوتشيا، كما أن لجميع البلدان الملتزمة بالاستقلال والسلم في العالم أجمع حقاً مقدساً في أن تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن تدعم الكفاح العادل لشعب كمبوتشيا. ولم يعد في استطاعة المعتدين الفيتناميين أن يخدعوا الجماهير. ويتعين عليهم أن يسحبوا جميع قواتهم العدوانية من كمبوتشيا دون شرط.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/96-S/16905.

الوثيقة S/16906

رسالة مؤرخة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم ، بناءً على أمر من حكومتي ، أن ليبيا تواصل التدخل ، بطريقة غير لائقة ، في الشؤون الداخلية لتشاد . وتحتل ليبيا ، على نحو غير شرعي ، ٥٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أرض تشاد ، انتهاكاً لميثاقي منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة . ويشكل هذا الاحتلال العسكري عملاً عدوانياً ضد سيادة تشاد وسلامتها الإقليمية وتهديداً دائماً للسلم والأمن في هذا الإقليم الفرعي .

وأشير إلى أن الحكومة الليبية ترفض الالتزام بالبيان الذي أعلنه رئيس مجلس الأمن في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٣[٤] ، والذي دعا فيه أعضاء المجلس تشاد وليبيا إلى مناقشة خلافاتهما وتسويتها بالوسائل السلمية دون إبطاء لا مبرر له .

وبالإضافة إلى ذلك ، اتخذت الحكومة الليبية خطوة أخرى في هذا التصعيد ، بتنظيمها مؤامرة إجرامية ضد رئيس الجمهورية الحاج حسين هبري وأعضاء الحكومة التشادية . وقد أحبطت هذه المؤامرة الإرهابية لحسن الحظ . وأثبت التحقيق ، الذي أحيط بأعلى درجات السرية ، مسؤولية ليبيا بشكل واضح .

ونظراً لما سبق ، أرجو أن تتفضلوا بدعوة مجلس الأمن للاجتماع لكي يستأنف بحث الشكوى التي قدمتها الحكومة التشادية في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٣ ضد ليبيا [*S/15902*] .

(توقيع) نغاريه كيسيلي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتشاد
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16907

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، السيد علي أكبر ولايتي ، بشأن انتهاكات النظام العراقي لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه [انظر *S/16609* و *S/16610*] .

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

إنكم تعلمون أن النظام العدواني بالعراق كثيراً ما أثبت ، خلال الحرب التي فرضها على جمهورية ايران الإسلامية ، إغفاله التام لجميع القيم الإنسانية والقوانين الدولية . وعلى العكس من ذلك ، فإن جمهورية ايران الإسلامية ، إيماناً منها بتعاليم الإسلام المجيدة فضلاً عن احترامها البالغ للقواعد الإنسانية والقوانين الدولية ، تلتزم بالمراعاة التامة لهذه القواعد والقوانين . وعلاوة على ذلك ، استمرت جمهورية ايران الإسلامية في إطلاع المجتمع الدولي ، بما في ذلك الأمم المتحدة وأنتم ، على الانتهاكات ، والعدوانية اللاأخلاقية ، واللجوء إلى الطرق غير الإنسانية من جانب النظام العراقي ، وحثت على اتخاذ تدابير دولية فعّالة لمنع استمرار جرائمه أكثر من ذلك .

كما أنكم تعلمون أن النظام العراقي يرفض حتى الآن الاستجابة لندائكم بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية ، وأن جمهورية ايران الإسلامية قد حذرت المجتمع الدولي ، في مناسبات عديدة ، من أن هذا الرفض لا يوضح إلا تصميم النظام العراقي على العودة إلى استخدام هذه الأسلحة غير الإنسانية . وإن الانتهاكات المتكررة المستمرة من جانب النظام العراقي لتعهّد ١٢ حزيران/يونيه المتعلق بوقف الهجمات على المدنيين والمناطق السكنية ، والتي عرضت أمثلة كثيرة منها عليكم ، تبين بوضوح أن هذا النظام لا يحترم المبادىء والقوانين الدولية والرأي العام الدولي فقط بل ينتهك أيضاً تعهداته والتزاماته التي قطعها على نفسه . وقد أثبت تقرير فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة في طهران ، الوارد في الوثيقة S/16897 ، وقوع انتهاك واضح لتعهّد ١٢ حزيران/يونيه ، وهو يؤكد من جديد صحة موقف جمهورية ايران الإسلامية بالنسبة لتجرد هذا النظام العدواني تجرداً تاماً ومطلقاً من الجدارة بالتعويل عليه والثقة فيه .

وإن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، إذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الممارسة الإجرامية للنظام العراقي ، وإذ تقدم إشعاراً بالعواقب التدميرية التي لا يمكن التنبؤ بها المترتبة على ممارسة كهذه ، تعلن أنه طالما أنكم لم تعلنوا رسمياً تعذر تنفيذ تعهّد ١٢ حزيران/يونيه والإبقاء عليه ، فإن جمهورية ايران الإسلامية ستواصل سياستها المتعلقة بالالتزام بهذا التعهّد واحترامه بالكامل .

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/16908*

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل : بالانكليزية والصينية]
[٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

يشرفني أن أرفق طيه نص البيان ، الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وورقة المعلومات الأساسية ، المتعلقة بالاستفزازات العسكرية التي قامت بها السلطات الفييتنامية مؤخراً على الحدود الصينية كتذييل للبيان . وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لينغ كينغ
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/858-S/16908 .

المرفق

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والسلطات الفييتنامية تكثف استفزازاتها وغاراتها العسكرية في المناطق الواقعة على طول الحدود الصينية ـ الفييتنامية، في إطار جولة جديدة من هجوم موسم الجفاف على طول الحدود الكمبوتشية ـ التايلندية. ومافتئت القوات الفييتنامية تقصف لوشان والمناطق الأخرى بمقاطعة اونان بالصين كل يوم تقريباً. وبصفة إجمالية، أطلقت ما يزيد على ٠٠٠ ١٣٧ قذيفة من مختلف الأنواع، وقامت، على حين غرة، بأكثر من ٤٠ غارة وهجوماً، على صعيد الفصيلة والسرية والكتيبة، في محاولة لاحتلال الأراضي الصينية. وقد واجهتها قوات الحدود الصينية بهجمات مضادة مباشرة.

وفي نفس الوقت، أطلقت القوات الفييتنامية القذائف على الكثير من مناطق الحدود الأخرى في اونان وغونغكسي بالصين، مما عطل الإنتاجية والحياة العاديتين لسكان الحدود هناك.

وكثيراً ما أرسل الجانب الفييتنامي أيضاً الجواسيس والعملاء للقيام بأنشطة استطلاع وتخريب وبث الألغام وشن الغارات الغادرة على مواقع قوات وميليشيا الحدود الصينية وخطف سكان الحدود الأبرياء وسلب أمتعتهم. وقد قتلوا وجرحوا عدة مئات من سكان الحدود وأحدثوا خسائر جسيمة في أرواح وممتلكات السكان المحليين.

وفي حين عمدت السلطات الفييتنامية، في الأيام القليلة الماضية، إلى إقامة ستار من الدخان باقتراح « وقف إطلاق النار في عيد الربيع »، من ناحية، قامت، من ناحية أخرى، بتصعيد هجماتها العسكرية على مناطق الحدود الصينية. وقد حدث في بعض الأحيان أن شنت ما يصل مجموعه إلى تسع هجمات وأطلقت آلاف القذائف في يوم واحد. وقد فضح هذا تماماً الطبيعة الكاذبة المضللة لما يسمى « وقف إطلاق النار في عيد الربيع » الذي اقترحته السلطات الفييتنامية.

وإزاء الاستفزازات المتهورة التي قامت بها السلطات الفييتنامية، اضطرت قوات الحدود الصينية إلى أن تشن هجوماً معاكساً، دفاعاً عن النفس، وأن تنزل بمثيري المتاعب والغزاة ما يستحقونه من عقوبة. وإننا نطالب بشدة بأن توقف السلطات الفييتنامية استفزازاتها وغاراتها فوراً، لتخفيف التوتر على طول الحدود الصينية الفييتنامية، ولاسترجاع الإنتاجية والحياة العاديتين لسكان الحدود.

التذييل

الاستفزازات العسكرية الأخيرة للسلطات الفييتنامية على طول الحدود الصينية

منذ شهرين أو أكثر والقوات الفييتنامية تكثف استفزازاتها العسكرية وغاراتها المسلحة في منطقتي اونان وغونغكسي على حدود الصين؛ بينما تعبىء السلطات الفييتنامية أجهزتها الدعائية لتلفيق الأكاذيب وإلقاء التهم المضادة الزائفة ضد الصين لتضليل الرأي العالمي.

ووفقاً للإحصاءات غير المستكملة التي قدمتها الإدارات ذات الصلة، قامت القوات الفييتنامية، منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بإطلاق ما يزيد على ٠٠٠ ١٣٧ قذيفة من مختلف الأنواع وبشن أكثر من ٤٠ غارة غادرة على الأراضي الصينية. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت الجواسيس والعملاء عبر الحدود، عشرات المرات، للقيام بأنشطة إزعاج وتخريب، مما أدى إلى قتل وجرح المئات من جنود الحراسة والميليشيا والمدنيين على الحدود الصينية. وقد اختطفت ثمانية من سكان الحدود من الصين.

ويمكن إيجاز الاستفزازات العسكرية التي تقوم بها القوات الفييتنامية على الحدود الصينية في أنماط ثلاثة:

١ ـ **شن الهجمات في محاولة لاحتلال الأرض الصينية**: ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قصفت القوات الفييتنامية لوشان ومناطق أخرى من مقاطعة اونان بالصين، مرات كثيرة. وقد أطلقت ما يزيد مجموعه على ٠٠٠ ١٠٠ قذيفة من جميع الأنواع وقامت، على حين غرة، بغارات وهجمات، على صعيد الفصيلة والسرية والكتيبة، في محاولة للاستيلاء على الأراضي الصينية بالقوة. وقد واجهتها قوات الحدود الصينية بضربات مباشرة. وفي الآونة الأخيرة زادت القوات الفييتنامية من تكثيف هجماتها العسكرية على منطقة لوشان تحت ستار من الدخان يتمثل في اقتراح « وقف إطلاق النار في عيد الربيع ». ومافتئت تطلق آلاف القذائف، التي تصل أحياناً إلى عشرة آلاف قذيفة، على لوشان كل يوم، وتشن هجمات لا تتوقف على الحدود الصينية، على صعيد الفصيلة والسرية والكتيبة. وفي يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وحده، تكررت هذه الهجمات ثماني مرات.

٢ ـ **إطلاق النار على قرى ومدن الحدود الصينية، وقتل وخطف سكان الحدود الصينيين الأبرياء، مما سبب خسائر جسيمة في أرواح وممتلكات السكان المحليين**: وكثيراً ما أطلقت القوات الفييتنامية القذائف على مناطق حدود اونان وغونغكسي بالصين، مما عطل الإنتاجية والحياة العاديتين لسكان الحدود هناك. ففي اونان، أطلقت القوات الفييتنامية النار على منطقتي زهينشان وبونتسغ وغيرهما في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وأصابت عامل إصلاح طرق صينياً بجراح، في نفس اليوم، عند إطلاقها النار على هيكو. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أطلقت القوات الفييتنامية النار عبر نهر هونغ ها على سيارة إسعاف خاصة بمزرعة صينية، عند هيكو بمقاطعة اونان، وأصابتها بأضرار. وفي وقت مبكر من هذا العام، فتحت نيران مدفعيتها الثقيلة مرتين على شانغتيان ومالين، وهما قريتان في إقليم ماليبو. وفي غونغكسي، أوقعت ١٢ فلاحاً صينياً في كمين في ٩ كانون الثاني/يناير، بينما كانوا في طريقهم للتجارة في بعض السلع ذات الاستعمال اليومي بناءً على دعوة من سكان الحدود الفييتناميين، وقتلت ستة منهم وجرحت واحداً. وفي اليوم التالي، هاجمت القوات الفييتنامية المختبئة ما يقرب من ٢٠ من السكان الصينيين من مدينة يوبي في بنغكسيانغ كانوا يقومون بالتجارة في سوق محلية على الجانب الصيني، وقتلت شاباً صينياً وجرحت شاباً آخر. وقامت أيضاً باختطاف أربعة من السكان الصينيين حضروا لإنقاذ المصاب. وفي ١٢ كانون

الثاني/يناير ، أصابت ، بجراح خطيرة ، السيد دنغ كوين ، وهو فلاح صيني من تاليانغ بمقاطعة فانغشنغ المستقلة المتعددة الجنسيات وكان يعمل وقتئذ في غابة للخيزران على الجانب الصيني .

٣ - إرسال الجواسيس والعملاء عبر الحدود للقيام بأنشطة استطلاع وتخريب وبث الألغام وشن الغارات الغادرة على مواقع قوات وميليشيا الحدود الصينية : وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، تسلل لغم ، وضعه العملاء الفييتناميون على الطريق العام في محافظة تيانبنغ بإقليم فنتغ بمقاطعة اونان ، سيارة شحن صينية . وفي ١٧ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ، شنت القوات الفييتنامية غارتين غادرتين على موقع للميليشيا في قرية ماليبو باونان وعلى موقع لحرس الحدود في نونغ بغونغكي . ولقد صدّتا فوراً بعد أن اكتشفتهما جنود الميليشيا وجنود الحدود الصينية . وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ، هاجم العملاء الفييتناميون السيد وو شنغمين ، وهو فلاح صيني من قرية ماليبو بمقاطعة اونان ، وأصابوه بجراح وسلبوه حصانه وأمتعته .

الوثيقة S/16909*

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أحيل طيه نسخة من تقرير عن أنماط المعاملة الوحشية لأسرى الحرب العراقيين على يد النظام الايراني .

وأكون ممتناً بالغ الامتنان إذا أمكن تعميم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) زهير إ . محمد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الأنماط الوحشية في معاملة العدو الايراني للأسرى العراقيين

استخدام أساليب التهديد والتعذيب

هذا واحد من أساليب تغيير البنية الفكرية عبر سلسلة من التدابير الوحشية تنطوي على التهديد بالقتل ، والتعذيب الجسدي والنفسي ، والمحاكمة الشكلية . وبهذا الأسلوب نفذت عدة جرائم بشعة منها قتل ٣٠ من أسرى الحرب وجرح ٧٠ آخرين لمجرد أن هؤلاء الأسرى أعربوا عن عدم رضاهم عن معاملة الحرس السيئة لهم . وشهد أسرى آخرون عمليات إعدام مماثلة في كرج ، وبراندك ، ونزليه ، وتاونده ، ومشهد ، وسمنان ، وانزلي . ويستهدف استخدام هذا الأسلوب زعزعة الاتزان الانفعالي للأسرى من خلال الإيحاء لهم أن مصيراً مخيفاً ينتظرهم إذا ما حاولوا عدم الاستجابة لمطالب العدو .

العزل الطائفي

لجأ العدو أيضاً إلى عزل الأسرى وفقاً للمذاهب والأديان . فقد أبعد الشيعة مثلاً عن السنيين والمسيحيين . ووفقاً لهذا العزل ، استقدم العدو رجال دين من كل طائفة وسعى لتغيير اتجاهاتهم بما يتفق ومشاعرهم المذهبية . والهدف الكامن وراء هذا الإجراء هو مخاطبة كل من الأسرى وفق معتقده الديني مما يسهل تحقيق السيطرة عليهم . أما المسيحيون فقد تعرضوا لضغوط شديدة تستهدف حملهم على اعتناق المذهب الشيعي وإجبارهم على أداء الشعائر الدينية الإسلامية .

تدابير قهرية يومية

تتضمن هذه إجبار الأسرى على الاستماع للخطب الدينية المطولة والمشحونة بالكراهية للعراق وقيادته ، وإجبارهم على حمل صور خميني والهتاف ضد النظام السياسي في العراق ، وأداء صلاة الجماعة . ويستهدف هذا الإجراء أيضاً تعويد الأسرى على هذا السلوك مما يؤدي بالتكرار إلى ما يطلق عليه في علم النفس « قوة العادة » حيث لا يشعر الأسير بعده بالذنب نتيجة للهتاف ضد النظام أو حمل صور خميني وما إلى ذلك .

أسلوب إخفاء الأسرى

يقوم العدو بإخفاء عدد كبير من الأسرى عن لجنة الصليب الأحمر الدولية . وهذا الأسلوب يؤدي إلى زيادة قلق الأسير الذي انقطعت عنه

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/859-S/16909 .

تماماً أخبار أهله . كما يزيد ذلك من مخاوفه على مصيره الذي لم يقطع فيه أمر ، ويجعله يشعر بأنه معرّض للموت في أية لحظة . مما قد يدفعه إلى مطاوعة العدو في كل ما يريده بغية الحفاظ على نفسه ومعرفة أخبار عن أسرته .

التغيير المكاني للأسرى

وفي هذا الإجراء ، يقوم العدو بشكل مستمر بنقل الأسرى ، جماعات أو أفراداً ، من مكان احتجاز إلى آخر . وهذا يترك الأسير في حالة من القلق الدائم الذي لا يتيح له فرصة التكيف مع الظروف المحيطة به ، وتكوين علاقات وثيقة مع زملائه الأسرى . وتؤدي هذه الحالة في أحيان كثيرة إلى إضعاف مقاومة الأسير النفسية وبالتالي يصل العدو إلى غايته في جعل الأسير يقبل كل شيء مقابل الاستقرار . كما يجعل هذا الأسير أسهل قياداً وتقبلاً للطروحات العقائدية على الأقل ظاهرياً كي يتم تركه وشأنه .

العزل الانفرادي

يوزع العدو الأسرى بصورة تسهّل عليه التعامل معهم وفقاً لأهدافه . فقام بعزل الضباط عن المجندين . كما حاول تفتيت وحدة الجماعة بتفريق الأصدقاء والزملاء . ومارس عمليات الحجز الانفرادي على الأفراد الذين يتمتعون بمكانة حسنة بين الأسرى والذين يقاومون أساليب العدو وبرامجه . ويستهدف هذا التدبير وضع حواجز أمام الوحدة النفسية للأسرى التي يمكن أن تنشأ من خلال التجمع المكاني . ويستهدف أيضاً معاقبة الأسرى الذين يبدون مقاومة لكي لا يفكر غيرهم في الاقتداء بهم .

دس العملاء بين صفوف الأسرى

يتم هذا التدبير بزج عناصر حزب « الدعوة » العميل بين صفوف الأسرى لمعرفة اتجاهاتهم السياسية وولاءاتهم . ويجري انتقاء هؤلاء العملاء من مناطق مختلفة من العراق وتكليفهم بكتابة تقارير دقيقة عن انتماءات وولاءات الأسرى ويقدمونها لإدارة القفص . وفي ضوء هذه التقارير تجري عمليات التعذيب والحجز الانفرادي ، والقتل .

ترهيب الطيارين

نظراً إلى الدور الفعّال للطيارين في الحرب فقد عمد العدو إلى ترهيبهم بأساليب مثل إخبارهم بأنهم سيحاكمون بعد نهاية الحرب كمجرمي حرب . وهذا الأسلوب يجعل الأسير شديد القلق على مستقبله ومصيره ، وقد يؤدي إلى النتائج ذاتها المشار إليها في أماكن أخرى في هذا التقرير .

تسميم الطعام

يتم هذا الإجراء بأن تضاف إلى الطعام مواد سامة أو مسهلة تعمل على إصابة الأسرى بآلام جماعية حادة أو بعمليات تغوط لا إرادي . ويستهدف هذا الإجراء إشعار أسير الحرب بالإذلال والضعف ، وصولاً به في نهاية الأمر إلى حالة من العجز النفسي الذي يؤدي إلى قبول الأسير ما يفرض عليه طوعاً ضماناً لسلامته .

الاعتداء الجنسي

تقوم إدارة أقفاص الأسرى بتشجيع المتعاونين معها بالاعتداء جنسياً على الأسرى غير المتعاونين وخصوصاً الأسرى الأحداث . وهذا يؤدي إلى إضعاف الرادع الأخلاقي لدى الأسير وتحويله إلى أداة طيّعة بيد العدو وعملائه .

الغارات الليلية

تمارس هذه على فترات متقطعة . ففي أوقات مختلفة من الليل ، يقوم حراس أقفاص الأسرى بإطلاق صيحات مفزعة تدعو الأسرى للتجمع والخروج . وتمارس في هذه الفترات عقوبات فردية وجماعية على الأسرى كأن يقوموا بالزحف على الجليد أو ترك مجموعات منهم حتى الصباح يجمعون أكداس الجليد أمام بوابات السجن . وهذا يستهدف حرمان الأسير من الراحة وتركه في حالة من عدم الاستقرار النفسي بغية استمالته .

حجب الرسائل

إن استلام الرسائل هو أكثر ما يبهج الأسير . وقد وجد العدو في هذا الإجراء ورقة رابحة . فهو يحجب الرسائل عن الأسير بعد إخباره أن رسائله قد وصلت . وينطوي هذا الإجراء على قدر كبير من التعذيب النفسي . وهو يستهدف أيضاً استمالة الأسير من خلال التلويح له بتحقيق جميع حاجاته إذا قام بالتعاون ، وإلا حرم من هذه الحاجات .

الوثيقة S/16910

رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة السيد علي أكبر ولاياتي وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، بشأن الهجمات على السفن التجارية المحايدة في الخليج الفارسي .

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجّهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

رداً على التلكس رقم ١١٦/٧٧٧ الذي تبلغوني فيه بقلق الأمين العام لاتحاد عمال النقل الدولي بشأن الهجمات على السفن التجارية المحايدة وحدوث إصابات بين أطقمها ، أود أن أطلعكم على ما يلي :

تشارك حكومة جمهورية ايران الإسلامية أيضاً في هذا القلق ، وهي تقدم مواساتها لأسر أعضاء الأطقم الذين فقدوا أرواحهم . والواقع أنه منذ أن وجد النظام العراقي نفسه عاجزاً عن مواجهة الجنود الايرانيين في جبهات الحرب ، وقرر أن يثير الاضطراب في هذا المجرى المائي الدولي ، ومن ثم إعداد المسرح لمؤامرات أوسع نطاقاً في المنطقة ، بدأت حكومة جمهورية ايران الإسلامية تشعر بالقلق إزاء انتشار الحرب إلى مياه الخليج الفارسي ، والهجمات على السفن غير المحاربة التي يستهدفها النظام العراقي .

وقد قامت جمهورية ايران الإسلامية بتحذير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤيدي النظام العراقي من اتخاذ القرار ٥٥٢ المتحيّز لجانب واحد ، وهو أمر لجأت إليه في الواقع إدراكاً منها للمقاصد الحقيقية للنظام العراقي ولطبيعته الحقيقية . ولسوء الحظ ، أثمر الدعم المقدم إلى هذا النظام بأسرع مما كان متوقعاً ، حيث حوّل مياه الخليج الفارسي إلى مسرح للهجمات العراقية التي سببت اضطراب الحياة الاقتصادية في هذا المجرى المائي .

وإن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، لما تعلمه من نواياكم الإنسانية ، ترحّب وتؤيد أي خطوة تتخذ لضمان حرية الملاحة والأمن في الخليج الفارسي .

وقد أبدت حكومة جمهورية ايران الإسلامية حسن نواياها في الماضي ، عن طريق ما قدمته من مساعدة طبية ومن شتى أنواع المساعدة الطارئة إلى من أصيبوا في عمليات تحطيم السفن هذه .

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/16911

رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسالتي المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16906*] ، أتشرف بأن أطلب التفضل بدعوة مجلس الأمن إلى عقد جلسة عاجلة للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في بلدي .

إن النظام الإرهابي في طرابلس علاوة على احتلال المنطقة الشمالية ، التي تبلغ مساحتها ٥٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع ، وأعمال التدخل المستمرة في الشؤون الداخلية والخارجية لجمهورية تشاد ، خطا خطوة جديدة بتنظيم مؤامرة تستهدف التصفية الجسدية لرئيس الجمهورية وجميع أعضاء حكومة تشاد .

وينوي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تشاد ، الذي حضر خصيصاً لهذا الغرض ، إلقاء بيان أمام مجلس الأمن .

(توقيع) نغاريه كيسيلي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتشاد
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16912

رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بالإشارة إلى الرسالة [*S/16906*] الموجهة إليكم بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ من مندوب تشاد ، أود إفادتكم بما يلي :

إن ما ورد في الرسالة المذكورة ليس سوى ادعاءات وافتراءات لا أساس لها من الصحة والهدف منها هو الإساءة للجماهيرية العربية الليبية ، والتقليل من أهمية حكومة تشاد الشرعية التي تسيطر على معظم أراضي تشاد وتتمركز قواتها وإدارتها في الشطر الشمالي منه .

إن الجماهيرية العربية الليبية لا تتدخل في الشؤون الداخلية لتشاد ولم تقم بأي عمل عدواني ضد الشعب التشادي ، بل على العكس من ذلك ، فقد عملت باستمرار من أجل استتباب الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق المجاور ، وقامت في فترة ما بمساعدة الحكومة التشادية الشرعية برئاسة غوكوني وداي ، بناءً على طلبه ، من أجل إعادة الأمن والاستقرار وحماية الشرعية .

ليس هناك أي تواجد ليبي في الأراضي التشادية وإن الادعاء بوجود قوات ليبية في الأراضي التشادية لا أساس له من الصحة ، وحقيقة الأمر أن التواجد العسكري الفعلي في المنطقة الشمالية ، هو قوات الحكومة الشرعية وسكان الشمال التشاديين .

تسعى الجماهيرية العربية الليبية باستمرار وفي كافة المحافل الدولية والإقليمية من أجل إعادة السلام والشرعية إلى تشاد ، ومن هذا المنطلق ، فقد أيدت وشجعت عقد مؤتمر المصالحة الذي دعا إليه الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا ، كما أيدت اجتماع برازافيل الذي دعا إليه الرئيس الكنغولي لمصالحة الأطراف التشادية المتنازعة ، إلا أن المتمرد حسين هبري رفض حضور كلا الاجتماعين متذرعاً بأسباب واهية واشترط الاعتراف به كرئيس دولة من قِبَل الفصائل التشادية الأخرى ، ومن قِبَل الحكومة الشرعية لتشاد التي يرأسها غوكوني وداي والتي سبق أن تمرد عليها حسين هبري .

ليس للجماهيرية العربية الليبية أية خلافات تود تسويتها مع ما يسمى بحكومة حسين هبري ، وإن ما يجري في تشاد ، ليس سوى حرب أهلية وصراع داخلي حدث بسبب الاعتداء على الشرعية من قِبَل حسين هبري ، وإن هناك حكومة شرعية ناتجة عن اتفاق لاغوس [*S/14378* المؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١ ، المرفق] الذي باركته منظمة الوحدة الافريقية ، وبالتالي فإن حسين هبري يعتبر متمرداً ولا يحق له التحدث باسم تشاد وإن مشكلته الرئيسية مع الحكومة الشرعية لتشاد .

إن الادعاء بوجود محاولة لاغتيال حسين هبري وزمرته من قِبَل الجماهيرية العربية الليبية ، هو جزء من حملة التضليل للشعب التشادي والرأي العام العالمي التي تغذيها الامبريالية الأمريكية والقوى الرجعية المرتبطة بها ، وإن مجلس الأمن له من المشاغل

الجدية ما يغنيه عن النظر في هذا الادعاء الكاذب الذي تنفي الجماهيرية العربية الليبية علاقتها به .

إن الجماهيرية العربية الليبية على يقين بأن زمرة حسين هبري في انجمينا تعرف قبل غيرها زيف الادعاءات والافتراءات التي تطلقها ضد الجماهيرية العربية الليبية بدفع من الامبريالية الأمريكية والقوى الرجعية في المنطقة .

وبناءً على ذلك فإن الجماهيرية العربية الليبية تأمل عدم تمكين زمرة انجمينا ومن وراءها من إضاعة وقت مجلس الأمن واستغلاله وتحويله عن اهتماماته الجدية حيال القضايا الدولية الخطيرة التي تمس السلم والأمن الدوليين .

أرجو التفضل بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن .

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16914 *

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل رفق هذا ، للعلم ، نص بيان مؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، صادر عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية ، تندد فيه بسياسة التجويع التي تتبعها سلطات هانوي في كمبوتشيا وتدينها .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيسون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية

في هذا العام ، يواجه شعب كمبوتشيا نقصاً خطيراً في الأغذية بسبب السياسة المتعمدة التي تتبعها سلطات هانوي بصورة منهجية لتجويعه . ولتحقيق هذه الغاية قام المعتدون الفيتناميون بتنفيذ سياستهم البربرية عن طريق القيام بما يلي :

١ - إرغام السكان بقوة السلاح على العيش في قرى تشتمل على مراكز اعتقال تقع على طول الطرق بعيداً عن أراضيهم وحقول الأرز التابعة لهم . وقد تم تطويق هذه القرى وفرض الرقابة عليها لمنع السكان من الخروج لممارسة الأنشطة الإنتاجية . ويتعرض كل من يهم بالخروج لإطلاق النار عليه والاعتقال والسجن ، بذريعة أن له صلات بمغاوري كمبوتشيا الديمقراطية .

٢ - حشد جميع السكان الرجال والنساء والأطفال والكبار في السن لتطهير الأحراج الممتدة على جانب الطرق الوطنية ، وخطوط السكك الحديدية والطرق المائية ، بإرغامهم على ترك أراضيهم وحقول الأرز التابعة لهم ، وحتى عندما يبدأ موسم حرث الأرض ، لا يسمح المعتدون الفيتناميون لهم بالعودة إلى قراهم أو المناطق التي يعيشون فيها . وفي القرى التي تمت فيها زراعة بعض المحصولات الغذائية ، يمنع المعتدون الفيتناميون سكانها من حصادها ، وينهبون الأرز في الحقول لتموين قواتهم المسلحة .

وقد تم تطويق السكان الذين يعيشون في الجزء الشرقي من كمبوتشيا في أقاليم سيم ريب ، وبريه فنغ وكراتي ، وكمبونغ سبيو ، وتاكيو ، إلخ . ، وقام المعتدون الفيتناميون بإرغامهم على تطهير الأحراج الممتدة على طول الطرق الوطنية أرقام ٣ و ٤ و ٥ و ٦ وعلى طول خطوط السكك الحديدية حتى الحدود الغربية لكمبوتشيا ، وعلى طول الطريق رقم ١٢ الممتد من كومبونغ ثوه إلى بريا فيهار ، ومن كراتي إلى سامروتغ - أودار ميانشي ، وعلى طول الطريق رقم ١٠ من باتامبانغ إلى بايلين ، بما في ذلك الأحراج المحيطة بالنصب التذكارية في أنغكور .

٣ - وفي ذات الوقت الذي تتخذ فيه هذه التدابير أرغم المعتدون الفيتناميون السكان في جميع الأقاليم على تزويدهم بـ ١٠ كيلوغرامات من الأرز في المتوسط شهرياً من كل منزل . ويتعرض من لا يمتثل لهذا الأمر لعقوبة تدمير ونهب المنازل والقرى .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/109-S/16914 .

هذه هي السياسة البربرية التي يتبعها المعتدون الفييتناميون ، الذين يستخدمون جميع الوسائل لتجويع شعبنا ونهبه من أجل تموين قواتهم في كمبوتشيا . هذه هي سياسة إبادة الجنس التي يتبعها العدو الفييتنامي في كمبوتشيا ، بقصد ابتلاعها وضمها .

إن النقص الخطير في الأغذية ، الذي يعاني منه شعبنا في الوقت الحاضر ، لم ينجم عن الكوارث المناخية ، أو الجفاف أو الفيضانات ، كما يدّعي المعتدون الفييتناميون كذباً .

إن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية تدين وتشجب بكل قوة وسخط السياسة البربرية التي يتبعها العدو الفييتنامي تجاه شعب كمبوتشيا ، وتناشد الرأي العام العالمي ، لاسيما المنظمات الإنسانية الدولية ، أن تأخذ في اعتبارها ، كما ينبغي ، جرائم المعتدين الفييتناميين ، وأن تكف عن تقديم العون الإنساني إلى المعتدين الفييتناميين الذين لن يحجموا عن استخدام هذه المعونة لتموين جيشهم ومتابعة حرب إبادة الجنس التي يشنونها في كمبوتشيا .

الوثيقة S/16915*

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

بالإحالة إلى رسالتي المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16904*] ، أتشرف بأن أبلغكم بحادث خطير تم فيه انتهاك مجال باكستان الجوي وأراضيها من الجانب الأفغاني وذلك في ٢٣ كانون الثاني/يناير . وفي ذلك التاريخ ، فيما بين الساعة ١٢/٠٠ و ١٢/٤٥ ، تسللت طائرتان أفغانيتان داخل المجال الجوي الباكستاني في منطقة أراندو . وقد حلّقت الطائرتان عدة مرات فوق أراندو وأسقطت قنبلتين على بعد كيلومتر واحد من أراندو .

وأغتنم أيضاً هذه الفرصة لأحيطكم علماً بأن حكومة باكستان قد رفضت الادعاء[٥] ، الذي زعمت فيه سلطات كابول أن القوات المسلحة الباكستانية أطلقت النيران عبر الحدود في اتجاه باريكوت فيما بين ١٩ و ٢١ كانون الثاني/يناير ، وقيل إنه نجم عن ذلك مصرع ١٦ شخصاً وتدمير طائرتين عموديتين ، وذكرت حكومة باكستان أن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة على الإطلاق . وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ، تم إبلاغ نفي باكستان إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد ، الذي أحيط علماً بأنه قد صدرت أوامر مشددة للقوات المسلحة الباكستانية بعدم ارتكاب أية انتهاكات في أي منطقة على طول حدود باكستان ، وأن سلطات كابول إنما تسعى ، عن طريق اختلاق تهم لا أساس لها من الصحة ، إلى إلقاء تبعة الأحداث التي تقع داخل أفغانستان على كاهل باكستان .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/110-S/16915 .

الوثيقة S/16916*

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم أنه تم استدعاء القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٤/٠٠ من يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وأن المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى وجّه عنايته إلى ما يلي :

« وفقاً لمعلومات السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، تم في ١٩ و ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ قصف المناطق السكنية في منطقة باريكوت في إقليم كونارها ، من داخل أراضي باكستان بنيران أسلحة مختلفة مثل المدافع عديمة الارتداد ، ومدافع الهاون ، والمدافع الرشاشة . وقد استشهد بسبب هذه الهجمات الوحشية الطائشة ١٦ شخصاً . من بينهم نساء وأطفال ، وأصيبت مساكن السكان الأبرياء في تلك المنطقة بأضرار جسيمة . كما أدت هذه الهجمات المتكررة إلى وضع عراقيل وإيجاد مصاعب تعترض سبيل نقل السلع الأولية إلى السكان . وأصيبت طائرتان عموديتان تابعتان للقوات الجوية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية كانتا تحملان الأدوية والأغذية إلى باريكوت . وأصيبت إحدى الطائرتين العموديتين بأضرار جسيمة .

« إن جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين وتستنكر بشدة أعمال العدوان غير الإنسانية هذه وتحتج عليها بشدة لدى حكومة باكستان ، وتوضح أنه ينبغي للمسؤولين عن شؤون باكستان أن يوقفوا هذه السلسلة من أعمال العدوان والاستفزاز . وتحتفظ جمهورية أفغانستان الديمقراطية بحق اتخاذ التدابير الضرورية للدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها وستلجأ إلى اتخاذ إجراءات صارمة للرد بالمثل إذا استمرت هذه الأعمال العدوانية . ولابد للسلطات المسؤولة في باكستان أن تتحمل العواقب الجسيمة والخطيرة التي سوف تترتب عليها » .

ووفقاً لتقرير آخر ، أبلغ المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول أن السلطات الباكستانية واصلت ترديد اتهاماتها وادعاءاتها السابقة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بالادعاء من جديد بأن طائرات أفغانستان هاجمت منطقة أراندو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

وتعتبر السلطات المعنية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن هذه الادعاءات من جانب السلطات الباكستانية لا أساس لها من الصحة وباطلة في الواقع . وفي حين ترفض السلطات المعنية هذه الادعاءات رفضاً باتاً ، تطالب بأن تمتنع السلطات الباكستانية ، في أقرب وقت ممكن ، عن توجيه مزاعم استفزازية وترويج إشاعات عدائية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وأن تحول دون تهديد وخطر زيادة التوتر على طول حدود البلدين ، وهو أمر سيكون وشيك الوقوع في حالة استمرار هذه الأعمال العدائية .

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/111-S/16916 .

الوثيقة S/16917*

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذه الرسالة نص بيان أصدره في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ السيد تنكو أحمد رضاء الدين ، وزير خارجية ماليزيا ، بصفته الرئيس الحالي للجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بشأن الهجمات الفييتنامية الأخيرة ضد مخيمات اللاجئين الكمبوتشيين على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا .

وأتشرف أيضاً بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه المذكرة والنص المرفق بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سيد عارف فادزيللا
القائم بالأعمال بالنيابة لماليزيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أصدره في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ السيد وزير خارجية ماليزيا ، بصفته الرئيس الحالي للجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشجب تصعيد القتال على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، الذي أدى إلى هجرة عشرات الآلاف من اللاجئين الكمبوتشيين إلى تايلند مما زاد من تفاقم حالة اللاجئين السيئة بالفعل في ذلك البلد وسبّب آلاماً وشدائد لهؤلاء اللاجئين التعساء الحظ يصعب وصفها . كما تشجب الرابطة الغزوات المتكررة من جانب القوات الفييتنامية لأراضي تايلند ، التي تشكل انتهاكاً لسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وللقواعد الراسخة للعلاقات الدولية .

إن الأعمال العسكرية التي تقوم بها فييت نام في الوقت الراهن تكشف مرة أخرى تجاهل فييت نام التام لوزن الرأي الدولي ، الذي رفض رفضاً ساحقاً سياسة فييت نام المتمثلة في مواصلة احتلال كمبوتشيا عسكرياً . وهي تبيّن سعي فييت نام بعزم ، ولكن دون جدوى ، إلى وضع « حل عسكري » للمشكلة الكمبوتشية . وتفضح كذب تأكيداتها بأن نواياها سلمية وبأنها ترغب في البحث عن تسوية للمشكلة عن طريق التفاوض . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الرابطة لن تتخلى عن جهودها الرامية إلى تحقيق حل سياسي للمشكلة الكمبوتشية ، وهي مقتنعة بأن أماني تحقيق العدل للشعب الكمبوتشي وتحقيق السلم في المنطقة ستسود .

وتطلب الرابطة مرة أخرى إلى فييت نام أن تراعي رغبة المجتمع الدولي المعلنة بوضوح في إيجاد تسوية سياسية مبكرة وشاملة للمشكلة الكمبوتشية عن طريق المفاوضات ، وأن تتخلى نهائياً عن سياستها المتمثلة في احتلال كمبوتشيا عسكرياً . ولن تتمكن فييت نام من إنهاء عزلتها الحالية واستعادة جدارتها بأن تكون نصيرة الاستقلال والحرية ، وهي جدارة يكثر تفاخرها بها ، إلا إذا التزمت بإرادة المجتمع الدولي المعلنة وبرغبات الشعب الكمبوتشي في استرداد حقوقه كأمة ذات سيادة مستقلة وغير منحازة .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/112-S/16917 .

الوثيقة S/16918

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أطيب تحياتها إلى الأمين العام ، وبالإشارة إلى مذكرته المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، تتشرف بنقل ما يلي :

إن الاتحاد السوفياتي ، انطلاقاً من موقفه القائم على المبدأ الذي يتخذه تجاه سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جمهورية جنوب افريقيا ، فإنه لا يقيم أي علاقات اقتصادية ، أو عسكرية ، أو علاقات أخرى مع جنوب افريقيا .

وقد أيد الاتحاد السوفياتي قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) ، وهو يتقيّد تقيّداً صارماً بأحكام هذا القرار ، وبناءً على ذلك لا يستورد الأسلحة ، أو الذخائر من أي نوع أو المركبات العسكرية التي تنتجها جنوب افريقيا ، إن هذا لقرار يكمل قرارات مجلس الأمن السابقة المتعلقة بالحظر الإلزامي المفروض على توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا . وإنه من الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تتخذ خطوات محددة فعّالة لسد المنافذ الموجودة في الوقت الحاضر في الحظر بقصد جعله شاملاً على قدر الإمكان .

وبما أن النظام العنصري في جنوب افريقيا يهدد السلم والأمن بوجه عام ، ويتبع سياسة العدوان وزعزعة استقرار الدول المستقلة في تلك المنطقة ، ويمارس إرهاب الدولة ضدها ، ويواصل تعزيز قدرته العسكرية ، ويحاول الحصول على الأسلحة النووية ، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مازال يشدد على أنه من واجب مجلس الأمن أن يتخذ على وجه الاستعجال جميع التدابير اللازمة لمكافحة العنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

وترجو البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية العمل على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/16919*

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

أتشرف ، بناءً على تعليمات من حكومتي ، بأن أرفض مضمون الوثيقة S/16909 المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وأن أعرب عن الأسف لأن هذه المزاعم الرخيصة التي لا أساس لها والمكذوبة برمتها قد عممت في وثيقة الأمم المتحدة في اليوم نفسه الذي اختتم فيه فريق الخبراء المحترم التابع لكم زياراته للعراق وايران ، ورأى بنفسه أحوال أسرى الحرب في البلدين . وأعتقد أن هذا العمل الطائش من جانب النظام العراقي يستهدف تحويل أنظار المجتمع الدولي عن التقرير الآتي من فريق الخبراء التابع لكم المتوقع صدوره قريباً .

وسأغدو ممتناً إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/860-S/16919 .

مذكرة الأمين العام بشأن تقرير فريق الأمم المتحدة في بغداد عن تفتيش أجرى في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥]

١ - مما يذكر أنه عقب التعهد الذي قدمته في حزيران/يونيه ١٩٨٤ كل من حكومة جمهورية ايران الإسلامية [S/16609] وحكومة جمهورية العراق [S/16610] استجابة لنداء الأمين العام [S/16611] بوقف جميع الهجمات العسكرية المتعمدة ، أيًّا كانت وسيلتها ، على المراكز السكانية المدنية المحضة في كل من البلدين ، والامتناع عن البدء فيها ، اعتباراً من الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت غرينتش من يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، أنشأ الأمين العام ، استجابة للطلب الذي تقدمت به كل حكومة على حدة ، فريقين للتحقق من التقيّد بالتعهد[٢] . ويرد في الوثيقة S/16750 المؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ و الوثيقة S/16897 المؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ تقريران سابقان عن تفتيش تم بموجب هذه الترتيبات .

٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، تلقى رئيس الفريق في بغداد طلباً للاضطلاع بتفتيش من حكومة جمهورية العراق ، وتم ذلك في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وقدّم الفريق التقرير التالي إلى الأمين العام .

* * *

مقدمة

٣ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، في الساعة ٢١/٤٥ (بتوقيت بغداد) ، تلقى رئيس فريق التفتيش من حكومة العراق طلباً خطياً وشفوياً للاضطلاع بتفتيش في قريتي الجوابر وسارغة في منطقة الثغر في إقليم القرنة ، الذي يبعد مسافة ٩٨ ميلاً شمالي البصرة . وزعم أن القريتين تعرضتا لقصف بالنيران من قِبَل القوات الايرانية بين الساعة ٠٨/٠٠ والساعة ١٠/٣٠ من يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وتم الاتصال بمقر الأمم المتحدة في نيويورك فوراً للإذن بإجراء التفتيش بعد الحصول على ضمانات لتأمين سلامة الفريق من حكومة جمهورية ايران الإسلامية . وتلقى رئيس الفريق الإذن بإجراء التفتيش المطلوب في الساعة ١٢/٥٠ من يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير وأبلغت وزارة خارجية العراق وفقاً لذلك .

التفتيش

٤ - وسافر الفريق من بغداد بطريق البر في الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ووصل البصرة في الساعة ٢٣/٢٠ . وانتقل الفريق إلى مكان التفتيش يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير . ووصل إليه في الساعة ١٠/٣٠ ، وتركه في الساعة ١٤/٠٠ .

٥ - وتواجه قريتا الجوابر وسارغة بعضهما البعض في اتجاه مائل عبر الطريق العام الرئيسي الذي يصل بين بغداد والبصرة على بعد حوالي ٩٨ كيلومتراً شمالي البصرة و ١٧ كيلومتراً غربي الحدود مع ايران . ويبلغ مجموع سكان القريتين حوالي ٠٠٠ ٤ نسمة . وقد أبلغ ضباط الاتصال العسكريون العراقيون الفريق أن أقرب مواقع للقوات العسكرية العراقية تقع على بعد ٧ كيلومترات شرقي القريتين ، وأن المنطقة الممتدة بين هذا الخط والحدود مكوّنة من مستنقعات .

٦ - والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في القريتين . وتشكل القريتان جزءا من منطقة أعمال بناء رامية إلى توسيع مساحة المباني السكنية الحديثة المتينة . ولم يعثر الفريق على أي أدلة تشير إلى وجود منشآت عسكرية أو صناعية داخل القرية أو في الأحياء المحيطة بها . بيد أن أصوات نيران وحدة مدافع ثقيلة كانت تسمع على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات شمالي القرية . وعلى الرغم من أن الطريق العام معبر رئيسي ، فقد لاحظ الفريق أن السيارات العسكرية لم تمر فوقه أثناء الاضطلاع بتفتيشه .

٧ - ووفقاً لأقوال عدد من القرويين الذين استجوبهم الفريق ، تبين أن المدفعية أطلقت عدداً غير مؤكد من القذائف قبل ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وقيل إن القذائف سقطت داخل القريتين وحولها ، وإنه لم يتم الإبلاغ عن حدوث إصابات . وتم إبلاغ الفريق أن هجوماً وقع في ٢٦ كانون الثاني/يناير بين الساعة ٠٨/٣٠ والساعة ١٠/٣٠ أدى إلى إطلاق حوالي ٢٥ قذيفة على القريتين وحولها ، وأن قذيفة واحدة قد استقرت في مجموعة مباني مدرسة النهروان الابتدائية ، التي تقع على بعد ١٥ متراً من الطريق العام شمالي الجوابر مباشرة . وذكر

مدير المدرسة واثنان من أعضاء هيئة التدريس أن عدد المصابين بلغ اثنا عشر شخصاً ، كان من بينهم عشرة أولاد يبلغ سنهم حوالي ١٠ سنوات ، ورجلان أحدهما بستاني والآخر عامل يدوي في المدرسة . وتم تقديم الإسعافات الأولية لجميع المصابين في المستوصف الطبي القريب على الفور وسمح لهم بمغادرة المستوصف بعد ذلك .

٨ - وقد استجوب الفريق مساعداً طبياً وعدداً من المرضات كانوا قد قدموا العلاج للمصابين في ٢٦ كانون الثاني/يناير . وقام هؤلاء بإطلاع الفريق على السجلات الطبية وقالوا إن سبب جميع الإصابات هو تناثر قطع الزجاج المكسور ، ماعدا إصابة واحدة نجمت عن قذيفة مِنْشار . وقد كانت جميع الإصابات طفيفة . وقد قابل الفريق كذلك تلاميذ المدرسة العشرة والرجلين اللذين كانا قد عادا إلى المدرسة . وكانت إصاباتهم تطابق وصف الموظفين الطبيين في المستوصف .

٩ - وتبين أن المدرسة مبنى صلب مصنوع من الطوب والأسمنت ولم يظهر عليه سوى نزر يسير من دلائل التهدم . وقد سببت القذيفة المِنْشار أضراراً طفيفة للحيطان الداخلية لقاعتين للتدريس ، وتهشم زجاج النوافذ في هاتين القاعتين وفي قاعة المدرسين . ولاحظ الفريق وجود حفرة واحدة يبلغ قطرها حوالي متر واحد وعمقها متراً واحداً ؛ ويبدو أن سبب الحفرة هو سقوط قذيفة على بعد حوالي ٥ أمتار من المدرسة . وتعذر تحديد الاتجاه الذي تم إطلاق القذيفة منه نظراً للتربة اللينة والأشجار والشجيرات التي اصطدمت بها . وعلى وجه التحديد ، انبعثت رائحة الكورديت عند فحص شجرة تقع قرب الحفرة ، يبدو أن القذيفة كانت قد اصطدمت بها ، مما جعل الفريق يخلص إلى أن الشجرة أصيبت بقذيفة شديدة الانفجار . ولم يعثر الفريق على قطع القذيفة المِنْشار في الموقع ، وأبلغ أنها كانت قد أزيلت جميعها قبل الاضطلاع بالتفتيش .

١٠ - وعند الاضطلاع بالتفتيش في القريتين ، شاهد الفريق حفرة أخرى أحدثتها قذيفة ، وكان قطر الحفرة حوالي ٥٠ سنتيمتراً وعمقها ٥٠ سنتيمتراً في الجوابر بالقرب من منزل بدت على واجهته أضرار سببتها قذيفة مِنْشار . ولم يعثر على قطع القذيفة المِنْشار . وبدا أن عمر الحفرة أسبوعان على الأقل . ويستدل من زاوية الاصطدام على أن إطلاق هذه القذيفة ربما كان من اتجاه شرقي . وعثر على حفرة ثالثة ، يبلغ قطرها حوالي ٢٠ سنتيمتراً وعمقها ١٥ سنتيمتراً في الطريق العام الرئيسي على مسافة كيلومتر واحد جنوبي المدرسة . ولم يعثر على قطع للقذيفة المِنْشار . وبدا أن الحفرة حدثت منذ أسبوع واحد . وتدل زاوية التصادم أن إطلاق هذه القذيفة كان من اتجاه شرقي . وعثر على حفرة رابعة يبلغ قطرها حوالي ٥٠ سنتيمتراً وعمقها ٢٥ سنتيمتراً في قرية سارغة ، لكن تعذر القول بأنها أحدثت نتيجة لسقوط قذيفة . وفي أثناء الاضطلاع بتفتيش المنطقة لم يعثر الفريق على أدلة أخرى عن عملية القصف المبلّغ عن وقوعها قبل يومين مضيا .

النتائج

١١ - خلص الفريق من التفتيش الذي اضطلع به في قريتي الجوابر وسارغة ، والمعلومات والأدلة التي عرضت عليه إلى النتائج التالية :

(أ) يرى الفريق أنه وإن كانت القريتان تشكلان في حد ذاتهما مناطق سكنية خالصة ، فإن الطريق العام الذي يصل بين بغداد والبصرة الذي يمر بينهما يمكن أن يشكل خطاً للمواصلات ذا فائدة عسكرية . وربما يكون إطلاق القذيفة التي سقطت بالقرب من المدرسة وسبب الحفرة الأولى قد تم في التاريخ والوقت المزعومين . وبما أنه تعذر فحص أجزاء القذيفة وشظاياها ، فإن الفريق لم يتمكن من تحديد نوع الذخيرة المستعملة . بيد أن الأضرار والإصابات التي تمت مشاهدتها تطابق الآثار التي قد تترتب عن سقوط قذيفة من هذا النوع .

(ب) تعذر تحديد تاريخ سقوط القذيفتين اللتين سببتا الحفرتين الثانية والثالثة ، وإن كان من الواضح أن تاريخ حدوثهما كان قبل ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

(ج) وعلى أساس جميع الأدلة التي تم فحصها لم يتمكن الفريق من أن يقرر ما إذا كان قد وقع هجوم متعمد على مركز سكاني مدني محض في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

الوثيقة S/16921*

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان

[الأصل : بالانكليزية]
[١ شباط/فبراير ١٩٨٥]

تتشرف برجائكم أن تعمموا على الدول الأعضاء إعلان دلهي المعتمد من قِبَل السيد راؤول الفونسين ، رئيس الأرجنتين ، والسيد جوليوس نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، والسيد أولوف بالم ، رئيس وزراء السويد ، والسيد ميغيل دي لا مدريد ، رئيس المكسيك ، والسيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، والسيد اندرياس باباندريو ، رئيس وزراء اليونان ، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ في نيودلهي بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كارلوس م . مونييز
الممثل الدائم للأرجنتين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) شاني أ . لوينو
الممثل الدائم بالإنابة لجمهورية تنزانيا المتحدة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) اندرس فيرم
الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بورفيريو مونزليدو
الممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ميهاليس دونتاس
الممثل الدائم لليونان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان دلهي الذي اعتمده وأصدره في نيودلهي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان

قبل أربعين سنة ، عندما فُجرت قنبلتان ذريتان فوق هيروشيما وناغازاكي ، أدرك الجنس البشري أن في وسعه تدمير نفسه ، واستقر الرعب بين ظهرانينا . وقبل ٤٠ سنة أيضاً ، تجمعت أمم العالم لتنظيم المجتمع الدولي ، وبقيام الأمم المتحدة ولد أمل لجميع الشعوب .

وبصورة تكاد تكون لا محسوسة ، على امتداد العقود الأربعة الماضية ، فقدت كل أمة وكل كائن بشري السيطرة النهائية على حياتهم وموتهم . وبالنسبة لنا جميعاً ، هناك مجموعة صغيرة من الرجال والآلات في مدن نائية تستطيع تقرير مصيرنا . وكل يوم نبقى فيه على قيد الحياة هو يوم مهلة ، كما لو كانت البشرية بأسرها سجينة في زنزانة الموت تنتظر لحظة تنفيذ الإعدام غير المعروفة . وككل متهم برىء ، نرفض أن نصدق أن الإعدام سيحدث على الإطلاق .

إننا نجد أنفسنا في هذه الحالة لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تطبق المبادىء التقليدية للحرب في عالم جعلتها الأسلحة الجديدة أمراً عفى عليه الزمن . فما هو الغرض من « التفوق » أو « التوازن » النوويين في وقت يملك فيه كلا الجانبين بالفعل ما يكفي من الأسلحة لتدمير الأرض عشرات المرات ؟ فإذا طبقت المبادىء القديمة في المستقبل ، فلن يكون ثمة مفر من المحرقة عاجلاً أو آجلاً . بيد أن في الوسع الحيلولة دون قيام الحرب النووية إذا ما توحدت أصواتنا في مطالبة عالمية دفاعاً عن حقنا في الحياة .

لقد أفضت الدراسات الجوية والبيولوجية الحديثة إلى نتائج جديدة تشير إلى أن الحرب النووية ، بالإضافة إلى الانفجارات العنيفة والحرارة والإشعاع ، حتى وإن كانت الحرب في نطاق محدود ، سوف تطلق ثتاءً نووياً قطبياً شمالياً قد يحيل الأرض إلى كوكب مظلم متجمد ، ويشكل خطورة لم يسبق لها مثيل على جميع الأمم ، حتى تلك النائية جداً عن أماكن الانفجارات النووية . ونحن مقتنعون أن هذا يزيد أيضاً من الحاحية اتخاذ تدابير وقائية تبتعد إلى الأبد استخدام الأسلحة النووية ووقوع حرب نووية .

وفي بياننا المشترك المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ [*S/16587* ، المرفق] ، طالبنا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف سباق التسلح فيما بينها . وقد شدت من عزمنا الاستجابة لندائنا التي انتظمت

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/114-S/16921 .

العالم كله . فالتأييد الدولي الذي لقيناه والاستجابات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها بلغت حداً جعلنا نعتبر أن من واجبنا أن نجتمع هنا في نيودلهي للنظر في طرق لتعزيز جهودنا .

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن الحالة الخطيرة لسباق التسلح . ونحن نحث هذه الدول على أن تنضم إلينا في البحث عن اتجاه جديد . ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم في جنيف في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على بدء مفاوضات بشأن مجموعة متشابكة من المسائل تتعلق بالأسلحة الفضائية والنووية ـ ذات المديين الاستراتيجي والمتوسط على السواء ـ مع النظر في جميع المسائل وحلها في إطار الترابط القائم بينها . ونحن نعلق أهمية كبرى على الهدف المعلن لهذه المفاوضات : وهو الحيلولة دون قيام سباق تسلح في الفضاء ووضع نهاية له على الأرض ، وأخيراً التخلص من الأسلحة النووية في كل مكان . ونحن ننتظر من القوتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية أن تنفذا ، بنية حسنة ، تعهدهما كما ننتظر من مفاوضاتهما أن تؤدي ، في موعد مبكر ، إلى نتائج هامة . وسوف نتابع عملهما عن كثب ونتوقع أن تحيطا المجتمع الدولي علماً بتقدم عملهما أولاً بأول . ونؤكد أن جدول أعمال هذه المفاوضات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هما مسألة تهم الدول بأسرها والشعوب قاطبة .

ونكرر نداءنا لتحقيق وقف شامل لتجارب وإنتاج ووزع الأسلحة النووية ونظم نقلها . فمثل هذا الوقف سيسهل المفاوضات إلى حد كبير . وهناك اليوم خطوتان محددتان تتطلبان اهتماماً خاصاً هما : منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب .

إن الفضاء الخارجي يجب أن يستخدم لفائدة البشرية بأسرها ، وليس كميدان معركة المستقبل . ولذلك فنحن ندعو إلى حظر استحداث جميع الأسلحة الفضائية وتجربتها وإنتاجها ووزعها واستخدامها . فسباق التسلح في الفضاء سيستتبع تكاليف باهظة ، وستكون له آثار مزعزعة خطيرة . كما أنه سيضع عدداً من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح موضع الخطر .

وكذلك نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توقف على الفور تجارب جميع أنواع الأسلحة النووية ، وأن تبرم ، في موعد مبكر ، معاهدة بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية . فمثل هذه المعاهدة ستكون خطوة رئيسية في اتجاه وضع نهاية للتحديث المستمر للترسانات النووية .

ونحن مقتنعون بأن جميع هذه الخطوات ، يمكن ، بالقدر الذي تمليه الضرورة ، أن تقترن بها تدابير للتحقق كافية وغير تمييزية .

إن وقف سباق التسلح النووي هو في اللحظة الحاضرة أمر تمليه الضرورة . فبه وحده يمكن الاطمئنان إلى أن الترسانات النووية لن تنمو أثناء سير المفاوضات . بيد أن هذا الوقف ينبغي الا يكون غاية في ذاته . بل يجب أن تتبعه على الفور تخفيضات كبيرة في القوات النووية ، تؤدي إلى التخلص الكامل من الأسلحة النووية وإلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل . وفي خط مواز لهذه العملية ، تقتضي الضرورة بصورة ملحة تحويل الموارد النفيسة التي تبدد حالياً على النفقات العسكرية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويجب أن يكون تعزيز الأمم المتحدة كذلك جزءا أساسياً من هذه الجهود .

إن الضرورة تقضي بإيجاد علاج للحالة الراهنة التي تنفق فيها مئات البلايين من الدولارات ، أو ما يعادل بالتقريب مليوناً ونصف المليون من الدولارات في كل دقيقة ، على الأسلحة سنوياً . فهذا أمر يتناقض بصورة مذهلة مع الفقر ، وفي بعض الحالات مع البؤس ، الذي يعيش فيه ثلثا سكان العالم .

إن مستقبل الشعوب قاطبة في مهب الخطر . ولما كنا ممثلين من دول غير حائزة للأسلحة النووية ، فلن نكف عن الإعراب عن قلقنا المشروع والإعلان عن مطالبنا . إننا نؤكد عزمنا على تسهيل الاتفاق فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كي يكون في الإمكان اتخاذ الخطوات اللازمة . ولسوف نسعى إلى العمل سوية مع تلك الدول من أجل أمن البشرية المشترك ومن أجل السلم .

وإننا نحض الشعوب والبرلمانات والحكومات في العالم أجمع على أن تمنح هذا النداء دعماً قوياً . فالتقدم في مجال نزع السلاح لا يتسنى تحقيقه إلا بجمهور مطّلع يمارس ضغطاً قوياً على الحكومات . عندها فقط سوف تستجمع الحكومات الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على العقبات العديدة التي تعترض طريق السلم . إن الحملة العالمية لنزع السلاح التي تشنها الأمم المتحدة تمثل أحد العناصر الهامة للغاية في تحقيق تلك الإرادة السياسية .

لقد قاتل الرجال والنساء قروناً في سبيل حقوقهم وحرياتهم . ونحن الآن نواجه أعظم المعارك قاطبة ـ المعركة في سبيل الحق في الحياة ، لأنفسنا وللأجيال المقبلة .

قبل أربعين عاماً ، في هيروشيما وسان فرانسيسكو ، وضع في مقابل أهوال الحرب النووية الأمل في السلم . ونحن نود أن يكون عام ١٩٨٥ هذا ، السنة التي يبدأ فيها الأمل في التغلب على الرعب . وإنه ليحدونا الأمل في أن نرى ، قبل ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، موعد الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، الخطوات الملموسة الأولى على درب تلافي الخطر الذي يتهدد وجود الإنسان .

الوثيقة S/16922

رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[١ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بالإشارة إلى المحضر الحرفي المؤقت للجلسة السابعة والستين بعد الألفين والخمسمائة ، يشرفني إبلاغكم بما يلي :

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ترفض رفضاً قاطعاً كل ما ورد على لسان رئيس المجلس في الصفحتين ٢٩ و ٣٠ من النص العربي وتعتبره وجهة نظر فرنسا فقط .

كما تلاحظ الجماهيرية العربية الليبية بكل أسف أن هذه هي المرة الثانية التي يتجاوز فيها رئيس للمجلس ولايته ويستخدم رئاسة المجلس كغطاء لوجهة نظر بلاده ، وهنا نشير أيضاً إلى ما ورد على لسان رئيس المجلس في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٣ ، في محضر الجلسة ٢٤٣٠ .

إن الجماهيرية العربية الليبية تعتقد أن مثل هذا التصرف ستكون له آثار وخيمة على أعمال المجلس ومصداقيته كجهاز محايد لا يصدر عنه إلا ما يتم إقراره من قِبَل أعضائه .

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن .

(توقيع) رجب عبد المنعم الزروق
القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16923

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة تشاد

[الأصل : بالفرنسية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية تشاد لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام وتتشرف بأن توافيه بالكتاب الأبيض عن « إرهاب القذافي في تشاد » لنشره استجابة لطلب وزير الخارجية والتعاون بتشاد الذي تقدم به إلى رئيس مجلس الأمن .

الوثيقة S/16924

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بيرو

[الأصل : بالاسبانية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٥]

يشرفني أن أكتب لكم فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) ، الذي اعتمد بالإجماع في أثناء الجلسة ٢٥٦٤ لمجلس الأمن المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

والتزاماً تاماً بتنفيذ ما ورد في القرار المذكور ، أود أن أبلغكم ، بناءً على تعليمات من حكومتي ، أن بيرو لا ترتبط مع جنوب افريقيا بأية تجارة في مجال الأسلحة .

وأكون شاكراً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خافيير أرياس ستيلا
الممثل الدائم لبيرو
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16939*

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيطكم علماً بنص المذكرة المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ التي بعث بها السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان وزير خارجية نيكاراغوا إلى السيد جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة .

السيد وزير الخارجية ،

« أكتب إليكم بصدد المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق المسماة « بيج بيني - ٣ » ، والتي ستقوم بها القوات المسلحة للولايات المتحدة وجيش هندوراس ، في الفترة من ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ إلى ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وتشترك فيها القوات المتخصصة في مكافحة الانتفاضات العسكرية ، ووحدات المدرعات والوحدات المضادة للدبابات ، فضلاً عن الكتائب الهندسية المقاتلة .

« وطبقاً للمعلومات المعلنة ، سوف تتم المناورات العسكرية على ثلاث مراحل ، وسوف تشمل المرحلة الأولى تحرك قوة « المناورات » المشتركة التعبوية ومعها معدات الدعم السوقي التابعة لها ، إلى مختلف مناطق العمليات التي تشمل المناطق الجنوبية والغربية والشمالية الوسطى في هندوراس . وفي المرحلة الثانية سوف تنتقل قوة هندسية قتالية تعبوية لتعبيد الطرق الترابية في سان لورنزو وكوكاياغوا ، فضلاً عن تقوية المواقع الدفاعية المضادة للدبابات في وادي تشولوتيكا . وأخيراً ، سوف تجرى مرحلة التدريب على مكافحة الانتفاضات المسلحة في مقاطعة يورو ، شمال تيغوسيغالبا .

« ومن دواعي القلق البالغ الذي يساور حكومة نيكاراغوا أنه سوف تستخدم في هذه المناورات ، التي يشترك فيها أكثر من ٥٠٠ ٤ جندي أمريكي ، ولأول مرة ، دبابات أمريكية من طراز M-68 A-3 وسيارات مصفحة من طراز

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/863-S/16939 .

M113 ، سوف يتم تحريكها إلى مسافة بضع كيلومترات من خط الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس .

« وإن هذه المناورات هي دليل على وجود عسكري أجنبي ضخم في المنطقة ، ينبىء بمزيد من المنازعات والتوترات في المنطقة وبحدوث زيادة في الضغوط وفي العدوان المسلح غير الشرعي ضد نيكاراغوا ، الذي توجهه وتموله حكومة الولايات المتحدة .

« وجدير بالذكر أن هذه المناورات تستخدم في تقديم وتوفير الدعم العسكري والسوقي لقوات المرتزقة التابعة لوكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة والتي تشن يومياً هجمات إرهابية ضد السكان المدنيين في نيكاراغوا وضد الهيكل الأساسي للإنتاج في هذا البلد .

« وينبغي أن أؤكد أيضاً أن هذه المناورات تجري في نفس الوقت الذي تغلق فيه الحكومة الأمريكية ، بصفة منهجية ، أبواب آليات الحوار القائمة ، وتعلّق ، إلى أجل غير مسمى ، المحادثات الثنائية في مانثانيليو ، وتضغط فيه على حكومات أمريكا الوسطى من أجل مواصلة « الحصار الفعّال » لمساعي مجموعة كونتادورا الرامية إلى تحقيق السلم .

« إن تزامن هذه الأحداث يشير ، فيما يبدو ، إلى أن حكومتكم قد قررت أن تتجاهل القنوات السلمية لتسوية المنازعات ، داعية بشكل سافر إلى اتخاذ موقف قوة ، كما يتضح من رفض حكومة الولايات المتحدة الاستمرار في المشاركة في الدعوى التي رفعتها نيكاراغوا لدى محكمة العدل الدولية ، ومن الطلب المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة من أجل الحصول على مزيد من الأموال لمواصلة الحرب العدوانية غير الشرعية المفروضة علينا لمدة تزيد على أربع سنوات في انتهاك سافر للقانون الدولي وللأمر الصادر من محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤[٧] .

« إن هذه المناورات الحربية تشكل كذلك هجوماً مباشراً على مفاوضات مجموعة كونتادورا الرامية لتحقيق السلم ، وتناقض المبادىء التي قبلتها دول أمريكا الوسطى في وثيقة الأهداف [S/16041 المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، المرفق] التي تحظر الوجود العسكري الأجنبي بكافة أشكاله ، كما أنها تشكل رفضاً صريحاً لوثيقة كونتادورا المقترحة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [S/16775 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤] والتي تحظر القيام بمناورات عسكرية دولية .

« وإزاء الوقائع السالف عرضها ، تسجل حكومة نيكاراغوا احتجاجها الرسمي الشديد اللهجة لدى حكومة الولايات المتحدة لقيامها بهذه المناورات العسكرية التي تستهدف إرهاب نيكاراغوا وممارسة الضغط عليها ، وتقوية الهيكل الأساسي العسكري التدخلي والمساند لقوات المرتزقة الضالعة في خدمة وكالة المخابرات المركزية ، ومواصلة « الحصار الفعّال » للتأييد الذي يلقاه اقتراح السلم المقدم من مجموعة كونتادورا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وهو حصار تعرب حكومة الولايات المتحدة عن افتخارها به في وثيقة مجلس الأمن القومي المشؤومة المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ .

« وتوجه حكومة نيكاراغوا نداءً يدعو للتروي والحكمة حتى يتسنى للولايات المتحدة أن تعود إلى الانضمام إلى مجتمع الأمم التي تحترم النظام القانوني الدولي ، وتفي بالالتزامات التي أخذتها على نفسها بحرّية في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية الكثيرة .

« إن رفض أكبر قوة عسكرية في العالم للنظام القانوني الدولي يشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين ، حيث إن ذلك يعني التنصل من كل قواعد التعايش المتحضر بين الدول ورفض وسائل التسوية السلمية للمنازعات وبعبارة أخرى ، رفض سيادة القانون وفرض سيادة القوة » .

وأكون شاكراً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خوليو إيكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16940*

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا ، للعلم ، نص بلاغ مؤرخ في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ وصادر عن مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ مؤرخ في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ وصادر عن مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

عقد الاجتماع الخامس لمجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ برئاسة سامديتش نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، ومشاركة السيد صون سان ، رئيس وزراء الحكومة الائتلافية ، والسيد خيو سامفان ، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية .

وأعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه للتطورات المواتية في الحالة في كمبوتشيا في كل المجالات : العسكري والسياسي والدبلوماسي . وبوجه خاص ، فإن الحالة العسكرية في فصل الجفاف السابع الحالي أفضل مما كانت عليه في فصل الجفاف السادس المنصرم . فالحالة العسكرية للعدو الفييتنامي ظلت تتدهور باطراد طيلة السنوات الست الماضية . كما أن معنويات جنوده مستمرة في الهبوط ، ولن تستطيع فييت نام بعد الآن أن تكون قاعدة دعم للحرب الفييتنامية العدوانية في كمبوتشيا . أما بالنسبة لقوات المقاومة ، فإنها عاكفة على توجيه ضربات للعدو في كل مكان داخل كمبوتشيا . وفي منطقة تونلي ساب ، توجه قواتنا ضربات أشد للعدو الفييتنامي على طول ضفاف البحيرة كما أخذت تتوغل أكثر فأكثر داخل كمبوتشيا مما يشكل تهديداً خطيراً له . فإذا حاول العدو أن يتصدى فقط لقوات المقاومة التابعة لنا داخل كمبوتشيا فإنه سيخسر بالتأكيد الحرب العدوانية التي يشنها في كمبوتشيا . ولذلك فإنه يسعى جاهداً لتركيز قواته وشن هجوم علينا في منطقة الحدود الغربية لكمبوتشيا بغرض تعطيلنا فضلاً عن الدعاية . ولكن جهوده لن تثمر لأن تركيز جنوده في منطقة الحدود يترك داخل كمبوتشيا خالياً إلى حد ما مما يتيح لقوات المقاومة التابعة لنا فرصة ذهبية للتوغل أكثر فأكثر نحو الشرق وتوجيه الضربات . وعلاوة على ذلك ، فإن مجيء العدو الفييتنامي إلى جبهة الحدود أدخله في خطوط دفاعنا ، الأمر الذي يتيح لنا إنزال خسائر فادحة به .

ومن رأي مجلس الوزراء أن الجهود العسكرية المستميتة التي تبذلها فييت نام ضد الأحزاب الثلاثة المشتركة في الحكومة الائتلافية خلال فصل الجفاف الحالي أثبتت أن الحكومة الائتلافية تزداد قوة من الناحية العسكرية كما تكتسب نفوذاً سياسياً أوسع في كمبوديا وفي الخارج . وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن الهجمات الإجرامية الحالية التي يشنها العدو ضد القوات المسلحة للحكومة الائتلافية وضد السكان المدنيين ، بدلاً من أن تؤدي إلى إضعاف الروابط التي توحد الأحزاب الثلاثة التي تشكل الائتلاف ، ساهمت لا في تعزيز هذه الروابط القائمة بين الأحزاب الثلاثة فحسب بل أيضاً في تعزيز الروابط المتزايدة أكثر فأكثر بينها وبين الوطنيين الخميريين الأخرين في كل مكان .

ولذلك فإن مجلس الوزراء مصمم على زيادة تعزيز الوحدة داخل الحكومة الائتلافية التي يتولى فيها سامديتش نورودوم سيهانوك منصب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، وذلك بغية مواصلة الكفاح ضد العدو الفييتنامي إلى أن يتحقق انسحابه التام من كمبوتشيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وبعد ذلك ، انتقل مجلس الوزراء إلى بحث مجموعة واسعة من القضايا والمشاكل التي تواجه الحكومة الائتلافية . ووافق مجلس الوزراء على اعتماد عدد من التدابير المؤدية إلى زيادة الفعالية والكفاية في جميع جوانب كفاحها ضد العدو .

إن مجلس الوزراء يدين بقوة مرة أخرى :

- المناورات الفييتنامية الرامية إلى إحداث انشقاق في صفوف الائتلاف الثلاثي ؛

- جرائم إبادة الأجناس التي تمثل أبشع ما يرتكبه العدو الفييتنامي من جرائم ضد شعب كمبوتشيا عن طريق انتهاجه سياسة تجويع السكان وتجنيدهم بصورة وحشية لإزالة الأدغال على طول خطوط تموينه في جميع أنحاء البلاد ؛

- الهجمات الجبانة التي يشنها العدو ضد معسكرات اللاجئين المدنية على طول الحدود مع تايلند ؛

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/117-S/16940 .

- سياسته الأساسية القائمة على « فتنمة » كمبوتشيا عن طريق تدفق أعداد هائلة من المستوطنين الفييتناميين بغية ابتلاع كمبوتشيا .

وأعلن مجلس الوزراء مرة أخرى أنه لا يمكن حل مشكلة كمبوتشيا إلاّ بالانسحاب التام لقوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، التي ظلت تُتخذ فعلاً بأغلبية ساحقة طيلة ٦ سنوات متتالية .

وأشار مجلس الوزراء أيضاً مع الارتياح إلى التأييد المتزايد الذي تلقاه الحكومة الائتلافية من جانب المجتمع الدولي ، بما يشكّل شهادة قاطعة لا جدال فيها على عدالة قضيته .

ورحّب مجلس الوزراء بالإعلانات الصادرة عن عدة حكومات والتي تدين آخر الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية فييت نام الاشتراكية ضد المراكز السكانية الواقعة تحت إدارة الحكومة الائتلافية ورعايتها . وقد أكد المعتدون الفييتناميون ، باتخاذهم قرار مهاجمة المراكز المدنية ، الأمل الذي يراودهم في القيام في النهاية بفرض حل عسكري على شعب خمير رغم رغبة المجتمع الدولي في إيجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا ، وهو ما تشهد عليه قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بكمبوتشيا التي يتخذها في كل سنة عدد متزايد دوماً من البلدان . وقد كشف عمل فييت نام أيضاً عدم صدق الاقتراح الذي كررت الإعراب عنه كثيراً بشأن التفاوض على تسوية سلمية للمشكلة الكمبوتشية كما كشف أيضاً المصاعب التي تواجه فييت نام في سعيها لتحقيق ما تطمع فيه من ضم للأراضي . فهي معزولة دبلوماسياً ، وتواجه صعوبات اقتصادية خطيرة في الداخل ، وترهقها مشاكل سياسية داخلية ، وإلخ . ولذلك فإن مجلس الوزراء يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط ، بكافة أشكاله ، على فييت نام بغية إجبارها على السعي جدياً من أجل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكمبودية .

وأعرب مجلس الوزراء عن أصدق تقديره للأمين العام للأمم المتحدة لدوره في الجهد المشترك لإيجاد حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة رغم رفض المعتدين الفييتناميين العنيد لهذه القرارات .

وينتهز مجلس الوزراء هذه المناسبة ليجدد الإعراب عن عميق شكره لجميع البلدان المحبة للاستقلال والسلم في جميع أنحاء العالم على ما تقدمه من دعم ومساعدة للكفاح العادل الذي يخوضه شعب كمبوتشيا ضد المعتدين الفييتناميين بقيادة الحكومة الائتلافية تحت زعامة سامديتش نورودوم سيهانوك بوصفه رئيساً لكمبوتشيا الديمقراطية .

الوثيقة S/16941*

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة السيد علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، بشأن عدم استجابة النظام العراقي لندائكم بالامتناع عن استعمال الأسلحة الكيميائية [S/16611 المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤] .

وسأغدو ممتناً غاية الامتنان إذا ما عممت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

مضى أكثر من عشرة أشهر على إعداد التقرير المتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية من جانب العراق ضد جمهورية ايران الإسلامية [S/16433 المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤] .

وفضلاً عن ذلك ، فقد مضت سبعة أشهر على ندائكم إلى حكومتي العراق وجمهورية ايران الإسلامية بالامتناع عن استعمال الأسلحة الكيميائية [S/16611] .

وكما تعلمون ، فقد واصل العراق استعمال الأسلحة الكيميائية حتى بعد نشر تقرير وفدكم . وقد عرض هذا الأمر عليكم في رسالتنا المؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16652] . ولما كنا لم نرد بالمثل قط على لجوء العراق إلى هذه

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/118-S/16941 .

الأسلحة فقد استجبنا على الفور لندائكم بصورة إيجابية . وفضلاً عن ذلك ، فالبرغم من أننا تكبدنا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات نتيجة للهجمات الكيميائية اللاإنسانية من جانب العراق ، فقد قدمنا تأكيدات بشأن التزامنا المستمر ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥[٨]

وعلى النقيض من ذلك ، لم يأبه النظام العراقي بندائكم ، وأعلن المسؤولون في هذا النظام مراراً عن اعتزامهم إعادة وزع الأسلحة الكيميائية . وإن سكوت العراق المستمر ليدل بوضوح على أن جمهورية ايران الإسلامية مازالت تواجه خطر التعرض لهجمات كيميائية . ومن المؤكد أنه ليس لديكم شك في أن جمهورية ايران الإسلامية قد حاولت ، بحسن نية ، عن طريق المحافل الدولية وباللجوء إلى الإجراءات القانونية الدولية المقبولة ، أن تمنع العراق من استعمال الأسلحة الكيميائية .

ومما يؤسف له ، كما شهدتم أنه ليس لهذا النهج أي جدوى ، وذلك نتيجة للسياسات التعويقية التي تتبعها بعض البلدان التي تؤثر الحفاظ على مصالحها الامريالية على تعزيز القانون الدولي . ومن المؤكد أن هناك طرقاً أكثر فعالية لمنع العراق من استعمال الأسلحة الكيميائية ، غير أن جمهورية ايران الإسلامية لا ترغب حتى الآن في التفكير في السبيل الوحيد الباقي .

هل يوجد في القانون الدولي أي طرق أو وسائل قانونية يمكن عن طريقها تحقيق هذا الهدف الذي هو في جوهره هدف دولي ؟ إن الأمل معقود على أن تنظروا في هذا الأمر بجدية وتوافونا بالرد . وليس هناك شك في أنه ما لم يضمن الرد خياراً عملياً ، فسيعتبر رداً سلبياً . والمعنى الوحيد لهذا الرد أن جمهورية ايران الإسلامية ، بل والمجتمع الدولي بأسره ، يقف عاجزاً تماماً أمام انتهاكات بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، تاركاً بذلك مسؤولية منع الهجمات الكيميائية للدول منفردة . إنني على يقين من أن العواقب الوخيمة لهذه الحالة واضحة تماماً لكم ولأعضاء المجتمع الدولي .

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/16942

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

لقد أحطت علماً بالرسالة المؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ والموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة [S/16922] .

وبما أن تلك الرسالة قد أشارت إلى الموقف الذي اتخذته بصفتي رئيساً لمجلس الأمن فيما يتعلق بتمثيل تشاد ، فقط طلبت من الأمانة العامة أن تبلغني بفتواها القانونية بصدد هذه المسألة . وقد نقلت إليّ الأمانة العامة تلك الفتوى في المذكرة المؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ المرفقة طي هذه الرسالة والصادرة عن إدارة الشؤون القانونية .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كلود دي كمولاريا
الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ صادرة عن إدارة الشؤون القانونية فيما يتعلق بتمثيل تشاد في الأمم المتحدة

١ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ قدمت لجنة وثائق التفويض للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة تقريرها الأول[١] إلى الجمعية العامة . وقد كانت وثائق تفويض وفد تشاد من بين وثائق التفويض التي شملها ذلك التقرير . وكانت وثائق التفويض المذكورة مهورة بتوقيع حسين هبري ، رئيس جمهورية تشاد ورأس الدولة فيها ، كما تضمنت تسمية السيد غوارا - لاسو ، وزير الخارجية والتعاون رئيساً للوفد .

٢ - ويبين تقرير لجنة وثائق التفويض أنه لم يقم أي عضو من أعضاء اللجنة بإثارة أي تساؤل على الإطلاق بشأن وثائق تفويض تشاد ، كما يبين أن اللجنة قد اعتمدت ، دون تصويت ، قراراً يقضي بقبول كل وثائق التفويض التي كانت معروضة عليها آنذاك ، بما في ذلك وثائق تفويض تشاد .

٣ - ونظرت الجمعية العامة في التقرير الأول للجنة وثائق التفويض في جلستها العامة ٣٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ . وفي تلك الجلسة سجّل عدد من الوفود (ومن بينهم وفد الجماهيرية العربية الليبية) تحفظاته بشأن بعض وثائق التفويض المعتمدة في تقرير اللجنة . بيد أنه لم يسجّل أي وفد من هذه الوفود أي تحفظ على الإطلاق بشأن وثائق تفويض وفد تشاد أو شرعية الحكومة التي أصدرت هذه الوثائق .

٤ - ويترتب على ما سلف أن الجمعية العامة ، في دورتها الحالية التاسعة والثلاثين ، قد قبلت دون أي اعتراض وثائق تفويض تشاد المبرورة بتوقيع الرئيس حسين هبري ، والتي تنص على تعيين السيد غوارا - لامو وزير الخارجية والتعاون رئيساً للوفد . وبناءً على ذلك ، فإن الجمعية العامة قد اعترفت بحق الحكومة المعنية في تمثيل تشاد في الأمم المتحدة في الوقت الراهن .

٥ - وفي ضوء ما تقدم ، ونظراً إلى الرسالة المؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من مندوب الجماهيرية العربية الليبية ، يسترعى الانتباه إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٣٩٦ (د - ٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ ، المتعلقة بـ « اعتراف الأمم المتحدة بتمثيل الدولة العضو » ، ونصه كما يلي :

« إن الجمعية العامة ،

« إذ تضع في اعتبارها أنه يمكن أن تنشأ صعوبات فيما يتعلق بتمثيل إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وأن هناك خطراً يتمثل في أن مختلف الهيئات التابعة لها قد تتوصل إلى قرارات متضاربة ،

« وإذ تضع في اعتبارها أنه لكي تؤدي المنظمة وظائفها على النحو السليم ينبغي أن يكون هناك اتساق في الإجراء الواجب تطبيقه عندما تدّعي أكثر من سلطة واحدة أنها الحكومة التي يحق لها أن تمثل إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتصبح هذه المسألة موضع جدال في الأمم المتحدة .

« وإذ تضع في اعتبارها أن الجمعية العامة ، بحكم تكوينها ، هي جهاز الأمم المتحدة الذي يمكن أن يتم فيه ، على أفضل وجه ، النظر في آراء كل الدول الأعضاء بشأن المسائل التي تؤثر على عمل المنظمة ككل ،

« ١ - توصي بأنه ينبغي ، حيثما كانت هناك أكثر من سلطة واحدة تدّعي أنها هي الحكومة التي يحق لها تمثيل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتصبح هذه المسألة موضع جدال في الأمم المتحدة ، النظر في هذه المسألة في ضوء مقاصد ومبادىء الميثاق والظروف المحيطة بكل حالة :

« ٢ - توصي بأنه ينبغي ، عند نشوء أية مسألة من هذا النوع ، أن تنظر فيها الجمعية العامة ، أو اللجنة المؤقتة إذا كانت الجمعية العامة غير منعقدة :

« ٣ - توصي بأنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار داخل الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة الموقف الذي تتخذه الجمعية العامة أو لجنتها المؤقتة بشأن أية مسألة من هذا النوع :

« ٤ - تعلن أن الموقف الذي تتخذه الجمعية العامة أو لجنتها المؤقتة بشأن أية مسألة من هذا النوع لن يؤثر في حد ذاته على العلاقات المباشرة بين أية دولة من الدول الأعضاء والدولة المعنية ؛

« ٥ - ترجو من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى وإلى الوكالات المتخصصة لاتخاذ الإجراء المناسب . »

الوثيقة S/16943*

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود أن أوجه انتباهكم إلى مثال آخر على تكثيف السياسة المرسومة من جانب حكومة اسرائيل لضم الأراضي المحتلة في الضفة الغربية .

ووفقاً لما جاء في صحيفة « جيروزاليم بوست » وصحيفة « هاآرتس » بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، نشرت السلطات القائمة بالاحتلال في الآونة الأخيرة خطة لإنشاء شبكة طرق وطنية لكامل منطقة الضفة الغربية المحتلة .

وثمة دراسة أعدتها مؤخراً هيئة « القانون في خدمة الإنسان » - وهي فرع للجنة الحقوقيين الدولية في الضفة الغربية ولها صفة المنظمة غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - تقدم تحليلاً دقيقاً للمشروع وهي مرفقة طيه لعلمكم .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/119-S/16943 .

ووفقاً لهذه الدراسة فإن المشروع المسمى « خطة الطرق رقم ٥٠ » ، تنص على إنشاء ٥٥٥ كيلومتراً من الطرق الجديدة في الضفة الغربية ستشكل شبكة تمتد من الشرق إلى الغرب (بالمقارنة بشبكة الشمال ـ الجنوب الحالية) ومن ثم ستزيد بدرجة كبيرة إدماج شبكة طرق الضفة الغربية في شبكة طرق اسرائيل .

ويقدر أن إنشاء هذه الطرق الجديدة سيستتبع قيام السلطات العسكرية بالاستيلاء على ٧٨ ٠٠٠ دونم (الدونم الواحد يساوى ١ ٠٠٠ م^2 تقريباً) من أراضي الفلسطينيين الخاصة ، وتسوية مناطق كبيرة من الأراضي الزراعية ، فضلاً عن مخيمات اللاجئين ، باستخدام الجرّافات . وستقضي الخطة أيضاً تدمير العديد من المباني والمرافق (مشاريع الري وغيرها من المشاريع ، والمساكن الخاصة ، والمدارس ، والمصانع) .

وتشير الدراسة إلى أنه ابتداءً من عام ١٩٧٠ صادرت الحكومة الاسرائيلية بالفعل آلاف الدونمات من الأراضي المحتلة بغرض إنشاء طرق تربط المنطقة باسرائيل من الشرق إلى الغرب .

وتذكر الدراسة أن الخطة عرضت ، لدراستها من الناحية القانونية على محكمة العدل العليا في اسرائيل التي هي ، بموجب النظام الحالي المفروض على الضفة الغربية ، أعلى محكمة للاستئناف بشأن أنشطة السلطات العسكرية . ورفضت المحكمة الاستئناف ، وذكرت في رأيها أن الخطة في صالح السكان المحليين .

إلا أن الدراسة تشير إلى أن النظام المقترح لن يخدم أيًا من البلاد والمدن الفلسطينية الرئيسية الواقعة في الضفة الغربية والتي يبلغ عددها ٢٠ ، بل سيطوقها مؤدياً بذلك إلى عزلها عن الأراضي البلدية المخصصة للتعمير أو عن الأراضي المستخدمة في الزراعة الآن والتي تعتمد عليها هذه البلاد . ولم يحدث قط أن استشير سكان الأراضي ، التي ستمر من خلالها الطرق المقترحة ، بشأن هذه الخطة .

وتخلص الدراسة إلى أن الخطة لابد ، لهذا السبب ، أن ينظر إليها على أنها أهم خطوة في الآونة الأخيرة نحو قيام اسرائيل بضم الضفة الغربية نهائياً فضلاً عن كونها تهديداً مادياً مباشراً للأراضي والمجتمعات ومورد رزق السكان الفلسطينيين ، ومن ثم تخدم غرض تشجيع هجرتهم . وتخلص الدراسة إلى الحض على توجيه طلب إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى بأن الخطة الجديدة انتهاك للقانون الدولي .

وباسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أود ، في ضوء ما تقدم ، أن أعرب عن بالغ القلق إزاء هذه الخطوة الجديدة التي اتخذتها حكومة اسرائيل في سبيل ضم الضفة الغربية والتي ترى اللجنة فيها انتهاكاً خطيراً وجديداً لحقوق الفلسطينيين ، بكل ما يترتب عليه من آثار وخيمة لمستقبل الأراضي المحتلة وللجهود الدولية الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي للقضية .

واسمحوا لي ، يا سيادة الأمين العام ، أن أذكر مرة أخرى بأن كلاً من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أدان مراراً وتكراراً التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادي للأراضي المحتلة أو التكوين الديمغرافي لها أو هيكلها المؤسسي أو وضعها . وقد أعلن مجلس الأمن بصفة خاصة ، بالقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ، أن هذه التدابير ليس لها صحة قانونية وأنها انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة[١٠] ، فضلاً عن أنها تشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، وطلب إلى اسرائيل أن تلغيها .

وختاماً أود أن أطلب تعميم هذه الرسالة ، والدراسة المرفقة بها[٦] ، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماسامبا ساري
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الوثيقة S/16944*

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم أن وزارة الخارجية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد قدمت احتجاجاً لدى حكومة جمهورية الصين الشعبية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وفيما يلي نص مذكرة الاحتجاج :

« في الأشهر الأخيرة ، استولت القوات المسلحة وقوات الأمن في جمهورية أفغانستان الديمقراطية على كمية كبيرة من الأسلحة الصينية الصنع ، بما فيها صواريخ أرض - جو وقاذفات صواريخ ، وصواريخ تفاعلية ، وألغام ، ومدافع رشاشة خفيفة ، ومدافع مضادة للطائرات كبيرة العيار ، وأسلحة وذخائر متنوعة ، خلال دحرها للعصابات المناهضة للثورة في ضواحي مدينة كابول .

« وتدل الحقائق على أن هذه الأسلحة استخدمت كل مرة ضد المدنيين ، بما فيهم مواطنو كابول ، ونجم عن ذلك قتل مدنيين وتدمير مشاريع اقتصادية وثقافية .

« وتفيد المعلومات المتاحة بأن بعض المعسكرات المناهضة للثورة قد نقلت من أراضي باكستان إلى جمهورية الصين الشعبية . وفي هذه المعسكرات يقوم مدربون صينيون بتعليم أفراد الثورة المضادة الأفغان كيفية استخدام الأسلحة التي تقدمها السلطات الصينية ، فضلاً عن تعليمهم كيفية القيام بعمليات إرهابية .

« وبالإضافة إلى ذلك ، يعمل مستشارون ومدربون صينيون في معسكرات مناهضي الثورة الأفغان الكائنة على أرض باكستان . وتشن وسائط الإعلام الجماهيري في جمهورية الصين الشعبية حملة دعائية مكثفة وعدائية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ويتمثل الهدف منها في تحريف الحقائق داخل البلد وحوله ، فضلاً عن التشكيك في المساعدة الأخوية الأممية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لشعب أفغانستان في كفاحه ضد أعداء الثورة والوطن .

« وتوفر هذه الحقائق جميعها دليلاً دامغاً على زيادة التدخل المباشر من جانب جمهورية الصين الشعبية في الشؤون الداخلية لبلد مستقل وسيادي ومساهمتها النشطة في الحرب غير المعلنة التي أضرمتها الامبريالية والقوى الرجعية في العالم ضد أفغانستان .

« وفي الواقع ، يوجد تعاون مباشر ، في توسيع نطاق العدوان العسكري ضد أفغانستان من فوق أراضي باكستان ، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وباكستان والرجعية في المنطقة . إن هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الصينية تتعارض بالطبع مع مزاعمها القائلة بأن الصين تود أن يتم تحقيق حل سياسي للوضع حول أفغانستان . كما أنها تؤدي إلى صعوبة العمل من أجل التماس طرق لتحقيق حل سلمي للوضع بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها .

« وتثير هذه الأعمال السخط والكراهية لدى شعب أفغانستان الذي يتعرض للعدوان المسلح من الخارج .

« وتقدم وزارة الخارجية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية احتجاجاً شديداً لدى الجانب الصيني بشأن الإجراءات الصينية المعادية وتطالب جمهورية الصين الشعبية بوقف عدوانها المسلح وغيره من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، مما يتعارض مع المبادىء الدولية والمعايير القائمة للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين » .

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/120-S/16944 .

الوثيقة S/16945*

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٨ شباط/فبراير ١٩٨٥]

نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، الذي تتولى ايطاليا رئاسته في الوقت الحاضر ، يشرفني أن أبعث إليكم طيه بنص الإعلان المتعلق بهجوم القوات الفييتنامية على كمبوتشيا وغاراتها على تايلند ، والذي اعتمد في الاجتماع المعني بالتعاون السياسي الأوروبي والمعقود في روما في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماوريتزيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الهجوم الفييتنامي على كمبوتشيا وغاراتها على تايلند ، المعتمد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

تتابع الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ جداً التطورات الأخيرة في الحالة السائدة في منطقة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا وهي تدين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي تحدث نتيجة للهجمات المتزايدة الشدة التي تشنها القوات الفييتنامية على معسكرات اللاجئين الواقعة في هذه المنطقة . وتدين الدول العشر أيضاً انتهاكات القوات الفييتنامية أثناء عملياتها ، للسيادة الإقليمية لتايلند .

إن هذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى توسيع النزاع الذي يمكن أن يزيد من حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا . وفي ظل هذه الأحوال ، تؤكد الدول العشر مرة أخرى الضرورة الملحّة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة للأزمة الكمبوتشية التي مازالت تنتظر الحل منذ أكثر من ست سنوات مضت على بدايتها . وإن الدول العشر ، إذ تؤكد محتويات الإعلان الصادر عن الاجتماع الخامس لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والمعقود في دبلن يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، توجه نداءً جديداً إلى الحكومة الفييتنامية لكي توقف الأنشطة العسكرية على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، وتعمل على التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ـ المعتمدة بالأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع الدولي ـ التي تدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا واستعادة الشعب الخميري لحقه في تقرير المصير .

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/122-S/16945 .

الوثيقة S/16946*

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قطر

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف ، بوصفي رئيساً لمجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة للشهر الجاري ، بأن أحيل إليكم طي هذا رسالة السيد/رياض منصور المراقب الدائم المناوب لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بشأن الاعتداءات الأخيرة التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان .

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/123-S/16946 .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) حمد عبد العزيز الكواري
الممثل الدائم لقطر
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

لقد أوعز إليّ السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أن أوجه انتباهكم ، بصفة عاجلة جداً ، إلى ما يلي : بالأمس ، ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، فتحت قوات الاحتلال الاسرائيلية النيران على فلسطينيين قرب مخيم برج الشمالي للاجئين ، مما أدى إلى إصابة عدة لاجئين فلسطينيين ، من بينهم نساء وأطفال بجراح ومضت قوات الاحتلال الاسرائيلية إلى تطويق المخيم ، وسد الطرق المؤدية إليه ، وقطع الكهرباء عنه ، وفرض حظر تجول . وبعد ذلك بقليل ، اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلية المخيم وقامت باعتقالات جماعية للاجئين الفلسطينيين .

وفي الساعة ٧/١٥ من صباح اليوم ، ٦ شباط/فبراير ، أطلق جنود الاحتلال الاسرائيليون أثناء مرورهم في سيارة مصفحة عبر منطقة صور مع قافلة عسكرية اسرائيلية ، النار على مدنيين مما أدى إلى إصابة سيارة ركاب وإلحاق جراح خطيرة بستة من الفلسطينيين كانوا بداخلها .

إن الحالة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في جنوب لبنان ، وحولها ، متوترة للغاية ، ويسود بين الفلسطينيين قلق متزايد من أن اسرائيل ومرتزقتها في المنطقة على وشك القيام بموجة جديدة من المذابح هدفها تصفية ما تبقى من السكان الفلسطينيين المدنيين في الجنوب أو إرهابهم بطريقة تدفعهم إلى الفرار ، وبث الروع في قلوب جيرانهم اللبنانيين لإجبارهم على الخضوع .

وإن منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الأمم المتحدة بإصرار لبذل كل ما في وسعها من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة وأمن شعبنا في لبنان .

الوثيقة S/16947

مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل : بالانكليزية والصينية]
[٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ، وبالإشارة إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، يتشرف بأن يبعث بالرد التالي :

إن حكومة جمهورية الصين الشعبية ماقتئت تدين بصفة مستمرة سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري التي تتبعها السلطات الحاكمة في جنوب افريقيا ، وتؤيد بشدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأساسية والمساواة بين الأجناس ، وترفض أن ترتبط بأية علاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية مع السلطات الحاكمة في جنوب افريقيا .

ولقد كانت الحكومة الصينية جادة دائماً في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بمسألة جنوب افريقيا . وإن الصين ، بوصفها عضواً في مجلس الأمن قد صوتت في صالح القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) . وسوف تتقيد الحكومة الصينية تقيداً صارماً بالأحكام الواردة في هذا القرار وتنفذها بدقة ولن تستورد قط أية أسلحة أو ذخائر أو مركبات عسكرية من أي طراز تصنع في جنوب افريقيا ، كما ستواصل التنفيذ الدقيق لجميع أحكام القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر أسلحة إجباري على جنوب افريقيا .

وسيغدو الممثل الدائم ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/16948

رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق لكم نص تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية الجمهورية العراقية رداً على مزاعم رئيس جمهورية ايران الإسلامية في الخطاب الذي ألقاه اليوم ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ بأن العراق قد استأنف قصف المدن الايرانية ، وتهديده بقصف مدينة البصرة وبقية المدن العراقية .

أغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أدلى به الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية الجمهورية العراقية بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥

زعم رئيس النظام الايراني خامينئي في خطاب له اليوم بأن العراق قد استأنف قصف المدن الايرانية . وهدد رئيس النظام الايراني بقصف مدينة البصرة وبقية المدن العراقية .

من المعروف أن العراق هو الذي اقترح منذ عام ١٩٨٣ عقد اتفاق بين الجانبين لتجنب قصف المراكز السكانية الصرف وقد أكد هذا الاقتراح وألحّ عليه في مناسبات عديدة .

وكان الجانب الايراني هو الذي يرفض ذلك ويصرّ على استمرار العدوان على المدن العراقية وسكانها الآمنين .

وتحت ضغط ضربات العقاب العراقية القوية وضغط الشعوب الايرانية المبتلاة بالسياسة العدوانية لهذا النظام المجرم ، اضطر النظام الايراني إلى القبول باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة لعقد اتفاق يجري بموجبه تجنّب قصف المراكز السكانية الصرف وبإشراف ممثلين عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وقد أصبح هذا الاتفاق ساري المفعول اعتباراً من ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، كما تم الاتفاق من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة على تحديد المناطق المشمولة به وكيفية التحقق من خرقه .

ولما كان العراق هو صاحب المبادرة في هذا الاتفاق وانسجاماً مع مبادئه ونهجه الثابت في الدعوة إلى السلام الشامل وفي احترام المواثيق الدولية والالتزام بتعهداته فقد التزم العراق بهذا الاتفاق بكل إخلاص . في حين دأب النظام الايراني على خرقه بصورة مستمرة لذلك فإن العراق يرفض مزاعم رئيس النظام الايراني ويؤكد بأنه لم ولن يلجأ إلى قصف المراكز السكانية الصرف إلاّ في حالة الرد بالمثل . وما مزاعم رئيس النظام الايراني هذه إلاّ تعبير واضح على المأزق الحاد الذي يعيشه هذا النظام المجرم الذي أصر سنوات وسنوات على الحرب والعدوان ولم يحصد من إصراره هذا غير الهزائم الشنيعة والفشل الذريع .

فبعد هزائمه المنكرة في ساحات القتال وعجزه الواضح عن توفير الحماية الجوية لقطعاته المتحشدة على حدودنا بهدف العدوان والتي تصلى بنيران قوتنا الجوية البطلة وتحت الضغط الشديد الذي يعانيه هذا النظام من قِبَل الشعوب الايرانية التي تطالب بالسلام ، وإزاء العزلة الخانقة التي يعيشها على صعيد المنطقة وعلى الصعيد الدولي بسبب إصراره على استمرار الحرب وتهديده الأمن والاستقرار في المنطقة إزاء كل ذلك يحاول النظام الايراني الخروج من مأزقه وتغطية هزائمه وفشله بإطلاق هذه الأكاذيب المفضوحة وارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب العراقي والشعوب الايرانية .

إننا نحذر النظام الايراني تحذيراً قوياً وقاطعاً من أننا سنكيل الصاع صاعين لكل من يحاول إيذاء مدننا وأبناء شعبنا .

إننا برغم تفوقنا في القوة البرية وفي القوة الجوية وفي القوة البحرية وفي القوة الصاروخية قبلنا بمبادرة الأمين العام لتجنب قصف المراكز السكانية الصرف لأنها تعبّر عن رغبتنا وتنسجم مع نهجنا في السلام .

أمّا إذا أراد النظام الايراني تجريب حظه العاثر مرة أخرى والتمادي في قصف المدن العراقية وسكانها الآمنين فإننا سنوجه إليه بعون الله ضربات مدمرة وإننا نلفت لذلك أنظار الشعوب الايرانية والرأي العام العالمي والأمانة العامة للأمم المتحدة .

وقد أعذر من أنذر ومن الله التوفيق .

الوثيقة S/16949

رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

لاحقاً لرسالتي المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16907] ، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، السيد علي أكبر ولايتي ، بشأن انتهاكات النظام العراقي لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] .

وأكون ممتناً لو جرى تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون دامافاندي كهالي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

لاحقاً لرسالتي المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، أود أن أعود فأسترعي انتباهكم إلى الانتهاكات المتكررة والمستمرة لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ التي يرتكبها النظام العراقي العدواني .

إنني لعلى ثقة بأنكم مطّلعون على استخفاف النظام العراقي استخفافاً تاماً بجميع القيم الإنسانية والقوانين الدولية ، وحتى بالاتفاق الذي دخل فيه وبالتزاماته .

وإن اللجوء إلى توجيه مزاعم لا أساس لها ضد جمهورية ايران الإسلامية في الوثيقتين S/16750 و S/16920 ، بالإضافة إلى التلاعب على فريق الأمم المتحدة للتفتيش في بغداد ، لا يمكن إلاّ أن يعتبر ذريعة للانتهاك الصارخ لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه الذي هو بلا شك من الإنجازات الهامة والقيّمة من جانبكم .

إن التهديدات العراقية الأخيرة بقصف سبع مدن ايرانية ليست لذلك أمراً عارضاً . والهجمات الجوية العراقية على المناطق المدنية والسكنية في جمهورية ايران الإسلامية في ٣ و ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ تبيّن بوضوح عزم العراق على تنفيذ هذه التهديدات .

إنكم على علم ، كما كان الأمر في الماضي ، بأن هنالك طرقاً عملية وفعّالة لوضع حدّ للهجمات العراقية اللاإنسانية على المناطق المدنية والسكنية في جمهورية ايران الإسلامية . ومع ذلك ، فحكومة جمهورية ايران الإسلامية مازالت تأمل في تجنّب اللجوء إلى الخيارات الأخيرة .

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/16950

مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[١١ شباط/فبراير ١٩٨٥]

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام ، ويشرفها ، رداً على مذكرته المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ أن تذكر ما يلي :

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد كل المقررات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الكفاح الذي يشن ضد سياسة الفصل العنصري الإجرامية ، التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا .

إن تجاهل جنوب افريقيا لمقررات الأمم المتحدة ، واحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وأعمالها العدوانية التي لا تنقطع ، والإرهاب والتهديدات التي تمارسها الدولة ضد الدول الافريقية المستقلة ، واستمرار تعزيزها لقدرتها العسكرية وخططها التي تستهدف إنتاج أسلحة نووية ، كل هذا يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين . ونظراً لخطورة هذا التهديد ، فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الطلب الداعي إلى أن يتخذ مجلس الأمن كل ما يلزم من تدابير ضد نظام الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض جزاءات شاملة وإلزامية ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد صوتت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لصالح قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) المكمل للمقررات التي اتخذها المجلس من قبل بشأن فرض حظر على توريد السلاح إلى جنوب افريقيا . وقد نفذت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أحكام ذلك القرار بكل دقة . كما نفذت مقررات المجلس السابقة ذات الصلة ، وليست لها مع جنوب افريقيا أي علاقات في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو غير ذلك من الميادين .

وترجو جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة توزيع هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/16951*

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ شباط/فبراير ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16915*] ، أتشرف بإبلاغكم بوقوع حادث خطير في يوم ٥ شباط/فبراير ، هو انتهاك أفغانستان للمجال الجوي لباكستان وأراضيها . ففي ذلك التاريخ ، انتهكت أربع طائرات أفغانية مجال باكستان الجوي فوق منطقة أراندو وأطلقت ٢٠ صاروخاً على بعد كيلومترين جنوب شرقي أراندو .

أرجو منكم أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/124-S/16951 .

الوثيقة S/16952*

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم بأن القائم بالأعمال لسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وأبلغه المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى بما يلي :

« ادّعت السلطات الباكستانية مرة أخرى ، في الآونة الأخيرة أن طائرات القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية قامت بغارات مزعومة على المناطق الجنوبية الشرقية لأراندو يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ . وقد رفضت السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، هذه الاتهامات بعد التحقيق فيها ، رفضاً قاطعاً باعتبارها اتهامات كيدية برمتها ولا تنطوي على أية حقيقة ، وأشارت إلى أنه من الأفضل للسلطات الباكستانية أن تمتنع عن توجيه مثل هذه الاتهامات التي لا أساس لها والتي لا ترمي إلاّ إلى إخفاء الاعتداءات والتدخلات السافرة المتكررة من جانب ذلك البلد في أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وأن تضع حداً لدعاياتها واستفزازاتها العدائية التي تزيد توتر الحالة على طول الحدود بين البلدين » .

وأتشرف أيضاً بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/126-S/16952 .

الوثيقة S/16953

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالانكليزية والعربية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وعطفاً على رسائلي السابقة بشأن الممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، أتشرف بإحاطتكم علماً بما يلي :

صباح ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، هاجم الجيش الاسرائيلي قرية « طورا » ، إحدى القرى السبع التي تقع تحت سيطرة قوات الطوارىء الدولية في لبنان ، وحاصرها بما يزيد عن ٩٠ دبابة وآلية عسكرية . تتخوف الحكومة اللبنانية من حصول مجزرة داخل قرية « طورا » نظراً لكثافة النيران التي يسمع صداها خارج البلدة ، علماً بأن القوات الاسرائيلية منعت لجنة الصليب الأحمر الدولية من الدخول إلى القرية ومنعت الخروج منها لجميع المواطنين .

إن الحكومة اللبنانية إذ تلفت النظر مجدداً إلى خطورة استمرار الممارسات الاسرائيلية في الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، فإنها ترى ضرورة التدخل السريع لفك الحصار عن بلدة

طورا والسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بدخول القرية وإيقاف مثل تلك الممارسات التعسفية .

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16954*

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أود أن أوجه عنايتكم العجلى مرة أخرى إلى الحالة الخطيرة والتوتر المتنامي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها ، في كل من جنوب لبنان والضفة الغربية المحتلة .

فآخر التقارير التي وصلت إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشير إلى أن عدداً من الحوادث البالغة الخطورة وقعت في الأيام الأخيرة . ففي جنوب لبنان ، يوم ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، فتح جنود الاحتلال الاسرائيلي النار على فلسطينيين قرب مخيم برج الشمالي للاجئين في منطقة صور ، فجرحوا عدداً من اللاجئين كان من بينهم نساء وأطفال . ثم حوصر المخيم وعزل واقتحم من قِبَل الجنود ، الذين قاموا باعتقالات جماعية للاجئين الفلسطينيين .

وفي اليوم التالي ، فتح الجنود الاسرائيليين النار على المدنيين ، في منطقة صور أيضاً ، فأصابوا سيارة ركاب وألحقوا جروحاً خطيرة بالفلسطينيين الستة الذين كانوا بداخلها .

وورد تقرير كذلك عن حالة شديدة الخطورة من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية . ففي مخيم الدهيشة بالقرب من بيت لحم ، أغلقت جميع الطرق المؤدية إلى المخيم بصفوف متراصة من البراميل المملوءة بالأسمنت التي تعلوها قضبان حديدية حادة ولفّات من الأسلاك الشائكة . ولم يبق مفتوحاً سوى مدخل ضيق واحد للمشاة ، الأمر الذي يضر بتوفير الخدمات للمخيم ويفاقم ظروف الحياة تحت الحصار الناجمة عن حوادث الاستفزاز والمضايقة التي تكاد تكون يومية ضد المقيمين في المخيم من قِبَل المستوطنين الاسرائيليين . وفي ١ شباط/فبراير ، قامت الشرطة ، معززة بقوات عسكرية ، باعتقال عشرات من أهالي المخيم والقرى القريبة منه .

وفي الأيام القليلة الماضية ، قامت الطائرات الاسرائيلية كذلك بغارات متكررة على الفلسطينيين في جنوب لبنان ، محدثة إصابات بين السكان المدنيين .

وفي ضوء ما تقدم ، أود أن أعرب عن القلق الأبلغ الذي تستشعره اللجنة إزاء التوتر المتصاعد في مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان والضفة الغربية ، المتسبب عن استمرار الاحتلال غير الشرعي من قِبَل اسرائيل وعدم وجود حل عادل وشامل لقضية فلسطين .

ولقد أعربت اللجنة في مناسبات عدة في الماضي عن اعتقادها بأن التوتر والعنف سيظلان يسودان المنطقة ، معرّضين السلم والأمن الدوليين للخطر بصورة متزايدة ، مادام الشعب الفلسطيني غير حاصل على حقوقه غير القابلة للتصرف . وهذه الحوادث الأخيرة تقدم تأكيداً واضحاً لكنه فاجع لذلك الاعتقاد .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/128-S/16954 .

ولذلك أود أن أعرب مجدداً عن قناعة اللجنة بأنه يجب في هذا الظرف الخطير إعطاء قوة دفع جديدة لجهد دولي مركّز يهدف إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وإنهاء الحالة اليائسة غير المقبولة التي يعيشها الشعب الفلسطيني . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تعلّق اللجنة أهمية قصوى على عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط ، المقترح ، في وقت مبكّر .

وختاماً ، أود أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماسامبا ساري
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الوثيقة S/16955*

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بإحاطتكم علماً بأن القائم بالأعمال لسفارة باكستان في كابول استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية الساعة ١١/٣٠ من صباح يوم ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ وقام المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى بتوجيه نظره إلى ما يلي :

« تفيد المعلومات المقدّمة من السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن الاعتداءات المسلّحة واللامسؤولة من جانب القوات الباكستانية المتمركزة بالقرب من أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية على المناطق السكنية في قطاع باريكوت بمقاطعة كونارها ، ومنطقة بنغاش وقطاع تشامكاني بمقاطعة باكتيا لاتزال مستمرة . ونتيجة لهذه الهجمات والاعتداءات ، التي تشن بأنواع مختلفة من الأسلحة مثل الصواريخ المفاعلة والمدافع غير المرتدة ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة ، استشهد عدد كبير من السكان المحليين وغيرهم من المقيمين في هذه المناطق ، من بينهم نساء وأطفال ، ووقعت خسائر مادية جسيمة .

« وقد تصاعدت هذه الغارات بوجه خاص خلال الشهر الماضي . فمثلاً ، في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أطلقت عيارات نارية على طائرة عمودية أفغانية كانت تقوم بنقل مواد غذائية إلى المقيمين في باريكوت . كذلك أطلقت حوالي ٢٠٠ قذيفة من الذخائر المفاعلة على المناطق السكنية في بنغاش في ٥ و ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ . وتثبت أدلة لا سبيل إلى نفيها أن الميليشيا الباكستانية اشتركت وتعاونت بصورة مباشرة في الهجمات الأخيرة على المواقع في تشامكاني وبنغاش .

« وإن السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين بشدة هذه الاعتداءات المتكررة والدائمة من جانب القوات العسكرية الباكستانية وتسليح قطّاع الطرق بصورة متزايدة أبداً وتسليلهم إلى داخل أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية للقيام بأعمال القتل والتدمير وتعاون الميليشيا الباكستانية بصورة مباشرة مع عصابات القتلة والناهبين ، وتحتج بشدّة لدى حكومة باكستان على هذه الأعمال . وتوضح هذه السلطات كذلك أنه يجب على السلطات الباكستانية أن تكف فوراً عن اعتداءاتها وتدخلاتها المسلحة التي تعرّض أمن الحدود للخطر ، وإلا فإن النتائج الخطيرة والجسيمة المترتبة على ذلك سوف تتحملها السلطات العسكرية في باكستان » .

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/129-S/16955 .

الوثيقة S/16956*

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

قامت قوات النظام البعثي الحاكم في العراق مرة أخرى ، كما تعلمون ولا شك ، بمهاجمة موقع محطة بوشهر النووية لتوليد القوى الكهربائية في جمهورية ايران الإسلامية في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ مسببة خسائر بشرية ومادية معاً .

وفي هذا الصدد ، بعث السيد رضا أمر الله ، رئيس منظمة الطاقة الذرية في ايران ، برسالة إلى فيينا موجّهة إلى السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أتشرف بأن أحيل طيه نصها إليكم للعلم ولممارسة مساعيكم الحميدة .

وسنشعر بالتقدير البالغ إذا ما عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة موجّهة من رئيس منظمة الطاقة الذرية في ايران إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في الساعة ١٩/٠٠ من ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أظهر الأعداء البعثيون لجمهورية ايران الإسلامية مرة أخرى عدم اكتراثهم التام بجميع قواعد السلوك المقبولة دولياً بهاجمتهم موقع محطة بوشهر النووية لتوليد القوى الكهربائية بصاروخين تسببا في استشهاد أحد العاملين ، كما أحدثا خسائر مادية كبيرة .

وبالنظر إلى أن ممثل النظام المذكور ، لدى شكوى منظمة الطاقة الذرية في ايران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الهجوم السابق الذي شنه النظام البعثي للعراق بالصواريخ على موقع محطة بوشهر النووية لتوليد القوى الكهربائية في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، كان قد نفى حدوث أي هجوم (في الرسالة المؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، الموجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) على أساس أن : « ... حادثاً يبدو هاماً قد ترك دون أن يعلن عنه من ٢٤ آذار/مارس حتى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٤ » .

وبالنظر إلى أنه أثناء المؤتمر العام الأخير ، الذي حضرتموه أيضاً ، نفى الممثل الدائم للعراق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة صارخة ، مرة أخرى ، أن هجوماً بالصواريخ قد وقع في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ بالرغم من جميع الأدلة التي قدمتها منظمة الطاقة الذرية في ايران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولذا ، وبعد أن تكرر الهجوم بالصواريخ ، نشعر أننا ملزمون بأن نخطركم بالهجوم فور وقوعه حتى لا يمكن إثارة أية اعتراضات بشأن عدم الإخطار في حينه . وعلاوة على ذلك أود أن أتقدم بما يلي :

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/865-S/16956 .

١ - أن يسمح هذه المرة ، على عكس المرة الأخيرة ، لممثليكم (لممثليكم) بمعاينة موقع الهجوم الأخير في أسرع وقت ممكن ، ومن المفضل أن يحدث ذلك في غضون أسبوع واحد من تلقي هذا الإخطار ، وذلك كي يتحقق من حدوث الخسائر البشرية والمادية .

٢ - يجري التحفظ حالياً على جثة أخينا الشهيد في المستشفى ، وذلك لإجراء أية فحوص لما بعد الاستشهاد .

٣ - وفيما يتعلق بالمادة ٥٦ من بروتوكول عام ١٩٧٧ الإضافي الأول[١١] لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، وبالنظر إلى القرار GC (XXVII) RES/407 الصادر عن المؤتمر العام ، فإننا نرجو إعمال الإجراءات المناسبة ضد النظام البعثي الحاكم في العراق بسبب اعتداءاته المتكررة .

ونرجوكم التفضل بإيلاء اهتمامكم الشخصي إلى ما ذكر أعلاه ، لأن إهمال هذه المسألة سوف يقوّض بشدة جميع المبادىء التي تنادي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الوثيقة S/16957

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تحياتها للأمين العام ، وتتشرف بذكر ما يلي بصدد مذكرته المؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، التي تتعلق بالتدابير التي تتخذها الدول لمكافحة سياسة الفصل العنصري .

إن الاتحاد السوفياتي يدين بشدة سياسة وممارسات الفصل العنصري غير الإنسانية التي يطبقها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد أغلبية سكان ذلك البلد ، ولا يقيم أية علاقات مع جنوب افريقيا سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو في غير ذلك من المجالات .

وانطلاقاً دائماً من خط السياسة الخارجية المبدئية التي يتبعها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والرامية إلى تحقيق التصفية الكاملة والنهائية للاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها ، أيد الاتحاد السوفياتي قرار مجلس الأمن ٥٥٦ (١٩٨٤) وقرارات المجلس الأخرى ، التي تنص على أن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام بريتوريا تشكل جريمة ضد البشرية ، وتتنافى مع حقوق الإنسان ، وميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشكل خرقاً للسلم والأمن الدوليين .

وتمشياً مع قرار مجلس الأمن هذا وقرارات الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، يدين الاتحاد السوفياتي ويرفض المناورات السياسية التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا العنصري بخصوص « الدستور الجديد » الذي أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلانه .

ويدين الاتحاد السوفياتي كذلك اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي إلى زيادة الدعم للنظام العنصري في المجالين العسكري والسياسي . كما يدين سياسة « التعاون البنّاء » التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية مع سلطات بريتوريا ومحاولاتها لإخراج نظام جنوب افريقيا من عزلته السياسية .

ويؤيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما تطلبه البلدان الافريقية من مجلس الأمن من حيث فرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى المادة السابعة من الميثاق ، ذلك أن جنوب افريقيا تواصل ممارستها لسياسة الفصل العنصري ، والعدوان ، وزعزعة الاستقرار وإرهاب الدولة ضد حكومات الجنوب الافريقي المستقلة ذات السيادة ، فضلاً عن أنها تعزز قدراتها العسكرية وتسعى إلى حيازة الأسلحة النووية .

وقد قدم الاتحاد السوفياتي ومازال يقدم تأييداً شاملاً لحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي .

ويرى الاتحاد السوفياتي أن من واجب الأمم المتحدة أن تساعد في الإعمال الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصري وممارساته في جنوب افريقيا ويسعى إلى تصفيتها بسرعة وبصورة شاملة .

وترجو البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/16958*

رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف برجائكم تعميم الرسالة المرفقة المؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ الموجّهة من السيد ايريك هونيكر ، الأمين العام للّجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في المانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، إلى السيد راؤول الفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين ، والسيد اندرياس باباندريو ، رئيس وزراء اليونان ، والسيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، والسيد ميغيل دي لا مدريد ، رئيس جمهورية المكسيك ، والسيد أولوف بالم ، رئيس وزراء السويد ، والسيد جوليوس نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ديتمار هوك
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
للجمهورية الديمقراطية الالمانية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ موجهة من الأمين العام للّجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في المانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، إلى رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان

لقد أحطت علماً باهتمام وتعاطف عظيمين بإعلان دلهي [S/16921 ، المرفق] . وإني أشاطركم الرأي في أن مستقبل جميع الشعوب معرض للخطر ، وأنه أضحى من المحتم الآن التغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض طريق السلم . وأود أن أؤكد لكم أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تؤيد الاهتمام الذي أبداه إعلان دلهي .

وإني أؤكد بقوة من جديد أن الفضاء الخارجي يجب أن يبقى خالياً من أي نوع من الأسلحة . ومما له أهمية مماثلة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ووقف تجارب وإنتاج ووزع الأسلحة النووية ونظم نقلها .

واليوم لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا من خلال التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وفي اعتقادي الراسخ أنه ليس من المحتم فحسب بل من الممكن أيضاً إزالة تهديد الحرب النووية . وهذا يتطلب أن يوحد جميع المهتمين بالسلم جهودهم وقوتهم من أجل حمايته . لأن هذه هي المهمة الرئيسية في عصرنا .

وإني أرحب كما ترحبون ببدء مفاوضات جديدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، ينبغي أن تشمل كل المسائل المتعلقة بالفضاء والأسلحة النووية ، سواء الاستراتيجية منها أو ذات المدى المتوسط . ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه المفاوضات على تخليص العالم من الأسلحة النووية .

وأرجو أن تتأكدوا أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شعباً وحكومة ، تعمل بإخلاص من أجل السلم في العالم أجمع . فهذه ولاية دستورية التزمنا بها منذ تأسيس الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وفي هذا العام ، سوف تحتفل شعوب العالم بالذكرى الأربعين للانتصار على الفاشية الهتلرية . وسوف تحتفل الجمهورية الديمقراطية الالمانية رسمياً بهذه المناسبة بوصفها يوم التحرير .

إن إعلان دلهي خطوة جريئة وملهمة نحو تحالف الرشد والواقعية ، من أجل السلم في العالم أجمع .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/130-S/16958 .

الوثيقة S/16959*

رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل : بالاسبانية]
[١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أرفق لكم طيه نص البلاغ المشترك الذي وقعه وزراء خارجية السلفادور وهندوراس وكوستاريكا ، بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، في سان خوسيه عاصمة كوستاريكا .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والمرفق ، الذي أبلغ محتواه إلى منظمة الدول الأمريكية ، كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إرنان أنطونيو بيرموديز
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ المشترك الصادر عن وزراء خارجية السلفادور وهندوراس وكوستاريكا

إن وزراء خارجية السلفادور وهندوراس وكوستاريكا ، المجتمعين بمدينة سان خوسيه يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، بناءً على دعوة من وزير خارجية كوستاريكا ، للقيام بتحليل شامل للحالة في أمريكا الوسطى في الوقت الحاضر ، قد وافقوا على إصدار البيان التالي :

١ - أكدوا أن القرار الذي اتخذته حكومات السلفادور وهندوراس وكوستاريكا بعدم الاشتراك في الاجتماع الذي دعت إليه مجموعة كونتادورا يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير بمدينة بنا ، يرجع إلى تأييد حكومتي السلفادور وهندوراس للموقف الذي اتخذته حكومة كوستاريكا في دفاعها المشروع عن حق اللجوء ، وهو مبدأ من المبادىء الأساسية للقانون الدولي الأمريكي ، الذي انتهكته حكومة نيكاراغوا ، وإلى أنه لا يمكن عقد أي اجتماع إذا تغيب عنه بلد أو أكثر من بلدان أمريكا الوسطى .

٢ - أعربوا عن أسفهم للظروف التي أجبرت حكومات كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا إلى تأجيل الاجتماع المذكور .

٣ - أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء موقف حكومة نيكاراغوا لانتهاكها حق اللجوء للشاب خوسيه مانويل أوربينا لارا وعدم تلبيتها لرجاء حكومة كوستاريكا ومنظمة الدول الأمريكية ومجموعة كونتادورا نفسها لحل المشكلة التي خلقتها نيكاراغوا .

٤ - أكدوا من جديد تأييد حكوماتهم الحاسم لعملية السلم التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا وللجهود المشكورة التي قامت بتحقيقها حتى الآن في سبيل هذه الغاية منذ شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، كما أكدوا من جديد قرار حكوماتهم بمتابعة العمل للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في أمريكا الوسطى .

٥ - أعربوا عن أنه ، جنباً إلى جنب مع المحادثات التي قاموا بها ، عقد فريق الخبراء الاستشاريين التابع للحكومات الثلاث المشتركة ، وسيعقد لمدة يوم آخر ، اجتماعات عمل لوضع وثيقة بشأن آليات التحقق والرقابة الدولية للتعهدات التي يأخذونها على عاتقهم مؤكدين بذلك مرة أخرى استعداد السلفادور وهندوراس وكوستاريكا للمساهمة إيجابياً في العملية التفاوضية ، نظراً لأنه ينبغي في الواقع لبلدان أمريكا الوسطى ذاتها أن تتوصل إلى صيغ اتفاق معينة تكفل السلم الثابت والدائم في المنطقة ، وتنضم إليها وتقوم بتنفيذها . وستعرض ، على الفور أوجه التقدم المحرز في هذا الاجتماع على مجموعة كونتادورا لتحليلها في الوقت المناسب .

٦ - وجهوا النداء إلى حكومة نيكاراغوا حتى تقدم ، في الوقت العاجل ، حلاً شافياً لحالة اللاجىء أوربينا لارا .

وقد وجه السيدان وزيرا خارجية السلفادور وهندوراس الشكر لوزير خارجية كوستاريكا لما أحاطهما به من عناية أثناء إقامتهما في سان خوسيه .

حرر في البيت الأصفر في الساعة ١٨/٠٠ في الرابع عشر من شباط/فبراير ألف وتسعمائة وخمس وثمانين .

(توقيع) إدغاردو باز بارنيكا
وزير خارجية هندوراس

(توقيع) خوسيه إدواردو تينوريو
وزير خارجية السلفادور

(توقيع) كارلوس خوسيه غوتييريز
وزير خارجية كوستاريكا

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/866-S/16959 .

الوثيقة S/16960*

رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16888] ، أتشرف بتوجيه عنايتكم إلى استعراض للأعمال العدوانية التالية التي ارتكبتها القوات الفييتنامية مؤخراً منتهكة سيادة تايلند ووحدة أراضيها :

في أوائل شباط/فبراير ١٩٨٥ ، رغم النداءات العديدة الداعية إلى احترام سيادة تايلند ووحدة أراضيها ، والتي صدرت في وقت سابق من عدد من البلدان ، ومن بينها نداء وجهتموه أنتم ، ظلت فييت نام على إصرارها ، وأغارت القوات الفييتنامية على أراضي تايلند من خمس نقاط مختلفة على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا وهي ممر بوك ، وممر أن ماه في مقاطعة أوبون راتشاتاني ، وممر برا بالاي في مقاطعة سي ساكيت ، وممر أوبوك في مقاطعة بوريرام ، وخاو دين في مقاطعة براتشينبوري .

وعلاوة على ذلك ، فقد اصطدمت القوات التايلندية في مقاطعة ترات بقوات فييتنامية في عدة حوادث قتل فيها جندي تايلندي وأصيب أربعة آخرون بجراح خطيرة . وهاجمت القوات الفييتنامية أيضاً قاعدة عسكرية تايلندية تقع عند ممر أوبوك فتسببت في مقتل أحد الجنود التايلنديين .

وقد تسببت الأعمال العسكرية الفييتنامية على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية في تفاقم المشاق والبؤس ليس فحسب بالنسبة للمدنيين الكمبوتشيين الذين يتعرضون لاعتداءاتهم العنيفة الوحشية بل أيضاً بالنسبة للقرويين التايلنديين الذين يعيشون في منطقة الحدود .

وقد أطلق الفييتناميون ما لا يقل عن ٣٠ قذيفة من مدافع من عيار ١٢٢ و ١٣٠ مم ، سقطت في قطاع واتانا ناكورن بمقاطعة براتشينبوري وتسببت في مقتل شخصين وإصابة قروي تايلندي بجروح . وكان لابد بعد ذلك من إجلاء حوالي ١٦٠ قروياً تايلندياً من المنطقة . وقد تسببت ١٦ قذيفة أخرى أطلقت من المدافع الفييتنامية في تدمير منزلين وقتل عدد كبير من الماشية في قطاع أرانيابراثيت في مقاطعة براتشينبوري .

وقد تسبب الهجوم العسكري الفييتنامي على مخيمات المدنيين في دانغ ريك الذي وقع أثناء زيارتكم الرسمية لتايلند في دفع أكثر من ٠٠٠ ١٧ من المدنيين الكمبوتشيين و ٠٠٠ ٤ مدني فييتنامي إلى داخل تايلند . وعلاوة على ذلك ، فقد أجبر القتال العنيف ، الذي مازال مستمراً في الوقت الحالي ، أكثر من ٠٠٠ ١٦ شخص من المدنيين الكمبوتشيين ، حتى الآن على الرحيل إلى مقاطعتي ترات وبراتشينبوري في تايلند .

إن حكومة تايلند الملكية تطالب فييت نام بأن توقف فوراً أعمالها العدوانية غير المشروعة ضد تايلند والتي تسببت في زيادة معاناة الشعبين البريئين في تايلند وكمبوتشيا كما تسببت في زيادة حدة التوتر في المنطقة . ولقد كشفت فييت نام بوضوح ، بتجاهلها للنداءات الدولية وتكثيفها لعدوانها العسكري الوحشي على الشعب الكمبوتشي وتايلند ، عن رغبتها في مواصلة اتباع الحل العسكري في كمبوتشيا . ومن الجلي أن من شأن هذه الأعمال أن تفسد أي محاولة لبدء حوار جاد للتوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا .

ويشرفني أن أرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/131-S/16960 .

الوثيقة S/16961*

رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بالكتابة إليكم لإحاطتكم علماً بنص بلاغ رسمي صادر عن حكومة جمهورية نيكاراغوا بشأن تعليق اجتماع مجموعة كونتادورا الذي كان من المقرر عقده يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

« تعلن حكومة نيكاراغوا بهذا لشعبها وللمجتمع الدولي أن عملية مفاوضات كونتادورا التي ترعاها حكومات كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا من أجل الغرض النبيل المتمثل في تحقيق السلم والأمن لبلدان أمريكا الوسطى عن طريق التزامات دولية رسمية ، والامتثال الصارم لمبادىء عدم التدخل ، وتقرير مصير الشعوب والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها في العلاقات بين الدول ، تتعرض حالياً لخطر شديد بسبب السياسة اللامسؤولة المشبعة بالروح العسكرية التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة ، التي ترفض الحوار والتفاوض وتحاول فرض إرادتها من خلال القوة العسكرية .

« لقد أتيحت للعالم ككل الفرصة لأن يلاحظ ، طيلة عملية كونتادورا الشاقة الطويلة ، موقف نيكاراغوا والإسهام الإيجابي الذي قدمته حكومتها من أجل تعزيز العملية وضمان نجاحها .

« وبمجرد صدور إعلان كونتادورا في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣[١٢] ، الذي أنشئت بموجبه مجموعة كونتادورا ، قدمت نيكاراغوا للمجموعة تأييدها غير المتحفظ ورجت من ممثلي الدول الـ ٨٨ المجتمعة في ماناغوا بمناسبة الاجتماع الوزاري فوق العادي لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن يمنحوا تأييدهم لذلك الإعلان . ولقد ظهر ذلك التأييد واضحاً في البلاغ الختامي التاريخي الصادر عن الاجتماع [انظر S/15628 المؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٣] ، والذي قدم لعملية كونتادورا تأييداً دولياً لم يسبق له مثيل ، بعد مضي خمسة أيام بالكاد على صدور الإعلان .

« وفي نفس ذلك العام ، قدمت نيكاراغوا ، كجزء من جهدها المتواصل لتعزيز مبادرة مجموعة كونتادورا السلمية ، مشروع قرار إلى مجلس الأمن [S/16770] في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ . وقد أسفر ذلك الجهد عن صدور قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي نص على أن المجلس :

' ١ - يؤكد من جديد حق نيكاراغوا وجميع البلدان الأخرى بالمنطقة في العيش في سلم وأمن ، دون التعرض لأي تدخل خارجي ؛

' ٢ - ينوه بجهود مجموعة كونتادورا ويحث على متابعة تلك الجهود ؛

' ٣ - يوجه نداءً عاجلاً إلى الدول المهتمة لأن تتعاون تعاوناً تاماً مع مجموعة كونتادورا ، عن طريق حوار صريح وبنّاء لحل خلافاتها ؛

' ٤ - يحث مجموعة كونتادورا ألا تدخر أي جهد في سبيل إيجاد حلول لمشاكل المنطقة وأن تبقي مجلس الأمن على علم بنتائج هذه الجهود ؛

' ٥ - يرجو من الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بتطور الحالة وفيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار ' .

« وتمشياً مع رغبتها في السلم ، ومع ما أبدته من تأييد لعملية كونتادورا ، ومع امتثالها لقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) ، بذلت نيكاراغوا كل الجهود لكي تضمن أن تحقق مجموعة كونتادورا الهدف الذي ينشده ، بالعدل كله ، شعب نيكاراغوا ، وشعوب أمريكا الوسطى والمجتمع الدولي أجمع . وعليه ، قدمت نيكاراغوا رسمياً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، إلى مجموعة كونتادورا اقتراحها الخاص بالأساس القانوني الذي يضمن السلم والأمن لدول أمريكا الوسطى ، والذي يتكون من أربعة مشاريع اتفاقات تستند إلى المبادىء الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي والتي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبروح وثيقة المقاصد [S/16041 المؤرخة في ١٣ تشرين

---

* عممت أيضاً كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/39/868 بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، الملحق] للاجتماع المشترك الرابع لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى . وفي وقت لاحق ، أعلن وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في الاجتماع المشترك لوزراء خارجية المجموعة وبلدان أمريكا الوسطى الذي عقد في واشنطن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ أنهم يجدون صعوبة في إحراز تقدم لأنه ، رغم طلب المجموعة مراراً بأن يقدم جميع وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى مقترحات بشأن طرق تنفيذ ما اتفق عليه في وثيقة المقاصد من طريق الحلول التوفيقية ، فلم تتقدم بمقترحات سوى نيكاراغوا ، وكان من الصعب على المجموعة أن توفق بين مواقف البلدان الخمسة ، في الوقت الذي تقدم فيه بلد واحد فقط بمقترحات ولاذت البلدان الأربعة الأخرى بالصمت . وفي ضوء هذه المقتضيات ، قررت بلدان أمريكا الوسطى أن يكون أول كانون الأول/ديسمبر هو الموعد النهائي لتقديم مقترحات محددة ومفصلة . وبالرغم من هذا القرار ، كانت نيكاراغوا مرة أخرى هي البلد الوحيد الذي وفى بالتزاماته وقدمت مقترحات مكملة للمقترحات التي كانت قد قدمتها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ، وبذلك غطت وثيقة المقاصد كلها . وإن قراءة هذه الوثائق كلها بتمعّن تكشف للعالم أجمع مدى جدية نيكاراغوا .

« ونظراً لعدم وجود عمل وتعاون من جانب البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى ، في جهود كونتادورا ، فقد اقترحت مجموعة كونتادورا أسلوباً جديداً للعمل انتهى على حد قول وزراء خارجية مجموعة كونتادورا بعد ' عملية مشاورات مكثفة وتبادل عام لوجهات النظر مع جميع حكومات أمريكا الوسطى ' إلى تقديم صورة جديدة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ من بيان السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وهذه الوثيقة ، تعكس ، على حد قول مجموعة كونتادورا نفسها ، ' الملاحظات والتعليقات التي أدلت بها حكومات أمريكا الوسطى الخمس بشأن مشروع البيان هذا [انظر S/16742 ، المرفق الأول] ' . ولذلك ، قال وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في الاجتماع الذي عقد في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، إن عمل اللجان والمجموعة التقنية يعتبر منتهياً . وذكرت تلك الحكومات في رسالة الإحالة الخاصة بهذا البيان :

« ' ويبقى الآن على الإرادة السياسية لحكومات دول أمريكا الوسطى أن تضفي الصفة القانونية على التعهدات التي حددت أثناء هذه العملية ... '

« ' وينبغي أن يؤدي اعتماد وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى إلى إقامة قاعدة من الأمن والتعايش المتسم بالاحترام المتبادل ، وهي قاعدة لازمة لتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تصبو إليه شعوب المنطقة ' [المرجع نفسه] .

« وفي رسالة الإحالة المذكورة آنفاً أعلن وزراء خارجية كونتادورا : ' وإزاء الخطر المستمر الذي يهدد السلم نرى أنه من الضروري أن تبادر حكومات دول المنطقة باعتماد التعهدات القانونية الواردة في وثيقة كونتادورا . ' [المرجع نفسه] .

« بعد دراسة دقيقة للاقتراح المقدم رسمياً من جانب مجموعة كونتادورا في ٧ أيلول/سبتمبر ، واستجابة لنداء المجموعة العاجل للمضي قدماً نحو توقيع الوثيقة في أقرب وقت ممكن ، وعلى الرغم من التضحية التي يمثلها بالنسبة لحكومة نيكاراغوا قبول جميع النقاط الواردة في ذلك الصك ، ومع أخذ العدوان السياسي والاقتصادي والعسكري الذي تشنّه الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، والمعروف في العالم أجمع باسم « الحرب السرية » ، في الحسبان ، قامت نيكاراغوا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ بإبلاغ رؤساء البلدان المشكلة لمجموعة كونتادورا بقرارها [انظر S/16756 ، المرفق] بالتوقيع فوراً ودون أي تعديل على الوثيقة المقترحة المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ، والموافقة التامة على ما ذكره وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في كتاب الإحالة الصادر عنهم بما يفيد أن ' التفاوض يتضمن التنازل ، جزئياً ، لتأمين الهدف النهائي الذي يعتبر ضرورياً ' [انظر S/16742 ، المرفق الأول] . وهذا الهدف الضروري النهائي بالنسبة لنيكاراغوا هو السلم في منطقة أمريكا الوسطى ، السلم الذي تطلبه شعوبنا كشرط لا يمكن الاستغناء عنه للاضطلاع بمهام التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا . ومن أجل هذا السلم اختارت نيكاراغوا ألا تقدم حتى التعديلات التي كان يمكن أن تقترحها وفقاً لما ذكره وزراء الخارجية ، اعتقاداً منها بأن هذه الخطوة يمكن أن تستعمل لإعاقة توقيع الوثيقة من خلال مناقشات عقيمة لن تؤثر بأي شكل على مادة الصك المقترح ، نظراً لأنه وفقاً لما ذكره وزراء خارجية كونتادورا فإن مادة اقتراحهم لم تعد موضع تفاوض .

« وقد أدى ما أعلنته نيكاراغوا من أنها قررت التوقيع على البيان إلى رد فعل فوري مفاجىء من جانب حكومة الولايات المتحدة التي أجبرت حكومات هندوراس والسلفادور وكوستاريكا على سحب قبولها الابتدائي للبيان ودعمها له .

وقد أثبت هذه الحقيقة بشكل كاف نشر وثيقة رسمية لمجلس الأمن القومي للولايات المتحدة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، يؤكد نصها أنه ' بعد مشاورات كثيفة أجرتها الولايات المتحدة مع السلفادور وهندوراس وكوستاريكا ، قدمت [حكومات] أمريكا الوسطى [كذا] مشروعاً مضاداً لدول كونتادورا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ' [١٣] . ويمضي النص قائلاً إن المشروع المضاد يتجلى فيه كثير من اهتمامات الولايات المتحدة وأنه ' يحول الاهتمام داخل كونتادورا إلى وثيقة تتمشى بصفة عامة مع مصالح الولايات المتحدة ' . وهذا التأكيد يمكّن حكومة الولايات المتحدة من ادعاء النصر في نفس الوثيقة معلنة ' لقد أعقنا بشكل فعّال جهود مجموعة كونتادورا الرامية إلى فرض بيان منقح لكونتادورا ' . وفي الوقت المناسب أشارت نيكاراغوا إلى أن السياسة التدخلية للولايات المتحدة قد قوضت عملية كونتادورا حيث إنها لم تعق إمكانية توقيع بيان السلم والتعاون في أمريكا الوسطى فحسب بل وجّهت أيضاً ضربة نعتقد أن عملية مفاوضات كونتادورا ستجد من الصعب الإفاقة منها . وقد لجأت حكومة الولايات المتحدة تمشياً مع سياستها المتمثلة في إعاقة عملية كونتادورا إلى وسائط الإعلام في كوستاريكا فواصلت استعمالها لإثارة الخصومة في المنطقة ولتقويض عملية كونتادورا لتضع من خلال حملة ، لا يمكن أن تكون ، بالنظر إلى ضراوتها ، قد تم تخطيطها سوى عن طريق وكالة المخابرات المركزية ، الضغط على حكومة كوستاريكا لتجعل اشتراكها في المستقبل في عملية كونتادورا متوقفاً على قبول نيكاراغوا لمطالب تعسفية بغية تصحيح انتهاك لا وجود له لحق اللجوء دون استعمال آلية التسوية المنصوص عليها .

« وعلى ذلك فمن دواعي السخرية أن تحاول كوستاريكا وهي بلد أصبح مشهوراً بانتهاكه الصارخ المنتظم لقواعد ومبادىء حق اللجوء ، تبرير فشلها في مواصلة عملية كونتادورا بتقديم حجج تفتقر حتى إلى أوهى الأساسات . وما من شك في أن الإثبات المتكرر لرغبة نيكاراغوا في الوصول إلى اتفاقات من أجل حل سلمي داخل إطار كونتادورا قد حدا بحكومة كوستاريكا إلى الاعتقاد بأن نيكاراغوا وقد هاجمتها الولايات المتحدة يمكن أن تقبل أي نوع من الضغط والابتزاز نظراً لأنها ، كما أشار إلى ذلك كبار مسؤولي حكومة كوستاريكا ، أكثر البلدان اهتماماً بتوقيع اتفاق سلم داخل إطار كونتادورا .

« وتشهد هذه المناورة الأخيرة ، التي فرضت تعليق الاجتماع الذي عقدته مجموعة كونتادورا في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ، والذي اشتركت فيه نيكاراغوا بوفد ، على أن حكومة الولايات المتحدة لم تنجح فحسب في إعاقة عملية كونتادورا بشكل فعّال بل إنها ألغت أيضاً بشكل تام إمكانية استمرار عملية تستلزم أن تكون جميع البلدان المشتركة فيها قادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة على أساس مصالحها الوطنية دون تدخل أو إملاء من دول ثالثة .

« وتزيد خطورة هذا المسلك من جانب حكومة الولايات المتحدة بالنظر إلى حدوثه عقب قرار تلك الحكومة من جانب واحد إيقاف المحادثات الثنائية في مانزانيل إلى أجل غير مسمّى ، وإنكارها لاختصاص محكمة العدل الدولية في النظر في الطلب المقدم من نيكاراغوا وانسحابها بشكل لم يسبق له مثيل في منتصف جلسة الاستماع المتعلقة بالقضية التي رفعتها نيكاراغوا .

« ومن الواضح أن ما تحاول حكومة الولايات المتحدة تحقيقه عن طريق سياستها القائمة على التدخل والتي تخفيها بابتزاز عدد من حكومات أمريكا الوسطى المشتركة في عملية المفاوضات هو مجابهة نيكاراغوا من خلال تلك الحكومات ساعية بذلك إلى التنصل من مسؤوليتها المباشرة عن فشل عملية المفاوضات التي لن تعتبرها قابلة للاستمرار إلاّ إذا استجابت المفاوضات بشكل تام إلى متطلبات سياستها المتمثلة في انتهاك النظام القانوني الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

« وتوضح هذه الحقائق أن الوسيلة الوحيدة لتلافي تعطيل عملية كونتادورا أو توقفها التام هي موافقة حكومة الولايات المتحدة على استئناف الحوار الثنائي مع نيكاراغوا في مانزانيل بأسرع ما يمكن والامتثال لتدابير الحماية التي حكمت بها محكمة العدل الدولية لتوفير أساس للمفاوضات يسمح بتطبيع العلاقات بين جميع أقطارنا . ولن يمكن إلاّ عن طريق بلوغ هذا الهدف أن تصبح بلدان أمريكا الوسطى قادرة على التحرك إلى الأمام دون أي تدخل من الولايات المتحدة في عملية كونتادورا أو أي ضغط منها على هذه العملية ، وأن تضع بهذه الطريقة أساساً للأمن والتعايش القائمين على الاحترام المتبادل ، وهو وضع لا يمكن الاستغناء عنه فيما يتعلق بضمان السلم والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي طالما تمنته شعوب أمريكا الوسطى .

« وتعيد نيكاراغوا تأكيد دعمها لعملية كونتادورا وبالتالي تؤكد من جديد رغبتها في مواصلة الاشتراك في تلك العملية . ومن أجل ذلك سوف تواصل بذل كل الجهود اللازمة لتحقيق استئناف الولايات المتحدة للمحادثات الثنائية في مانزانيل وهي مهمة تدعمها تماماً كونتادورا والمجتمع الدولي بأكمله .

« وتعيد نيكاراغوا أيضاً تأكيد تمسكها التام الأكيد بقواعد التعايش الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك احترامها لمحكمة العدل الدولية » .

وسوف أكون ممتناً إذا قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خوليو ايكازا غيارد
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16962

التقرير المقدم من بعثة أرسلها الأمين العام لتقصي حالة أسرى الحرب في جمهورية ايران الإسلامية وجمهورية العراق : مذكرة من الأمين العام

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]

١ - في رسالة موجّهة إلى الأمين العام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [*S/16799*] ، ادّعت حكومة الجمهورية العراقية أن السلطات العسكرية الايرانية قد قامت ، في حادث وقع يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ بأحد معسكرات أسرى الحرب في كوركان بجمهورية ايران الإسلامية ، وفي حضور ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بفتح النيران على الأسرى بدون تمييز فقتلت وأصابت عدداً كبيراً منهم ؛ كما طلبت حكومة العراق إلى الأمين العام أن يرسل بعثة إلى جمهورية ايران الإسلامية للتحقيق في هذا الحادث .

٢ - ووفقاً للممارسات المتبعة ، تشاور الأمين العام مع جمهورية ايران الإسلامية بشأن الطلب المقدم من العراق . وأوضحت جمهورية ايران الإسلامية أنها موافقة على استقبال البعثة ، شريطة أن تقوم البعثة كذلك بالتحقيق في شواغل جمهورية ايران الإسلامية المتعلقة بأسرى الحرب الايرانيين الموجودين في العراق . وقد أبلغت الأمين العام أيضاً بأن جمهورية ايران الإسلامية تقوم بإعداد تقرير عن الحادث الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ، وأن ذلك التقرير سيتاح له . ووافق العراق على أن تقوم البعثة المقترح إرسالها بزيارة كل من البلدين .

٣ - وقد تم إبلاغ لجنة الصليب الأحمر الدولية بالطلب العراقي وبالرد الايراني ، وذلك في ضوء الدور المنوط بها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[١٤] ، وفي ضوء وجودها في وقت وقوع الحادث موضع البحث .

٤ - وقد قرر الأمين العام ، كإجراء استثنائي وفي ضوء المسؤولية الإنسانية التي يتحملها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، إرسال بعثة إلى جمهورية ايران الإسلامية والعراق . وكانت مهمة البعثة أن تقوم بالتحري بشأن الحادث الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في معسكر كوركان ، إلى جانب تقديم تقرير إلى الأمين العام عن الشواغل الأخرى التي أعربت عنها كل من حكومة ايران وحكومة العراق فيما يتعلق بحالة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين .

٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وبناءً على طلب جمهورية ايران الإسلامية ، تم تعميم تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية المتعلق بالحادث الذي وقع في معسكر كوركان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن [*S/16820* ، المرفق] .

٦ - وكان قد تم إعداد الترتيبات كما كان يجري تحديد الصورة النهائية لخطوط السير تمهيداً لإيفاد البعثة إلى جمهورية ايران الإسلامية والعراق خلال النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عندما طلبت الحكومة الايرانية ، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إجراء تغيير في خط سير البعثة المقترح إيفادها ، بحيث تقوم أولاً بزيارة العراق قبل التوجه إلى جمهورية ايران الإسلامية . ولم يلق ذلك التغيير قبولاً لدى حكومة العراق . وفي ظل تلك الظروف خلص الأمين العام ، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، إلى أنه في ضوء الخلافات التي نشأت فيما يتعلق بخط سير البعثة وأساليب عملها ، لن يتم إيفاد البعثة وقد أبلغ الأمين العام الحكومتين بذلك . وفي تلك الأثناء ، قدمت كل من جمهورية ايران الإسلامية والعراق إلى الأمين العام قائمة بالشواغل الخاصة التي تودّ كل منهما من البعثة المقترح إيفادها أن تنظر فيها خلال تحرّياتها .

٧ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ، أفادت حكومة العراق الأمين العام بأنها لا تمانع في قيام البعثة المقترحة بزيارة العراق أولاً ، شريطة أن تبدأ عملها ، عند زيارة جمهورية ايران الإسلامية ، بتحري حادث تشرين الأول/أكتوبر في معسكر كوركان . وعندما أبلغت الحكومة الايرانية بذلك ، أكدت للأمين العام ، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، تعاونها الكامل مع البعثة .

٨ - وفي ضوء هذا التطور ، ومع استمرار إعراب حكومتي جمهورية ايران الإسلامية والعراق عن القلق ، ووعياً من الأمين العام بالمسؤوليات الأدبية والإنسانية المنوطة بمنصبه ، رأى لزاماً عليه أن يلتمس ، بقدرما يتيسر ذلك عملياً ، تحديد الأساس الوقائعي للشواغل التي أعربت عنها كلتا الحكومتين بشأن حالة أسرى الحرب ، بما في ذلك الظروف التي أحاطت بحادث ١٠ تشرين الأول/أكتوبر . وتحقيقاً لهذه الغاية طلب إلى ثلاثة اخصائيين مؤهلين كل في ميدانه ، الاشتراك في بعثة لتقصي الحقائق في العراق وجمهورية ايران الإسلامية . وتكونت البعثة كهيئة مستقلة ، ترك لها تحديد نطاق تحرياتها ، وإجراءاتها ، وطريقة عملها . وأعضاء البعثة هم الأستاذ فلفرام كارل ، أستاذ القانون الدولي ، جامعة سالزبورغ ، النمسا ؛ والأستاذ توركيل أوبسال ، أستاذ القانون الدستوري والدولي ، جامعة أوسلو ؛ واللواء رافاييل أنخيل فالي هويرتا ، المستشار العسكري ، للبعثة الدائمة لفنزويلا لدى الأمم المتحدة . وتلقت البعثة مساعدة من السيد بينون سيفان ، المدير بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، والسيد فرانسيسك فندرل ، الموظف الأقدم للشؤون السياسية . وقد كلف موظفا الأمانة العامة بالعمل مؤقتاً في مكتب وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، لفترة البعثة .

٩ - وتجمعت البعثة في جنيف في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، حيث التقت مع ممثلين موفدين من قِبَل حكومة العراق ، وحكومة جمهورية ايران الإسلامية ، أفاضوا في عرض شواغل حكومتهم . والتقت البعثة كذلك مع ممثلين من لجنة الصليب الأحمر الدولية . وقامت البعثة بزيارة العراق من ١١ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ، ثم قصدت جمهورية ايران الإسلامية ، حيث مكثت الفترة من ١٨ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير وقصدت البعثة بعد ذلك فيينا ، حيث أعدت تقريراً مشتركاً ، قدمته إلى الأمين العام في ٩ شباط/فبراير .

١٠ - ويود الأمين العام أن يسجل تقديره العميق لأعضاء البعثة لأدائهم مهمتهم بكفاءة وتفان دون كلل ، رغم قيود الوقت والموارد ، وفي ظروف صعبة في أغلب الأحيان .

١١ - ولا يسع الأمين العام وهو يحيل إلى مجلس الأمن تقرير البعثة المرفق ، إلا أن يعرب عن فزعه وقلقه العميقين لأن النتائج التي أجمعت عليها البعثة تشير إلى أنه لا يجري تحقيق الأغراض الأساسية التي حددها المجتمع الدولي لنفسه عند اعتماده لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب .

١٢ - ومثلما أكد الأمين العام في المبادرات والتحريات التي اضطلع بها في السابق ، والتي كان الدافع إليها كذلك هو الشعور الإنساني بالقلق ، فإنه يعلق أهمية بالغة على ضرورة مراعاة كافة مبادىء وقواعد السلوك الدولي مراعاة تامة . والأمين العام مقتنع بأن أي خرق لهذه المبادىء والقواعد ، لاسيما إذا تكرر وقوعه ، ستكون له آثار ضارة يمكن أن تؤدي إلى تقويض كامل بنية معايير السلوك الدولي المقبولة .

١٣ - ولهذا السبب فإن الأمين العام مقتنع ، في هذه الحالة وفي ضوء هذا التقرير ، بوجوب احترام اتفاقية جنيف الثالثة . ومن الممكن تحقيق ذلك على أفضل وجه إذا مكّنت لجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي اضطلعت منذ بدء الأعمال القتالية بالمهام المتوخاة للمنظمات الإنسانية في تلك الاتفاقية ، من مواصلة هذه المهام على أساس ترتيبات متفق عليها بالتبادل تحول دون حدوث سوء فهم في المستقبل وتسمح لها بأداء واجباتها الإنسانية لحماية أسرى الحرب وتخفيف وطأة حالهم . وعلاوة على ذلك من المهم أن تراعي الحكومة الايرانية والحكومة العراقية ، وإحداهما طلبت البعثة والأخرى قبلتها ، مراعاة دقيقة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير البعثة .

١٤ - وفي هذا الإطار يرى الأمين العام أن عليه أن يشير إلى مذكرته الشفوية المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16648] التي وجّهها إلى جميع الدول الأعضاء والدول التي

لها مركز المراقب ، التي هي دول أطراف في اتفاقيات جنيف . وقد شدد في تلك المذكرة على الأهمية الحيوية لضمان الامتثال للمبادىء الواردة في تلك الاتفاقيات . ومما له علاقة وثيقة بالموضوع بصفة خاصة أن الاتفاقيات تتوخى تطبيقها بتعاون الدول الحامية وفي إطار تمحيصها ، وهي الدول التي من واجبها أن تحمي مصالح الأطراف في النزاع . ولهذا السبب حث الأمين العام تلك الدول على النظر جدياً في أن تكون الدول الحامية المنوط بها دور حاسم في آلية ضمان الامتثال لأحكام الاتفاقيات . وستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية النهوض بمهمتها الإنسانية ، بموجب اتفاقيات جنيف ، بالتعاون الوثيق مع هذه الدول الحامية . ويظل الأمين العام على قناعته بأن من الحيوي ، في ضوء ملاحظات واستنتاجات أعضاء البعثة الواردة في تقريرهم ، أن تتولى الدول الحامية المسؤوليات المنصوص عليها لها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في إطار النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق .

١٥ - وإذ قيل ذلك ، من البديهي أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد للتخفيف من المعاناة المستمرة لنحو ٦٠ ٠٠٠ أسير من أسرى الحرب ، كثيرون منهم محتجزون منذ سنوات ، أو إنهاء هذه المعاناة ، التي تمثل شاغلاً عاجلاً للمجتمع الدولي . ويرى الأمين العام أن هناك نهجاً فعّالاً ، بالإضافة إلى الامتثال لأحكام اتفاقية جنيف الثالثة ، يتمثل في السعي إلى تبادل بعض الفئات المحددة على الأقل من أسرى الحرب على أساس تفاهمات يعمل على تحقيقها مع الحكومتين المعنيتين . والأمين العام على كامل الاستعداد لبحث إمكانية تحقيق هذا الاقتراح بحثاً نشطاً ، إذا أبدت كلتا الحكومتين استجابتها له .

١٦ - وتصبح هذه المحاولة حيوية ، نظراً لأن من الواضح أن التقرير ، رغم ما تميزت به لهجته من ضبط النفس ، يصور حتماً مأساة عشرات الآلاف من الرجال ، معظمهم في ريعان الشباب ، يفقدون بعضاً من أروع سنوات حياتهم في معاناة وأسر ، وهي حالة مأساوية يضخمها عذاب عائلاتهم . ويبرز هؤلاء الرجال التعساء الحظ ، المعزولون وغير الواثقين من مصيرهم ، الذين يلتمسون الحرية والعودة إلى ديارهم ، البعد الإنساني لثمن الحرب . والأمين العام مقتنع الآن اقتناعاً أقوى منه في أي وقت مضى بأن محنتهم ، والمعاناة الأخرى التي تمس المقاتلين والمدنيين على السواء ، لا يمكن وضع نهاية فعّالة لها إلا بإنهاء النزاع المدمر الذي مازال يلحق خسائر فادحة بالأصول البشرية ، وأيضاً بالموارد المادية ، لهذين البلدين . وهو يكرر مرة أخرى ، الإعراب عن استعداده للمساعدة في أي مسعى يحقق السلم لشعبي جمهورية ايران الإسلامية والعراق .

المرفق

تقرير البعثة

المحتويات

الفقرات

كتاب الإحالة

مقدمة ..... ١ - ١٨

أولاً - الحادث الذي وقع في معسكر كوركان ..... ١٩ - ٥٠

ثانياً - زيارة العراق ..... ٥١ - ١٥٨

ثالثاً - زيارة جمهورية ايران الإسلامية ..... ١٥٩ - ٢٧٠

رابعاً - ملاحظات عامة واستنتاجات وتوصيات ..... ٢٧١ - ٢٩٥

التذييلات

١ - قائمة بالنقاط التي تثير قلقاً خاصاً لدى حكومة جمهورية ايران الإسلامية

٢ - قائمة بالنقاط التي تثير قلقاً خاصاً لدى حكومة الجمهورية العراقية

٣ - تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن حادث معسكر كوركان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤

٤ - تقرير عن حادث معسكر كوركان الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، أعدته حكومة جمهورية ايران الإسلامية

٥ - قائمة مقدمة من حكومة العراق بمعسكرات أسرى الحرب في العراق وعدد النزلاء فيها وقت زيارة البعثة لها

٦ - قائمة مقدمة من جمهورية ايران الإسلامية بمعسكرات أسرى الحرب في ايران وعدد نزلائها وقت زيارة البعثة لها

٧ - الترتيب الزمني للأنشطة

كتاب الإحالة

٩ شباط/فبراير ١٩٨٥

سيدي ،

يشرفنا أن نقدم طيه تقريرنا عن التحقيق الذي طلبتم إلينا إجراءه بشأن جوانب معينة في حالة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين في النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق .

لقد زرنا العراق في الفترة من ١١ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وجمهورية ايران الإسلامية في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بغرض تبادل الآراء مع حكومتيهما والقيام بالاطلاع وإجراء مقابلات في المواقع ، ولاسيما في المعسكرات التي يوجد فيها أسرى الحرب في هذين البلدين . وأعد هذا التقرير إثر عودتنا إلى فيينا . ورغم أننا عيّنا

بصفتنا الفردية ، فقد اتفقنا على العمل معاً كفريق وتوصلنا إلى استنتاجاتنا بالإجماع .

ونود أن نسجل خالص شكرنا لحكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية ايران الإسلامية على ما قدمتاه من تعاون ومساعدة للبعثة أثناء إقامتها في كل من البلدين .

وندين بالشكر أيضاً للجنة الصليب الأحمر الدولية على المعلومات ذات الصلة التي أتاحتها للبعثة .

كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للمساعدة التي تلقيناها من أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ولاسيما من السيد بيتون سيفان ، المدير ، والسيد فرانسيسك فندرل ، الموظف الأقدم للشؤون السياسية ، اللذين رافقا البعثة وقدما لها الدعم اللازم طوال مدتها .

وختاماً نود أن نعرب لكم عن امتناننا للثقة التي أوليتمونا إياها .

(توقيع) فلفرام كارل
توركيل أوبال
رفاييل انخيل فالي - هويرتا

مقدمة

ألف - الولاية

١ - طلب إلينا الأمين العام التحقيق في الحادث الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ في معسكر أسرى الحرب العراقيين الكائن في كوركان ، ايران ، وكذلك رفع تقرير إليه بشأن الشواغل الأخرى التي أعربت عنها حكومة جمهورية ايران الإسلامية وحكومة الجمهورية العراقية فيما يتعلق بحالة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين . وللاضطلاع بهذه المهمة طلب إلينا التثبت ، قدر الإمكان ، من حقائق وملابسات حادث كوركان والسعي لتحديد الأساس الوقائعي للشواغل الأخرى التي أعربت عنها الحكومتان .

باء - نطاق وأساليب العمل

٢ - اجتمعنا في جنيف في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لمناقشة نطاق أنشطتنا وأساليب العمل . وعلى الرغم من أن الأمين العام قد عيننا بصفتنا الشخصية ، فقد اتفقنا على أن نعمل كفريق وأن نقدم ، على أساس تحقيقنا المستقل ، تقريراً مشتركاً إلى الأمين العام يكون وقائعياً وموضوعياً ، ويكون شاملاً بقدر ما يسمح به الوقت والموارد .

٣ - واتفقنا كذلك على أن نراعي ، في الاضطلاع بالمهام المعهود بها إلينا ، الظروف الاستثنائية التي تقرر في ظلها إيفاد البعثة وضرورة احترام الضوابط المنصوص عليها في ولايتها احتراماً دقيقاً . واتفقنا ، بصفة خاصة ، على أن نراعي دور لجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة دائماً في الاضطلاع بالمسؤوليات المتصلة بأسرى الحرب ، وفقاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[١٤] . بيد أننا ارتأينا أن الولاية التي تلقيناها من الأمين العام تتطلب منا أن نصغي تماماً إلى الشواغل المعرب عنها والبيانات الصادرة من جانب الحكومتين بشأن معاملة أسرى الحرب . وقررنا كذلك عدم استخدام اتفاقيات جنيف في حد ذاتها كإطار عمل لمباشرة تحقيقاتنا ، إلا باعتبارها مادة مرجعية متفقاً عليها .

٤ - واتبعنا لإجراء تحقيقاتنا ، كما هو مطلوب ، النُهج التالية :

(أ) إجراء مقابلات مع موظفي الحكومتين المعنيتين بغية الحصول على معلومات بشأن سياسة كل حكومة تجاه أسرى الحرب الخاضعين لاختصاصها القضائي ، فضلاً عن ردودها وتعليقاتها على كل من الشواغل التي أعربت عنها الحكومة الأخرى ؛

(ب) القيام بزيارات لمعسكرات أسرى الحرب من أجل إجراء تحقيقات في الموقع ، بما في ذلك إجراء مقابلات مع الموظفين الحكوميين والعسكريين فضلاً عن الموظفين المسؤولين عن معسكرات أسرى الحرب التي تجري زيارتها ، والقيام بجولات في المعسكرات ومشاهدة الأحوال فيها وإجراء مقابلات مع أسرى الحرب ، بغية الحصول على معلومات بشأن أحوال محددة في المعسكرات ؛

(ج) دراسة الوثائق والتقارير التي توفرها الحكومتان للبعثة دراسة دقيقة وأخذها في الاعتبار .

جيم - خط سير الرحلة

٥ - اجتمعنا في قصر الأمم ، عندما كنا في جنيف وقبل أن نتوجه إلى العراق وايران ، بمقتضى ترتيبات سابقة مع الحكومتين ، مع الممثلين الذين أوفدتهم حكومتا ايران والعراق ، والذين زودونا بمعلومات إضافية وكذلك بوثائق تكميلية تتعلق بالشواغل الخاصة التي أعربت عنها حكومة كل من الطرفين . واجتمعنا أيضاً بممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ، الذي زودنا بمعلومات ذات صلة بتحقيقاتنا .

٦ - وقمنا ، فور انتهاء اجتماعاتنا في جنيف ، طبقاً لاتفاقين مع الحكومتين بزيارة العراق لمدة ستة أيام من ١١ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ثم ايران لمدة سبعة أيام من ١٨ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير وبدأنا عملنا في ايران بالتحقيق في الحادث الذي وقع في كوركان .

٧ - وتوجهنا بعد ذلك إلى فيينا لإعداد تقريرنا . وعقدنا أثناء وجودنا في فيينا اجتماعاً آخر مع ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية للحصول على إيضاح بشأن نقاط معينة نشأت عن تحقيقاتنا في البلدين المعنيين .

٨ - ويرد بيان التسلسل الزمني لأنشطة البعثة في المرفق السابع لهذا التقرير .

دال - الجوانب التقنية للتحقيق

٩ - ونود الإشارة إلى أننا تلقينا ، خلال زيارتنا لكل من العراق وايران ، تعاوناً ومساعدة كاملين في إجراء تحقيقاتنا ، من الحكومتين المعنيتين على السواء ؛ وأن برنامجاً كاملاً للمقابلات مع السلطات المختصة ولزيارات معسكرات أسرى الحرب قد رتب في إطار الوقت المتاح ، وأن جميع

التسهيلات الضرورية قد وضعت تحت تصرفنا . ونود أن نؤكد على أننا خوّلنا إجراء مقابلات مع أسرى الحرب على انفراد بدون حضور شهود حكوميين .

١٠ - ونشعر ، مع ذلك ، أن علينا أن نشير إلى ما تعرضت له تحقيقاتنا من بعض القيود والعوائق المتأصلة . وقد منعتنا هذه القيود من التوصل إلى نتائج في بعض الأمور وجعلتنا في أمور أخرى أقل حسماً في نتائجنا مما كان ممكناً لو اختلف الحال ، مع أن هذه العقبات ، للأسباب المبينة أدناه أيضاً ، لم تكن لتحول دون تقرير نتائج بشأن معظم المسائل المشارة .

١١ - ينبغي ملاحظة أن الوقت المحدود المتاح لنا لم يسمح بإجراء تحقيق أوفى وأكثر تفصيلاً . فقد كان لابد من أن تكون زيارات المعسكرات قصيرة الأمد ، كما أن المقابلات مع أسرى الحرب ، بصفة فردية وفي مجموعات لم تكن تجري دائماً في ظروف مثلى . وعلى الرغم من ذلك ، فإن رأينا المدروس هو أننا تمكنا ، استناداً إلى شروط روعيت تكراراً وبيانات سمعت مرة تلو الأخرى ، من الحصول على ما نعتقد أنه صورة تمثيلية وموثوق بها . وفي رأينا أنه ليس من الجوهري للوفاء بولاية البعثة تقديم تقرير أكثر تفصيلاً . وفضلاً عن ذلك ، فإن الكشف التام والمفصّل عن المواد التي حصلنا عليها ومصادرها قد يعرّض للخطر عدداً من الأشخاص غير المشمولين بالحماية . وقد أعرب لنا الكثيرون من أسرى الحرب عن مخاوفهم من الأعمال الانتقامية في هذا الخصوص ، وأظهرت الأدلة المتعلقة بالحوادث السابقة ، بوضوح ، أن هذا الخوف له ما يبرره .

١٢ - وربما كان العيب الرئيسي الناشىء من المهلة الزمنية ، التي رأينا أنه ليس من المستصوب مدها متى بدأت البعثة ، هو عدم توفر الفرصة لمواجهة كل واحدة من الحكومتين المعنيتين بالتفسيرات والتعليقات والمواد التي تجمع في البلد الآخر .

١٣ - وقد تكوّن لدينا انطباع بأن معظم المعسكرات قد أعدتها سلطاتها قبل زيارتنا . وقد أوحى شكل المعسكرات عموماً بأنها رتبت حديثاً ترتيباً دقيقاً كما كان جلياً وجود مؤن ومعدات مجلوبة حديثاً . وقد تأكد هذا الانطباع بشهادة أسرى الحرب الذين أخبرونا أيضاً في بعض المعسكرات أنه تم نقل البعض منهم قبل زيارتنا مباشرة ، وهي ممارسة قالوا إنها تتكرر باستمرار . وفي بعض المعسكرات أثّرت تدابير الأمن التي اتخذتها السلطات ، وإن كان من المفهوم أنها لازمة ، على عفوية اتصالاتنا بالأسرى .

١٤ - وغالباً ما كان أسرى الحرب الذين قابلناهم في حالة انفعالية شديدة ، وهو أمر يمكن فهمه ولكنه لم يعطنا فرصة كبيرة لاستجوابهم بشأن تفاصيل أساسية ، وكان ما قالوه أحياناً مبالغاً فيه بشكل واضح أو يمثل نمطاً ثابتاً وليس مدركاتهم أو تجاربهم ذاتها - وهو رد فعل شائع في مجالات النزاع . وكانت بعض المعلومات التي نقلوها إلينا شائعات لا سرداً لما رأوه بأنفسهم . ونشأت صعوبة أخرى في الاتصال ، أثّرت أيضاً على المقابلات التي أجريناها مع السلطات ، من جرّاء عدم دقة التواريخ بسبب الوقت الذي انصرم منذ وقوع أحداث معينة واستخدام تقويمات مختلفة .

١٥ - وفي مقابلاتنا مع أسرى الحرب كنا نضع في اعتبارنا دائماً أنهم رجال يشعرون بأنهم تحت السيطرة الكاملة للدولة الخصم المحتجزين تحت سلطتها والتي يجري بحث سلوكها . وكثيراً ما بدأ أسرى الحرب الذين سردوا تجاربهم خائفين . بيد أنهم قدموا لنا بشكل متكرر ، على انفراد ، وبتفصيل كبير في بعض الأحيان ، وصفاً يتعارض مع تصوير السلطات التي تحتجزهم لمستويات المعاملة وإنكارها وجود مشاكل خطيرة ، كما أخبرونا بحوادث خطيرة قيل إنها وقعت في المعسكرات في الماضي . ولأسباب بديهية لا يمكن في ظل هذه الظروف مضاهاة هذه المعلومات بالمعلومات الرسمية دائماً . بيد أن التعليقات الانتقادية من جانب أسرى الحرب تأكدت مصداقيتها بتكرارها وتشابهها ، ويمكن إلى حد ما تأييدها بملاحظاتنا نحن عن الأحوال في المعسكرات .

هاء - تنظيم التقرير

١٦ - في هذا التقرير تناولنا نتائجنا وملاحظاتنا بشأن الحادث الذي وقع في معسكر كوركان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ على حدة في الفصل الأول أدناه . ويرد سرد لزيارتنا للعراق وزيارتنا لايران باستثناء الحادث الذي وقع في معسكر كوركان في الفصلين الثاني والثالث . ويرد في كل واحد من هذين الفصلين أيضاً الشواغل الخاصة للحكومة الأخرى التي نقلناها إلى الحكومة المضيفة ، بالإضافة إلى ردود وتعليقات الحكومة المضيفة ونتائجنا وملاحظاتنا .

١٧ - ولتسهيل دراسة هذه الشواغل ، وضع عدد من الشواغل التي عبرّت عنها كل حكومة ويوجد ترابط بينها في مجموعة واحدة من أجل تناولها . وترد قائمتان بالشواغل المحددة التي عبّرت عنها حكومتا جمهورية ايران الإسلامية والعراق في التذييلين ١ و ٢ من هذا التقرير على التوالي .

١٨ - ويحتوي الفصل الختامي من هذا التقرير على ملاحظاتنا العامة ونتائجنا وتوصياتنا بشأن حالة أسرى الحرب في كلا البلدين .

أولاً - الحادث الذي وقع في معسكر كوركان

ألف - معلومات أساسية

١٩ - يشكل معسكر كوركان جزءًا من حامية عسكرية ترابط في مدينة كوركان الواقعة على بعد ٣٨١ كيلومتراً شمال شرقي طهران ، بالقرب من بحر قزوين . ووقت وقوع الحادث ، كان عدد أسرى الحرب المعتقلين هناك ٣ ٤١٨ أسيراً . ويتألف المعسكر من ٢٢ مهجعاً ، يتسع كل منها لما بين ١٦٠ و ٢٦٠ أسيراً ، وينقسم إلى أربعة أقسام . ومن بين هذه الأقسام كان من الممكن الاتصال فيما بين الأقسام ١ و ٢ و ٣ التي كانت تأوي زهاء ٠٠٠ ٣ أسير . ومن الممكن الوصول منها إلى الفناء المركزي للمعسكر . أما باقي الأسرى فقد كانوا يقيمون في القسم ٤ ولا يتمتعون بحرّية الوصول إلى الفناء أو إلى أقسام المعسكر الأخرى .

٢٠ - وقد وجّه وزير خارجية العراق في رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام [*S/16799*] ، اتهاماً مفاده أن في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر :

« أقدمت السلطات الايرانية على ارتكاب جريمة جديدة بحق أسرانا المحتجزين لديها إذ قامت سلطاتها العسكرية بإطلاق النار بصورة عشوائية على أسرانا في معسكر كوركان مما أدى إلى استشهاد وجرح أعداد كبيرة منهم . وقد وقعت الجريمة رغم وجود بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في ذلك الوقت في المعسكر » .

وطلب وزير الخارجية من الأمين العام تعيين بعثة للتحقيق في الحادث .

٢١ - ورجا الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ، في رده على الاتهام العراقي ، في رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام [S/16820] ، تعميم تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الحادث بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن وقال : « وعلى الرغم من أن التقرير موجز جداً إلى درجة لا يتسع معها لبعض الحقائق الهامة عن الحادث ، فإنه يبين بوضوح عدم صحة المزاعم التي ذكرها وزير خارجية العراق » .

باء - مصادر المعلومات

٢٢ - إن نتائجنا عن حادث كوركان تستند بصفة أساسية إلى المصادر التالية :

(أ) التقرير الرسمي للجنة الصليب الأحمر الدولية ، المرفق بالرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ المرجهة من الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمشار إليها في الفقرة ٢١ أعلاه (انظر أيضاً التذييل ٣) . وقد حالت السياسات القديمة العهد التي تنتهجها لجنة الصليب الأحمر الدولية دون إتاحة تقريرها الداخلي لنا :

(ب) التقرير الايراني الرسمي عن الحادث (انظر التذييل ٤) :

(ج) تقارير مكتوبة ومواد أخرى قدمتها حكومتا ايران والعراق ، بما فيها شريط تسجيل فيديو لفيلم تليفزيوني ايراني عن وفاة ثلاثة أسرى حرب عراقيين ويتألف في معظمه من اعترافات سبعة أسرى حرب من زملائهم اتهموا بقتلهم ، وكذلك موجز للنص باللغة الانكليزية ؛

(د) اجتماعات إعلامية عقدتها لجنة الصليب الأحمر الدولية في جنيف قبل رحيلنا . ورداً على طلبنا إجراء مقابلة شخصية مع بعض مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية الذين كانوا موجودين في كوركان يوم الحادث ، أجابت اللجنة بأنها لا تستطيع تلبية الطلب ، موضحة أنه « عندما يكون هناك خلاف في الرأي ، لا يتحمل المندوب مسؤولية أمام المحاكم أو الهيئات ، بل تتحمل المؤسسة المسؤولية الكاملة » ؛

(هـ) تقارير شفوية مقدمة من ممثلي ايران والعراق في كل من الاجتماعات التمهيدية التي عقدوها معنا في جنيف وأثناء زياراتنا للبلدين ؛

(و) بيانات وإجابات قدمها العقيد سامانى ، قائد حامية كوركان ، والنقيب أول حسيني ، قائد معسكر كوركان لأسرى الحرب في اجتماعات عقدت معنا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ؛

(ز) جلسات الاستماع التي عقدناها مساء يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، على انفراد ، مع الأسرى السبعة المتهمين بقتل زملائهم الثلاثة يوم الحادث ومع أسيرين آخرين قدّما ، وفقاً لما ذكرته الحكومة الايرانية ، مذكرات إلى مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية :

(ح) التفتيش الموقعي الذي أجريناه في المعسكر والمقابلات الشخصية التي أجريناها ، على انفراد ، مع أسرى الحرب المعتقلين هناك .

٢٣ - وقد أحطنا علماً أيضاً بمواد معينة عن الحادث نشرتها مصادر ايرانية وغيرها من المصادر .

جيم - حقائق لا خلاف عليها تتعلق بالحادث

٢٤ - في وقت ما بين الساعة ١١/١٥ و ١١/٣٠ ، بالتوقيت المحلي ، من يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، بدأ اثنان من الأسرى في شجار سرعان ما انضم إليه آخرون في الفناء الرئيسي للمعسكر ، بين المسجد والقسم ١ . وسرعان ما انتشر العنف في أعقاب ذلك وامتد إلى الأجزاء الأخرى من المعسكر باستثناء القسم ٤ ، المستقل عن الأقسام الثلاثة الأخرى ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . وقد جرى الحادث في حضور عدة مندوبين من لجنة الصليب الأحمر الدولية كانوا يعملون في القسم ١ في ذلك الحين . وكان وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية قد وصل إلى كوركان في اليوم السابق في أول زيارة له وباشر نشاطاته في المعسكر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر دون أن تقع أية حوادث . وكان قائد المعسكر في القسم ٤ برفقة مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية وهكذا فإنه لم يكن موجوداً حينما اندلع العراك .

٢٥ - ولم يأبه أحد بجميع محاولات إعادة النظام بين هذين الغريقين من أسرى الحرب ، اللذين سيشار إليهما من الآن فصاعداً بلفظتي « الموالون » و«المؤمنون »[١٥] . وراح الأسرى يقتتلون بالحجارة ، وقضبان الحديد ، التي يبدو أنهم انتزعوها من هياكل الأسرّة ، والعصي ، والألواح والقناني وغير ذلك من الأشياء .

٢٦ - ولعدم قدرة القائد والحرس على وقف العراك فإنهم انسحبوا من المعسكر مصطحبين معهم مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية ، الذين كان لابد من إنقاذ بعضهم باستخدام سلّم متحرك ، نظراً لأنهم كانوا بعيدين جداً عن مدخل المعسكر . وقد تخلف طبيب لجنة الصليب الأحمر الدولية وظل في مستوصف المعسكر طوال الحادث . وحتى وقت الانسحاب ، لم يقع هجوم لا على سلطات المعسكر ولا على الحرس كما أن مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية لم يتعرضوا للهجوم في أي وقت .

٢٧ - ووصلت في وقت لاحق تعزيزات قام على إثرها قائد المعسكر ، الذي كان يصحبه قائد الحامية ، بالتحدث ، بواسطة مكبر الصوت ، إلى أسري الحرب ، دون جدوى فيما يبدو ، واستمر الشغب دون هوادة . وفي أثناء ذلك اندفع عدد كبير من أسرى الحرب نحو مدخل المعسكر بهدف اقتحامه فيما يبدو . وأطلق بعض الحرس عبوات غاز مسيل للدموع ناحية الأسرى ، ولكن الأسرى بجملتهم ردوا بهجوم مضاد ، مما حال دون زيادة استخدام الغاز المسيل للدموع أو الهراوات التي كان الحرس مزودين بها . وهنا أطلقت في الهواء طلقات إنذار . وحين فشلت

هذه الإجراءات في تهدئة الحالة ، أصدر قائد الحامية أوامر بإطلاق النار على الحشد . وذكر قائد المعسكر أن الأوامر صدرت بإطلاق النار « تحت الحصر » ، ولكنه أقر بأن حرس الحامية « لم يكونوا ماهرين في إصابة الهدف » وأن « البعض منهم ربما أطلق النار باتجاه أكثر ارتفاعاً » . وأطلقت بعض الطلقات من وراء المدخل والسياج من جانب جنود كانوا متمركزين على مستوى واحد مع الأسرى في الداخل .

٢٨ ـ وقد كان من الصعب تحديد المدة التي استمر فيها إطلاق النار بالضبط . بيد أنه لم يكن هناك ما يدل قطعاً على أن إطلاق النار استمر لوقت أطول مما يلزم لإعادة الهدوء . وتمت السيطرة على الحالة في حوالي الساعة ١٢/٣٠ .

٢٩ ـ وأسفر الحادث عن موت تسعة من أسرى الحرب ، قتل ثلاثة منهم على يد أسرى حرب آخرين ، ومات ثلاثة في الحال متأثرين بجراح سببتها طلقات أسلحة نارية ، ومات ثلاثة آخرون في المستشفى لنفس الأسباب . وكان عدد الجرحى ٤٧ وفقاً للتقرير الرسمي ، وإن كنا قد وجدنا شيئاً من عدم الاتفاق فيما يتعلق بالعدد وأسباب الإصابات .

دال ـ الجوانب المثيرة للجدل في الحادث

٣٠ ـ على الرغم من توافر قدر كبير من الاتفاق على الحقائق الأساسية للحادث ، فإن هناك خلافاً بشأن أسبابه المباشرة والأساسية وكذلك بشأن تأويل تلك الأسباب ، ولاسيما بالنسبة لدور لجنة الصليب الأحمر الدولية التي وجهت إليها السلطات الايرانية العديد من الاتهامات .

٣١ ـ ويتمثل أحد هذه الاتهامات في أن لجنة الصليب الأحمر الدولية كانت تقوم ، بإرادتها أو بدون إرادتها ، بدور العميل للحكومة العراقية . ولم يرد ذكر لذلك الاتهام في التقرير الايراني الرسمي عن الحادث أو في المحادثات التي أجريناها مع السلطات الايرانية خلال إقامتنا في ايران . إلا أن ذلك الاتهام قد ورد ذكره في التصريحات العامة لبعض الزعماء الايرانيين وكذلك في التعليقات الصادرة عن وسائل الإعلام الايرانية . وقد ذكر بعض الأسرى « المؤمنين » ، ممن تحدثنا معهم ، مزاعم مماثلة ، كما لاحظنا ورود هذه المزاعم في بعض الشعارات المرفوعة في العديد من معسكرات الأسرى الأخرى . وقد قال مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية أنفسهم أنهم سمعوا ، أثناء زيارتهم كوركان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من سلطات المعسكر ، أن هناك شائعة منتشرة مؤداها أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعتزم إعداد قائمة بأسماء أعضاء الجناحين المتعارضين في معسكرات الأسرى . ولم نحصل على ، أو نصادف ، أية وثيقة أو معلومات أخرى تؤيد ذلك الزعم .

٣٢ ـ كما زُعم أن الزيارات التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية تسبب اضطرابات في المعسكرات أحياناً . وفي هذا الصدد لاحظنا أن من السهولة بمكان نشوب حادث بسبب العداء والتوتر الشديدين بين جناحي الأسرى وكذلك بسبب المعاملة الامتيازية التي يتمتع بها « المؤمنون » والريبة التي ينظرون بها إلى المحادثات التي تدور على انفراد بين منافسيهم وأشخاص من الخارج . ونرى أن ذلك أمر تزيد احتمالات حدوثه إذا ما حاول أحد الجانبين منع الجانب الآخر من التحدث على انفراد مع مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية واشتبه أن أولئك المندوبين يقومون بجمع أسماء الأسرى المعارضين للحكومة العراقية .

٣٣ ـ وقد زعم التقرير الايراني الرسمي عن حادث كوركان وكذلك العديد من المسؤولين الايرانيين أن ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية قال في خطابه الافتتاحي الذي ألقاه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر أمام جمع من الأسرى إن المشاكل السابقة بين لجنة الصليب الأحمر الدولية والحكومة الايرانية هي السبب في تأخرها في زيارة المعسكر .

٣٤ ـ وقد علمنا من لجنة الصليب الأحمر الدولية أن ذلك الخطاب كان عادياً في مضمونه ، حيث أوضح الغرض من الزيارة ، وأسلوب العمل ، وأشير فيه إلى اتفاقية جنيف الثالثة . وعلى الرغم من الإشارة فيه إلى سبب التأخير ، فإن العبارات التي استخدمت فيه كان مؤداها أن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد تمكنت من المجيء إلى كوركان بعد أن تم حل بعض المشاكل ، إلا أنه لم ترد إشارة صريحة إلى أن تلك المشاكل كانت لها صلة بخلافات مع الحكومة الايرانية .

٣٥ ـ وترى البعثة أنه بغض النظر عن أي الروايتين عن الخطاب هي المقبولة بوصفها الرواية الدقيقة ، لا يمكن أن تكون أي منهما ، في حد ذاتها ، السبب في الشغب ؛ وإن كان ما قيل ربما قد أسيء فهمه أو تأويله من جانب سلطات المعسكر أو بعض الأسرى ، نظراً للجو السائد .

٣٦ ـ كذلك زُعم في التقرير الحكومي الرسمي [انظر التذييل ٤] وفي البيانات الصادرة عن العديد من المسؤولين الايرانيين ، بما فيهم قائد المعسكر ، أن المشاجرة التي نشبت بين الأسيرين وأشعلت شرارة الحادث برمته قد نجمت عن تصرف أحد مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية قبل توصيل قائمة بأسماء الأسرى المناهضين لحزب البعث من أحد الأسرى إلى الحكومة العراقية . ويرد في التقرير الرسمي أن : « هذا الإجراء قد أدخل الريبة في نفوس عدد من الأسرى . وقد اقترب أحد الأسرى من ممثل اللجنة طالباً الاطلاع على المذكرة ، فرفض ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية رفضاً قطعياً تلبية طلبه ، فتفجرت نتيجة لذلك مجادلة حامية » أدت إلى نشوب العراك وامتداده إلى المعسكر كله .

٣٧ ـ ونرى أن ذلك التصرف من جانب أحد مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية ، إذا كان قد وقع ، ربما قد دعا السلطات الايرانية إلى أن تشك في أن « لجنة الصليب الأحمر الدولية مشتركة في عملية تجسس لصالح العراق » . وتزداد خطورة هذا الاتهام بسبب ما يعتقده الايرانيون على نطاق واسع ، خطأ كان أو صواباً ، من أن السلطات العراقية ، وهي ترى أن جناحاً من الأسرى خونة ، ستتخذ إجراءات ضدهم أو ضد عائلاتهم إذا ما وقعت في أيديها قائمة بأسمائهم . إلا أنه إذا كان الأمر كذلك ، فإن العواقب الوخيمة نفسها التي ستواجهها عائلاتهم قد تنجم أيضاً عن تكرار عرض التليفزيون الايراني للأسرى العراقيين وهم يهتفون ، أثناء تجمعهم لأداء الصلاة ، بشعارات معادية للعراق ، ويشتركون في أنشطة مماثلة .

٣٨ ـ ولهذا فقد أجرينا تحقيقاً دقيقاً للغاية لمسألة ما إذا كان هناك أي أساس واقعي للاتهام المحدد الموجه ضد لجنة الصليب الأحمر الدولية . وينبغي أولاً الإشارة إلى أنه لم يشهد أي ضابط ايراني الحادث

المفترض وثانياً ذكر لنا عدد كبير من أسرى الحرب الذين أجريت معهم مقابلات في المعسكر أن هذا الحادث لم يقع . وثالثاً أجرينا مقابلات مع أسيريّ الحرب اللذين أقرّا بأنهما قدما هذه المذكرات إلى مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية في ذلك اليوم . وكان أحد أسيريّ الحرب هو الشخص الذي ورد اسمه في التقرير الرسمي والذي ادّعت الحكومة أن تصرّفه قد أطلق شرارة القتال . أما الآخر فقد تم التعرف عليه في فيلم الفيديو حيث أقر بأنه قدم إلى أحد المندوبين قائمة تتضمن « أربعة أسماء » . وكانت شهادتهما تبدو ناقصة ولم تساعد كثيراً في توضيح الأمر .

٣٩ ـ وقد وجدنا أيضاً بعض التضارب في مختلف الادّعاءات المتعلقة بالقائمة المفترضة . ورداً على أسئلتنا تم إيضاح أنه من المفترض في الواقع أن هناك مذكرتين مختلفتين قدمتا ، واحدة منهما فقط هي التي تسببت في الاضطراب . وهناك أيضاً روايات مختلفة عما وقع للقائمة المزعومة : إحداها أن المندوب وضعها سراً في جيبه ، والأخرى أن أسير حرب اخر استردها بالقوة ، أي اختطفها من يد المندوب ومزقها . والثالثة أن أسير الحرب الذي قدم الورقة إلى مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية اختطفها ثانية ومزقها « مبتلعاً نصف الورقة » .

٤٠ ـ وقد نفت لجنة الصليب الأحمر الدولية من ناحيتها أن أيّا من مندوبيها قد تلقى أو قَبِل على الإطلاق أي وثيقة كانت عدا النماذج الرسمية المعروفة المستخدمة في الرسائل . وكانت تعليماتها لمندوبيها بشأن هذه النقطة ومازالت صارمة جداً نظراً لأن أي انتهاك لهذه القاعدة قد يعرّض أعمال المنظمة للخطر . وذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن المواد الوحيدة التي كان يحملها مندوبوها في ذلك اليوم كانت مذكراتهم الخاصة أو دفاتر ملاحظاتهم لجمع المعلومات المطلوبة بموجب اتفاقية جنيف خلال الزيارات . وقيل لنا مع ذلك إنه أثناء الاضطراب التالي لذلك اختطفت الأوراق الخاصة لبعض المندوبين . وفقد آخرون أوراقهم أثناء عملية الخروج من المعسكر ، ولم يستردوها بعد ذلك على الإطلاق . وتم بعد ذلك تفتيش المندوبين كلهم في وقت واحد بواسطة سلطات المعسكر كما تم تفتيش سياراتهم . ولم يتم العثور على أي أدلة مثيرة للشبهات ولم يقدم شيء إلينا .

٤١ ـ ولاحظنا أيضاً أن الوصف الجسدي للمندوب المشتبه في أنه تلقى القائمة المزعومة التي أرسلت إلى البعثة في كوركان والاسم المذكور لم ينطبقا على أي من المندوبين الذين ذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنهم أجروا مقابلات مع الأسرى . وأبلغتنا لجنة الصليب الأحمر الدولية أن المندوب المشار إليه يضطلع بوظيفة أخرى هي مراقبة الأحوال المادية في المعسكر . ولم يتحدث مع الأسرى ولكنه كان يسجل مذكرات عن ملاحظاته بعيداً بعض الشيء عن الموقع الذي حدث فيه العراك . ولاحظنا أيضاً أن الادّعاء المتعلق بمسألة القائمة قد تم بعد وقوع الحادث ببعض الوقت .

٤٢ ـ ونلاحظ عدم وجود أدلة موثوق بها ومتسقة تفيد بأن أي مندوب للجنة الصليب الأحمر الدولية قد تلقى أي مذكرة أو قائمة ، كما أدعى ، ونرى أن الأرجح هو أن المشاجرة نشبت نتيجة للشكوك التي أثارها أحد الأسرى حول نوع المعلومات التي أعطاها الآخر إلى مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وذلك كما ذكر لنا بعض أسرى الحرب ، أو نتيجة لمحاولة أحد أسرى الحرب منع الآخر من التحدث مع المندوب . وأما الروايات عن « الورقة » فيمكن أن تكون نشأت عن شائعة نشرها بعض أسرى الحرب أو عن سوء فهم وذلك بالنظر إلى أن بعض أوراق المندوبين قد فقدت أو اختطفت بالقوة بواسطة أسرى الحرب أثناء الاضطراب .

٤٣ ـ وكان هناك أيضاً إيعاز بأن مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية قد شجّع بالفعل القتال الذي نشب ، ووفقاً لشائعة أشار إليها قائد المعسكر أتى أحد مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد بدء المشاجرة بين أسيريّ الحرب بإيماءة بيديه فُسرت بواسطة الحارس الذي شاهدها على أنها إشارة إلى أسرى الحرب لأن يقتتلوا . وشاهدنا القائد يقلّد الإيماءة ولكن معناها المفترض لم يكن واضحاً بالنسبة لنا ، وذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن أحد مندوبيها بالقرب من السور قد أتى بإيماءة مشيراً إلى الحرس في الخارج بتجنب إطلاق النار . وأيّا كان الأمر ، ومعنى لو كانت الإيماءة الواحدة ربما تعني أشياء متناقضة في الثقافات المختلفة ، لم يشر أي من أسرى الحرب الذين التقينا بهم خلال جولتنا في المعسكر إلى أي إيماءة أتاها أحد مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية وكان لها أي تأثير ـ سلبياً كان أو إيجابياً ـ على مجرى العراك . وفضلاً عن ذلك فإننا نرى أنه من غير المعقول أن يكون أي من الفريقين قد شجعته إشارة من أحد مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية على بدء الشجار .

٤٤ ـ وثمة نقطة أخرى مثيرة للجدال تتصل بأعداد الأسرى المصابين في الحادث . وعلى النحو المذكور سلفاً ، يقول التقرير الايراني الرسمي أن ما مجموعهم ٤٧ أسيراً قد جرحوا خلال الحادث وإنه باستثناء أسير حرب واحد تعين بتر ساقه « أصيب الباقون بإصابات طفيفة » و « أعيدوا إلى المعسكر بعد شفائهم خلال فترة قصيرة » ومن الواضح ، رغم عدم الإعلان صراحة ، أن الرجال السبعة والأربعين قد أصيبوا إصابات كانت من الشدة بحيث استلزمت نقلهم إلى المستشفى . وذكر طبيب لجنة الصليب الأحمر الدولية ، الذي زار المستشفى في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ، أنه قد رأى ٣٥ جريحاً .

٤٥ ـ وذكر أسرى الحرب الذين أجرينا مقابلات معهم في المعسكر أنه بصرف النظر عن أولئك الذين قتلوا كان هناك بضع مئات من المصابين خلال الحادث . ونحن لا نرى أن هذا يمثل بالضرورة تناقضاً هاماً ، لأنه لابد أنه كان هناك عدد من أسرى الحرب أصيبوا خلال الاضطراب ـ أصابهم زملاؤهم الأسرى أو ربما أصابتهم الطلقات ـ ولم تعتبر إصابتهم من الشدة بحيث تستلزم علاجهم بالمستشفى . ويذكر التقرير الايراني الرسمي أن أسرى الحرب الذين عولجوا في المستشفى لإصابتهم بجراح تسبب فيها أسرى حرب آخرون يزيد عددهم عن عدد الأسرى المصابين بفعل الطلقات ، ولكن لم تتوفر لدينا أية وسائل للتحقق من ذلك الادّعاء .

هاء ـ الجوانب الأخرى للحادث

٤٦ ـ لقد عرضت علينا صور ثلاثة أسرى حرب لقوا حتفهم ، إذ قتلوا ضرباً . وقد تحددت هويات الضحايا في تقرير الحكومة ، الذي

تضمن أيضاً وصفاً موجزاً لإصاباتهم وأسباب الوفاة . كما رأى طبيب لجنة الصليب الأحمر الدولية جثثهم في ١١ تشرين الأول/أكتوبر . ويبدو من شريط الفيديو الذي أنتجه التليفزيون الايراني وعُرض علينا ، مع تفسيرات مقدمة من السلطات الحكومية من بينها موجز بالانكليزية للمادة الصوتية المصاحبة للشريط ، أن الرجال الثلاثة قد قتلوا وأن شخصاً قد أصيب إصابة جسيمة في المهجع رقم ٦ بالقسم الأول من المعسكر على أيدي أسرى الحرب الذين يفترض أنهم ينتمون إلى الجناح « الموالي » . ووصفت الحكومة المتهمين بأنهم « بعثيون » قيل إن سبعة منهم قد اعترفوا بالقتل وسيقدمون للمحاكمة . وتلك الاعترافات تشكل معظم أجزاء الفيلم المسجل على شريط الفيديو ، الذي رأيناه .

٤٧ - وعقدنا جلسات استماع سرّية مع كل واحد من الرجال المتهمين السبعة ، وخلالها وصفوا الحدث ، مع اختلافات طفيفة لا أكثر . كما استجوبناهم بشيء من التفصيل عن جوانب أخرى للشغب ، مثل التطورات الموصوفة فعلاً وبواعثهم المحتملة والتدابير التي اتخذتها سلطات المعسكر .

واو - التدابير التي اتخذتها السلطات في أعقاب الحادث

٤٨ - لم تمدنا السلطات بأية معلومات أخرى عن التدابير العقابية أو غيرها من التدابير التي اتخذت في أعقاب حادث الشغب . بيد أننا علمنا من الأسرى أن عدداً كبيراً منهم - بلغ أقل رقم مذكور ٦٠٠ - ينتمون جميعهم للجناح « الموالي » ، قد احتجزوا فيما بعد في ثكنات لفترة طويلة أو حرموا من الماء أو الطعام لمدة ثلاثة أيام ثم قدمت إليهم بعدها وجبة واحدة في اليوم تتألف أساساً من خبز و/أو أرز وماء ، وذلك لمدة شهر . وأفادت التقارير أن الكثير من الأسرى قد مرضوا نتيجة لذلك .

٤٩ - بيد أن سلطات المعسكر أكدت أنها عزلت مجموعتي الأسرى الذين اشتركوا في حادث الشغب ، وهو وضع لمسناه بأنفسنا . كذلك لاحظنا أن قسمي المعسكر قد فصل بينهما بأسوار وأسلاك شائكة - وقيل إن ذلك قد أعاد « الأمن » إلى المعسكر .

زاي - الاستنتاجات

٥٠ - توصلنا إلى الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في كوركان :

(أ) أسفر الحادث عن وفاة ٩ أسرى على الأقل ، منهم ثلاثة توفوا نتيجة للضرب والباقون نتيجة إصابتهم بعيارات نارية . وإصابة ٤٧ شخصاً نقلوا إلى المستشفيات ، كما أسفر عن إصابة عدد أكبر من الأشخاص إصابات أقل حدة لم يعالجوا في المستشفيات ؛

(ب) بدأ الشغب بمشاجرة نشبت بين أسيرين ينتميان للجناحين المتعارضين في المعسكر كان مما اختلفا فيه موقفهما إزاء زيارة لجنة الصليب الأحمر الدولية ، حيث عارضت إحدى المجموعتين الزيارة أو سعت إلى الحيلولة دون قيام المجموعة الأخرى بالاتصال بحرّية بمندوبي تلك اللجنة . وسرعان ما انتشرت المشاجرة بين أغلبية الأسرى في المعسكر ؛

(ج) كان للتدابير المتصاعدة الحدة التي اتخذتها السلطات الايرانية لقمع الشغب ما يبررها ، من حيث المبدأ ، وكانت متمشية مع الإجراءات العادية لمكافحة الشغب ؛

(د) بيد أننا نرى أن من المستحيل تكوين رأي إزاء ما إذا كان إطلاق النيران الفعلي ضرورياً من جميع النواحي ، سواء حدث بدرجة كافية من التحكم أو كان عشوائياً ؛

(هـ) لا تتوافر أدلة مقنعة على قيام لجنة الصليب الأحمر الدولية بأي إجراء غير سليم يكون قد أثار ، في حد ذاته ، المشاجرة الأصلية أو ما نجم عنها من شغب ؛

(و) وفي غمرة الخلافات التي نشبت بين الحكومة الايرانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية في أعقاب الحادث الذي وقع في كوركان ، كان يمكن لبعض التصريحات العامة التي أصدرتها اللجنة أن تؤدي بالسلطات الايرانية إلى إساءة فهم دور تلك المنظمة في ايران ، وذلك رغم أن تلك التصريحات قد صدرت في أعقاب الحادث ؛

(ز) لم يكن للإجراءات التأديبية التي اتخذت بعد ذلك ضد الأسرى ما يبررها ، على ما يبدو ، كما أنها طبقت على فئة دون الأخرى ؛

(ح) بالنظر إلى الخبرة المكتسبة من الحادث ، فإن ما تلاه من فصل بين مجموعتي الأسرى هو ، على ما يبدو ، إجراء أمني مشروع وضروري ؛

(ط) قد يكون أحد الأسباب الأساسية للحادث هو ما تتبعه الحكومة الايرانية من سياسة محاباة جناح « المؤمنين » - وهم أقلية في معظم المعسكرات - على جناح « الموالين » . وكان من الممكن منع وقوع الحادث لو أن السلطات قامت منذ البداية بالفصل بين الجناحين في المعسكر واتخذت موقفاً أكثر اتزاناً حيالهما ؛

(ي) ولم يكن الحادث الذي وقع في كوركان ، في الواقع ، فريداً من نوعه أو أشد الحوادث عنفاً في معسكرات الأسرى سواء في ايران أو العراق . غير أن هذا الحادث ، على خلاف الحوادث الأخرى في البلدين ، قد اجتذب قدراً كبيراً من الاهتمام الدولي بسبب قيام الايرانيين المنفيين في فرنسا بنشر أخباره بعد وقوعه بفترة وجيزة .

ثانياً - زيارة العراق

ألف - برنامج عمل البعثة وخط سيرها

٥١ - عقب وصولنا إلى بغداد في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ أجرينا مشاورات بشأن برنامج عملنا ثم رفعناه إلى السلطات العراقية التي وفرت لنا جميع التسهيلات والترتيبات اللازمة لتنفيذه .

٥٢ - وقد استقبلنا السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في العراق . كما أجرينا مناقشات في أول يوم وآخر يوم من زيارتنا مع فريق من موظفي الحكومة العراقية برئاسة السيد وسام الزهاوي وكيل وزارة الخارجية لشؤون المنظمات الدولية وكان من بين أعضاء الوفد السيد محمد الحاج حمود ، رئيس الدائرة القانونية في وزارة الخارجية ،

والعميد الركن باسل أحمد طاقة ، من وزارة الدفاع ، والعميد الركن نزار الدروبي والعقيد قدوري حسين ، وهما بالترتيب عضو وأمين اللجنة الدائمة لضحايا الحرب . وفي أثناء زيارتنا لمعسكرات أسرى الحرب ، عقدنا أيضاً اجتماعات مع قادة المعسكرات .

٥٣ ـ وخلال إقامتنا في العراق قمنا بزيارة ثمانية معسكرات لأسرى الحرب وهي معسكر صلاح الدين لأسرى الحرب فضلاً عن معسكرات أسرى الحرب الأربعة الموجودة في الموصل ، وثلاثة معسكرات في منطقة الرمادي وأفادت السلطات العراقية بأن مجموع الأسرى في تلك المعسكرات الثمانية ـ وهي المعسكرات الوحيدة التي قيل لنا إنها توجد في العراق ـ ٢٠٦ ٩ من الأسرى . وبالإضافة إلى ذلك ، قمنا في اليوم الأخير لإقامتنا في العراق ، بزيارة قريتين في ميسان التي تقع على مسافة تزيد على ٣٠٠ كيلومتر جنوب شرق بغداد ، ويوجد فيها حالياً عدد كبير من المدنيين القادمين من منطقة خوزستان في ايران . وقد استنسخت في التذييلين ٥ و٧ لهذا التقرير قائمة بمعسكرات أسرى الحرب وعدد الأسرى في كل منها ، حسب المعلومات التي وفرتها السلطات العراقية وقت زيارتنا وكذلك ترتيب زمني لأنشطة البعثة في العراق .

باء ـ معلومات عامة وسياسة العراق تجاه أسرى الحرب

٥٤ ـ قدمت السلطات العراقية إلينا ، في أثناء اجتماعاتها معنا ، الملاحظات والتعليقات التالية ، فضلاً عن سياساتها العامة فيما يتعلق بأسرى الحرب :

(أ) اعترفت الحكومة العراقية بوقوع بعض الأخطاء في بداية الحرب في معالجتها لمشكلة أسرى الحرب لأن العراق لم يكن مستعداً لاستقبال العدد الكبير من الأسرى الذين قبض عليهم :

(ب) إن أسرى الحرب العراقيين يتعرضون لمعاملة سيئة من جانب السلطات الايرانية . وعلى الرغم من ذلك فإن الرئيس صدام حسين ، رئيس الجمهورية العراقية صرح بوضوح بأن العراق لا يعتزم اتباع نفس الطريقة في معاملة أسرى الحرب الايرانيين في العراق . بل على العكس كان العراق مصمماً على الوفاء بالتزاماته الدولية تمشياً مع قيمه ومبادئه التاريخية :

(ج) يراعي العراق ، على عكس ايران ، اتفاقيات جنيف وتوفير جميع التسهيلات للجنة الصليب الأحمر الدولية للاضطلاع بأعمالها في العراق مع أنه حدث في بعض الأحيان بعض الخلافات مع الصليب الأحمر :

(د) إن مجموع الأسرى الايرانيين المحتجزين لدى العراق ٢٠٦ ٩ أسرى ، وهم موجودون في ثمانية معسكرات :

(هـ) إن العراق مستعد للشروع في تبادل أسرى الحرب شريطة أن يجري هذا التبادل على أساس التناسب . ولا يمكن للعراق أن يقبل تبادل عدد متساو من الأسرى ، كما اقترحت ايران ، إذ أن عدد الأسرى الذي تحتجزه ايران أكبر بخمسة أضعاف من عدد الأسرى الذين لدى العراق ، وسيعني تنفيذ الاقتراح الايراني ترك أربعة أخماس أسرى الحرب العراقيين في أيدي الايرانيين :

(و) إن العراق على استعداد لإعادة الجرحى والمرضى من أسرى الحرب الايرانيين وفقاً لاتفاقية جنيف واستجابة لأوامر الرئيس . وأنشئت مؤخراً لجنة طبية مختلطة مؤلفة من طبيبين تابعين للجنة الصليب الأحمر الدولية وطبيب من العراق وأعد العراق بالفعل قائمة بأسماء ١٠٠ أسير لإعادتهم إلى وطنهم ، وأوشك على الانتهاء من إعداد قائمة أخرى بأسماء ١٠٠ أسير ، وسيتبعهم بعد ذلك ٣٠٠ أسير آخر في مجموعات تتألف كل منها من مائة أسير . وقبل ذلك كان العراق قد أعاد بالفعل ٤٢٤ أسيراً ايرانياً إلى وطنهم :

(ز) إن العراق مستعد للشروع في تبادل زيارات أسرية فور أن تصدر ايران القائمة الكاملة بأسماء أسرى الحرب العراقيين المحتجزين في ذلك البلد . أما نشر أعداد إضافية من أسماء أسرى الحرب عن طريق وسائط الإعلام ، كما كانت تفعل ايران ، فهو أمر مخالف لاتفاقية جنيف وللمبادىء الإسلامية والإنسانية . وكان من الممكن أن تتم الزيارات إما عن طريق بلد ثالث ، أو ـ من الأفضل ـ عن طريق عبور الحدود مباشرة عند قطاع يتفق على وقف إطلاق النار مؤقتاً فيه بشكل متبادل :

(ح) إن العراق مستعد لقبول دولة حامية إذا وافقت ايران وإلى الآن اقترحت ايران الجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية وهما بلدان إنحازا إليها في الحرب ومن ثم فإن العراق لا يقبلهما . ومع ذلك كان العراق مشغولاً بشدة لإيجاد طريقة لحماية أسرى الحرب العراقيين في ايران حيث إن لجنة الصليب الأحمر الدولية اضطرت إلى وقف أنشطتها هناك :

(ط) ليس بين أسرى الحرب الايرانيين أي أسرى مدنيين . ولم يكن بعض الايرانيين الذين أسروا في ميدان المعركة يرتدون الملابس العسكرية ولكنهم كانوا ملحقين ومن ثم اعتبروا أسرى حرب طبقاً لاتفاقية جنيف . وكان أغلبية الأسرى من هذه الفئة هم « الأسرى الأطفال » التابعين لـ « حرس الخميني » وقد احتجزوا في معسكر الرمادي رقم ٢ . وقد عرض العراق إعادة هذه المجموعة إلى ايران لكن الحكومة الايرانية رفضت ذلك :

(ي) إنه لا يوجد أي أطباء مدنيين في معسكرات أسرى الحرب . والأطباء الايرانيون الوحيدون الذين احتجزوا في المعسكرات العراقية هم أطباء عسكريون ، على الرغم من أن بعضهم ، شأنهم في ذلك شأن بعض أسرى الحرب الآخرين ، كانوا متطوعين قبض عليهم مرتدين ملابس مدنية . ويمكن للعراق أن يوافق على مبادلة الفئة الأخيرة بالتقنيين المدنيين العراقيين المتحجزين في ايران :

(ك) إن هناك عدداً كبيراً من المدنيين الايرانيين في العراق ، أي حوالي ٠٠٠ ٧٥ . وهم لم يؤسروا وإنما التمسوا اللجوء هرباً من الاضطهاد . وعلى الرغم من أن العراق يعتبرهم لاجئين وليسوا محتجزين ، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تقوم بزيارات منتظمة لهم ويعاملهم العراق وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة[١٠] . ولهم حرية مغادرة المعسكرات أو القرى التي يقيمون فيها للذهاب إلى أجزاء أخرى من العراق بل والذهاب إلى بلد ثالث إن أرادوا ذلك . وقد سبق أن فعل ذلك ما مجموعه ١٣٠ من المدنيين :

(ل) لا يوجد في العراق معسكرات سرّية . فبعد القبض على أسرى الحرب يؤخذون إلى مراكز نقل أو مستشفيات ومنها يحوّلون إلى المعسكرات المختلفة . والفترة المعتادة التي تمر بين القبض على أسرى الحرب وإخطار لجنة الصليب الأحمر الدولية تتراوح ما بين أسبوع واحد وأسبوعين . ولم يحدث أن أختفى أي من أسرى الحرب المسجلين . وأحياناً يؤخذ بعض أسرى الحرب من المعسكرات لاستجوابهم ولكنهم يعادون دائماً إلى معسكراتهم . وقد قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الحكومة العراقية قائمة بأسماء ٥٠٨ من الأشخاص يفترض أنهم فقدوا . وفحصت الحكومة كل حالة على حدة ولم تتكمن من العثور على أي منهم . ومما لا شك فيه أن معظمهم كانوا على قائمة أسرى الحرب البالغ عددهم ١ ٤٣٢ المحتجزين في معسكر الموصل رقم ١ الذي سلمته الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد أن استبقت تسجيلهم وذلك في محاولة لممارسة الضغط على ايران للسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية باستئناف أنشطتها ؛

(م) لا يخضع أسرى الحرب الايرانيون لأي ضغط سياسي أو عقائدي ، على خلاف ما يحدث لأسرى الحرب العراقيين في ايران ولم تكن هناك إلا حالة واحدة فقط قام فيها أحد رجال الدين الايرانيين المعارضين بزيارة معسكر لأسرى الحرب بناءً على طلب بعض أسرى الحرب الذين كانوا قد شاهدوه على التلفزيون العراقي . ولكن حتى هذا النوع من الزيارات قد أوقف ؛

(ن) يمنح أسرى الحرب الايرانيون حرية أداء شعائرهم الدينية ، إذ أنهم ينتمون إلى نفس الديانة التي ينتمي إليها العراقيون . إلا أنه ، لدواعٍ أمنية ، لا يسمح بإقامة الصلوات العامة ، وهو أمر لا تستلزمه اتفاقية جنيف ولا القرآن ، ومع ذلك يمكن لأسرى الحرب الصلاة في حجراتهم ؛

(س) لا يتعرض الأسرى لأي تعذيب أو معاملة سيئة . وقد قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية بعض الشكاوى في هذا الصدد ولكن عندما اقترح العراق إنشاء هيئة طبية مختلطة للتحقيق في المسألة ، رفضت لجنة الصليب الأحمر الدولية ذلك . أما العلامات الجسدية التي لاحظتها لجنة الصليب الأحمر الدولية على بعض الأسرى فكانت نتيجة لجروح وكدمات حدثت في ميدان المعركة ؛

(ع) إن الفترة القصوى للحبس التي يمكن لقادة المعسكرات أن يفرضوها على أسرى الحرب لإخلالهم بالانضباط هي ثلاثة أيام . ويمكن للجنة تأديبية ، تتألف من ١٥ عضواً ، أن تأمر بوضع الأسير في الحبس لمدة أقصاها ١٥ يوماً . أما الأفعال الأكثر خطورة المخلة بالانتظام فتتناولها المحاكم العسكرية ؛

(ف) يقوم أسرى الحرب بأنفسهم بانتخاب ممثليهم بحرّية . والحرية مكفولة للأسرى ، إذا كان لديهم أي شكاوى ، في أن يتصلوا بقائد المعسكر عن طريق ممثليهم ؛

(ص) يحصل الأسرى ، من غير الضباط ، على مصروف شهري قدره ٥ر١ من الدنانير . أما الضباط فيحصلون على ٥ دنانير[١٦] ؛

(ق) الأحوال الصحية والطبية في المعسكرات ممتازة كما وصفها رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية في تعليقاته أثناء إحدى الزيارات التي قام بها ؛

(ر) أما عن البريد ، فإن العراق يسمح بأكثر من الرسالتين شهرياً اللتين تقتضيهما اتفاقية جنيف . إلا أنه لم ترد في الشهور الأخيرة أية رسائل من ايران وكذلك يسمح بدخول الطرود الطبية وغيرها ، إلا أنه لم يرد شيء من هذا القبيل ؛

(ش) توضع الممتلكات الشخصية لأسرى الحرب في صندوق وتحفظ في عهدة قائد المعسكر . إذا حدث أن سرق حارس عراقي أي شيء من أسير ، يعد الحارس مخالفاً للنظام ويعاقب معاقبة شديدة .

جيم - فحص الشواغل التي أعربت عنها حكومة جمهورية ايران الإسلامية

٥٥ - ترد فيما يلي استنتاجاتنا وملاحظاتنا بشأن الشواغل التي أعربت عنها حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، وكذلك إيضاحات حكومة العراق لسياساتها فيما يتعلق بأسرى الحرب المحتجزين في العراق .

١ - المزاعم المتعلقة بقتل الأسرى في المخيمات

« التحقيق في القتل العمد والجماعي لأسرى الحرب وللمدنيين المحتجزين ، بما في ذلك التحقيق في الحادث الذي وقع في معسكر الموصل رقم ٢ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وقتل فيه ثلاثة أشخاص على الأقل وجرح أكثر من ٨٠ شخصاً ، وإعداد تقرير عنه »

٥٦ - أنكرت السلطات العراقية بشدة قيامها بقتل الأسرى المحتجزين لديها سواء عمداً أو بصورة جماعية . وعلمنا من السلطات العراقية أن الحادث الوحيد الذي وقع في معسكر للأسرى والذي نجم عنه مقتل أحد الأسرى قد وقع في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ في معسكر الموصل رقم ١ رغم أن السلطات العراقية أضافت أن هناك حادثاً آخر لم يسفر عن أي وفاة قد وقع في الرمادي في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ . ووفقاً لما ذكرته السلطات وما ورد في التقرير الرسمي الذي حصلنا عليه ، فقد نشبت أحداث شغب في معسكر الموصل رقم ١ عقب وقوع مشاجرة بين أسير ايراني وأحد الحراس العراقيين . وقد قام الأسرى المشتركون في الشغب بمهاجمة الحراس وكسر الأبواب والنوافذ في المعسكر . ولم يقم الحراس بإطلاق النار دفاعاً عن النفس إلا بعد استنفاد جميع الإجراءات الواجب اتخاذها بمقتضى النظام الداخلي . وقد جرح بعض الأسرى ، وتوفي اثنان منهم فيما بعد في المستشفى . ولو لم يحاول الأسرى إعاقة الأطباء ومعاونيهم عن تنفيذ واجباتهم لما توفي هذان الأسيران كما تضمن التقرير الرسمي نص الأقوال التي أدلى بها عدد كبير من الأسرى الذين شهدوا الحادث . وفيما يتعلق بالحادث الذي زُعم وقوعه في معسكر الموصل رقم ٢ ، أضافت السلطات العراقية أن مثل هذا الحادث لم يقع إطلاقاً ، وأن ذلك المعسكر كان مغلقاً في الوقت الذي يفترض وقوع الحادث فيه .

٥٧ - وفي أثناء زيارتنا للمعسكرات في العراق تلقينا عدداً كبيراً من التقارير من الأسرى بشأن وقوع حادثين منفصلين في الموصل في عام ١٩٨٢ : واحد وقع في معسكر الموصل رقم ١ في ٢٦ تموز/يوليه ، وآخر قيل إنه وقع في تشرين الثاني/نوفمبر في معسكر الموصل رقم ٢ . وكانت

هناك بعض الاختلافات بين الأسرى بالنسبة للتاريخ الدقيق لوقوع الحادثين ؛ وكان يرجع ذلك أساساً إلى انقضاء فترة من الزمن وإلى استخدام التقويم غير الميلادي . وعلى الرغم من هذه الاختلافات ، فمن الواضح لدينا أن الحادثين قد وقعا في تاريخين ومعسكرين منفصلين في الموصل في عام ١٩٨٢ . والروايتان المختصرتان التاليتان عن الحادثين تستندان إلى التقارير المقدمة من عدد كبير من الأسرى ؛ وتستند الرواية الواردة عن الحادث الذي وقع في معسكر الموصل رقم ١ إلى أقوال اثنين من الأسرى قاما ، وفقاً للتقرير الرسمي ، بالإدلاء بأقوالهما أمام السلطات العراقية .

(أ) معسكر الموصل رقم ١

٥٨ - تم قبل وقوع الحادث بعدة أيام نقل ٥٠٠ أسير من معسكر الموصل رقم ٢ إلى معسكر الموصل رقم ١ . وقد عمل وصولهم إلى معسكر مزدحم أصلاً على زيادة التوتر في ذلك المعسكر الذي كان منقسماً بالفعل عقائدياً بين موالين ومعارضين للحكومة الايرانية وطلب ممثلو أسرى الحروب من سلطات المعسكر تخصيص غرفتين في الطابق الثاني من المعسكر - حيث يوجد مقر الحراس - كمهجعين إضافيين للتخفيف من شدة الازدحام . وبينما رفضت السلطات تخصيص غرفتين في الطابق الثاني ، فإنها قد وافقت على تخصيص غرفتين في الطابق الأرضي حيث يؤوى جميع أسرى الحرب . وعندما وقع الحادث كان يجري تجديد الغرفتين .

٥٩ - والمعسكر رباعي الشكل ويتوسطه فناء ، وتشغل مجموعتان من المهاجع جناحين متقابلين من المعسكر ، أحدهما مقسم إلى ستة مهاجع (أرقام ٨ إلى ١٣) ، ويأوي أسرى الحرب المعادين للحكومة الايرانية ، بينما يشغل الجناح الآخر ، وهو مقسم إلى سبعة مهاجع (أرقام ١ إلى ٧) ، الأسرى الموالين للحكومة الايرانية . ويوضع كل الأسرى الجدد تقريباً في المهجعين رقمي ١ و ٢ ، حيث يخيّم جو من القلق . وكان يوجد حوالي ١٢٥ أسيراً في المهجع رقم ١ و ١٥٠ أسيراً في المهاجع أرقام ٢ إلى ٧ .

٦٠ - وفي حوالي الساعة ٢٠٠٠ من اليوم الذي وقع فيه الحادث وهو يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، كانت أقفال جميع أبواب المهاجع قد أغلقت باستثناء المهجع رقم ١ . وأخذ أحد الحراس أسيراً إلى الضابط المناوب في المعسكر لأنه رفض ، فيما يبدو ، بعد الانتهاء من نداء الأسماء ، أن يدخل مهجعه شأنه في ذلك شأن بعض الأسرى الآخرين الذين ينتمون إلى العنبر رقم ١ . وفي تلك اللحظة بدأ الأسرى الذين ينتمون إلى ذلك المهجع يهتفون « الله أكبر » « خوميني هو الزعيم » . وشارك بعض الأسرى الذين في المهاجع الأخرى في الهتاف . وكانت الضجة تزداد ؛ وحطم الأسرى الموجودون في المهجع رقم ٢ النوافذ وفتحوا الباب بمساعدة من الخارج ، وخرجوا منه مسرعين . وبدأوا يحطمون أقفال أبواب المهاجع أرقام ٣ إلى ٧ من نفس الجناح ، بينما حطم الأسرى في الداخل النوافذ ومراوح التهوية ، بل وكابلات الكهرباء . وفي النهاية ، أصبح حوالي ٩٠٠ أسير في الفناء وانسحب الحراس إلى الباب الرئيسي وأطلقوا الرصاص في الهواء . وأمر الضابط المناوب المسؤول عن المعسكر الأسرى بالعودة إلى مهاجعهم ولكنه لم يُطع أو يُسمع ، وانسحب هو والحراس من الفناء . ويبدو أن الأسرى كانوا يعتزمون عبور الفناء صوب الجناح المقابل وحاولوا أيضاً أن يصلوا عن طريق السلّم إلى الطابق الثاني حيث كان الحراس مستعدين لإطلاق النار . ويبدو أن الحراس قد أُمروا بإطلاق النار في الأرض أمام القائمين بالشغب بيد أن النيران قد انتشرت وفُقدت السيطرة عليها . ويبدو من شهادات الأسرى أن قائد المعسكر قد حاول وقف إطلاق النار ، ولكن دون طائل . وقيل إن عدداً يتراوح بين ٨ و ١٢ حارساً قد أطلقوا النار ولقى أسيران مصرعهما أحدهما في وسط الفناء ، والآخر في أحد المهاجع . وأصيب عدة أسرى بجراح أثناء صعودهم السلّم أو عبورهم الفناء . ويبدو أن أسيرين آخرين قد لقيا مصرعهما بعد ذلك متأثرين بجراحهما .

٦١ - وترجع أسباب الحادث فيما يبدو إلى التوترات الناجمة عن ازدحام المهاجع وسوء المعاملة وممارسة الحبس في القاعات كعقاب جماعي . وقد يكون موقف الأسرى الجدد قبيل وقوع الحادث بوقت قصير أيضاً عاملاً أسهم في وقوع الحادث . وحسبما أخبرنا الأسرى كانت هناك منازعات داخلية بين الأسرى لأن جماعة أشير إليها بأنها « جماعة الخوميني » لم تكن تريد أن تستمع إلى البرامج الإذاعية أو أن تمارس أي نوع من الألعاب ، وحاولت فرض ارائها على الآخرين . (ونجحوا في بعض الحالات في جعل السلطات تزيل مكبرات الصوت من مهاجعهم حتى لا يسمعوا البرامج التي تبثها إذاعة بغداد باللغة الفارسية) .

٦٢ - ونحن نرى أن الضابط المناوب الذي كان مسؤولاً عن المعسكر وقت وقوع الحادث قد اتخذ الخطوات اللازمة وإن كان لم يُطع في اللحظة الحرجة عندما كان بعض الرصاص ليس موجهاً نحو القائمين بالشغب فحسب ، بل موجهاً أيضاً نحو المهاجع التي ظلت مغلقة . ولم نستطع أن نتأكد من أن إطلاق النار قد تم دفاعاً عن النفس . ومن الوقائع يبدو منطقياً بدرجة أكبر أن نستنتج أنه قد أمر بإطلاق النار لإعادة إقرار النظام ، وعلى الرغم من كل الإجراءات المتخذة ، وجدنا أن الأحوال العامة في المعسكر ليست حسنة : فالازدحام لايزال واضحاً ولم تتحسن معاملة الأسرى ، ويوجد عدد كبير جداً من الأسرى المرضى والمصابين بجراح الذين ينبغي إعادتهم لوطنهم .

(ب) معسكر الموصل رقم ٢

٦٣ - وقع حادث معسكر الموصل رقم ٢ إثر الحبس الجماعي لكل الأسرى في مهاجعهم بلا ماء أو غذاء . وكانت تلك الإجراءات قد اتخذت بعد أن رفض الأسرى تناول وجبة الغذاء احتجاجاً على معاقبة ممثليهم ، الذين كانوا محتجزين ويلقون ، فيما يبدو ، معاملة سيئة في مقر الحرس بعد أن حاولوا الاحتجاج على محاولة فصل الأسرى المنتمين إلى الجيش النظامي عن المتطوعين .

٦٤ - وبعد عدة أيام من الحبس - يبدو أنها كانت خمسة أو ستة - حطم نزلاء أحد المهاجع النوافذ ، ونجحوا أيضاً في تحطيم قفل مهجعهم . وبدأ الأسرى الموجودون في المهاجع الأخرى يحذون حذوهم . وبمجرد خروجهم إلى الفناء بدأوا إضراباً بالجلوس على الأرض وشرعوا في اختيار ممثلين جدد - لأن الممثلين القدامى كانوا لايزالون محتجزين - للتحدث مع قائد المعسكر . وقيل إن الأخير قد رفض التحدث مع الممثلين الجدد . وبدلاً من ذلك نزل وأمر الأسرى بالعودة إلى غرفهم ورفض الأسرى أن

يفعلوا ذلك خوفاً ، فيما يبدو من أن يحبسوا مرة ثانية . ولم يحدث شيء في ذلك اليوم . ولكن في اليوم التالي وصل ضابط رفيع الرتبة من خارج المعسكر وأمر جميع الأسرى مرة أخرى بالعودة إلى غرفهم . وقبل أن يتمكن الأسرى - الذين كان من الواضح أنهم مترددون في إطاعة الأمر - من أن يتخذوا قراراً أعطى الضابط إشارة فاندفع داخل المعسكر عدد كبير من الحرس المجلوبين من خارج المعسكر حاملين عصى حديدية وأسلحة أخرى وهاجموا السجناء . ويبدو أن أسيرين قد قتلا على الفور وجرح عدد كبير منهم . وقيل إن أسيرين آخرين قد لقيا مصرعهما في المستشفى بعد ذلك متأثرين بجراحهما . كما دخل الحرس المهاجم وبدأوا في إتلاف الحشايا والبطاطين وممتلكات الأسرى . وقال السجناء إنهم قد أخبروا بأن هذه المعاملة كانت رداً انتقامياً على معركة بستان . وفي اليوم الذي وقع فيه الحادث أو في اليوم التالي له اختير عدد يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ أسيراً ، بطريقة عشوائية فيما يبدو ، واقتيدوا إلى الطابق الثاني من المعسكر حيث ضربهم الحرس . هم ومثلي الأسرى الذين كانوا لايزالون محتجزين هناك ، بالهراوات . وحبسوا هناك لمدة حوالي ٢٠ يوماً مع إعطائهم جرايات مخفضة وتعرضهم لاعتداءات دورية .

٦٥ - واستناداً إلى المعلومات التي تلقيناها لم نتمكن من الخلوص إلى نتيجة قاطعة بأن التدابير التي اتخذت وكذلك عمليات الضرب التي أدت إلى حدوث وفيّات وإصابات بين الأسرى كان لها ما يبررها .

٦٦ - ونرى أنه يتعين علينا أن نذكر أنه استناداً إلى الشهادات العديدة التي استمعنا إليها من الأسرى يبدو أن حوادث خطيرة أخرى قد وقعت في معسكر الأنبار والرمادي رقم ١ .

« التحقيق في حالات الوفاة المريبة التي ذكر فيها أن الوفاة كانت ، قطعاً نتيجة إحداث فتحات في منطقة المعدة والصدر وكسور في الجمجمة ونحوها »

٦٧ - ذكرت حكومة جمهورية ايران الإسلامية أنه قد وردت تقارير عن وفيات مشتبه فيها في حالات عديدة ، وذكرت كمثال أن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية قد لاحظوا خلال زيارتهم إلى معسكر الرشيد في بغداد أن ١٦ أسيراً ايرانياً قد لقوا حتفهم في ذلك المعسكر .

٦٨ - من الجدير بالملاحظة أن السلطات الايرانية ، بينما استشهدت بلجنة الصليب الأحمر الدولية ، لم توفر لنا أي تقارير لهذه اللجنة عن زيارتها لمعسكر الرشيد .

٦٩ - وقد أبلغتنا السلطات العراقية أن ما يسمى « معسكر الرشيد » هو مستشفى عسكري في بغداد ، ينقل إليه المصابون بإصابات خطيرة ، بما فيهم الأسرى ، وقد دعتنا السلطات لزيارة المستشفى المذكور أعلاه فضلاً عن مستشفيات أخرى .

٧٠ - غير أننا لم نعتبر أن هذه الزيارات يحتمل أن تلقي ضوءًا كبيراً على أسباب وفاة الأسرى المعنيين ، أو أي حالات أخرى مماثلة : ونظراً لضيق الوقت فقد قررنا عدم زيارة أي من المستشفيات المذكورة . وعلى أي حال ، ينبغي لنا أن نشير إلى أن وفاة شخص في المستشفى متأثراً بإصابات يتعين استقصاء أسبابها في العادة في أماكن أخرى . وإننا نأسف لعدم إمكاننا استقصاء أسباب هذه الوفيات ، حيث كان يستلزم ذلك معاينتنا أماكن ووثائق أخرى فضلاً عن الاستماع إلى ما يحتمل أن يكون هناك من الشهود .

٧١ - وباختصار ، فإننا لم نكن في وضع يمكننا من التثبت من الأساس الواقعي الذي يستند إليه الشاغل السالف الذكر الذي أعربت عنه حكومة جمهورية ايران الإسلامية فيما عدا ما يشمله من ملاحظاتنا في الفقرات ٥٦ - ٦٦ و ١٠٦ - ١٠٨ على التوالي .

٢ - المزاعم المتعلقة بقتل الأسرى لدى أسرهم أو بعده

« التحقيق في مختلف حالات الإعدام الجماعي لأسرى الحرب بوجه عام والإعدام الجماعي لأفراد الحرس الثوري المحتجزين بوجه خاص »

٧٢ - أكدت ايران أن العراق يقوم بتنفيذ الإعدام الجماعي في الأسرى الايرانيين ، وبوجه خاص في أفراد الحرس الثوري . وقدمت السلطات الايرانية الدليل في شكل نُسخ يدعى أنها من أوامر عسكرية عراقية صادرة بمعاملة « حرس الخوميني » معاملة « مجرمي حرب في الميدان » ، وذلك بدلاً من نقل أفراد الحرس المصابين إلى المستشفيات للعلاج .

٧٣ - ردت السلطات العراقية بأن تلك الأوامر لا وجود لها . وقالت إن تلك الأوامر تتعارض مع القانون الإنساني ، وبذلك تتعارض مع مبادىء العراق . وقيل إن المواد المقدمة من ايران مزوّرة .

٧٤ - ولاحظنا أن الزعم الذي قدمته ايران قد يتضمن حوادث وقعت في معسكرات الأسرى العراقيين ، وهي حوادث تم تناولها بصورة رئيسية في الفقرات من ٥٦ إلى ٦٦ . ولن يكون من الصواب التحدث عن « حالات الإعدام الجماعي » في هذا المقام . أما فيما يتعلق بالإعدام المزعوم لأفراد العدو الحديثي الأسر ، فلقد سمعنا في المعسكرات بعض الأقوال التي تفيد بذلك إلاّ أننا لا نستطيع أن نخلص إلى أي استنتاج مؤكد على أساس المواد المتاحة لدينا .

٧٥ - فبالنظر إلى العداء الشديد الذي ولّدته هذه الحرب ، لا يمكن استبعاد قتل عدد كبير من الجنود الايرانيين في ميادين القتال لدى استسلامهم .

٧٦ - وبالرغم من أننا لسنا قادرين على التحقق من صحة المعلومات التي تلقيناها ، فإن لا شيء مما سمعناه يتعارض ، في رأينا ، مع ما جاء في مذكرة صادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وهو ما يلي :

« في كل من ايران والعراق تم إعدام جنود مأسورين دون محاكمة ، وكانت عمليات الإعدام هذه ، في بعض الأحيان ، من عمل أفراد وتتناول بضعة جنود وقعوا في يد العدو ؛ وكانت في أحيان أخرى أعمالاً منظمة تنفذ في وحدات معادية كاملة بناءً على أوامر بعدم الإبقاء على حياتهم .

« أما جنود العدو المصابون فكان يتم قتلهم أو تركهم في ميدان المعركة . وفي هذا الصدد ، يتعين على لجنة الصليب الأحمر الدولية أن توضّح أن عدد الجرحى من الأعداء الذي حصلت عليه والذي سجلته في مستشفيات البلدين المتحاربين لا يتناسب مع عدد الأسرى الأصحاء المسجلين في المعسكرات ولا حتى مع أكثر التقديرات تحفظاً لحجم الخسائر التي تكبدها الطرفان » .

٣ ـ المزاعم فيما يتعلق بالأشخاص غير المسجلين أو « المختفين »

« الأعمال التحضيرية لاجراء عملية متابعة فيما يتعلق بمصير نحو ٢٠ ٠٠٠ من الأشخاص المختفين ، يوجد كثيرون منهم ، وفقاً لتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية ودوائر أخرى ، في معسكرات احتجاز سرية »

٧٧ ـ أبلغتنا السلطات الايرانية أنه منذ عامين قدمت قائمة بأسماء ١٠ ٠٠٠ من الجنود الايرانيين المفقودين إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للتحقيق . وقد زاد ذلك الرقم ، بمستهل عام ١٩٨٥ ، إلى ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ شخص . وقدمت إلينا في جنيف قائمة بأسمائهم . وقالت الحكومة الايرانية أن لديها أدلة وبراهين جوهرية تشير إلى أن عدداً كبيراً من هؤلاء الأشخاص كانوا محتجزين في الأسر سراً وتعطي السلطات الايرانية مزيداً من البيانات التفصيلية والوثائق في هذا الصدد .

٧٨ ـ وسلّمنا للسلطات العراقية قائمة الأشخاص المفقودين مشفوعة ببعض الصور الفوتوغرافية ـ التقطتها السلطات الايرانية من وسائط الإعلام العراقية ـ لأشخاص يدعى بأنهم مفقودون .

٧٩ ـ وذكرت السلطات العراقية أن جميع الايرانيين الموجودين في معسكرات أسرى الحرب مسجلون لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية . وفضلاً عن ذلك ، فلا توجد هناك معسكرات سرّية في العراق ، وجميع المعسكرات مفتوحة أمام لجنة الصليب الأحمر الدولية . وربما يكون هؤلاء الأشخاص المدرجون على القائمة التي قدمتها السلطات الايرانية قد اختفوا في ساحة القتال . وذكرت السلطات العراقية أنه ليس لديها الوقت لإجراء دراسة تفصيلية للقائمة ، التي أعيدت إلينا ، أو للوثائق الأخرى التي قدمناها قبل مغادرتنا العراق . أما فيما يتعلق بالصور الفوتوغرافية ، فقد أبلغتنا هذه السلطات أنها يمكن أن تكون التقطت في أي مكان وربما تكون مزيفة . وذكرت الحكومة كذلك أن ايران رفضت تقديم معلومات عن العراقيين الذين قتلوا في ساحة المعركة .

٨٠ ـ وذكرت السلطات العراقية أن بعض الأسماء المدرجة على القائمة ربما تكون لنحو « ٧٥ ٠٠٠ من اللاجئين المدنيين الذين يعيشون في العديد من القرى الواقعة في مناطق الطاش ، وميسان ، وسماوه ، وغيرها » . وأوضحت أن الكثيرين من قتلى العدو الذين قتلوا في ساحة المعركة ظلوا في المنطقة المحايدة لفترات طويلة من الوقت ولا يمكن التعرف عليهم . وفي إحدى الحالات ، طلبت السلطات العراقية ، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية ، تنفيذ وقف لإطلاق النار لإزالة الجثث ، ولكن ايران رفضت ذلك . وإلى جانب ذلك ، فإن الكثيرين من الايرانيين الآخرين الذين قتلوا في المعارك لم يكونوا يحملون أية بطاقات أو وثائق تتيح تحديد هويتهم . وفي بعض المعارك ، كانت ايران تقوم بإطلاق موجات بشرية ، تكون في بعض الأحيان من الشيوخ والأطفال ، لتطهير حقول الألغام . وقد قتل كثيرون منهم وربما تكون أسماؤهم مدرجة في القائمة . وحينما يتم العثور على أي جثث ، فإن الجانب العراقي يقوم بدفنها حسب ما يتوفر من هوية . وذكرت السلطات أن الحكومة العراقية مستعدة لتقديم قائمة بهؤلاء الأشخاص الذين تم دفنهم إذا عملت ايران بالمثل . كما زودتنا السلطات بشريط فيديو يبيّن مواقع قتال فعلية للتدليل على الصعوبات التي تنطوي عليها عملية تحديد هوية القتلى .

٨١ ـ ونظراً للتقييدات الزمنية ، ولما تتسم به مهمة تحديد مواقع الأشخاص المفقودين من صعوبة وتعقيد بالغين ، فقد عجزنا عن القيام بأي شيء سوى أننا أكدنا على خطورة الاتهام الموجّه من حكومة جمهورية ايران الإسلامية . وتحرينا الأمر لدى السلطات العراقية بكل دقة وعناية للتأكد ، قدر الإمكان ، من أماكن الوجود الفعلية لهؤلاء الأشخاص المذكورين في القائمة . ويبدو لنا أنه ، لأسباب عديدة ، لم يمكن التعرّف على بعض جثث الأشخاص الذين قتلوا في ساحة المعركة ، وعليه فقد تم دفنهم باعتبارهم مجهولي الهوية أو غير معروفين . بيد أن عدم تقديم التقارير المطلوبة في حالات أخرى ربما يكون جزءًا من تدابير استخبارية مضادة تستهدف تضليل العدو . وإننا نعتقد أنه نظراً لأن السلطات العراقية لم تبلغ عن أسماء القتلى من أعضاء القوات المسلحة الايرانية أو المحاربين المتطوعين الذين كان بإمكانهم التعرّف على هويتهم ، وبذلك لم تف بواجباتها الإنسانية ، فلابد أن كثيرين من هؤلاء القتلى مدرجون على القائمة التي تتضمن ٢٠ ٠٠٠ شخص يقال إنهم مفقودون .

٨٢ ـ والأسباب التي يسوقها العراق مقبولة ظاهرياً ولكنها ليست مرضية . ولنا أن نشير ، كما فعلنا في حالة عدم قيام الايرانيين بتقديم هذه التقارير إلى أن أطراف النزاع ملزمون ، بموجب اتفاقية جنيف الأولى[١٧] ، بتسجيل جميع البيانات عن كل شخص من الأشخاص التابعين للعدو يقع في أيديها جريحاً أو مريضاً أو قتيلاً ، وكذلك هوية الأشخاص الذين يقعون في الأسر وحالتهم الصحية ، مع تحرير شهادات وفاة للذين توفوا بعد الأسر ، وبتقديم هذه البيانات إلى الوكالة المركزية للمعلومات عن أسرى الحرب لإحالتها إلى البلد الأصلي .

« التحقيق بشأن الأسرى المدنيين وتقديم تقرير عنهم »

٨٣ ـ لهذا الشاغل جانبان : أولاً ، تقول ايران إنه قد تم بالقوة نقل مدنيين ، من بينهم شيوخ ونساء وأطفال ، من ديارهم وترحيلهم إلى معسكرات اعتقال في العراق ، ويبلغ عددهم عشرات الآلاف ؛ وثانياً ، زُعم أن عدد المدنيين ، المحتجزين في معسكرات أسرى الحرب والمسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، يزيد عن ١ ٥٠٠ شخص . وتتناول البعثة فيما يلي كل مسألة من هاتين المسألتين على حدة :

(أ) المدنيون الذين نقلوا من ديارهم في ايران إلى العراق

٨٤ - تقول ايران إنه قد تم ترحيل هؤلاء بالقوة ، ومعظمهم من العرب والأكراد الايرانيين .

٨٥ - وأوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولية ، من جانبها ، في مذكرتها المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، أن « عشرات الآلاف من المدنيين الايرانيين من أبناء منطقتي خوزستان وكردستان المتاخمتين للحدود ، المقيمين في بقاع واقعة تحت سيطرة الجيش العراقي ، قد جرى إبعادهم على نحو يمثل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة » ، وعلى أن مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية لم يتمكنوا حتى أيار/مايو ١٩٨٣ إلاّ من الوصول بشكل محدود إلى قلة من هؤلاء الناس .

٨٦ - وتقر السلطات العراقية بأنه توجد حالياً أعداد كبيرة من المدنيين الايرانيين ، يبلغ مجموعهم حوالي ٠٠٠ ٧٥ شخص ، في الأراضي العراقية ويعيشون في قرى خاصة قاموا هم ببنائها من أجلهم على أراض منحتها لهم حكومة العراق . وهم لا يعتبرون مرحّلين أو محتجزين أو معتقلين ، وإنما كلاجئين مدنيين . ولم يتم أسرهم ، وإنما قدموا طواعية إلى العراق ، في أعقاب الحرب ، فارين من الاضطهاد . ومعظمهم من المزارعين . وعلى الرغم من أن العراق يعتبرهم لاجئين ، إلاّ أنه وافق على أن تشملهم اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وبناءً على ذلك قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارتهم . وتم إبلاغنا أن زيارتنا للقرى ستكون موضع ترحيب ، وقد قبلنا هذه الدعوة .

٨٧ - وقررنا السفر إلى منطقة ميسان حيث يتجمع ٠٠٠ ٢٥ مدني ، من أصل عربي من منطقة خوزستان في ايران ، في أربع قرى . وقد توجهنا أولاً إلى قرية البطارا ، على بعد ٤٠ كيلومتراً غربي العمارة في الشطر الجنوبي من البلد ، ويتألف سكانها من حوالي ٠٠٠ ٢ أسرة (حوالي ٠٠٠ ١٥ نسمة ، منهم ٠٠٠ ٦ إلى ٠٠٠ ٧ شخص تقل أعمارهم عن ١٦ سنة) . وتم القيام بزيارة قصيرة لقرية أخرى مجاورة هي قرية (دوسولك) ، وتعيش فيها حوالي ٥٠٠ أسرة .

٨٨ - وقد أُبلغنا ، في اجتماعات تعريف موجزة رسمية أخرى ، عقدت لنا في البطارا ، بأنه لم يرغم أي أحد في ميسان على مغادرة ايران . وقد سافر العديد من الأشخاص بوسائل النقل الخاصة بهم مثل السيارات أو العربات التي تجرها الدواب ، أو في شاحنات وفرها الجيش العراقي أو سيراً على الأقدام . وقد أحضر العديد منهم معهم أمتعتهم الخاصة . وذكر أن المخاطر الموجودة في منطقة الحرب ومعارضة الحكومة الايرانية على السواء هي أسباب تفضيلهم البقاء في العراق . وقد أحاطتنا علماً أيضاً بأن وزارة الداخلية العراقية قد أصدرت بطاقات هوية ، تماثل بطاقة الهوية التي تصدر لجميع العراقيين ، لمن يعيشون في ميسان ، ولكن يذكر فيها أنهم عربستان ، حيث إنهم ليسوا من رعايا العراق ، رغم أنهم عرب . وتشرف عليهم اللجنة العراقية لضحايا الحرب التي يشترك فيها ممثلون من مختلف الوزارات الحكومية . ويوجد بكل قرية مدرسة ، وقدمت الحكومة العراقية للسكان أراضي وماشية .

٨٩ - وتفقدنا القريتين ، بما في ذلك المدرستان ، واستطعنا التكلم على انفراد مع ما نعتبره أنه قطاع مستعرض إلى حد ما من سكان البطارا . وأكد بعض من أجريت معهم مقابلات أنهم يعتبرون أنفسهم جزءًا من الأمة العربية ، رغم أنهم ليسوا عراقيين بالضرورة ، بل وأشاروا إلى الأنشطة الايرانية المناهضة التي اضطلعوا بها أثناء وجودهم في ايران بيد أنه بعد أن أعرب آخرون عن خوفهم من التحدث بصراحة ، ذكروا أنه تم إحضارهم بالقوة إلى العراق ، وأعربوا عن الشك في أن العديد من سكان القرية موجودون فيها طواعية . واشتكى العديد منهم ، لاسيما كبار السن ، بسبب انفصالهم عن أسرهم وعدم وصول بريد إليهم ممن خلفوهم في ايران من أقارب . كما ترددت مزاعم بشأن إجبار الشباب من الرجال ، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٤٠ عاماً ، على الالتحاق بالجيش العراقي بدافع من تهديدات مثل وقف رواتبهم . بيد أن السلطات أنكرت ذلك .

٩٠ - ولاحظنا أنه لم يكن هناك إجماع بين المدنيين في هاتين القريتين بشأن مواقفهم أو تقييمهم للأوضاع ، ويبدو أن بعضهم يودون إعادة توطينهم بصرف النظر عن الحرب والحالة السياسية في ايران . ولا يسمح لهم بذلك في الوقت الراهن . ونظراً لضيق الوقت ، يتعذر علينا تقدير نسبة من يتشاطرون هذه الآراء ، والذين ينبغي بناءً على ذلك عدم اعتبارهم لاجئين بأي حال من الأحوال ، ونسبة من لا يودون العودة على الأقل في ظل الظروف القائمة .

٩١ - وقد أبلغتنا الحكومة أن لجميع المدنيين من ايران حرية التنقل والعمل داخل العراق وأنه لا تفرض عليهم قيود إذا رغبوا في الانتقال إلى بلدان ثالثة . وفي الواقع قام حوالي ١٣٠ مدنياً بذلك . وقد قدمت لنا قائمة تضم ١٠٢ من أسماء الذين هاجروا من العراق إلى بلد ثالث . وفي رأينا أنه يتعين أن يقوم أي برنامج لإعادة التوطين أو الاستيطان (وهو ما ذكرت السلطات أنه ليس موضع خلاف في الممارسة) ، في ظل هذه الظروف ، على أساس استقصاء مفصّل وأن تصحبه ضمانات بأن مثل هذه البرامج طوعية .

٩٢ - وبسبب ضيق الوقت لم يتسن لنا زيارة الأنبار (الطاش) ، وهي قرية للأكراد يقدر عدد سكانها بنحو ٠٠٠ ١٥ نسمة . ولم نتمكن ، لعدم توفر الوقت ، من زيارة قرية أخرى ، هي سماوه ، وهي أساساً من أجل « المثقفين » .

(ب) المدنيون الايرانيون المحتجزون في معسكرات أسرى الحرب العراقية

٩٣ - يتصل هذا الشاغل بشواغل ايرانية أخرى ، مثل الادعاء العام بفقد أعداد كبيرة من الايرانيين في العراق ، والشواغل المتعلقة بوزير النفط الايراني المأسور هو ومرافقيه ، فضلاً عن الموظفين الطبيين الايرانيين الذين يحتجزهم العراق . إلاّ أنه يدعى على نحو أكثر تحديداً أنه اتضح خلال تسجيل لجنة الصليب الأحمر الدولية لأسرى الحرب الايرانيين أن عدداً منهم ، تقول عنه الحكومة الايرانية أنه يزيد على ١ ٥٠٠ ، مدنيون لم تتمكن اللجنة من فصلهم عن غيرهم وإطلاق سراحهم . ويدعى أنه كان هناك ضمن ٤٢٤ أسيراً أعادهم العراق إلى وطنهم ٢٣٥ مدنياً ، من بينهم ١٧١ شخصاً تتجاوز أعمارهم الخمسين .

٩٤ ـ ووفقاً لما ذكرته السلطات العراقية ، فإن الأشخاص المحتجزين بصفتهم أسرى حرب قد أسروا بينما كانوا يشاركون بنشاط في أعمال القتال . وأشارت هذه السلطات إلى أن المجهود الحربي الايراني شهد اشتراك أشخاص عديدين في القتال إلى جانب الجيش النظامي ، وذلك من قبيل أفراد الحرس الثوري وغير ذلك من قوات المتطوعين . وعندما يحدث على سبيل المثال أن يؤسر طبيب وهو يحمل السلاح يتعين اعتباره أسير حرب (انظر الفقرة ١٠٢) . ومن ناحية أخرى ، فإن إعادة العراق إلى ايران عدداً من الأشخاص الذين تشير إليهم ايران قد أظهرت رغبة العراق في فحص الحالات كل على حدة ، على نحو ما يفعل العراق في الوقت الحالي أيضاً بهدف العمل من جانب واحد على إعادة المزيد من أسرى الحرب إلى وطنهم حالما يمكن استكمال الإجراءات الضرورية .

٩٥ ـ وبادىء ذي بدء ، أحطنا علماً بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية العراق في لقائه معنا ، حيث أقر بوجه عام بإمكان حدوث أخطاء ، لاسيما في المراحل الأولى من الحرب .

٩٦ ـ وخلال زياراتنا لمعسكرات أسرى الحرب في العراق التقينا في معظم المعسكرات بعدد كبير من الأسرى الذين زعموا أنهم مدنيون وقدموا روايات معقولة تتضمن معلومات أساسية عنهم . وكثير من هؤلاء الأسرى كانوا مسنين وفي حالة صحية سيئة . وكان غيرهم من المزارعين ، ورغم ذلك هناك غيرهم من شباب المهنيين المدنيين المأسورين خلال عمليات القتال ، لاسيما في مناطق خرمشهر وعبدان ، وهي مناطق احتلها العراق بعض الوقت . وقابلنا في بعض الأحيان أسرى حرب زعموا أنهم لم يؤسروا خلال عمليات القتال بل فرّوا من ايران ملتمسين اللجوء السياسي . وكانت الشكوى المحددة التي قدمت من بعض الأشخاص من هذا القبيل هي أن السلطات التي اعتقلتهم لم تنصت إليهم وأن الفرصة لم تتح لهم إطلاقاً لعرض حالاتهم .

٩٧ ـ وفي حين نعجز عن التحقق من القصص كل على حدة ونأخذ في الحسبان ما ذاع عن تطوع المدنيين الايرانيين المسنين والشبان على السواء للاشتراك في المجهود الحربي ، يجب أن نوضح أننا نرى أنه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك المعقول أنه يوجد في معسكرات أسرى الحرب العراقية عدد من النزلاء الذين ما كان من المناسب وجودهم فيها . ونحن نعتقد أن قيام السلطات العراقية المختصة بفحص دقيق للملفات أسرى الحرب سيؤكد النتيجة التي توصّلنا إليها .

« التحقيق في مصير السيد توند غويان ، وزير النفط ، ونائبيه ومرافقيه الذين أسرتهم القوات العراقية »

٩٨ ـ اتهمت حكومة جمهورية ايران الإسلامية العراق بعدم السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة وزير النفط الأسير ونائبيه ، وهما السيد يحياوي والسيد بوشهري ومرافقيه الآخرين ، ووجهت كذلك اتهاماً مفاده أنه تم إساءة معاملة الوزير ومرافقيه وتعذيبهم .

٩٩ ـ طلبنا إلى السلطات العراقية أن تسمح لنا بالاجتماع مع وزير النفط ، السيد توند غويان ، ونائبيه . وقد أبلغتنا استعدادها لترتيب اجتماع بيننا وبين الوزير إلاّ أنه أعرب عن رغبته ألاّ يقابل أحداً ، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية وهدّد بالانتحار إذا لم يتم احترام رغباته . وأبلغتنا أن الوزير في صحة جيدة وأنه اتصل هاتفياً بأسرته في كل من ايران ونيويورك . وقد أُبلغنا بأن الوزير ، من وجهة النظر العسكرية أقل أهمية من طيار ايراني . إلاّ أن الوزير رفض رؤية أحد . وقد عرضت الحكومة العراقية على لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تجتمع مع الوزير بشرط أن توقع لجنة الصليب الأحمر الدولية إفادة تشهد فيها على أنها تتحمل المسؤولية الكاملة عمّا يقوم به الوزير من أعمال فيما بعد نظراً لتهديده بالانتحار . وكانت السلطات العراقية تود السماح لنا برؤية الوزير شريطة أن نقدّم ذلك الضمان الذي طلب الحصول عليه من لجنة الصليب الأحمر الدولية . وبعد دراسة المسألة كما يجب ، ارتأينا أننا لسنا في وضع يتيح لنا قبول عرض من هذا القبيل . وأبلغتنا السلطات بأنه يمكن أن نرى من كانوا يرافقون الوزير عند أسره ، وذلك حينما نقوم بزيارة معسكر الأنبار ومعسكر الرمادي رقم ١ .

١٠٠ ـ ونحن نعرب عن الأسف الشديد لعدم تمكننا من الاجتماع مع وزير النفط أو مع أي من العاملين معه الذين يحتمل أنهم كانوا معه عند أسره ، وذلك باستثناء سائق سيارته المحتجز في معسكر الرمادي رقم ١ . وقد زعمت السلطات العراقية أنها لم تأسر النائبين قط وبالتالي لا تعرف مكان وجودهما . وأثناء زياراتنا للمعسكرات ، سمعنا من عدد من أسرى الحرب أنهم شاهدوا السيد يحياوي والسيد بوشهري محتجزين في أبو غريب ، وهو سجن يقع على بعد حوالي ٣٠ كيلومتراً من بغداد تزعم السلطات أنه مخصص للسجناء العراقيين وحدهم .

« التحقيق في مصير موظفي الهلال الأحمر ، بما في ذلك أطباء ومساعدون طبيون وغيرهم من الموظفين ، الذين أسروا واحتجزوا خلافاً للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف »

١٠١ ـ ذكرت السلطات الايرانية أن الأشخاص الذين يندرجون تحت الفئة الواردة أعلاه قد منعوا من إجراء أي اتصال مع أعضاء لجنة الصليب الأحمر الدولية أو أسرهم .

١٠٢ ـ أبلغتنا السلطات العراقية أنها قامت في الواقع بإعادة توطين أربع نساء ينتمين إلى موظفي الهلال الأحمر الايراني . ويتعين اعتبار جميع الأطباء والمساعدين الطبيين ، الذين يحتجزهم العراق ، أفراداً عسكريين ، حيث إنهم يشكلون جزءًا من جيش نظامي أو ، حتى وإن ارتدوا الملابس المدنية ، يشكلون جزءًا من قوات المتطوعين . وفيما يتعلق بالمجموعة الأخيرة ، أعرب العراق عن رغبته في مبادلتهم بالتقنيين المدنيين العراقيين الذين تأسرهم ايران ، على أساس النسبة المئوية ، وليس على أساس أعداد متساوية .

١٠٣ ـ وقد اجتمعنا مع عدد من الأطباء والموظفين الطبيين في مختلف المعسكرات في العراق ، بما في ذلك مجموعة من خمسة أطباء في معسكر الأنبار تم أسرهم منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ . وتتراوح أعمار الأطباء الخمسة ما بين ٤٦ و ٦١ عاماً وبعضهم مصاب بعلل وأمراض مختلفة .

١٠٤ ـ وأعلنوا جميعهم أنهم أطباء مدنيون تم أسرهم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ على الطريق من خرمشهر. وذكر واحد منهم فقط أنه كان عضواً في الهلال الأحمر الايراني أرسل لعلاج المصابين في مستشفيات مدنية.

١٠٥ ـ ويجدر أن نذكر بأنه، وفقاً لاتفاقية جنيف الأولى، يجب في جميع الظروف احترام وحماية موظفي جمعيات الصليب الأحمر الوطنية وغيرها من جمعيات المعونة الخيرية. وإذا وقعوا في أيدي الطرف المعادي، يجب عدم الإبقاء عليهم إلاّ حسبما تتطلب ذلك الحالة الصحية وأعداد أسرى الحرب، ويعني هذا أنه ينبغي إعادتهم إلى بلدهم ما لم يكن هناك مفر من الإبقاء عليهم. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان لدى إعادة توطينهم الترتيب التاريخي لأسرهم وحالتهم الصحية. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص لا يعتبرون أسرى حرب، يحق لهم التمتع بمركز موات بالقدر نفسه على الأقل. ويبدو لنا أن أطباء الأنبار الخمسة يمثلون حالة واضحة لإعادة التوطين بلا شروط بغض النظر عن المعاملة بالمثل.

« التحقيق بشأن تقديم أسماء أسرى الحرب الايرانيين إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد أشهر وأحياناً بعد سنوات من وقوعهم في الأسر »

١٠٦ ـ أبلغت السلطات العراقية البعثة بأنها دأبت على الإبلاغ عن جميع الايرانيين الأسرى إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال فترة تتراوح ما بين أسبوع وأسبوعين، واعتباراً من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، كان جميع أسرى الحرب الايرانيين مسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية. بيد أنه، كما تمت إحاطة لجنة الصليب الأحمر الدولية علماً بذلك، أوقف العراق لفترة زمنية تسجيل عدد كبير من أسرى الحرب الايرانيين، لم تزرهم لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد، من أجل ممارسة الضغط على ايران التي تحتفظ بالآلاف من أسرى الحرب العراقيين غير المسجلين. وبعد فترة، تم تسجيل أسرى الحرب الايرانيين هؤلاء، ويبلغ عددهم ١ ٤٣٢ شخصاً، لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. ويقيمون جميعاً في معسكر الموصل رقم ١.

١٠٧ ـ ورغم التأكيدات التي قدمتها السلطات العراقية، نعتقد أن هناك تأخيرات طويلة في العديد من الحالات في تقديم أسماء الأسرى الايرانيين إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهناك بعض أسرى الحرب الذين لم تزرهم لجنة الصليب الأحمر الدولية على الإطلاق.

١٠٨ ـ وقمنا بزيارة معسكر الموصل رقم ١ وتأكدنا حقاً من تسجيل أسرى الحرب البالغ عددهم ١ ٤٣٢ أسيراً لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. وتوجد بالفعل بطاقات لجنة الصليب الأحمر الدولية في حوزة بقية أسرى الحرب في معسكر الموصل رقم ١. ومن الأسرى الايرانيين الذين تحتجزهم السلطات العراقية وتدّعي أن عددهم ٢٠٦ ٩ سجلت لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى وقت زيارة البعثة ١٩٥ ٩ أسيراً.

٤ ـ مزاعم بشأن وجود معسكرات « سرّية »

« التحقيق بشأن مصير أسرى الحرب الذين نقلوا، على نحو مريب من معسكرات علنية إلى معسكرات خفية أو العكس بالعكس »

١٠٩ ـ قدمت السلطات الايرانية لنا معلومات بشأن الممارسة المزعومة للسلطات العراقية والخاصة بنقل أسرى الحرب من معسكرات علنية إلى معسكرات خفية، أو العكس بالعكس. وقدمت لنا أيضاً أسماء لما يعتبرونه معسكرات سرية يعتقل بها أسرى حرب ايرانيون.

١١٠ ـ ذكرت السلطات العراقية، رداً على الشاغل الإيراني الوارد أعلاه، بأنه تم في الواقع نقل بعض أسرى الحرب الايرانيين مؤقتاً من معسكراتهم لغرض استجوابهم. بيد أنه كان يتم دائماً إعادتهم إلى معسكراتهم. ومن الجائز أن تكون عمليات النقل هذه قد تصادفت، أحياناً، مع زيارات لجنة الصليب الأحمر الدولية للمعسكر. بيد أنه لم يقصد أن تتصادف عمليات النقل هذه عمداً مع هذه الزيارات. وكانت عمليات الاستجواب تتصل بمسائل ذات طبيعة عسكرية أو بأحداث في معسكرات أسرى الحرب وكانت تجري دائماً دون قسر. وفي حالات أخرى لزم إجراء استجواب بعد أن اكتشفت السلطات حقيقة رتبة أو هوية أسير كان قد أخفى أحدهما عن السلطات.

١١١ ـ وتفيد السلطات العراقية بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية زارت جميع معسكرات أسرى الحرب في العراق وسجلت جميع أسرى الحرب. وذكرت أنه لا توجد أية معسكرات خفية أو « سرية » لأسرى الحرب في العراق. وما حدث أن مستشفيات عسكرية مثل المستشفى الموجود في الرشيد، وهي معسكرات حربية، تستخدم في كثير من الأحيان لعلاج أسرى الحرب الذين يلزم إيلاؤهم رعاية خاصة. وفي أحيان أخرى، تستخدم مراكز عسكرية كنقطة مرور عابر لأسرى الحرب الذين تم أسرهم حديثاً. وعلى سبيل المثال، يقع معسكر تنومه، الذي أشارت إليه السلطات الايرانية، في الجبهة الحربية، حيث توجد مقار وحدات الجيش.

١١٢ ـ وعلى الرغم من أننا لم نكن في وضع يتيح لنا التأكد بأنفسنا من وجود معسكرات سرّية لأسرى الحرب في العراق، ولا التأكد مما إذا كانت عمليات نقل أسرى الحرب تجرى لفترات قصيرة لغرض الاستجواب وحده، كما زعمت السلطات العراقية، فإننا نعتقد، استناداً إلى المعلومات الواردة من مصادر متنوعة، أن العديد من أسرى الحرب الايرانيين، بما فيهم وزير النفط وبعض مساعديه، مازالوا مختبئين منذ أسرهم. ونقدر عدد أسرى الحرب المختبئين بالمئات.

١١٣ ـ وأثناء زياراتنا لمعسكرات أسرى الحرب، اجتمعنا مع عدد من أسرى الحرب الايرانيين الذين زعموا أنهم قد احتجزوا في معسكرات أو أماكن « خفية » مثل جناح في وزارة الدفاع وأبو غريب، التي قالت لنا السلطات العراقية إنه للسجناء العراقيين وحدهم. وذكر بعض أسرى الحرب، عند روايتهم لاحتجازهم في هذه المعسكرات « الخفية »، أنهم شاهدوا أسرى ايرانيين، أساساً من الحرس الثوري والطيارين، محتجزين في هذه الأماكن، وعلى سبيل المثال، تلقينا معلومات مؤداها أن هناك ٥١ من الضباط الايرانيين محتجزين في أبو

غريب . وأوضح معظم أسرى الحرب ، الذين زعموا أنهم كانوا موجودين في وقت أو آخر في مراكز استجواب أو في معسكرات « سرّية » ، أنهم قد احتجزوا في زنزانات مكتظة ، لا تكاد توجد بها إضاءة في كثير من الأحيان ، وأحياناً لفترات طويلة من الوقت ، وتعرضوا في الغالب للتعذيب .

١١٤ - وأبلغنا بعض أسرى الحرب أيضاً أن السلطات قامت ، قبل زياراتنا لمعسكراتهم ، بنقل بعض أسرى الحرب ، لاسيما من يحتجزون منهم في زنزانات العقاب . ولم نكن في وضع يتيح لنا التحقق من المزاعم الواردة أعلاه .

٥ - مزاعم استعمال التعذيب وإساءة معاملة الأسرى في المعسكرات

« التعذيب العقلي والجسدي للأسرى »

١١٥ - تأييداً للتهم الوارد ذكرها أعلاه ، أشارت حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، في جملة أمور ، إلى تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية التي ذكرت حالات يمكن تصديقها تتمثل في استعمال الضرب بالعصي ، والهراوات ، والكبول السلكية .

١١٦ - أجابت السلطات العراقية على التهم الوارد ذكرها أعلاه الموجهة من ايران قائلة إنها غير صحيحة بتاتاً ، وأننا سندرك هذا عندما نتحدث إلى أسرى الحرب .

١١٧ - وأثناء زياراتنا لمعسكرات أسرى الحرب في العراق ، سمعنا وشاهدنا الكثير مما يدل على استعمال العنف وسوء المعاملة في المعسكرات ، وعزى هذا بصورة رئيسية إلى الحراس في السجن كما عزى ، في بعض المناسبات ، إلى الأسرى الزملاء الذين يتمتعون بثقة السلطات . وقيل إنه « أذن لهم » بأن يستعملوا القوة ضد زملائهم من أسرى الحرب . ولم يسمح لنا ضيق الوقت بفحص جميع هذه الادعاءات والتثبت من صحتها وإن يكن تواترها والشبه بينها جعلنا نخلص إلى أن الوحشية من جانب الحرّاس ظاهرة شائعة في معظم معسكرات أسرى الحرب .

١١٨ - وكانت أكثر الادعاءات تواتراً على السماع تتصل بالضرب على الرأس واستعمال العصي والهراوات والكبول السلكية لضرب أجزاء أخرى من الجسم . وفي جميع المعسكرات التي زرناها تقريباً قابلنا أسرى حرب تضررت حاسة السمع لديهم ، وفقد عدد منهم السمع في أذن واحدة ، وفقد البعض الآخر السمع تماماً من جرّاء الضرب على رؤوسهم أو آذانهم . وسمعنا أن بعض أسرى الحرب فقدوا بصرهم أو تضرر بصرهم كثيراً من فرط الضرب . كما لاحظنا وجود ندوب ، وكدمات ، وأسنان مكسرة ، وعلامات جسمانية أخرى بدت متفقة مع ما رواه الأسرى . وشملت ضروب العقاب المتواترة الأخرى التي سمعنا عنها ، الحبس في زنزانات معدة لتوقيع العقاب لفترات تصل إلى شهر واحد ، والحرمان من الطعام بصورة فردية أو جماعية .

١١٩ - واشتكى بعض الأسرى قائلين إنهم تعرضوا للضرب أو العقاب لأنهم تحدثوا مع موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية .

١٢٠ - وقال أسرى الحرب الذين قضوا بعض الوقت في مراكز الاستجواب أن التعذيب كان يستعمل في كثير من الأحوال هناك إما لتوقيع العقاب ، أو للحصول على معلومات ، أو لمجرد التخويف . وذكر أولئك الأسرى أنهم علقوا من أرجلهم في السقوف أو النوافذ ، وأن أخماص أقدامهم كانت تجلد أو تضرب ، وأن الصدمات الكهربائية كانت تسلط على أجزاء عديدة من أجسامهم بما في ذلك أعضاؤهم التناسلية ، وأنهم تعرضوا للكي بالسجائر وأنه تم تنفيذ إعدامات صورية في بعض الحالات . وقابلنا عدداً من أسرى الحرب ادعوا أنهم أصيبوا بفقد القدرة الجنسية على أثر التعذيب ، وسمعنا ادعاءات بوقوع حالات خصي ، وإدخال زجاجات أو أشياء أخرى في الأدبار . كما سمعنا روايات عن ارتكاب الاعتداء الجنسي (لاسيما في معسكر الأنبار ومعسكري الرمادي رقم ١ ورقم ٢) .

١٢١ - وبالطبع ، لم تتوفر لدينا الوسائل اللازمة للتثبت من صحة هذه الادعاءات . وحتى بعد أن أخذنا في الحسبان احتمالات المبالغة فقد راعنا الانسجام بين أنماط عدد كبير من الادعاءات .

١٢٢ - إننا نأسف لأنه لا يسعنا الخوض في تفاصيل أدق لبعض الممارسات التي أبلغنا عنها ، نظراً لضرورة حماية مصدر هذه الأقوال .

١٢٣ - ووجهنا أسئلة تفصيلية إلى السلطات بشأن نظام العقوبات التأديبية . ولا يبدو أن الأنظمة التي أشارت إليها الحكومة تبيح مثل هذه الممارسات . فلا يحق ، مثلاً ، لقائد المعسكر أن يوقع عقوبة الحبس الانفرادي لمدة تزيد عن ٣ أيام ؛ ويمكن توقيع العقوبة لمدة أقصاها ١٥ يوماً فقط بقرار من لجنة تأديب ، وهي سلطة مركزية . ولا يحق إلا للمحكمة العسكرية وحدها توقيع عقوبات أشد .

١٢٤ - بيد أننا نعتقد بأنه يتم توقيع عقوبات بدنية وعقوبات في شكل الحبس الانفرادي أو الحبس في « غرف لتوقيع العقوبات » ، والحرمان من الطعام والمرافق خارج إطار هذه النظم وبواسطة إجراءات ذات طابع غير رسمي .

١٢٥ - إننا نرى أنه ينبغي منع توقيع جميع أشكال التعذيب أو القسوة البدنية على أسرى الحرب منعاً باتاً وتطبيق الأوامر التي تحرّم ذلك بصرامة . ونعارض أيضاً توقيع أي نوع من العقاب الجماعي . ونعتقد أن النظم الحالية بشأن الحبس الانفرادي يجب أن تراعى في الممارسة العملية .

٦ - المزاعم المتعلقة بالضغط السياسي والايديولوجي والتلقين العقائدي

« الضغط السياسي والايديولوجي على أسرى الحرب بواسطة الأعضاء القياديين للجماعات الإرهابية المنتشرين في المعسكرات »

١٢٦ - اتهمت السلطات الايرانية العراق بتعريض أسرى الحرب الايرانيين للاضطهاد السياسي والايديولوجي . وادعت ، علاوة على ذلك ، أنه سمح لقادة وأعضاء جماعات المعارضة الايرانية من أشال

الشيخ علي طهراني ومجاهدي خلق بدخول المعسكرات حيث حاولوا ، بصورة منظمة ، تغيير أفكار أسرى الحرب الايرانيين وحثهم على نبذ عقائدهم الدينية وخيانة بلدهم .

١٢٧ ـ ردت السلطات العراقية على الاتهامات المذكورة أعلاه بأن أشارت إلى الاتهامات التي قامت هي بتوجيهها لايران فيما يتعلق بالقيام بهذه الممارسات ضد أسرى الحرب العراقيين . وذكرت أنه لم يكن لديها إلا حالة واحدة من هذا النوع قام فيها عضو (رجل دين) في جماعة معارضة بزيارة معسكر لأسرى الحرب ، بناءً على طلب من بعض أسرى الحرب كانوا قد شاهدوه على شاشة التلفزيون .

١٢٨ ـ واستمعنا خلال زياراتنا للمعسكرات إلى ادعاءات مختلفة بوقوع محاولات للتأثير على أسرى الحرب سياسياً وايديولوجياً . واشتكى أسرى الحرب في عدة معسكرات من أنهم يجبرون على أن يستمعوا طوال اليوم إلى برامج إذاعية ذات مضمون سياسي تبثها إذاعة بغداد باللغة الفارسية ، وذلك عن طريق مكبرات للصوت مركبة في كل مهجع . وأبلغنا أسرى حرب آخرون عن محاولات لإجبارهم على إجراء مقابلات إعلامية في الإذاعة أو التلفزيون ينتقدون فيها القادة الايرانيين وعلى الهتاف بشعارات « معادية للخميني » . كما أشاروا أيضاً إلى عرض مسرحيات ذات مضمون سياسي معاد للقادة الايرانيين أو يسيء إليهم . كما أبلغنا في واحد أو اثنين من المعسكرات عن زيارات قام بها قادة معارضة ايرانيون ـ وتمت إحداها قبل وصولنا بوقت قصير ـ وأجبر جميع أسرى الحرب على الاستماع إليهم . وعلى الرغم من هذه المزاعم ، فقد خرجنا بانطباع مؤداه أنه لا يبدو أن هذا النوع من الضغط الايديولوجي مكثف .

١٢٩ ـ وقد أحطنا علماً بأنه تم حديثاً إنشاء مدرسة في معسكر الرمادي رقم ٢ (المعروف باسم معسكر الأطفال) . وكانت هناك دعاية كبيرة للمدرسة ، قامت بها السلطات العراقية ، مع منظمات مثل منظمة أرض البشر (Terre des Hommes) ومنظمة الدفاع عن الأطفال (Defense des enfants) وقدمت لها معدات ومدرسين . ويطلق على المدرسة ، التي افتتحت رسمياً في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، اسم « مدرسة الأطفال من أسرى الحرب الايرانيين » .

١٣٠ ـ وقمنا بزيارة للمدرسة ، وهناك أبلغتنا السلطات أن حرية اختيار الالتحاق بالمدرسة متروكة « للأطفال » . ويبلغ متوسط عمر الطفل في المعسكر ١٦ سنة تقريباً ، وبعضهم ظل في الأسر أكثر من عامين .

١٣١ ـ وأبلغنا مدرسون غير عراقيين أن المدرسة لقيت معارضة في البداية من الأولاد ، وأن عدد الذين يدرسون فيها آخذ في التزايد حالياً . ويبدو أن الكثيرين من السجناء يعزفون عن المدرسة ، مما يؤيد صدق الطبيعة الطوعية لهذا البرنامج التعليمي . ومع أننا ندرك أن التعليم في المدرسة يمكن أن يستغل بسهولة في تلقين المبادىء السياسية ، وخصوصاً بالنسبة لصغار السن ، فإننا نشعر أنه لم يحن الأوان لإصدار حكم على هذه التجربة .

« التحقيق في التدابير العراقية لمنع الأسرى من أداء الصلاة »

١٣٢ ـ وفقاً لما ذكرته السلطات العراقية ، لم تكن هناك أي قيود من هذا القبيل على أي جماعة دينية في المعسكرات العراقية لأسرى الحرب . وقد نشأت المشكلة الوحيدة عن رغبة بعض أسرى الحرب في أداء الصلاة جماعة : وهو أمر لا يمكن السماح به لأسباب تتعلق بالأمن . وقد حددت السلطات عدد من يشاركون في صلاة الجماعة بـ ١٠ أسرى في كل مرة . وأضافت إلى ذلك قولها إن صلاة الجماعة هذه ليست فرضاً في الإسلام .

١٣٣ ـ وخلال زياراتنا للمعسكرات ، شاهدنا عدداً من أسرى الحرب يصلّون منفردين . كما استمعنا إلى عدد منهم يشتكي من عدم السماح له بصلاة الجماعة . وحتى عندما سمحت السلطات لمجموعات من ١٠ أفراد بأداء صلاة الجماعة في المهاجع ، فإنهم كانوا يجبرون على أن يبتعد كل منهم عن الآخر بمسافة متر على الأقل ، بدلا من الصلاة منكباً لمنكب كما يدعو إليه مذهبهم الشيعي .

٧ ـ المزاعم بكون الأحوال في المعسكرات دون المستوى المقبول

« الأحوال غير الصحية ، وفقدان المرافق الضرورية في المعسكرات »

١٣٤ ـ أشارت الحكومة الايرانية إلى عدم كفاية الوجبات الغذائية ، وعدم كفاية المياه الموفرة ، ونقص الفيتامين مما يؤدي إلى الإصابة بالتهاب الفم ، وإلى أحوال صحية سيئة . وزعمت أيضاً باكتظاظ المعسكرات الذي يزيد حدة التلوث ، والمخاطر الصحية .

١٣٥ ـ وشكت الحكومة الايرانية أيضاً من نقص المرافق والإمدادات الطبية .

١٣٦ ـ لم تعلق السلطات العراقية تحديداً على الاتهامات المذكورة أعلاه ، لكنها طلبت إلينا أن نطّلع بأنفسنا على الظروف السائدة في المعسكرات .

١٣٧ ـ وخلال الزيارات التي تمت للمعسكرات ، كانت الأحوال المادية والخدمات الصحية والموضوعات ذات الصلة تناقش في كثير من الأحيان مع ممثلي السلطات ، والموظفين الطبيين ، وأسرى الحرب . ولاحظنا أن المعسكرات التي قمنا بزيارتها كانت جميعها ، عند وصول البعثة ، في وضع جيد . كما لاحت فيها علائم تنظيف وترتيب تمت مؤخراً ، داخل المهاجع وخارجها على السواء .

١٣٨ ـ ومع ذلك ، كان واضحاً نقص المرافق والتجهيزات اللازمة لتوفير ظروف صحية جيدة . فعدد مرشات الاغتسال (الدش) الموجودة قليل ، وأفادنا أسرى الحرب في بعض المعسكرات أنه لا تتوفر فيها سوى الماء البارد ، وأنه مع ذلك غير متاح كل الوقت . أما المراحيض فكانت في حالة سيئة للغاية ورائحتها كريهة مروّعة . كما أنه عند إغلاق المهاجع توضع فيها دلاء تستخدم كمراحيض . ولاحظنا أيضاً وجود بعض السقوف والجدران ينزّ منها الماء ، وسمعنا شكاوى مستمرة من وجود رطوبة في المهاجع . ولا يوجد لدى الأسرى في معظم المهاجع أسرّة ، وتوجد فقط مراتب موضوعة على الأرض وبطانيات ، وفي بعض المعسكرات كان ازدحام المهاجع واضحاً . فأحد المهاجع التي زرناها ، وساحته ١٥ م × ٥ م ، يضم عدداً يتراوح بين ٥٧ و ٦٠ أسيراً .

١٣٩ ـ وتحدث عدد من الأسرى عن مشاكل طبية ، وشكوا من نقص الخدمات والإمدادات الصحية . وفي أحد المعسكرات ، قال لنا أسرى الحرب ، إنه لا يوجد طبيب مقيم . وشكا كثير من الأسرى من نقص العناية بالأسنان ونقص الأدوية الملائمة ، وانعدام وجود بعض الفيتامينات في غذائهم .

١٤٠ ـ وبدا من الانتشار الواضح للجرب ، والبواسير ، والروماتيزم أن أغلب الشكاوى الصحية تتصل بعدم ملاءمة الأحوال الصحية ، واستمعنا أيضاً إلى شكاوى عن وجود أمراض مزمنة ، وبعض الأمراض المعدية ، فضلاً عن الاضطرابات العقلية .

١٤١ ـ ومع أنه قيل إن الطعام تحسن في معظم المعسكرات قبل وصولنا ، كانت هناك شكاوى من رداءة نوعيته وقلة كميته . وقد أشير إلى حالات استخدم فيها الحرمان من الوجبات الغذائية كعقوبة جماعية .

« نقص العناية بالمرضى والجرحى ، مما يؤدي إلى عجز دائم أو بتر العضو المصاب »

١٤٢ ـ نفت السلطات العراقية المزاعم المذكورة أعلاه . وخلال اتصالاتنا مع الموظفين الطبيين الرسميين في المعسكرات ، أكدوا في أحيان كثيرة أنه يجري عند الضرورة تقديم علاج فعّال في المستشفيات العسكرية ، علاوة على المرافق الطبية المتاحة في كل معسكر . وقيل إن بعض المزاعم عن نقل السجناء من المعسكرات إلى أماكن غير معلومة وإعادتهم ثانية ، إنما هي في الواقع حالات كانوا فيها يعالجون في المستشفيات . ولم يتسن لنا تلبية الدعوة التي وجهت إلى البعثة لزيارة أحد المستشفيات العسكرية ، كما سبق لنا الشرح في الفقرة ٧٠ .

١٤٣ ـ وكان صعباً علينا تحديد الأساس الحقيقي لهذا الشاغل الايراني المحدد ، لاسيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين جرحوا في ميدان المعركة ، رغم أن بعض الأسرى أكدوا أنهم شهدوا إطلاق الرصاص على عديد من أسرى الحرب الجرحى . وقيل لنا عن أسير مات في معسكر الأنبار ، بسبب نقص العلاج بعد أن أصيب بنوبة قلبية ، وعن سجناء أصبحوا معوّقين بصورة دائمة ، نتيجة لنقص العلاج الطبي .

١٤٤ ـ وقد التقينا ببعض هؤلاء السجناء ، وغيرهم ممن زعموا بأنه لم يسمح بإجراء عمليات جراحية ضرورية لهم لعلاج البواسير من الدرجة الثالثة .

١٤٥ ـ وكما ذكرنا بالنسبة للشاغل الايراني السابق ، شهدنا وجود قدر كبير من المعاناة بين الأسرى الذين شكوا من نقص أنواع العناية الطبية ومن الأمراض المزمنة ، ومن تدهور في السمع والأبصار وأمراض أخرى .

١٤٦ ـ ورغم عدم قدرتنا على تكوين رأي قاطع بشأن صحة جميع هذه الشكاوى ، فإننا نعتقد أن هناك قدراً كبيراً من التحسن فيما يتعلق بعلاج المرضى والجرحى .

٨ ـ مزاعم إنكار أو منع البريد والاستحقاقات الأخرى لأسرى الحرب في المعسكرات

« التحقيق في أن رسائل عائلات الأسرى تمكها الرقابة العراقية عن الأسرى وانها في بعض الأحيان لا تصل إليهم مطلقاً »

١٤٧ ـ ذكرت السلطات العراقية أن أسرى الحرب الايرانيين في العراق يتلقون من الرسائل أكثر بثماني مرات مما يتلقى أسرى الحرب العراقيين في ايران ، الذين هم أكبر بكثير في أعدادهم . فقد سمحت لهم ، حتى وقت متأخر ، بست رسائل في الشهر كحد أعلى . وعلى كل حال ، فقد سبب هذا الأمر مشاكل إدارية خطيرة . وبعد إجراء مناقشات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، تم الاتفاق على السماح برسالتين في الشهر على النحو الذي تدعو إليه اتفاقية جنيف الثالثة . ومع ذلك ففي الأشهر الأخيرة لم تصل رسائل من أسرى الحرب العراقيين في ايران .

١٤٨ ـ ونتيجة استفساراتنا توصلنا إلى نتيجة ، دون أن نطلق حكماً على الأسباب ، وهي أن نسبة ١ إلى ٨ التي ذكرتها السلطات العراقية تبدو صحيحة . وهذا لا يعني ، بالطبع أنه لا توجد حالات شاذة ، بما في ذلك قيام السلطات العراقية بإمساك البريد . كما سمعنا من بعض أسرى الحرب أنهم لم يسمح لهم إلا بتحرير خطاب واحد أو رسالة واحدة في الشهر ؛ أما الصور الفوتوغرافية فلم تكن تسلّم . ووردت شكوى ذات صلة أعرب عنها أسرى الحرب في كل معسكر تقريباً وهي أنهم لم يكن يسمح لهم باستعمال القلم والورق . ومع ذلك ، يبدو أن التأخير في تسليم الرسائل بسبب إجراءات المراقبة أمر سائد .

« التحقيق في رفض العراق السماح بوصول طرود الهلال الأحمر من الإسعافات التي تحتوي على بنود كالنظارات الطبية والأدوية الخاصة إلى الأسرى »

١٤٩ ـ أجابت السلطات العراقية بأنها ترحب بالطرود الطبية وغيرها ، رغم أنها لم تتلق من ايران أيًا منها . وقد اشتكت ، بدورها ، من أن الطرود المرسلة إلى أسرى الحرب العراقيين لم توزعها السلطات الايرانية .

١٥٠ ـ وقد بينت تحقيقاتنا ، مع ذلك ، أن آمري المعسكرات في ايران والعراق على حد سواء ، لم يسمحوا بتوزيع الإمدادات الطبية المرسلة إلى أسرى الحرب .

« التحقيق في استيلاء الجنود العراقيين على الممتلكات الشخصية للأسرى »

١٥١ ـ نشعر أن الاستيلاء على الممتلكات الشخصية للأسرى قد حدث في كلا الجانبين في وقت الأسر أو بعد ذلك بقليل . وبالنظر إلى طول مدة احتجازهم وخطورة بعض مشاكلهم لم يقدم مثل هذه الشكاوى إلا القليل من أسرى الحرب الايرانيين في المعسكرات التي تمت

زيارتها . ولم يتسن لنا أن نحقق بصورة مفصلة في الشاغل الذي أعربت عنه حكومة جمهورية ايران الإسلامية .

١٥٢ - وقد طلبنا من السلطات العراقية شرحاً وإيضاحاً لنظامها بشأن سلامة الممتلكات الشخصية لأسرى الحرب بعد الأسر والتسجيل . وقد قال العراقيون إنهم عندما يصبح أسرى الحرب لدى السلطات المسؤولة ، تنطبق عليهم الأنظمة العراقية المتفقة مع أحكام اتفاقيات جنيف . ولاستيضاح كيفية التقيد بهذه القواعد عملياً ، طلبنا في أحد المعسكرات أن نرى الممتلكات المحفوظة لبعض الأسرى . وقد وجدنا أنها محفوظة في خزينة مجاورة لمكتب آمر المعسكر . وقد أتي إلينا ببعض النماذج من هذه الممتلكات وتحققنا منها من أسرى الحرب المعنيين خلال زيارتنا للمعسكر .

٩ - المزاعم المتعلقة بمنع الزيارات وبعض الشواغل الأخرى

١٥٣ - في رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية (انظر التذييل ١) ، قدمت إلينا المقترحات التالية لتجري دراستها تحت رعاية الصليب الأحمر :

« (أ) تبادل عدد متساو من الأسرى ؛

« (ب) إجراء الاستعدادات لتتمكن عائلات الأسرى من زيارتهم » .

١٥٤ - وبعد ذلك ، استطعنا أن نقدم المقترحات التالية في هذا الصدد إلى السلطات العراقية :

« (أ) أن تسمح للأسر العراقية بالسفر إلى ايران بهدف الزيارة ؛

« (ب) أن توجد إمكانية مماثلة للأسر الايرانية للسفر إلى العراق » .

١٥٥ - وقد أبلغتنا السلطات الايرانية أنه رغم الرد السلبي الذي بعثت به العراق على مقترحات زيارات الأسر فإن السلطات الايرانية تسمح للعائلات بزيارة أسرى الحرب العراقيين في ايران ، وتقدم جميع التسهيلات اللازمة لهذه الزيارات .

١٥٦ - إننا نعلم أن لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية صيغاً لإجراءات زيارة الأسر قُدمت إلى كلتا الحكومتين . ومع ذلك ، لم تتم متابعة هذه المسألة من جانب الحكومتين المعنيتين .

١٥٧ - وقد أبلغتنا السلطات العراقية أنها مستعدة لأن تسمح بالزيارات العائلية عندما تقدم ايران قائمة كاملة بأسرى الحرب العراقيين المحتجزين لديها ، وأنها لا تقبل الممارسة الايرانية بإذاعة أسماء أسرى الحرب العراقيين في وسائل الإعلام ، وأنها تعتبر أن في هذه الممارسة انتهاكاً لاتفاقيات جنيف . ويمكن للزيارات ، فور تلبية المطالب العراقية أن تجري عن طريق بلد ثالث أو من الأفضل أن تجري عن طريق العبور المباشر للحدود ، وهو ما يتطلب هدنة مؤقتة يتفق عليها الطرفان .

١٥٨ - وقد أعربت السلطات في كلا البلدين عن استعدادها لتبادل أسرى الحرب . ومع ذلك ، بينت السلطات في العراق أن التبادل ينبغي أن يتم على أساس التناسب . إذ أن ايران تحتجز من أسرى الحرب العراقيين أكثر مما يحتجز العراق من أسرى الحرب الايرانيين بخمس مرات . ثم أضافت ، مع ذلك ، أنها مستعدة لأن تكون مرنة فيما يتعلق بهذا التناسب .

ثالثاً - زيارة جمهورية ايران الإسلامية

ألف - برنامج عمل البعثة وخط سيرها

١٥٩ - لدى وصولنا إلى طهران في صباح ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وضعنا برنامج عملنا بعد دراسة عدد من المقترحات التي قدمتها إلينا وزارة خارجية جمهورية ايران الإسلامية . وبعد ذلك تم إبلاغ البرنامج إلى السلطات الايرانية التي قدمت لنا جميع الترتيبات التقنية والتسهيلات اللغوية اللازمة لتنفيذه . وعندما وضعنا مخطط الزيارة ، كان علينا الموازنة بين الرغبة في زيارة أكبر عدد ممكن من معسكرات أسرى الحرب ، بالإضافة إلى كوركان ، وبين القيود التي يفرضها بُعد المعسكرات عن طهران وقصر فترة إقامتنا .

١٦٠ - وقد استقبلنا السيد علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية . كما عقدنا محادثات ، في بداية زيارتنا ونهايتها ، مع فريق من مسؤولين في الحكومة الايرانية يرأسه السيد د . ج . محلاتي ، المدير العام للشؤون الدولية في وزارة الخارجية ، وكان من بين أعضائه السيد سعيد رجائي خراساني ، الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ، والسيد س . ناصري ، رئيس إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية ، والسيد أ . أخوندي ، مستشار وزير الداخلية ، والسيد ح . حسيني ، نائب رئيس إدارة المنظمات الدولية .

١٦١ - كما عقدنا مناقشات مع الكولونيل مقري ، آمر المركز العسكري في طهران الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن جميع معسكرات أسرى الحرب في جمهورية ايران الإسلامية ومع آمري كل معسكر لأسرى الحرب تمت زيارته . كما اجتمعنا مع أمين لجنة حماية أسرى الحرب الايرانيين وسائر أعضائها البارزين .

١٦٢ - وخلال إقامتنا في جمهورية ايران الإسلامية ، زرنا ثمانية معسكرات لأسرى الحرب : معسكر كوركان ؛ وساري وسمنان ، الواقعين بين كوركان وطهران ؛ وخمسة معسكرات أخرى تقع في طهران وضواحيها ، وهي داوووديه ، ومهرآباد ، وحشمتيه ، وناختي ، وباراندآك . وكان لابد من إلغاء زيارة كانت مقررة بطائرة هليكوبتر إلى معسكر عرك لأسرى الحرب ، الواقع على بعد حوالي ٢٠٠ كيلومتر جنوب غربي طهران ، بسبب الأحوال الجوية . وكان مجموع عدد أسرى الحرب المحتجزين في المعسكرات التي تمت زيارتها ٨٩٤ ٣٠ . ويظهر في التذييل ٦ لهذا التقرير قائمة بمعسكرات أسرى الحرب في ايران مع عدد الأسرى في كل منها ، التي قدمتها السلطات الايرانية وكذلك وصف للمعسكرات الثمانية لأسرى الحرب التي تمت زيارتها . ويضم التذييل ٧ الترتيب الزمني للأنشطة التي قمنا بها في ايران .

باء ـ المعلومات والسياسات العامة لجمهورية ايران الإسلامية بشأن أسرى الحرب

١٦٣ ـ أبلغتنا السلطات الايرانية ، في مجرى الاجتماعات الأولية ، الملاحظات والتعليقات التالية ، كما أبلغتنا عن سياساتها العامة بشأن مسألة أسرى الحرب .

١٦٤ ـ ففيما يتعلق بحالة أسرى الحرب الايرانيين في العراق ، توحي المعلومات التي وردت إلى الحكومة الايرانية بأن الحالة شديدة الخطورة . وأن ذلك ، كما ستلاحظ البعثة بلا شك ، كان بصورة واضحة بعكس معاملة أسرى الحرب في ايران التي هي معاملة إنسانية قائمة على تعاليم القرآن ومتفقة مع المبادىء التوجيهية التي وضعها بنفسه الإمام الخوميني الذي يرغب في أن يعامل جميع أسرى الحرب بوصفهم ضيوفا .

١٦٥ ـ وقالت هذه السلطات إن من المؤسف أن تصبح مسألة أسرى الحرب أداة عملية في أيدي العراق ومؤيديه . وإن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد وقعت مؤخراً في ذلك الفخ . ومن الأمثلة الواضحة مشكلة أسرى الحرب الايرانيين الذين أسرهم العراق وهم دون ١٨ سنة من العمر . وإن جمهورية ايران الإسلامية ، التي تحتجز هي أيضاً عدداً كبيراً من أسرى الحرب الذين هم من نفس الفئة العمرية ، قد اقترحت القيام عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية بإخلاء سبيل جميع أسرى الحرب دون سن الـ ١٨ المحتجزين في كلا الجانبين . ومع ذلك فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تساعد في تنفيذ هذا الاقتراح ، بل استعملته بوصفه جزءًا من دعايتها ضد ايران . وإن حكومة العراق أعلنت ، قبل وصول البعثة بأسبوعين ، عن عزمها على بناء مدرستين للأطفال من الأسرى الايرانيين ، وتبرعت منظمتان سويسريتان للمساعدة في ذلك المشروع . وقد استرعت الحكومة الايرانية انتباه الحكومة السويسرية لهذه المسألة .

١٦٦ ـ وكانت الحادثة التي وقعت في كوركان شبيهة بالحوادث التي وقعت أيضاً في معسكرات الموصل وغيرها من معسكرات أسرى الحرب في العراق . وكانت لجنة الصليب الأحمر الدولية تعلم بها لكنها اختارت أن تنشر حادثة كوركان ، بينما التزمت الصمت بشأن حادثة الموصل .

١٦٧ ـ وقد اعتادت جمهورية ايران الإسلامية التعرض للضغوط الخارجية . وقد شنّ العراق الحرب في محاولة منه للحيلولة دون قيام جمهورية ايران الإسلامية باتباع السياسات التي شرعت في تنفيذها . وإن الحكومة الايرانية على استعداد للنظر في أي اقتراحات تقدّم داخل إطار دولي ولكن بعيداً عن بريق الدعاية . لذلك ، فإنها لن تقبل اشتراك منظمة مشهورة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية إذا ما استخدمت كأداة للدعاية والضغط . وقد أعربت جمهورية ايران الإسلامية عن ارتياحها للأسلوب الذي أجرت به الأمم المتحدة عمليتي التحري المتعلقتين بالمناطق المدنية التي تعرضت للهجوم العسكري وباستعمال الأسلحة الكيميائية . وإن الحكومة على ثقة من أن البعثة لن تتأثر ، في القيام بأعمالها ، بالدعاية السياسية المحيطة بقضية الأسرى .

١٦٨ ـ وفيما يتعلق بمجالات التفاوض مع العراق ، أوضحت الحكومة الايرانية أنها اقترحت ، منذ سنوات عدة عندما كان لدى ايران عدد من الأسرى أقل من العدد الحالي بكثير ، القيام بعملية تبادل للأسرى ، ولكنها لم تتلق رداً من الحكومة العراقية ، ولم تزل ايران على استعداد لتبادل الأسرى بأعداد متساوية ، أو بأعداد يقبلها العراق . كما طرحت مشكلة المدنيين الايرانيين ـ كالأطباء مثلاً ـ المعتقلين في العراق كأسرى مما يتعارض مع اتفاقية جنيف . وهذا مجال آخر من مجالات التفاوض مع العراق حتى وإن كانت الحكومة الايرانية متشككة في مدى استعداد العراق للتوصل إلى اتفاق . وفضلاً عن ذلك ، فإن جمهورية ايران الإسلامية مستعدة لإجراء الترتيبات اللازمة لتبادل الأسرى من الأطفال بأي أعداد يوافق عليها العراق . وقد تقدمت الحكومة الايرانية منذ سنوات عدة باقتراح تبادل زيارات عائلات الأسرى . وقد أدت بعض الخطوات التي اتخذتها حكومة العراق إلى الحيلولة دون تحويل ذلك الاقتراح إلى حقيقة واقعة . ولم يزل ذلك الاقتراح مطروحاً على مائدة التفاوض ؛ كما أبدت جمهورية ايران الإسلامية استعدادها للسماح للعائلات العراقية بزيارة ذويها من الأسرى بغض النظر عن المعاملة بالمثل .

١٦٩ ـ كما أننا علمنا أن جمهورية ايران الإسلامية على استعداد ، منذ بعض الوقت ، للقيام من جانب واحد بإطلاق سراح عدد كبير من الأسرى العراقيين المعوّقين . وحتى هذا اليوم تمت إعادة مجموعة من ٧٢ من أولئك الأسرى إلى وطنهم ، وستتلوها مجموعة أخرى مكونة من ٢٦ أسيراً . وقد كان هناك قدر من التأخير في هذا الصدد بسبب العلاقات المتوترة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية .

١٧٠ ـ وقيل إن جمهورية ايران الإسلامية تنظر بشكل جاد في إمكانية التقدم إلى واحد أو أكثر من البلدان المحايدة ، أو إلى إحدى المنظمات الدولية ، بطلب القيام بدور السلطة الحامية . والحكومة الايرانية على استعداد ، كبديل ، للاستعانة بالمساعي الحميدة لدولة ثالثة ، أو لمنظمة دولية ، دون القيام بدور السلطة الحامية ، بغرض المساعدة في إتمام عملية تبادل الأسرى .

١٧١ ـ ورداً على سؤال ، قيل لنا إن الحكومة الايرانية ترى ضرورة البدء بإطلاق سراح الأسرى الذين أمضوا أطول فترة في الأسر ، وكان هناك ما بين ٦ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ أسير عراقي أمضوا في الأسر أكثر من أربع سنوات .

١٧٢ ـ أما بالنسبة للسياسات والممارسات الإدارية التي تتبعها الحكومة الايرانية إزاء الأسرى العراقيين ، فقد أُعلمنا بما يلي :

(أ) بلغ العدد الكلي للأسرى في جمهورية ايران الإسلامية ما يزيد عن ٤٦ ٠٠٠ أسير موزعين على أكثر من ١٦ معسكراً . وقد تم اعتقال معظم الأسرى بالقرب من خرمشهر ؛

(ب) تقع المعسكرات في مناطق تتمتع بأفضل الأحوال المناخية بعيداً عن جبهة القتال . وكان معظم هذه المعسكرات فيما مضى مساكن لأفراد الجيش الايراني ؛

(ج) جميع المعسكرات مزودة بإمدادات وفيرة من مياه الصنابير ، وبوحدات التدفئة والتبريد ؛ وبعض هذه المعسكرات مزود بأجهزة تكييف الهواء ؛

(د) كل معسكر مزود بالمرافق الصحية المطلوبة ، مثل مرشات الاغتسال (الدّش) ، والمراحيض ، والمغاسل . ويطلب من الأسرى الاستحمام مرة واحدة على الأقل في الأسبوع . وعلى الرّغم من وجود بعض مرافق الغسيل الآلية ، يقوم معظم الأسرى بغسل ملابسهم بأيديهم ، ويقدم لهم لهذا الغرض صابون للغسيل :

(هـ) وجميع المعسكرات مزودة بالأطباء والمرافق الطبية اللازمة لمعالجة الحالات المرضية البسيطة . أما أقسام الطوارىء ووحدات العناية المكثفة فتتوافر في المستشفيات العسكرية . وهناك في المتوسط طبيب واحد وثلاثة مساعدين طبيين لكل ١ ٠٠٠ أسير . وهذه النسبة مرضية إذا ما قورنت ببقية مستشفيات ايران ، التي تصل فيها النسبة إلى طبيب واحد لكل ١٠ ٠٠٠ مواطن . ويستعان في المعسكرات بخبرة الأطباء العراقيين المأسورين :

(و) ويتم على الفور نقل الأسرى الذين يجرحون على الجبهة إلى مستشفيات في طهران . ومن سياسة الحكومة الايرانية السعي ، تمشياً مع التعاليم الإسلامية ، إلى إعادة الأسرى المصابين بأمراض مزمنة أو عضال إلى وطنهم عن طريق بلد ثالث . وإذا ما كانت هناك أي معوقات في سبيل ذلك ، فإنها تكون نتيجة للتأخيرات البيروقراطية ، وليس أقلها التأخير من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مما أدى مثلاً ، إلى وفاة اثنين من الأسرى قبل إعادتهما إلى وطنهما :

(ز) وتتماثل مرافق النوم في المعسكرات مع المرافق الموفرة للجنود الايرانيين : حيث تم تزويد كل أسير بسرير ، وحشيّة (مرتبة) ، ووسادة ، وبطانية ، ومنشفة ، وفرشاة للأسنان :

(ح) ويصرف لكل أسير خمس عشرة قطعة من الملابس . فيتسلم غطاء جديداً للرأس كل ستة أشهر ؛ وملابس داخلية جديدة كل أربعة شهور ؛ وأربع قطع من الصابون كل شهر ؛ ومنشفة حمام ومنشفة يد جديدة وفرشاة أسنان وشبشب كل ستة شهور ؛ وزوجاً من الجوارب كل شهر ؛ وغطاء فراش جديد كل ستة ، وبطانيتين جديدتين كل سنتين . كما يتسلم الأسير معطفاً جديداً من الصوف وبنطلوناً جديداً كل سنة :

(ط) والغذاء الذي يصرف للأسرى هو نفس الغذاء الذي يصرف للجيش الايراني . ولما كانت البلاد في حالة حرب فإن المخصصات الغذائية للجيش تحتوي على ٣ ٥٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ سعر في اليوم . وينطبق نفس الشيء على الأسرى . وكثيراً ما تتشاور سلطات المعسكر مع الأسرى بشأن غذائهم . وكان من نتائج ذلك ، على سبيل المثال ، أن خفّضت كمية الأرز وزيدت كمية اللحم . ويأكل الأسرى الدجاج مرتين كل أسبوع . ويصرف لهم اللحم دائماً مع وجباتهم الرئيسية . ويقدم لهم الزبد وأنواع المربى وأحياناً البيض مع وجبة الأفطار . وتعمل السلطات على تقديم الفاكهة أو الفاكهة المحفوظة إليهم ثلاث مرات كل أسبوع :

(ي) ويحصل كل أسير ، بغض النظر عن رتبته ، على ما يعادل ٢٠ فرنكاً سويسرياً في الشهر . يصرف إليهم منها ١٠ فرنكات في صورة كوبونات يمكنهم استخدامها كما يستخدمون النقود في مقصف المعسكر أو متجره حيث تتاح السلع بسعر التكلفة . وتصرف الفرنكات العشرة الأخرى في شكل سجائر بمعدل سبع سيجارات في اليوم . ولا تدفع النقود للأسرى نقداً إذ أن ذلك من شأنه أن يسر مهمة أولئك الذين يسعون إلى الهرب . وبالإضافة إلى ذلك يصرف لكل أسير بدل يومي قدره ٢٠ ريالاً[١٨] لشراء الحلوى . وفي بداية الحرب ، كان الجنود يحصلون على ٨ فرنكات ، ويحصل ضباط الصف على ١٢ فرنكاً ، بينما يحصل الضابط على ١٦ فرنكاً . وتقرر فيما بعد أنه سيكون من الأكثر انصافاً زيادة راتب الجميع إلى ٢٠ فرنكاً . وبذلك يكون ما تدفعه جمهورية ايران الإسلامية أكثر من المطلوب دفعه بموجب اتفاقية جنيف . وفي بعض الأحيان يحصل الأسرى على راتبهم عن شهرين أو ثلاثة شهور دفعة واحدة :

(ك) وفيما يتعلق بوسائل الترفيه ، توجد بجميع المعسكرات أجهزة تلفزيون ملون ومذياعات . وللأسرى الحرية في مشاهدة أي برنامج يرغبون فيه أو الاستماع إليه . كما أن الصحف والمجلات متوفرة بالعربية وأحياناً بالانكليزية :

(ل) والتمرينات الرياضية في الصباح إلزامية . أما الألعاب فليست كذلك بالرغم من أن كرة القدم وكرة البيسبول وكرة تنس الطاولة من الألعاب الشعبية . ولكل معسكر للأسرى أفرقته الخاصة به وتجري هذه الأفرقة المباريات فيما بينها . ثم يتبارى الفريق الفائز مع الفريق الايراني . وقررت السلطات مؤخراً السماح للفريق الفائز باللعب في الخارج عام ١٩٨٥ :

(م) وتقدم كل التسهيلات لأداء العبادات الدينية . بل إن بعض الأسرى يؤخذون إلى مدينة قم المقدسة . كما تولى العناية لاحتياجات المسيحيين وأي طوائف دينية أخرى ، لاسيما في أعياد الكريسماس وبعض العطلات الدينية المسيحية الرئيسية الأخرى :

(ن) وفيما يتعلق بالبريد قيل لنا إن للأسرى حرية مراسلة من يشاؤون في أي مكان ، بما في ذلك عائلاتهم بطبيعة الحال . وتوفر لهم أقلام الحبر وأقلام الرصاص فضلاً عن الورق . ويتم توصيل الرسائل بواسطة لجنة الصليب الأحمر الدولية أو عن طريق بلد ثالث . والرسائل المرسلة إلى بلدان خلاف العراق تصل ردودها فوراً . أما الردود التي تصل من العراق فهي بطيئة ، مما يوحي بأن الحكومة العراقية تحتجز الرسائل أو أن الأسر لا تتسلم الرسائل المرسلة إليها من الأسرى . والدليل على ذلك أن الأسرى يتسلمون في حالات عديدة رسائل « زائفة » كتبتها ، على سبيل المثال ، « زوجة » أسير غير متزوج ، أو تحتوي على معلومات بشأن صحة واحد من الأقرباء يكون قد توفي منذ زمن بعيد . وبعد فحص الرسائل الواردة من الأسرى ، وهي عملية تستغرق عادة أسبوعاً أو أسبوعين ، تسلم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ما لم تسلم عن طريق بلد ثالث :

(س) والحكومة الايرانية على استعداد لتسهيل لقاءات الأسرى مع عائلاتهم ، وقد أبلغت بلدان ثالثة بأنها ترحب بوصول أي عائلات للأسرى إلى جمهورية ايران الإسلامية . وتسهيلاً للأمور وتلافياً للانتقام المحتمل من جانب الحكومة العراقية ، لا تختم السلطات الايرانية جوازات سفر أولئك القادمين لزيارة أقربائهم في المعسكرات . وتمنح تأشيرة دخولهم على قصاصة مستقلة من الورق . وتقدم التسهيلات للأسرى من أجل مقابلة زوجاتهم في خلوة كاملة . وفي بعض المعسكرات ، أبلغنا أن الأسرى يظهرون على شاشة التلفزيون ويطلبون من عائلاتهم الحضور لزيارتهم :

(ع) وجميع المعسكرات تقريباً بها لجنة ثقافية . ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة توفير فصول محو الأمية للأسرى الذين لا يجيدون القراءة والكتابة . ونتيجة لهذا الجهد تعلم القراءة والكتابة ما يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ أسير . وينظم ما مجموعه ٢٨٥ فصلاً لمحو الأمية في المعسكرات ، يستعان فيها بما مجموعه ٢٨١ مدرساً ، أغلبهم من الأسرى أنفسهم . وفي معظم الفصول يعلم تفسير القرآن ، كما تعلم الجغرافيا والتاريخ . وبالإضافة إلى ذلك عرض ما مجموعه ٢٦٠ مسرحية في المعسكرات قام بأدائها الأسرى أنفسهم ، وسجلت أكثر من ٥٠٠ أغنية من أغاني الأسرى على شرائط ووزعت . وبكل سجن توجد مكتبة . وكل ذلك تمشياً مع المبادىء التوجيهية التي أرساها الإمام الذي يريد أن يعود الأسرى ذات يوم إلى بلادهم كعناصر نافعة لمجتمعهم :

(ف) وفي كل معسكر توجد ورشة يمكن فيها للأسرى اكتساب مهارات عملية ، وتنفيذ أشغال نافعة ، من الفنون والحرف إلى الأنشطة الصناعية الصغيرة ومن يعمل منهم يتقاضى المزيد من المال ؛

(ص) وجميع شواغل الأسرى ينظر فيها ممثل المعسكر مع مجلس مؤلف من ثمانية أعضاء ، جميعهم من الأسرى الذين ينتخبهم زملاؤهم . ولكل مهجع وقسم ممثلوه المنتخبون . ويخضع اختيار الممثلين لموافقة سلطات المعسكر . وفي المعسكرات التي تضم الضباط والجنود ، يقوم الضباط أحياناً ، وليس دائماً ، بدور ممثلي الأسرى ؛

(ق) ولا يسمح لأي مدنيين عراقيين ، فيما عدا الأسرى ، بدخول المعسكرات ؛

(ر) ويتولى أمر المعسكرات معالجة معظم الحالات التي تنطوي على مخالفة النظام ، وكانوا مخولين بفرض فترة من الحبس الانفرادي بحيث لا تتجاوز الفترة ١٠ أيام . أما الجرائم الخطيرة فكانت تعرض على محكمة رغم أن الحكم فيها يعلّق إلى انتهاء الحرب . ولا يمكن فرض عقوبة جدية إلا بحكم محكمة وفقاً للشريعة الإسلامية . وليس مسموحاً لسلطات المعسكرات ، ناهيك عن الأسرى الآخرين ، تطبيق أية عقوبة جدية .

١٧٣ - وترد في الفرع التالي من هذا التقرير استنتاجاتنا وملاحظاتنا فيما يتعلق بالشواغل التي أعربت عنها حكومة العراق ، وكذلك فيما يتعلق بسياسات حكومة جمهورية ايران الإسلامية تجاه أسرى الحرب المحتجزين في هذا البلد .

جيم - فحص الشواغل التي أعربت عنها حكومة الجمهورية العراقية

١ - مزاعم بشأن قتل أسرى الحرب في المعسكرات

« المعاملة السيئة للأسرى العراقيين وتعذيبهم وقتلهم وبتر أعضاء بعضهم وسحب الدم منهم »

١٧٤ - إلحاقاً بهذه الشواغل من جانب العراق ، ادعت السلطات العراقية أن هذه المعاملة اللاإنسانية أدت مراراً إلى حدوث تمرد بين أسرى الحرب العراقيين في المعسكرات في كوركان ، وساري ، وباراندك ، وسمنان ، ومشهد ، مما أدى إلى قتل وإصابة الأسرى على نطاق واسع على أيدي الحرس الايرانيين .

١٧٥ - رفضت السلطات الايرانية الاتهامات المذكورة أعلاه رفضاً باتاً وكلياً ، وأعلنت أنها ليست إلا دعاية . وأعلن أن الادعاء بسحب الدم من العراقيين لا أساس له ، وأنه حتى عندما كان الدم مطلوباً لرفاقهم العراقيين ، فإنه لم يكن يؤخذ من أسرى الحرب بل كان يقدم من المصارف الوطنية للدم . وفيما يتعلق بالحوادث التي يدّعي العراق أنها وقعت في معسكرات مختلفة ، فإنها إما أنكرتها كلية أو عزتها لأسباب مختلفة تماماً .

١٧٦ - ولم نكن في وضع يتيح لنا أن نتحقق من الأساس الوقائعي للشواغل العراقية المتعلقة بالقتل المتعمد وحالات البتر غير الضرورية للأعضاء المتصلة بالعلاج الطبي أو سحب دم من أسرى الحرب العراقيين لإعطائه للجنود الايرانيين . ومع ذلك ، استمعنا خلال زياراتنا لمعسكرات أسرى الحرب إلى الكثير من الشكاوى المتعلقة بحالات سوء المعاملة ذات الطبيعة العامة ، بما في ذلك الضرب بالسياط والكبول السلكية والعصي والمواسير الحديدية ، والركل ، وخصوصاً في الأجزاء المجروحة من الجسد . وكانت هذه المعاملة تتم عادة على أيدي حراس السجن ، ولكنها كانت تتم أحياناً على أيدي أسرى الحرب العراقيين المعارضين للحكومة العراقية . واستمعنا أيضاً إلى تقارير عن حالات حبس تكديري لمدد طويلة ، انفرادياً أحياناً ، وفي زنزانات صغيرة ومكتظة في أحيان أخرى ؛ وعن الحبس في أوعية ليس فيها حيز للحركة ، ونزع الأظافر وما إلى ذلك . كما أُبلغ أيضاً عن تدابير للعقاب الجماعي ، مثل الحرمان من الأكل أو تقليل كميته ، لفترات تصل إلى ٣٠ يوماً .

١٧٧ - ورغم أننا لم نتمكن من تحديد صحة الروايات الفردية ، فإن شيوعها وتشابهها ، وتأكيد العديد من أسرى الحرب لها ، قد أدى بنا إلى أن نستنتج أن هذه الممارسات قد وقعت دون شك . وقد يؤدي سوء المعاملة ، أو حتى وجود شائعات عنه ، إلى التمرد ، ولذا فإن من المرجح إلى حد بعيد أن يكون هو السبب في بعض حوادث العنف التي تكرر وقوعها في بعض المعسكرات ، وبالإضافة إلى حادثة معسكر كوركان التي وصفت وصفاً تفصيلياً في الفرع السابق من هذا التقرير ، سمعنا أيضاً من عدة مصادر ، خلال زياراتنا للمعسكرات ، عن وقوع الحوادث التالية :

(أ) في قسم كالادوس من معسكر باراندك ، قتل ١٣ أسيراً وأصيب ما يزيد على ١٠٠ آخرين بإصابات خطيرة ، في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ ؛ وفي قسم فللاهي قتل أسير واحد وأصيب عشرات منهم بإصابات خطيرة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ ؛

(ب) في معسكر ساري ، قتل أسير واحد وجرح ٧ آخرون ، في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ؛

(ج) في معسكر سمنان ، قتل ٣ أسرى وأصيب ١٥ آخرون بإصابات خطيرة ، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ؛

(د) في معسكر تاختي ، قتل ٤ أسرى ، في أوائل آب/أغسطس ١٩٨٤ .

١٧٨ ـ وسمعنا أيضاً عن وقوع حادثة في معسكر غوتشان ، في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، قتل خلالها ٥٠ من أسرى الحرب وأصيبت أعداد كبيرة منهم بجروح خطيرة ، وعن وقوع حادثة أخرى في معسكر مهراباد (لم يتوفر التاريخ) ، مات فيها ما لا يقل عن ١٠ من أسرى الحرب . كما ذكر أن حادثة وقعت في معسكر مشهد ، دون تفصيلات .

١٧٩ ـ وفيما يتصل بالحوادث المذكورة أعلاه ، فإن أسرى الحرب في المعسكرات المختلفة التي تمت زيارتها أعطونا قوائم كاملة أو جزئية بأسماء أسرى الحرب الذين قتلوا أو جرحوا ، مع أرقام وبطاقات تسجيلهم لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية . وأبلغنا معظم أسرى الحرب أن سبب الحوادث يرجع إلى الخلافات الايديولوجية القائمة بين « المؤمنين » و « الموالين » ، ولمقاومة الموالين لوجود « المؤمنين » معهم في نفس المهاجع أو الأقسام . وقد اعترفت السلطات بالحوادث التي وقعت في ساري وبارانداك وتاختي ، وذكروا أن الحوادث نجمت عن مشادات بين فئات متعارضة من أسرى الحرب ، وعن محاولات للهرب . ولسنا في وضع يتيح لنا التحقق من الحوادث الأخرى ، ولكننا نستنتج على أساس المعلومات التي توفرت لنا والتي تؤكد بعضها البعض بصورة جيدة ، أن حادثتي سمنان بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير وبارانداك بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، قد وقعتا بالفعل .

« صدور أحكام بالإعدام أو أحكام بالسجن على بعض الأسرى العراقيين دون إبلاغ لجنة الصليب الأحمر الدولية بالإجراءات القانونية التي اتخذت في التحقيق والمحاكمة »

١٨٠ ـ فيما يتعلق بالشاغل المذكور أعلاه ، وفرت لنا السلطات العراقية نسخاً من ثلاثة أحكام إعدام وثلاثة أحكام بالسجن أصدرتها المحاكم العسكرية الايرانية في عام ١٩٨٣ ولم تبلغ إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية .

١٨١ ـ أكدت السلطات الايرانية أنه يحق للدولة المضيفة ، بموجب اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ، أن تحاكم وتعاقب المجرمين من أسرى الحرب وفقاً للوائحها العسكرية ، وذكرت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية أجرت مقابلات في عام ١٩٨٤ مع أسرى الحرب الثلاثة الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن وأن بإمكاننا أن نلتقي بهم إذا كنا راغبين في ذلك .

١٨٢ ـ وسمعنا خلال زياراتنا للمعسكرات المختلفة عن عدد من الشكاوى بشأن الأحكام التي أصدرتها المحاكم الإسلامية ، والحكم بإعدام طيارين لقيامهم بغارات جوية على مناطق مدنية . غير أننا لم نكن في موقف يتيح لنا التأكد من الأساس الوقائعي لهذه الادعاءات .

١٨٣ ـ ومع ذلك ، فإننا نود أن نوجه الانتباه إلى المادتين ١٠٤ و١٠٧ من اتفاقية جنيف الثالثة ، والتي تقضي بأن من واجب الدولة المحتجزة أن تبلغ السلطات القائمة بالحماية (أو من يقوم مقامها) قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من افتتاح المحاكمة ، وأنه ينبغي الإبلاغ فوراً عن أي حكم وعقوبة يصدران بحق أسرى الحرب .

٢ ـ مزاعم بشأن قتل أسرى الحرب لدى أسرهم أو بعده

« القتل الجماعي للأسرى العراقيين ، سواء عند أسرهم أو بعده »

١٨٤ ـ اتهمت العراق ايران بتنفيذ عملية قتل جماعي في الأسرى العراقيين لدى أسرهم أو بعده . ولإقامة الحجة على ذلك الاتهام قدمت لنا السلطات العراقية صوراً لجنود قتلى ، كُبلت أيديهم وأرجلهم ، وذكر أنهم أسرى حرب عراقيون تم قتلهم عند أسرهم في البستان . كما أشارت السلطات إلى مقال نشر في إحدى المجلات زعم فيه أن السكان المدنيين في ايران يسمح لهم بدخول معسكرات أسرى الحرب ويحرضون على الثأر للآلام التي تحملوها في ظل الأعمال التي قام بها العدو العراقي . وفضلاً عن ذلك ، وجهت السلطات العراقية اتهاماً مفاده أنه تم تنفيذ الإعدام بصورة جماعية في أسرى الحرب العراقيين في مناسبات عديدة وفي أماكن مختلفة ، أهمها هو ما حدث من إطلاق النار على ١ ٥٠٠ من أسرى الحرب في منطقة الحفجية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . وأبلغتنا السلطات بأن حوادث مشابهة وقعت في أعقاب القتال الذي نشب في عبدان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (حيث أعدم ١٥٠ من أسرى الحرب) وفي معسكر زواركو ، الواقع شرق قطاع البصرة ، حيث ذكر أن ٥٠ من أسرى الحرب قد أعدموا في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ودفنوا في مقابر شاه آباد .

١٨٥ ـ دحضت السلطات الايرانية بشكل قاطع جميع الاتهامات الواردة أعلاه . والتعليل الذي قدم فيما يتعلق بالأفعال التي ارتكبت في الحفجية هو أن العراقيين خلقوا وراءهم تلك الجثث في أعقاب معركة أسفرت عن تحرير البستان . وتم جمع الجثث المتخلفة ، وعددها ١ ٥٠٠ جثة ، وجرى دفنها في البستان . وفيما يتعلق بمعسكر زواركو ، فقد نفى الايرانيون وجود هذا المعسكر . وأصروا على أن المزاعم المتعلقة بأسرى الحرب الذين أسروا أثناء معارك عبدان ، وبقتل أسرى الحرب على يد السكان المدنيين هي مزاعم لا أساس لها ، ونددوا بالصور الفوتوغرافية التي أعطيت لنا باعتبارها صوراً مزيفة .

١٨٦ ـ واستناداً إلى الوقائع المتوفرة لدينا ، لم نتمكن من تأكيد الاتهام المتعلق بالقتل الجماعي للأسرى العراقيين سواء عند أسرهم أو بعده . بيد أنه ينبغي ملاحظة أن بعض أسرى الحرب العراقيين في مختلف المعسكرات التي قمنا بزيارتها وجهوا اتهامات مشابهة بوقوع مثل هذه الحوادث . وعلى الأخص فيما يتعلق بالمعارك التي وقعت في عبدان والبستان وشوش . وأعطونا أيضاً أسماء الأشخاص الذين يزعم أنهم قتلوا بعد الأسر . ونظراً للطبيعة الضارية والانفعالية التي تتسم بها الحرب ، فليس بوسعنا أن نستبعد احتمال أن تكون أعداد كبيرة من الجنود العراقيين قد تعرضت للقتل في ساحات القتال عند استسلامها .

١٨٧ ـ ونلاحظ هنا كما لاحظنا بالنسبة إلى شاغل مماثل أعربت عنه ايران ، أن لا شيء مما سمعناه يتعارض ، في رأينا ، مع ما جاء بهذا الشأن في مذكرة لجنة الصليب الأحمر الدولية المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ (انظر الفقرة ٧٦) .

١٨٨ ـ وفيما يتعلق بالاتهام المتعلق بقتل أسرى الحرب على يد المدنيين ، فإننا لم نكن في وضع يمكننا من التحقيق فيه . ولكن أسرى الحرب العراقيين الذين قمنا بزيارتهم لم يشيروا إلى حوادث من هذا النوع .

٣ ـ المزاعم المتعلقة بأشخاص غير مسجّلين في قائمة الأسرى أو « مختفين »

« عدم قيام ايران بتزويد السلطات العراقية بأسماء العسكريين العراقيين المفقودين في جبهات القتال »

١٨٩ ـ ذكرت السلطات الايرانية أن كل دولة مسؤولة هي نفسها عن جمع المعلومات عن الأشخاص المفقودين التابعين لها . وإن هذا هو سبب قيام جمهورية ايران الإسلامية ، أولاً بتقديم قائمة تضم ١٠ ٠٠٠ اسم ، ثم مؤخراً قائمة تضم حوالي ٢٠ ٠٠٠ اسم لأشخاص مفقودين .

١٩٠ ـ وأبلغتنا السلطات الايرانية كذلك أن تقديم أسماء جميع الأشخاص العراقيين المفقودين مسألة مستحيلة ، بسبب :

(أ) أن الجنود العراقيين لا يحملون رقاع هوية معدنية ، وهو أمر استرعى انتباه العراق إليه عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية ؛

(ب) أن هناك حالات هروب عديدة ، لجأ فيها الجنود العراقيون إلى بلدان أخرى ؛

(ج) أن جثث العراقيين الذين لا يحملون رقاع هوية معدنية ، أو أي علامات هوية أخرى ، قد دفنت طبقاً للشريعة الإسلامية ؛

(د) أن الجثث في بعض الحالات تركت مكانها بلا عناية ، بسبب الظروف بما في ذلك القصف المدفعي الكثيف ، ومع مرور الوقت صعب التعرف عليها .

١٩١ ـ ونود أن نوجه اهتمام طرفي النزاع إلى أنهما ملزمان بتسجيل جميع البيانات المتعلقة بكل شخص ينتمي إلى الخصم قد يسقط في يدي أي منهما ، جريحاً أو مريضاً أو قتيلاً ، وتقديمها إلى السلطة الحامية والوكالة المركزية للمعلومات عن أسرى الحرب ، علاوة على بيان هوية الأشخاص المأسورين وحالتهم الصحية ، مع إصدار شهادات وفاة لمن توافيهم المنية بعد الأسر .

١٩٢ ـ ويبدو من تحليلنا للوثائق والشهادات التي استمعنا إليها أنه قد صعب لأسباب مختلفة ، التعرف على هوية بعض الجثث لأشخاص قتلوا في جبهة القتال ، وبناءً عليه دفنت بوصفها جثثاً لأشخاص غير معروفين أو مجهولين . ومع ذلك ، فإن التقاعس عن تقديم التقارير المطلوبة قد يكون في حالات أخرى من قبيل تدابير المخابرات المضادة التي تستهدف تضليل العدو .

١٩٣ ـ إن الأسباب التي أعطتها ايران معقولة ظاهرياً جداً ولكنها ليست مرضية . وفي اعتقادنا أنه بسبب عدم إبلاغ ايران لجنة الصليب الأحمر الدولية أو أي وكالة أخرى عن كثير من أسرى الحرب العراقيين ، لم تجر زيارتهم ، أو تسجيلهم أو تزويدهم ببطاقات هوية ، وبالتالي لم تبلغ عنهم الحكومة العراقية ، وربما يشكل هؤلاء نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين .

« عدم قيام ايران بتسليم بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في ايران أسماء عدد كبير من الأسرى العراقيين ، (يقرب من خمسة عشر ألفاً) ومن بين ذلك بصورة خاصة الضباط من ذوي الرتب العالية »

١٩٤ ـ قدمت السلطات العراقية إلينا ، فيما يتعلق بالشاغل المذكور أعلاه قائمة جزئية بأسماء أسرى الحرب من الضباط العراقيين (٥٦٩ ١) الذين لم تقم لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارتهم ، ولا يعرف مصيرهم . وأعطتنا السلطات كذلك قائمة بأسماء ٧٩ ضابطاً عراقياً أفادت ايران بأسرهم ، وقائمة بـ ٦٤ اسماً لأسرى حرب استناداً إلى معلومات بثتها إذاعة عبدان .

١٩٥ ـ ذكرت السلطات الايرانية أنها تحاول تقديم قوائم بأسرى الحرب إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، في أقرب وقت ممكن ، وهذا يتوقف ، في جملة أمور ، على المكان الذي وقع فيه الأسر ، وبُعده ، والمدة التي يقضيها الأسير محتجزاً في معسكرات الاعتقال .

١٩٦ ـ وأفادتنا كذلك بأن جميع أسرى الحرب العراقيين ، فيما عدا المائتي أسير الذين وقعوا في الأسر مؤخراً ، مسجلون لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية . وإن سبيل لجنة الصليب الأحمر الدولية إليهم جميعاً ميسر وتستطيع رؤيتهم . وإنه قد سمح لهم جميعاً ، في أول فرصة سانحة ، بالكتابة إلى عائلاتهم عن أحوالهم الطيبة ، كما كان بوسعهم أن يبلغوا رسائلهم إلى عائلاتهم عن أحوالهم الطيبة عن طريق وسائط الإعلام الايرانية (التلفزيون ، الإذاعة ، الصحف) . وادعت السلطات الايرانية بأن ضيق الوقت لم يتح لها فحص القوائم التي قدمتها السلطات العراقية قبل رحيلنا وإن كانت قد لاحظت وجود بعض التناقضات فيها . وزعمت أيضاً بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية تأخرت في أحيان كثيرة بعد التسجيل في زيارة المعسكرات ، وفي عملية إصدار بطاقات الهوية .

١٩٧ ـ وذكرت السلطات الايرانية أيضاً أن الضباط العراقيين من ذوي الرتب العالية يقومون في أغلب الأحيان بإخفاء رتبهم وهويتهم . وأشارت إلى أن كثيرين ممن تدعي العراق أنهم مفقودون ربما يكونون قد قتلوا في أثناء العمليات . وأكدت لنا السلطات أنها ستفحص القائمة التي أعطيناها إياها ، وستقوم بإفادتنا بسرعة .

١٩٨ ـ وقد لاحظنا ، فيما يتعلق بالمعلومات المذكورة أعلاه وجود عدد من التناقضات فعلى سبيل المثال ، وطبقاً لما تقوله السلطات الايرانية ، يبلغ إجمالي أسرى الحرب العراقيين ٤٦ ٢٦٢ أسيراً ، بينما العدد المسجل لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية هو ٤٥ ٢٨٧ أسيراً . كما أننا نعتقد أيضاً ، استناداً إلى تحرياتنا الخاصة ، بأن هناك تأخيراً خطيراً في تقديم المعلومات المطلوبة عن أسرى الحرب إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي لم يسمح لها بزيارة المعسكرات بصورة منتظمة . بل إن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تكن في الواقع قادرة على زيارة جميع

المعسكرات ، وهذا يعزى جزئياً إلى المصاعب الحالية بين المنظمة والسلطات الايرانية .

١٩٩ ـ وتنبغي الإشارة إلى أن تعليق أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد الحادثة التي وقعت في كوركان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، لم تكن الأولى من نوعها ، وقد قمنا في سياق زياراتنا للمعسكرات بالتحقق في مسألة التأخير في تسجيل أسرى الحرب بعد وقوعهم في الأسر ، أو عدم تسجيلهم . ووجدنا بعض الأسرى الذين لم يسجلوا منذ وقوعهم في الأسر في بداية عام ١٩٨٢ ، كما تلقى آخرون بطاقات تسجيلهم في الآونة الأخيرة فحسب ، رغم وقوعهم في الأسر منذ زمن طويل . وقال لنا بعض الأسرى إن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تسجلهم أثناء زياراتها للمعسكر لأنهم إما « أُخفوا » أو نقلوا إلى معسكر آخر قبل زيارة اللجنة مباشرة ، ثم أعيدوا إلى معسكرهم بعد رحيلها مباشرة . وقد تكرر هذا الاتهام في كل المعسكرات تقريباً . وقيل لنا في إحدى الحالات إن أكثر من ١٤٠ ضابطاً قد نقلوا قبل وصولنا . وزعم أيضاً أن بعض أسرى الحرب ، لاسيما الضباط ينقلون في أغلب الأحيان ولا يستطيع أحد بعد ذلك أن يتحقق من حالتهم .

٢٠٠ ـ ولاحظنا أيضاً قلة عدد الضباط في الأرقام التي قدمتها السلطات الايرانية عن المعسكرات المختلفة ، وعلى الأقل المعسكرات التي زرناها . كما لاحظنا أن عدداً قليلاً منهم برتبة عقيد ، أو مقدم ، وأن ٨ منهم فقط كانوا طيارين . ولم يقدم إلينا تحليل فعلي على أساس الرتبة .

٢٠١ ـ ورغم أن الرقم الرسمي الايراني لأسرى الحرب العراقيين يبلغ ٤٦ ٢٦٢ أسيراً ، توجد تقارير تقدر عددهم بما يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٥٣ أسير . ولم نكن في وضع يمكننا من تحديد رقم الأسرى بدقة ، أو التحقق من زعم الحكومة العراقية بأن هناك زهاء ٠٠٠ ١٥ من أسرى الحرب لم تبلّغ أسماؤهم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية (انظر الملاحظات الواردة في الفقرات ٢٠٣ ـ ٢١١ أدناه) .

« وجود أعداد من الأسرى العراقيين في سجن إيفين بأسماء ايرانية »

٢٠٢ ـ كما يتبيّن في الفقرة ٢٠٧ أدناه ، أخبرتنا السلطات الايرانية بأن سجن إيفين مخصص للسجناء الايرانيين وأنه لا يوجد أسرى حرب عراقيون في ذلك السجن . ولم نتمكن من التثبت مما إذا كان ثمة أسرى حرب عراقيون محتجزون في سجن إيفين .

٤ ـ الادعاء بوجود معسكرات « سرّية »

« وجود معسكرات أسر غير معلنة لم تتمكن بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في ايران من زيارتها ، رغم علم حكومة العراق بوجود بعضها »

٢٠٣ ـ فيما يتعلق بالشاغل الوارد ذكره أعلاه ، وافتنا السلطات العراقية في بغداد بالقوائم التالية :

(أ) قائمة بأسماء ٩ معسكرات لأسرى الحرب ومستشفيين في ايران زارتها لجنة الصليب الأحمر الدولية في عام ١٩٨٤ :

(ب) قائمة بأسماء ٧ معسكرات لأسرى الحرب لم تزرها لجنة الصليب الأحمر الدولية . وقالوا لنا إن السلطات الايرانية أكدت أن هذه المعسكرات موجودة :

(ج) قائمة بأسماء ١٥ معسكراً من معسكرات أسرى الحرب غير المعلنة في ايران .

٢٠٤ ـ وقدمنا القوائم الثلاث إلى السلطات الايرانية ، وترد تعليقات هذه السلطات أدناه .

٢٠٥ ـ ووافتنا السلطات الايرانية بدورها بقائمتها هي بأسماء معسكرات أسرى الحرب في ايران . وأخبرتنا هذه السلطات أن أسماء المعسكرات التي زارتها لجنة الصليب الأحمر الدولية الواردة في القائمة العراقية خاطئة وأن معسكرات أسرى الحرب الواردة في قائمتها هي الصحيحة . كما أشارت هذه السلطات إلى أنه تم نشر تقارير الصليب الأحمر بشأن تلك المعسكرات ، وأوضحت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تزر المعسكرات السبعة الأخرى لأنها قررت تعليق أنشطتها . وترد في التذييل ٦ قائمة بأسماء معسكرات أسرى الحرب ، بما في ذلك عدد أسرى الحرب العراقيين المعتقلين في كل منها ، كما قدمتها السلطات الايرانية .

٢٠٦ ـ وفيما يتعلق بالادعاء العراقي بشأن المعسكرات « السرية » ، أنكرت السلطات الايرانية بشدة وجود هذه المعسكرات وردّت خطياً على الوجه التالي :

« (أ) بكل تأكيد ، لا يوجد معسكر يحمل اسم « والي العصر » في ايران ؛

« (ب) ورد ذكر معسكر « تربة جام » سابقاً في القائمة العراقية بوصفه معسكراً رسمياً من معسكرات جمهورية ايران الإسلامية . بيد أنه ورد اسمه في القائمة من جديد بوصفه معسكراً غير رسمي :

« (ج) توجد قاعدة جوية واحدة في مدينة ديزفول ، حيث يعيش موظفو القاعدة الجوية وأسرهم ، ولا يوجد معسكر لأسرى الحرب في تلك المدينة ؛

« (د) لا يوجد معسكر في قزوين بتاتاً ؛

« (هـ) يوجد معسكر واحد في مشهد ورد اسمه سابقاً في قائمة أسماء المعسكرات الرسمية ؛

« (و) وفي مشهد لا يوجد على وجه التأكيد أي منطقة أو معسكر يحمل اسم « قالي » ؛

« (ز) وفي مشهد لا يوجد معسكر يحمل اسم « زواركو » ؛

« (ح) سجن « إيفين » مخصص للسجناء الداخليين الايرانيين ؛ ولا يوجد أسرى حرب في ذلك المعسكر ؛

« (ط) إن فرح أباد هو الاسم السابق لناختي ، الذي سبق ذكره بوصفه معسكراً رسمياً ؛

« (ي) إن سانغ باست ليست معسكراً بل هي مكان يوضع فيه المدنيون ؛

« (ك) ـ (ل) وبوجه عام ، جميع المعسكرات المسماة « طريق القدس » هي المعسكرات التي تبدأ برقم ١ وتنتهي برقم ١٦ . في جمهورية ايران الإسلامية لا يحمل أي معسكر اسم طريق القدس ٢٠ و ٢١ ؛

« (م) مهراباد مذكور في القائمة الرسمية للمعسكرات وتتم زيارته باستمرار ؛

« (ن) لا يوجد معسكر لأسرى الحرب في برجاند ؛

« (س) تقع شميرانات شمالي طهران ولا توجد معسكرات لأسرى الحرب فيها .

٢٠٧ ـ كما أخبرتنا السلطات الايرانية أنه من بين الضباط الأسرى البالغ عددهم ٤٠ ضابطاً الذين ادعى العراق أنهم محتجزون في سجن إيفين ، لم يعثر إلا على سبعة أسرى في مختلف معسكرات أسرى الحرب ، وأنه لا يوجد أسرى حرب في سجن إيفين . وتم العثور على الأسرى السبعة في معسكرات زارتها لجنة الصليب الأحمر الدولية . وأشارت هذه السلطات إلى أن الصعوبة الكبرى التي اعترضت التعرف على هوية الأشخاص الذين يدّعى بأنهم مسجونون تتمثل في أن السلطات العراقية لم تقدم الأسماء الكاملة لأسرى الحرب المذكورين . وفي كثير من الأحيان ، لم يقدم أسرى الحرب معلومات كاملة عن رتبهم وأسمائهم الحقيقية . وطلبت منا السلطات الايرانية أن نمدد إقامتنا في ايران يوماً واحداً ، للتحقيق في الادعاء العراقي بشأن المعسكرات « السرّية » ؛ ولكن نظراً لجسامة المهمة ، والصعوبات العملية التي سوف تترتب على هذا التحقيق ، لم نتمكن من قبول هذا العرض .

٢٠٨ ـ أننا نعتقد بأن بعض البلبلة بشأن معسكرات أسرى الحرب الثابتة والمؤكدة قد تعود إلى الفوارق اللغوية . وفضلاً عن ذلك ، ربما استعملت بعض الأماكن التي ذكرتها السلطات العراقية كمراكز لجمع أو نقل الأسرى الذين وقعوا في الأسر حديثاً إلى المعسكرات المختلفة أو كلا الأمرين معاً . وقد أكدت السلطات الايرانية أنه تم إخلاء بعض المعسكرات ، مثل معسكر أنزالي في عام ١٩٨٤ عندما تم نقل أسرى الحرب إلى معسكر كهريزاك . كما أنه تم إخلاء معسكر غيزل هير . وسمعنا من عدد من أسرى الحرب في معسكرات مختلفة عن وجود معسكرات مثل قصر ـ فيروزية وبندر ـ أنزالي . كما ذكروا سانغ باست في مناسبات عديدة بوصفها معسكراً يقع تحت الأرض ويضم ٢٠٠٠ أسير من أسرى الحرب ، وأن معظمهم غير مسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية . بيد أننا لم نتمكن من تأكيد أو نفي وجود هذه المعسكرات .

٢٠٩ ـ وقد تم تحليل بيّنات عديدة ويتضح من تطابقها أنه توجد معسكرات صغيرة للاعتقال ومناطق لتوقيع العقاب بالقرب من المعسكرات الرسمية الموجودة وأنه توجد بعض الزنزانات العادية في المنشآت العسكرية المحيطة ببعض المعسكرات التي قد تستخدم لحجز أسرى الحرب . واعترفت السلطات مثلاً بأن بعض أسرى الحرب العراقيين المسيحيين المعاقبين الموجودين في معسكر باراندداك تم اعتقالهم في مقر الشرطة العسكرية (دشوان) في طهران ، وإن كانت توجد لدينا معلومات كافية تؤيد وجود زنزانات تأديبية فردية في عدة معسكرات لأسرى الحرب .

٢١٠ ـ وقد علمنا من عدد كبير من أسرى الحرب أن الأماكن الخاصة التي استعملت كزنزانات أو مناطق لتوقيع العقاب تم تغييرها أو أعيد دهانها قبل وصولنا .

٢١١ ـ ويوجد عدد كبير في المستشفيات التي يقضي فيها أسرى الحرب المرضى أو الجرحى فترة نقاهة أو يتلقون علاجاً ، ولم نزر أيًا منها لضيق الوقت ؛ هذا وقد زارت لجنة الصليب الأحمر الدولية بعض هذه المستشفيات ، ولكن هذه الزيارات لم تتم مؤخراً .

٥ ـ المزاعم المتعلقة بتعذيب أسرى الحرب وإساءة معاملتهم

« المعاملة السيئة للأسرى العراقيين وتعذيبهم ، وقتلهم ، وبتر أعضاء بعضهم ، وسحب الدم منهم » .

٢١٢ ـ إن ما توصلت إليه البعثة من نتائج وملاحظات بشأن هذا الشاغل ، وارد في الفقرات ١٧٤ ـ ١٧٩ .

« التشهير بالأسرى العراقيين في شوارع المدن الايرانية وهم مكبلون بالسلاسل »

٢١٣ ـ ذكرت السلطات الايرانية أن الادعاءات العراقية « زائفة تماماً وبلا أي أساس » . وفي معرض الإشارة إلى أن الأسرى العراقيين يظهرون بصورة منتظمة في التلفزيون أثناء أداء صلاة الجمعة ، ذكرت الحكومة الايرانية أن هذا يجري بناءً على طلبهم السماح لهم بالاشتراك في الشعائر الدينية وزيارة الأماكن المقدسة .

٢١٤ ـ وعلى الرغم من أنه قد بلغت مسامعنا بالفعل تقارير عن التشهير بالأسرى العراقيين في شوارع المدن الايرانية ، فإننا لم نكن في موقف يتيح لنا إثبات الأساس الوقائعي لأي من المزاعم العراقية أو الرد الايراني .

٦ ـ المزاعم المتعلقة بممارسة الضغط السياسي والفكري والتلقين العقائدي

« وضع مدنيين من أنصار النظام الايراني مع الأسرى العراقيين لأغراض سياسية وفكرية وإعلامية محرّمة دولياً »

« قيام عناصر سياسية ، تحت غطاء ديني ، بزيارة معسكرات الأسر للقيام بأنشطة سياسية معادية للعراق وبقصد التأثير على معنويات الأسرى العراقيين وضمهم ، بأساليب تعسفية ، إلى حركات سياسية موالية لجمهورية ايران الإسلامية »

٢١٥ ـ وجّه العراق اتهاماً مؤداه أن السلطات الايرانية تمارس بصورة منتظمة عمليات غسل المخ والتلقين السياسي لأسرى الحرب العراقيين . ووفقاً لهذه المزاعم ، يسمح للمدنيين ولاسيما لأعضاء جماعات المعارضة العراقية الذين فرّوا إلى جمهورية ايران الإسلامية بالدخول إلى معسكرات أسرى الحرب . ويسمح لهم ببث الدعاية التي تخدم أهدافهم السياسية ومحاولة استمالة أسرى الحرب العراقيين والتحريض على كراهية الحكومة العراقية . ويحدث هذا عادة تحت ستار من الممارسات الدينية . ويمارس الضغط أيضاً على أسرى الحرب كي يقرأوا كتباً ذات ميول سياسية أودينية أو فكرية معينة . ويجري تدريب من يتم تحويلهم كي يعودوا إلى العراق وينظموا عصياناً هناك . ويجري أيضاً تشجيعهم على القتال في صفوف الجيش الايراني ضد وطنهم . وقد قدم دليل على شكل تقرير عسكري يتعلق باحتفال يقوم فيه عدد كبير من « أسرى الحرب العراقيين بالتعهد بالولاء لآية الله خوميني » ، والموافقة على الانضمام إلى حزب الدعوة الإسلامي ، والتعهد بتحرير العراق من حكومته الحالية . وقيل إن القَسَم يؤخذ من كل على حدة في حضرة حجة الإسلام محمد باقر الحكيم من النجف .

٢١٦ ـ واتهمت حكومة العراق أيضاً السلطات الايرانية بإجبار أسرى الحرب المسيحيين العراقيين على أداء الشعائر الإسلامية (الصلاة والصوم) وبعدم السماح لهم بممارسة دينهم .

٢١٧ ـ رفضت السلطات الايرانية الاتهامات السالفة الذكر بوصفها بلا أي أساس وزائفة تماماً . فممارسة الواجبات الدينية لا يمكن بالتأكيد تسميتها « غسلاً للمخ » . والشعائر والمواعظ الدينية تلبي الاحتياجات الدينية والسيكولوجية لأسرى الحرب . وقد سمح بها استجابة لرغبات الأسرى أنفسهم . وقيل إنه باستثناء حجة الإسلام الحكيم ، الذي يعترف به معظم مسلمي العراق بوصفه زعيماً دينياً ، لم يسمح مطلقاً لأي زعيم من زعماء المعارضة العراقية بالدخول إلى المعسكرات . وفيما يتعلق بما زعم من ممارسة القسر على قراءة كتب ذات محتويات معينة ، قيل إن مكتبات المعسكرات تماثل المكتبات العامة الايرانية . وعلى أية حال فإن الناس لا يمكن إجبارهم على القراءة . وأنكرت جمهورية ايران الإسلامية أيضاً تدريب أسرى الحرب بهدف إثارة عصيان في العراق ، بيد أنها رأت أنه ليس في وسعها كبت معارضة الشعب العراقي ذاته للنظام البعثي . ولم يسمح في أية حالة لأسرى الحرب العراقيين بالقتال ضد العراق ، حتى إذا كانوا يرغبون في ذلك . وتم تقديم عدد من الأسباب بوصفها برهاناً على أن التقرير العسكري الذي أبرزته العراق بوصفه دليلاً ، تقرير مزيف . وفضلاً عن ذلك ذكرت السلطات الايرانية أن الإسلام لا يسمح بفرض العقائد بالقوة أو الإجبار على اعتناقها . ويسمح لأسرى الحرب المسيحيين بممارسة شعائرهم الخاصة بهم وتقوم سلطات المعسكرات مرتين سنوياً بدعوة رجال الدين المسيحيين لإقامة الشعائر الدينية .

٢١٨ ـ ووجدت البعثة ، عند زيارة المعسكرات ، علامات قاطعة تدل على أن التلقين السياسي يطبّق على أسرى الحرب العراقيين . ففي حالات ليست بالقليلة ، كان اتصالنا الأول بأسرى الحرب يحجبه هتافهم بشعارات تدين الحكومة العراقية وتشيد بالثورة الإسلامية . وقد يستمر ذلك لفترة تقارب الساعة على نحو ما حدث في مخيّم تاختي . وكانت توجد في معظم المعسكرات التي قمنا بزيارتها رايات وشعارات معلّقة وملصقات تبرز صور زعماء الثورة الإسلامية في ايران وزعماء المعارضة العراقية ورسومات تحط من قدر رئيس العراق . وقد أبلغنا أسرى الحرب مراراً بأنهم يجبرون على حضور محاضرات ومواعظ ذات ميل معاد للعراق . وقيل لنا إن كل شيء يفعل لتغيير الولاء السياسي والفكري والديني لأسرى الحرب ، بما في ذلك إساءة المعاملة بدنياً ونفسياً . وتوجد في كل معسكر تقريباً من المعسكرات التي زرناها مجموعة مناهضة لحكومة العراق من أسرى الحرب العراقيين ، يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع السلطات الايرانية السياسية والعسكرية . وقيل إنهم يتمتعون بامتيازات خاصة ، وقد كان بوسعنا بالفعل أن نلاحظ وجود فروق غير هيّنة بين مختلف أجزاء معسكر بعينه من حيث الملبس والإقامة وحرية الحركة . وقد تطابقت تلك الفروق بدقة مع الآراء التي استمعنا إليها من النزلاء . ويبدو أنه تمنح حرية كبيرة للجماعات المعروفة باسم « المؤمنين » للتأثير على عقائد زملائهم الأسرى . وقد ذكر لنا أنهم يقومون ، بدلاً من السلطات العسكرية ، بإدارة بعض الأجزاء أو المعسكرات . وقد قيل لنا مراراً إن خوف أسرى الحرب ممن يعلنون معارضتهم للحكومة العراقية يفوق خوفهم من حراسهم الايرانيين .

٢١٩ ـ وفي جميع زياراتنا للمعسكرات ، قام أسرى الحرب باسترعاء انتباهنا إلى أن اللجنة الثقافية التي تشير إليها الحكومة ـ ويسميها الأسرى « فرهنجي » ـ يقوم على إدارتها في الواقع أتباع الحكيم . وللّجنة سلطة واسعة تتيح لها استجواب أي أسير من أسرى الحرب أو ضربه أو تعذيبه أو حرمانه من حقه في إرسال وتلقّي الرسائل أو الأمر بنقل أسرى الحرب إلى معسكرات غير معلومة . بيد أننا لم نكن في موقف يتيح لنا التحقق من صحة هذه المزاعم .

٢٢٠ ـ وكثيراً ما شكا الأسرى من القيود المفروضة على الموسيقى أو على الغناء أو من الحرمان من فرصة استخدام المذياع . وكان هناك تأكيد بوجه عام على أن الأسرى لا يتلقون من الصحف والمجلات العربية إلا الصحف والمجلات التي ينشرها في ايران حزب الدعوة وغيره من جماعات المعارضة العراقية التي تعيش في ذلك البلد . أما المكتبات فقد قيل إن كل ما هي مزوّدة به تقريباً هو كتب عن الإسلام أو موضوعات

ذات وجهة إسلامية ، وهو ما كان في وسعنا أحياناً أن نتحقق من صحته بأنفسنا .

٢٢١ ـ وقد ذكر لنا أسرى الحرب أيضاً أن الفصول الدراسية تحجز عند توافرها لـ « المؤمنين » . وكان بوسعنا أن نلاحظ بالتأكيد أنه يبدو أنه لا يوجد سوى عدد قليل ، إن وجد ، من الفصول الدراسية في المعسكرات أو الأجزاء التي لا يقطنها سوى من ظلّوا على تأييدهم لحكومة العراق .

٢٢٢ ـ وحيثما كنا نسأل أسرى الحرب عن مضامين المسرحيات والأغاني التي تؤدي في المعسكرات ، كانت كلنا الطائفتين على السواء تفيدنا أن مضمونها سياسي أساساً ، مع اتخاذ رئيس العراق وحكومته هدفاً في كثير من الأحيان للإساءة أو السخرية .

٢٢٣ ـ ومن المؤكد أنه لا يمكن إنكار أن أسرى الحرب العراقيين في جمهورية ايران الإسلامية يعيشون تحت ضغط سيكولوجي شديد . وقد ضاعف من هذا أن القضايا الدينية والسياسية متشابكة تشابكاً شديداً في ذلك البلد ، وكما ذكر الكثير من « المؤمنين » مراراً فإنهم يتعاطفون مع الهدف الايراني من الحرب المتمثل في الإطاحة بحكومة العراق التي يجري شجبها بوصفها حكومة إجرامية ومعادية للإسلام . ومن ثم فإن الوعظ الديني الذي يقوم به رجال الدين الايرانيون ، لا مناص تقريباً من أن يتخذ وجهة سياسية من المحتم أن تسبب صراعات ضمائرية لدى الأسرى العراقيين . وقد لاحظنا وجود رجل من رجال الدين في كوركان زعم أسرى الحرب أنه أحد المبعدين العراقيين وسوف يلزم في الواقع بذل جهد كبير لحماية الكرامة الإنسانية لأسرى الحرب الذين لهم أسر في العراق ويرغبون في العودة إلى بلدهم بمجرد انتهاء الحرب .

٢٢٤ ـ وخلال زيارتنا لمختلف المعسكرات ، لاحظنا العزلة السيكولوجية وكذلك الضرر اللذين يعانيهما أسرى الحرب العراقيون المسيحيون في وسط « المؤمنين » . ولوحظ هذا بصفة خاصة خلال زيارتنا لمعسكر تاختي حيث ظل ما يزيد عن ١ ٠٠٠ من « المؤمنين » يهتفون بشعارات معادية للعراق ويتغنون بها . وكان هناك نحو عشرين فقط من المسيحيين جلسوا صامتين في أحد الأركان ، خائفين ورافضين أن يتكلموا . وفي معسكرات كثيرة أخرى ، أبلغنا بأن عدة محاولات قد بذلت لتغيير عقيدة الأقليات غير الإسلامية . وقد أبلغنا فضلاً عن ذلك بأن الاحتفالات الدينية في عيد الميلاد ١٩٨٥ قد عطلها هتاف « المؤمنين » الذين كالوا الإهانات لأسرى الحرب المسيحيين ، وأن شجاراً خطيراً قد حدث . وعلى الرغم من أنه لم يكن بوسعنا إثبات بعض هذه المزاعم الصادرة عن أسرى الحرب في المعسكرات التي زرناها ، فإنه نظراً إلى الجو العام السائد في المعسكرات ، يحتمل أن تكون تلك الحوادث ممكنة ، لا نتيجة للسياسة الرسمية للحكومة بل نتيجة للحماس التبشيري من جانب بعض « المؤمنين » . ومع ذلك فإننا نرى أنه نظراً إلى الحالة السيكولوجية غير العادية السائدة في معسكرات أسرى الحرب ، يلزم إيلاء اهتمام خاص بجماعات الأقليات وتقديم المساعدة إليهم .

٧ ـ المزاعم بكون الأحوال في المعسكرات دون المستوى المقبول

« الخدمات الصحية والطبية الرديئة والتجهيزات والأرزاق غير الكافية »

٢٢٥ ـ علمنا من السلطات الايرانية أن جميع الخدمات الصحية الممكنة تم توفيرها في معسكرات الأسرى ، وأن نفس العناية الفورية تولى على الجبهة لجميع الجرحى سواء أكانوا عراقيين أم ايرانيين .

٢٢٦ ـ كذلك ، ذكرت السلطات الايرانية أن الأغذية المقدمة إلى الأسرى العراقيين تماثل الأغذية المقدمة إلى أفراد جيش جمهورية ايران الإسلامية ، وأن تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية تثبت زيف المزاعم العراقية . كما أن السياسة نفسها متبعة بالنسبة للملابس المقدمة إلى الأسرى .

٢٢٧ ـ وقدمت السلطات الايرانية قدراً كبيراً من التفاصيل المتعلقة بالسياسة والقواعد المنطبقة على الأسرى والمتعلقة كذلك بالموظفين والموارد المتوفرة في كل معسكر من المعسكرات ، حيث تجلت سيادة مبدأ تماثل الأسرى في أوضاعهم المادية مع الجنود الايرانيين . وقد سمعنا الكثير من التفاصيل الأخرى المتعلقة بتبديل الملابس وبشأن أنواع وكميات الأغذية والمؤن في المقاصف التي يتاح فيها للأسرى شراء السلع بالأموال التي يكسبونها .

٢٢٨ ـ وقد أولينا اهتماماً كبيراً للأوضاع المادية في المعسكرات التي قمنا بزيارتها . ففضلاً عن الخدمات الصحية والطبية والمعدات والأغذية ، قمنا على نحو خاص بمعاينة الملابس ، والأسرّة ، والمرافق الصحية ، والمباني ، والتعرض للطقس والمناخ ، وإمكانيات الحركة والتمارين البدنية ، إلخ . ولم تكن هذه محاولة للقيام بأعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية . ففي تلك الظروف ، كان مثل هذا التحري أمراً ضرورياً .

٢٢٩ ـ ولم نستطع التحقق من صحة التصريح الذي أصدرته السلطات فيما يتعلق بسياسة تزويد الأسرى بنفس مستويات الخدمة المقدمة للجنود الايرانيين ، حيث إننا لم نعاين أوضاع أولئك الجنود بأي أسلوب قابل للمقارنة . وقد لاحظنا ، على سبيل المثال ، أنه إذا ما استدعى الأمر إدخال أحد الأسرى المستشفى ، كان من المفترض تقديم الخدمات الطبية في أقرب مستشفى عسكري . إلا أننا لم نستطع ، لضيق الوقت ، القيام بزيارة تلك المستشفيات . لذلك ، فإن تقديرنا للموقف يستند إلى ما شاهدناه وسمعناه في معسكرات الأسر .

٢٣٠ ـ قمنا بزيارة المستوصفات والعيادات وأجنحة المرضى ، وأجرينا مقابلات مع العاملين في الخدمات الطبية ، بمن فيهم الأطباء والمساعدون الطبيون العراقيون الذين هم أنفسهم من الأسرى ، والذين يعملون أحياناً جنباً إلى جنب مع أفراد المهن الطبية الايرانيين . كذلك قمنا بزيارة عدد كبير من المرضى الذين كانوا يتلقون الرعاية الطبية في تلك الأماكن .

٢٣١ ـ وقد لاحظنا الشكوى في بعض المعسكرات من أن المرافق ليست كافية لمعالجة المشاكل الصحية لأسرى الحرب . وبشكل خاص كانت الأدوية ، على ما يتضح ، غير كافية ، كما أن الأطباء لم يكونوا مزودين إلا بوسائل محدودة وغير ملائمة ، حتى أن الأدوية كان قد انتهى أوانها .

٢٣٢ ـ وكان أخطر هذه الجوانب ، على ما يبدو هو انخفاض المستوى الصحي العام في بعض المعسكرات وعناير النوم على الرغم من هذه الخدمات . إذ أن عدداً من الأسرى كان يعاني من أمراض وعاهات وإصابات واضحة كل الوضوح لم تعالج على الإطلاق على حد قول أولئك المرضى وزملائهم الأسرى ، أو عولجت بطريقة غير ملائمة تماماً . وقد تم الاستشهاد بأمثلة على ذلك كالبتر المتأخر للأطراف المصابة بالعدوى وخلع الأسنان بدلاً من العلاج في مرحلة مبكرة .

٢٣٣ ـ وفي حالات عديدة تأكدت تلك الشكاوى على لسان الأطباء والمساعدين الطبيين المسؤولين الذين صرحوا بأنهم لم يتمكنوا من مواجهة الموقف .

٢٣٤ ـ وقد لاحظنا انتشار بعض الأمراض المزمنة في عدد كبير من المعسكرات . وقد علمنا من الأسرى في الكثير من المعسكرات بانتشار أمراض الجهاز البولي ، والأمراض الخبيثة ، والسل الرئوي ، والجرب ، والبواسير ، والأمراض الجلدية ، والسرطان ، إلخ . وقد شاهدنا عدداً كبيراً من الأسرى المعوّقين ، الذين كانوا ، كما قال لنا بعض الأسرى ، ضحية للحرب أو لحوادث وقعت في المعسكرات أو للتعذيب . وقد تعددت حالات الاضطرابات الفعلية .

٢٣٥ ـ وإننا نرى أن هذا الوضع ، الذي قد يكون لا مفر منه بعد سنوات طويلة من الأسر ، يثبت أن الرعاية المقدمة غير كافية من أساسها . وقد علمنا من عدد كبير من الأسرى أنه لم يجر لهم أي فحص طبي منذ وقوعهم في الأسر منذ أكثر من أربع سنوات .

٢٣٦ ـ وجرى اطلاعنا على المعدات المتاحة لأسرى الحرب في حياتهم اليومية في المهاجع وغيرها من الأماكن داخل المعسكرات . وإلى جانب الأسرّة والملابس لم يكن لدى هؤلاء الأشخاص كثير من اللوازم الشخصية الخاصة بهم ؛ وكان بعضهم يحتفظون بلوازمهم الشخصية الصغيرة في صناديق من الكرتون صنعوها بأنفسهم ووضعوها بجوار أسرّتهم . وكان يبدو أن الورش والمكتبات وغيرها من الأماكن العامة مجهزة على نحو مرض . وأبلغنا في معظم الأماكن التي زرناها ، خلال المحادثات التي جرت على انفراد ، بأنه قد سلمت مؤخراً معدات جديدة ، وحدث هذا في بعض الحالات قبيل زيارتنا مباشرة .

٢٣٧ ـ وتحدث كثير من أسرى الحرب عن افتقارهم قبل ذلك إلى أبسط اللوازم الشخصية أو عن توفر معدات غير كافية (وعلى سبيل المثال فقد أبلغنا أسرى الحرب في أحد المعسكرات أنهم في الفترة من عام ١٩٨٢ حتى نهاية عام ١٩٨٣ ، زودوا بحلتين وسروالين قصيرين وصدرتين وزوجين من الأخفاف ؛ واضطروا إلى شراء مناسات وجوارب وأغطية للرأس وكذلك فناجين) . ولاحظنا أن ثيابهم كانت رثّة في أغلب الأحيان ، وكثيراً ما كانت مرقعة ، وكانت كل المهاجع التي زرناها مرتّبة ترتيباً حسناً ، من أجل تلك المناسبة على الأقل . وكانت هناك في كل مكان تقريباً بطاطين وملاءات جديدة ونظيفة . وفي الأماكن التي يتعين وجود تدفئة فيها كان يبدو أن هناك أجهزة تسخين .

٢٣٨ ـ وسمعنا في كثير من الأحيان شكاوى من عدم كفاية المصروف الشهري ـ وهو في شكل كوبونات تعادل قيمتها ١٠ فرنكات سويسرية شهرياً وسبع سجائر يومياً بغض النظر عما إذا كان الشخص مدخناً أو لا . كما سمعت شكاوى عن تأخر في دفع المصروف يصل أحياناً إلى أكثر من ستة شهور .

٢٣٩ ـ وعلاوة على ذلك ، فإنه عند القيام بعمليات تفتيش عشوائية تبيّن في عدة أماكن أنه توجد تحت الأفرشة الجديدة حشايا رثّة بالية . وكان كثير من الأسرى يرتدون ملابس رثّة في بعض المعسكرات ، ولاسيما في سمنان وفي بعض الأقسام والمهاجع في معسكرات أخرى .

٢٤٠ ـ وكانت المرافق الصحية مثل المراحيض والمغاسل ومرشات الاغتسال (الدش) متوفرة ويبدو أنه قد بذلت محاولة للمحافظة على نظافتها ، بيد أن عددها ومستواها كانا في معظم الأماكن غير كافيين بالنسبة لضخامة عدد أسرى الحرب . كما شكا عدد من أسرى الحرب في بعض المعسكرات من أنه يتعين عليهم الاستحمام بالماء البارد بغض النظر عن الأحوال الجوية ؛ ومن أنهم يقتادون إلى الحمامات العامة أربع مرات في السنة ، ومن أن إمدادات المياه ، علاوة على ذلك ، ليست كافية . وفي جزء من سمنان ، وهو المعسكر السفلي ، يوجد ٢٠ مرحاضاً و١٨ مرشاً للاغتسال لأشخاص يبلغ عددهم ٢ ٨٨١ ، وهذا قد يكون السبب في بعض المشاكل الصحية الموجودة في تلك الأماكن .

٢٤١ ـ وازدحام المهاجع أمر شائع . وحتى إذا أخذ في الاعتبار ما يجب على المرء أن ينتظره من انخفاض المستويات عن الحياة المدنية ، فإن المرافق تبدو غير كافية على الإطلاق عندما يتعين على عدة مئات من الأسرى أن يشتركوا في عنبر ربما كان قد بني ليسع مائة أو عندما يتعين على ثلاثة أشخاص أن يشتركوا في سريرين .

٢٤٢ ـ وفي الأماكن المستخدمة « للعقاب » ، أو « الوحدات التأديبية » ، فإن الازدحام في بعض الأماكن يثير الرعب . فقد شاهد أحد أعضاء البعثة ٣٣ شخصاً يعيشون في غرفة (زنزانة) مساحتها ١٢ متراً مربعاً . وأبلغنا أسرى آخرون أنهم قد حبسوا ، كعقاب ، لمدة أسابيع طويلة مع أكثر من ١٠٠ شخص في غرفة تتسع لعدد يتراوح بين ١٠ و١٢ شخصاً ، فكانوا ينامون بالتناوب بينما يقف الآخرون .

٢٤٣ ـ وانعدام الخلوة أمر واضح ، والانطباع الذي ترك في نفوسنا هو أنه كلما زاد عدد أسرى الحرب الذين يفرض عليهم العيش معاً في غرفة واحدة كان من الأسهل أن يثور التوتر فيها بينهم .

٢٤٤ ـ ولم نلاحظ حالات واضحة لسوء التغذية . وقد شاهدنا المطابخ وتوزيع الوجبات وفحصنا الأغذية المقدمة خلال زياراتنا . ومع ذلك فقد سمعنا بعض التعليقات عن أنه تقدم أغذية خاصة في تلك المناسبات ، وعن أن الأغذية المقدمة عادة تكون غير كافية من ناحية الكمية والنوعية والقيمة الغذائية . وسمعنا روايات متماثلة ومعقولة عن حالات معينة حدث فيها منع الغذاء أو خفض الكميات المقدمة أو خفض الغذاء المقدم إلى وجبة واحدة يومياً ، إلخ . بل وأحياناً الحرمان من الماء كعقاب جماعي .

٢٤٥ ـ وكانت معظم المعسكرات التي تم تفتيشها تقع في ثكنات سابقة للجيش ، وكان معظم أسرى الحرب مودعين في منازل تتكون من طابق واحد أو من طابقين وأحياناً من ثلاثة طوابق ، (داوديه ، مهراباد ، حشمتيه ، باراندك) ؛ وكان أحد المعسكرات يقع في ملعب للرياضة (تاختي) بينما يتكون معسكر آخر من خيام مقامة في سهل مكشوف (سمنان) . وفي حين كان يوجد في بعض المعسكرات فضاء كاف بجوار المباني يسمح بالحركة والتمرين ، لم يكن الحال على هذا النحو في سائر الأماكن . وكانت بعض الأقسام في بعض المعسكرات مفصولة عن سائر الأقسام ، وكان نزلاؤها يصفونها بأنها « سجون » . ولم تكن هذه الأقسام مع ذلك ، أماكن لاعتقال الجناة (المخالفين للقانون التأديبي أو الجنائي) ، ولكن جميع قاطني هذه الأقسام كانوا معزولين في الواقع عن سائر الأسرى . وكان هذا أساساً هو حال الأسرى الذين تميّزوا ، بإخلاص عملي إزاء حكومة بلدهم . ومن ناحية أخرى ، يبدو أن هؤلاء الأسرى كانوا يفضلون إلى حد ما أن يبقوا منفصلين عن الفئات الأخرى ، ولاسيما الفئات التي تعتبر من « المؤمنين » . وكان أسرى الحرب يشكون في أغلب الأحوال من القيود المفروضة على الموسيقى والغناء أو من منعهم من الاستماع إلى الإذاعة . ولم يخبرنا أسرى الحرب في أي معسكر بأن التدريب البدني إجباري ، بل على العكس من ذلك ، كثرت الشكاوى بشأن عدم كفايته . وكان يسمح لأسرى الحرب ، في بعض المعسكرات ، بمبارحة مهاجعهم ساعتين فقط كل يوم ، وكان لا يسمح لهم بتجاوز نطاق منطقة قسمهم الضيقة نسبياً .

٢٤٦ ـ ولاحظنا عدم وجود حكم يقضي بإنشاء معسكرات منفصلة لأسرى الحرب من الضباط . وفي جميع الحالات التي شهدناها ، كان ضباط الصف والجنود مختلطين بالضباط في المعسكر الواحد ، رغم أنهم كانوا يجمعون عادة في قطاعات أو مهاجع مستقلة . وكانت المهاجع مزدحمة في جميع الحالات . ولم يكن ممثلو المعسكرات أو القطاعات من الضباط عادة إلاّ إذا كانوا ينتمون إلى الفئة المعارضة للحكومة العراقية .

٢٤٧ ـ وأبلغنا عدد كبير من الضباط ، حتى في حالات اعتبارهم مناهضين للحكومة العراقية ، أنهم لا يلقون الاحترام الواجب باعتبارهم ضباطاً وأنهم أيضاً يعاملون معاملة سيئة ، ويتعرضون في بعض الحالات للإهانات والضرب والعقوبة في الزنزانات . وقد ادّعت الغالبية العظمى منهم أن السلطات الايرانية كانت تبقيهم عرضة لضغوط مستمرة في ظل ظروف مشحونة بالتهديد ، وأنهم في أكثر الأحيان كانوا ينقلون من معسكر إلى آخر . وقد اشتكوا أيضاً أنهم يؤمرون بأداء التحية لضباط الصف ومن أن مخصصاتهم تماثل مخصصات ضباط الصف والجنود .

٨ ـ مزاعم حجب البريد والاستحقاقات الأخرى لأسرى الحرب

« إيقاف أو تأخير رسائل الأسرى العراقيين لفترات طويلة ، عمداً من جانب السلطات الايرانية »

٢٤٨ ـ تدّعي السلطات العراقية أن السلطات الايرانية قد حجبت الرسائل المرسلة من أسرى الحرب العراقيين أو الصادرة عنهم لأكثر من عام ، بعلم كامل من لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ولاسيما رسائل الضباط وسائر أسرى الحرب الذين رفضوا التعاون مع سلطات المعسكرات . وقالت إنها قد حجبت الصور الفوتوغرافية العائلية المرسلة إلى أسرى الحرب . وبالإضافة إلى ذلك ذكرت أن بعض الرسائل ، التي يفترض أنها مرسلة من أسرى الحرب العراقيين ، قد كتبتها في الواقع السلطات الايرانية حيث تضمنت طعناً مناهضاً للعراق ، لإثارة عدم الثقة بين الأسر والسلطات العراقية .

٢٤٩ ـ علمنا من السلطات الايرانية أن جمهورية ايران الإسلامية قد بذلت ، رغم جميع الصعوبات ، أقصى جهد ممكن للتعجيل بإيصال الرسائل والخطابات ما أمكنها ذلك . وأن الرسائل التي كانت تحتوي على مواد نابية أو سياسية أو أمنية لم يسمح بتوصيلها رهناً برأي السلطات المختصة . وقالت إن مراسلات الأسرى تمر بالمراحل التالية : توزيع الاستمارات الخاصة بالرسائل الصادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية في معسكرات الأسر ، وجمع الرسائل المكتوبة التي تقوم السلطات العسكرية بتحويلها بعد ذلك إلى بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في طهران ، ثم إلى مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية في جنيف . وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد ذلك بتحويل الرسائل إلى السلطات العراقية المختصة في العراق . ويتم نقل الرسائل إلى عائلات الأسرى في العراق بعد قيام أجهزة الرقابة العراقية بإجازتها . أما الرسائل القادمة إلى جمهورية ايران الإسلامية فيتعين أن تمر بعملية مماثلة تستغرق في المتوسط من ثلاثة إلى ثمانية أشهر .

٢٥٠ ـ وقد لمسنا الصعوبات ، ولاسيما في مجالي الإدارة والنقل ، في نقل الرسائل من وإلى الأسرى الذين يقدّر عددهم بما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ أسير . كما لمسنا التأخير المتأصل الناجم عن تجميع تلك الرسائل وإجازتها وتوزيعها أو تحويلها أو كلاهما معاً .

٢٥١ ـ وعلى عكس ما أبلغنا به عدد كبير من قادة معسكرات الأسر عن تلقي عدد كبير من الرسائل الموجهة إلى الأسرى ، فقد أبلغنا أسرى الحرب أنهم لا يتلقون إلاّ عدداً قليلاً جداً . وفي الواقع تمثلت أكثر الشكاوى انتشاراً في قلة وصول البريد إن لم يكن انقطاعه بالمرة . وقد زعم معظم الأسرى أنهم يتلقون رسالة واحدة أو اثنتين على الأكثر كل عام . كما كانت هناك مزاعم بأن البريد يصل بمعدلات أكبر إلى الأسرى الموالين لايران أو أن البريد ، في بعض المعسكرات ، لا يصل إليهم إلاّ بعد تأخير طويل وقبل وصولنا بفترة وجيزة .

٢٥٢ ـ كما سمعنا بعض الشكاوى من أن الأسرى قد حرموا من فرصة كتابة الرسائل ، أو أن الرسائل التي كانوا يكتبونها أو تصل إليهم كانت إمّا تعدم أو لا تسلم من جانب السلطات المختصة . ولم نكن في وضع يسمح لنا بالتثبت من الأساس الوقائعي لتلك الشكاوى ، وإن كان لا يمكن إغفال إمكانية استخدام تأخير الرسائل كوسيلة لممارسة الضغط على الأسرى .

٩ ـ المزاعم الخاصة بمنع الزيارات وبعض الشواغل الأخرى

« عدم السماح لبعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة الأسرى العراقيين أو السماح لها بزيارتهم في فترات متباعدة خلافاً لاتفاقيات جنيف »

٢٥٣ ـ قالت السلطات الايرانية إن الزعم الذي ذكره العراق يتنافى مع الحقيقة ، وإن على السلطات العراقية أن توضح المكان والزمان الذي منعت فيها الحكومة الايرانية لجنة الصليب الأحمر الدولية رسمياً من دخول المعسكرات . وعلى الرغم من التوسع في معسكرات الأسر ، فإن تزايد عدد الأسرى ، فضلاً عن المشاكل الإدارية الأخرى ، وتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وتدفق المراسلات من الأسرى وتبادلها ، إنما هي دليل على أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية . إلاّ أن قلّة الخبرة لدى بعض أعضاء بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية واستخفافهم بالأوضاع النفسية والخلفية الثقافية للأسرى قد عملا على خلق مشاكل إلى الحد الذي قامت عنده لجنة الصليب الأحمر الدولية بتعليق بعض الزيارات التي كان من المقرر القيام بها ؛ وفي تلك المرحلة أصرت حكومة جمهورية ايران الإسلامية على مواصلة لجنة الصليب الأحمر الدولية لأنشطتها .

٢٥٤ ـ وعلى أية حال ، فإن جمهورية ايران الإسلامية مافتئت ترحب بممثلي المنظمات الدولية التي ترغب في الالتقاء بالأسرى . وكانت تلك هي الحال مع بعثة الأمم المتحدة التي تزور ايران في الوقت الراهن ؛ حيث تم تقديم جميع التسهيلات اللازمة إلى هذه البعثة لزيارة الأسرى بحرّية وبدون حضور المسؤولين الايرانيين . وهذا هو الأسلوب المعتاد لدى جمهورية ايران الإسلامية ، والذي سوف يُتبع مع الجميع ما لم يحد عن النزاهة والحياد .

٢٥٥ ـ وأشير إلى ملاحظتنا في الفقرات ١٩٨ ـ ٢٠١ .

٢٥٦ ـ وقد لاحظنا أن العلاقات بين لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمهورية ايران الإسلامية لم تكن طيبة على الدوام . ففي بعض الأحيان كانت المشاكل تنشأ لا بسبب صعوبات عملية بقدر ما كانت لأسباب ناجمة عن سوء فهم كل جانب لأنشطة أو نوايا الجانب الآخر . فالمسألة لا تتعلق بماهية الإجراءات التي اتخذها بالفعل كل من الجانبين بقدر ما تتعلق بمفهوم كل منها لما يفعله الآخر . أما الجو السائد في المعسكرات التي قمنا بزيارتها فقد أوضح ، في مناسبتين ، كيفية تسبب الأفكار الخاطئة وسوء الفهم ، ضمن عوامل أخرى ، في إيجاد توترات أو إحداث شغب وقتال ، في بعض الأحيان ، بين جناحين متعصبين ومتعارضين بين الأسرى . ويمكن أن تكون الانقسامات العقائدية الحادة بين المجموعتين ، اللتين تتمتع إحداهما بتأييد السلطات الايرانية ، قد تسببت في إيجاد توترات خلال الزيارات التي قام بها أعضاء لجنة الصليب الأحمر الدولية الذين تعرضوا ، في بعض الأحيان ، لمضايقات من جانب الأسرى الذين يجاهرون بمناهضتهم للحكومة العراقية .

٢٥٧ ـ وكما ذكرنا من قبل ، فإن العلاقات بين لجنة الصليب الأحمر الدولية والسلطات الايرانية ليست على ما يرام . ففي مناسبات عديدة تم تعليق أنشطة تلك اللجنة في جمهورية ايران الإسلامية ، حيث دامت إحداها لأكثر من ثمانية أشهر . ومنذ الحادث الذي وقع في كوركان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، توقفت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة المعسكرات واكتفت في مهامها بالقيام بنقل الرسائل ، وهي المهام المشار إليها في الفقرات ٢٤٨ ـ ٢٥٢ .

٢٥٨ ـ وهناك عامل آخر في الصعوبات التي تواجه بصدد الزيارات المنتظمة التي يقوم بها أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية هو في اعتقادنا ذلك العدد الكبير من أسرى الحرب والمعسكرات ، والمسافات بين المعسكرات ، والعدد الضئيل نسبياً من أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية الذين يسمح بوضعهم في ايران . وقد أبلغنا بأنه لا يوجد للجنة الصليب الأحمر الدولية في البلد في آن واحد أكثر من ٢٠ مندوباً كحد أقصى .

٢٥٩ ـ وفي بضعة من المعسكرات التي قمنا بزيارتها ، يوجد عدد هائل من الأسرى الذين لا يحملون بطاقات هوية من لجنة الصليب الأحمر الدولية مما يعني ، مهما كانت الأسباب التي يحتج بها ، أن عدداً كبيراً من الأسرى لم ترهم لجنة الصليب الأحمر الدولية أو لم يكن لهم أي اتصال بها . وهذه نقطة هامة لأن السلطات الايرانية لم تقدم إلاّ أرقاماً ، تاركة أمر تسجيلهم للجنة الصليب الأحمر الدولية . وأعرب معظم أولئك الأسرى غير المسجلين عن قلقهم وخوفهم قائلين إنهم يشعرون بالخطر لأنهم لم يعطوا بطاقة وذلك ، في بعض الحالات ، حتى بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على سجنهم .

٢٦٠ ـ وفي بعض الحالات التي أبلغ عنها ، ولاسيما بالنسبة لمجموعة من الضباط ، ينقل الأسرى ، سواء بالصدفة أم لا ، بضع مرات من معسكر إلى آخر قبيل زيارة تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية .

٢٦١ ـ وفي المقابل ، شهدنا بعض الأسرى الذين ينتمون إلى فئة « المؤمنين » يظهرون العداء للجنة الصليب الأحمر الدولية ويمزقون بطاقات تسجيلهم لدى اللجنة بحضور أعضاء البعثة . وفي أحد المعسكرات بالذات ، هو معسكر تاختي ، تلقينا رسائل عديدة مختومة بالدم وتعرب عن المعارضة للجنة الصليب الأحمر الدولية وأنشطتها في ايران .

٢٦٢ ـ ولابد من ملاحظة أن متوسط نسبة الزيارات التي قامت بها فرقة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى المعسكرات التي سمح لها بزيارتها خلال السنوات من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ قد بلغ زيارة واحدة خلال ١٨ شهراً .

٢٦٣ ـ وفي معسكر داوديه بطهران ، التقينا بمجموعة يتجاوز عددها ١٩٠ محتجزاً من غير العراقيين الذين ادّعوا أنهم إمّا جنود تطوعوا في الجيش الشعبي العراقي أو مدنيون . ونسب كبيرة من غير العراقيين هم من المواطنين السودانيين والصوماليين واللبنانيين والمصريين . وجاءت أعداد أقل من ذلك من اثيوبيا والأردن والامارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجيبوتي والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا ونيجيريا . وهي في المجموع سبعة عشر بلداً معظمها من البلدان العربية . وادعى أكثر من ٢٥ في المائة من المحتجزين أنهم كانوا يعملون في شركة النفط الوطنية العراقية في جزيرة مجنون عندما أسرهم الجنود الايرانيون في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٤ . وأبلغتنا مجموعة صغيرة أخرى من غير العراقيين أنهم من صيادي السمك الذين كانوا قد انضموا إلى اتحاد صيادي السمك في

الكويت وكانوا يعملون لدى مستخدم كويتي خاص قبل أسرهم في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، ومن بين المحتجزين أيضاً بعض الصحفيين .

٢٦٤ - واستمعنا إلى غير العراقيين ممن تطوعوا في الجيش الشعبي العراقي الذين قالوا إنهم لم يتطوعوا بقصد الارتزاق ولكن بدوافع سياسية وبروح التضامن العربي . وكان بعضهم على الأقل يقيم في العراق قبل دخول الخدمة العسكرية العراقية .

٢٦٥ - ولم ترد لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تسجل أيًا من هؤلاء المحتجزين ، وأتيح لنا فقط الوصول إليهم بحرية . وكان المحتجزون يقيمون في مهجعين في الطابق الثالث يصل بينهما ممر .

٢٦٦ - وإننا نعي حقيقة أن الوضع القانوني للمجموعة التي وضعت قد يثير صعوبات معينة . إلاّ أنه لا يوجد ثمة شك في وجوب إعادة المدنيين من مواطني البلدان غير المحاربة إلى بلدهم الأصلي .

٢٦٧ - إلا أنه وفقاً لأحكام اتفاقيات جنيف يتعين معاملة المتطوعين في الجيش الشعبي العراقي معاملة المحاربين . ولذلك فإنهم يستحقون مركز أسرى الحرب وينبغي تسجيلهم بهذه الصفة . وفي أية حال ، لا يمكن اعتبارهم مرتزقة للأسباب التالية . أولاً وقبل كل شيء ، أن مفهوم « المرتزقة » حديث المنشأ ولا يمكن أن تحتج به الدول التي لم تصدّق على البروتوكول الإضافي الأول[١١] لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المبرم في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ (ومنها ايران) . ثانياً ، من الواضح تماماً أن الأشخاص المعنيين لا تنطبق عليهم الشروط المادية للارتزاق . فلا يبدو أن تصرّف هؤلاء الجنود كان نابعاً من رغبة في تحقيق مغنم شخصي ، وكما أكدوا لنا ، فإنه لم يبذل لهم في أية حال وعْد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به أو يتقاضاه غيرهم من المقاتلين العراقيين ؛ أو كانوا من المقيمين في العراق أو في إقليم كان يسيطر عليه في السابق ؛ أو كانوا في أية حال أعضاء في الجيش العراقي (انظر الفقرة ٢ (ج) ، و (د) ، و (هـ) من المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول) ، إذ يشكل كل من هذه الاعتبارات سبباً كافياً بذاته لاستبعاد مركز المرتزقة .

« عدم التزام جمهورية ايران الإسلامية بقرار اللجنة الطبية المشتركة الخاص بتسليم الأسرى العراقيين المعوّقين ، وعدم السماح لتلك اللجنة بمواصلة أعمالها »

٢٦٨ - أبلغتنا السلطات الايرانية بأنها أعادت في بضع مناسبات كثيرين من أسرى الحرب المعوّقين . ولديها بالفعل قائمة من ٢٦ من الجاهزين للإعادة ، بحيث يبلغ مجموع الذين سيعادون ١٩٢ . ولا يبلّغ الذين سيعادون إلا قبل الإعادة الفعلية بنحو أسبوع وذلك لأسباب أمنية وكذلك لحمايتهم من الألم النفسي إذا حدث ، لسبب ما ، أن تأجلت إعادتهم إلى وطنهم . وعلاوة على ذلك ، ذكرت هذه السلطات أنها سمعت بأن بعض أولئك الذين أعيدوا تعرضوا للاضطهاد على أيدي السلطات العراقية . ويعزى التأخير في إعادة الـ ٢٦ لتعليق أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية . وتتشاور السلطات الايرانية مع طرف ثالث بغية معالجة إجراء الإعادة .

٢٦٩ - وخلال الزيارات التي قمنا بها إلى مختلف المعسكرات ، لاحظنا كثيراً من أسرى الحرب المعوّقين وكذلك من الذين يعانون من أمراض مزمنة أو مستعصية .

٢٧٠ - وإننا نعتقد بأنه ينبغي بذل قصارى الجهد لإعادة هؤلاء الأسرى بسرعة لأسباب إنسانية ، عملاً بما تنص عليه اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ .

رابعاً - ملاحظات عامة واستنتاجات وتوصيات

٢٧١ - إن مشهد هذه الآلاف المؤلفة من الرجال في معسكرات أسرى الحرب ، ومعظمهم في ريعان شبابهم ، حيث تذوى أفضل سنوات عمرهم في الأسر ، ويحرمون من جميع أسباب الراحة في الحياة ، ولا يعرفون مصيرهم ، ما كان له إلاّ أن يحرّك أعمق المشاعر في نفس كل واحدٍ منا . وينبغي ألاّ نغفل أن أسرى الحرب وعائلاتهم هم الضحايا المباشرون للحرب الممتدة المدمرة بين البلدين ، إذا نحينا جانباً أولئك الذين لاقوا حتفهم أو جرحوا في ميدان القتال . وكانت أوضح الصور التي عدنا بها من معسكرات أسرى الحرب هي الخوف والوحدة وعدم اليقين والعزلة والمرارة واليأس .

٢٧٢ - وكان التفويض الذي تلقيناه من الأمين العام هو أن نقدّم تقريراً عن حالة أسرى الحرب وعن شواغل الحكومتين . إلاّ أننا عدنا من المعسكرات في كلا البلدين برسالة من أسرى الحرب أنفسهم تشعر أننا ملزمون بأن ننقلها . فقد أعرب عدد لا حصر له من أسرى الحرب عن رسالتهم تلك بطرق مؤثرة ومحركة للمشاعر ، تتراوح بين النداءات البليغة المقنعة ، والصمت الحزين ، وبين الانفعالات الجياشة والدموع ، وكانت الأسئلة التي طرحت أكثر من غيرها هي : « متى تضع الحرب أوزارها أخيراً ؟ » ؛ « إلى متى يتعين علينا أن نتحمل هذه المعاناة ؟ » ؛ « ما الذي سيحدث لنا حين ترحل البعثة ؟ » ؛ « لِمَ يسمح المجتمع بمثل هذه القسوة تجاهنا ؟ » . وكثيراً ما تمثلت الرسالة في كلمة وحدة فحسب : « العودة إلى الوطن ! » .

٢٧٣ - ومع أن السلطات في كل من العراق وايران قد منحتنا تأكيدات بأنها ستعمل على الالتزام بالمعايير الدولية المقبولة في معاملة أسرى الحرب ، فقد كان من الجلي أن السياسات والمعايير التي تعلن هذه السلطات عن تمسكها بها لم تكن تراعى دائماً . فقد وجدنا أن المعاملة القاسية والعنف في المعسكرات أمر يكاد يكون مألوفاً . لقد قدم أسرى الحرب كمية ضخمة من المعلومات عن سوء معاملتهم الجسدية بوسائل مثل الجَلد ، والضرب بالهراوات أو الكبول ، وتوجيه ضربات إلى كلتا الأذنين في آن واحد ، والصدمات الكهربائية ، والاعتداء على الأعضاء التناسلية ، والركلات - التي غالباً ما حدثت في أجزاء من الجسم أصيب فيها أسرى الحرب بجروح . وبدا أن العنف الجسدي أمر شائع بوجه خاص في معسكرات أسرى الحرب في العراق ، كما تلقينا تقارير عن تدابير للعقاب الجماعي ، مثل الحبس لفترات طويلة والحرمان من الطعام والماء . وعلى الرغم من أننا لم نستطع التوصّل إلى نتائج قاطعة بشأن صحة الادعاءات الفردية ، فقد سمعنا كثيراً من الشكاوى المماثلة من الأسرى في معسكرات مختلفة كما شهدنا علامات وجروح وإصابات ، وما إلى ذلك ، تتمشى مع الادعاءات .

٢٧٤ ـ وقد تحدث أسرى الحرب مراراً ، أحياناً بكثير من التفصيل ، عن الحوادث الخطيرة التي قالوا إنها وقعت في المعسكرات في الماضي ، بالرغم من نفي سلطات المعسكرات المحلية وممثلي السلطات المركزية الذين صحبوا البعثة . وقد نجحت جهودنا في الحصول على مزيد من الايضاحات بشأن تلك النقاط في عدد من المناسبات ، حيث تمّ الاعتراف بها رسمياً ، كما حصلنا على سجلات مفصّلة تفصيلاً كافياً تؤكد مضمون أقوال أسرى الحرب . وفي بعض الأحيان كانت التكذيبات الرسمية غامضة ومشروطة (كأن يقول قائد المعسكر إن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث إبان فترة تولّيه منصبه في المعسكر) ، ولكنها كانت في أحوال أخرى قاطعة تماماً ، بالرغم من استفساراتنا المتكررة ، إلى حدّ يتعين معه علينا ، للأسف ، أن نخلص إلى أنها قدمت بالرغم من معلومات الحكومتين أنفسها . وفيما يتعلق بهذه الحوادث ، سلّم أسرى الحرب أحياناً بأنها كانت متصلة باحتجاجاتهم التي ادعوا أن معاملتهم وظروفهم المتسمة بالقسوة تبررها . ونود أن نؤكد من جديد في هذا الصدد ما ذكرناه من قبل في الفصل المتعلق بكوركان ، وهو أن الحادث الذي وقع في ذلك المعسكر لم يكن حادثاً منعزلاً بل ولم يكن أخطر ما حدث في معسكرات أسرى الحرب في كلا البلدين . والسمة الاستثنائية الرئيسية بشأن حادث كوركان هي الدعاية العالمية التي لازمته .

٢٧٥ ـ وقال لنا أسرى الحرب في كل مكان ذهبنا إليه إن العديد من المرافق والأحوال العامة في المعسكرات قد حُسّن بشكل ملحوظ قبل وقت قصير من وصولنا . ففي معسكرات عديدة وفّرت المراتب والبطانيات ووزّعت بنود جديدة من الملابس ، وفي الوقت نفسه تم تحسين الغذاء نوعاً وكمّاً . وفي معسكرات أخرى رفعت القيود المفروضة على الإمداد بالمياه ، أو أصبحت المياه الساخنة متوفّرة لأول مرة . وإلى حد ما اتضحت التحسينات التي قيل إنها أجريت في الآونة الأخيرة مما شهدناه بأنفسنا . على أننا لاحظنا نواحي نقص خطيرة في الأحوال الصحية في معسكرات عديدة كما لاحظنا نفس النقص في الغذاء اليومي الذي يصرف للأسرى .

٢٧٦ ـ وكان هناك جانب بدا أنه يسبب ألماً شديداً للكثيرين من أسرى الحرب ، وأكد عليه أسرى كثيرون تأكيداً شديداً ، ولاسيما في ايران ، وهو الإحساس بأن هويتهم الايديولوجية والقومية التي يعتزون بها لا تحترم بل إنها تتعرض للهجوم . وقد استمعنا كذلك إلى مزاعم بأن ضغوطاً دينية تمارس على أسرى الحرب من غير المسلمين ، وبأن بعض أسرى الحرب المسيحيين اعتنقوا الإسلام . وفي حين لم نتمكن من الوقوف على ما إذا كانت عمليات تغيير الدين هذه قد وقعت إكراهاً ، فإننا لم نملك إلا أن نلاحظ شيوع جو من الحمية التبشيرية كان يعم بعض المعسكرات .

٢٧٧ ـ وقد حاولت كل من الحكومتين ، بدرجات متفاوتة ، تشجيع ، إن لم يكن استغلال ، الاختلافات الايديولوجية الموجودة لدى الأسرى . وغالباً ما تفاقمت هذه المشكلة بسبب « ممثلي » الأسرى الذين لم ينتخبوا بطريقة سليمة . ولاحظنا أن هذه الانقسامات تتغلل عميقاً لدى أسرى الحرب العراقيين في ايران ، وأنها كانت السبب الأساسي لمخاوف وتوترات أشعلت ، بدورها ، فتيل العديد من الاضطرابات ونشوب حالات العنف ، كما يدل على ذلك حادث كوركان .

٢٧٨ ـ ومن الجوانب الأخرى التي أثارت لدينا قلقاً شديداً التبطل البدني والفكري الذي يفرض على كثيرين من أسرى الحرب في معظم المعسكرات التي زرناها في البلدين ، إذ لا يتخذ ما يكفي من الترتيبات لشغل الأسرى بنوع ما من أنواع النشاط المفيد ، وبدا أن توافر مواد القراءة غير كاف بشكل مؤسف . وكانت وسائل التسلية في معسكرات عديدة إما غير كافية وإما غير موجودة تماماً في بعض الأحيان ، وقد شكا الأسرى تكراراً من القيود المفروضة على الألعاب أو الموسيقى أو الغناء أو التمكّن من الاستماع إلى الإذاعة . وهذه الحالة ، مشفوعة بسنوات الحبس الطويلة ، لا يمكن إلا أن تفضي إلى التدهور العقلي التدريجي للأسرى كما يشهد على ذلك عدد من لاحظنا أنهم يشكون من اضطرابات عقلية .

٢٧٩ ـ وكانت المشكلة في مناسبات أخرى هي الطابع الإجباري لبعض « وسائل التسلية » التي توفّر . وقد ذكر أسرى الحرب أنهم يجبرون على الاستماع ، من الصباح حتى الليل ، إلى برامج إذاعية تحتوي على دعاية سياسية تبث عن طريق مكبرات الصوت المركبة في عنابر النوم . وبالمثل ذكر أسرى الحرب أنهم يشجعون على الاشتراك في « تمثيليات » ذات طابع سياسي يتعرض فيها زعماء بلديهما للإساءة أو الاستهزاء .

٢٨٠ ـ ومن الشكاوى الرئيسية التي ترددت كثيراً على أسماعنا شكوى ساهمت مساهمة كبيرة في أحاسيس العزلة لدى الأسرى ، وهي عدم تواتر وصول البريد إن لم يكن انعدامه إطلاقاً ، ولاسيما في ايران . ونود أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء هذه الحالة الخطيرة التي يمكن علاجها بسهولة .

٢٨١ ـ وزاد عمق الإحساس بالعزلة عند انقطاع الزيارات المنتظمة التي تقوم بها للمعسكرات هيئة إنسانية غير منحازة . ونود توجيه الانتباه في هذا الصدد إلى الدور الذي تؤديه لجنة الصليب الأحمر الدولية ، من خلال مواردها وخبرتها الطويلة ، في التشجيع على احترام الامتثال لأحكام اتفاقيات جنيف ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب . وإن التجاء الحكومتين ، على نطاق واسع ، فيما يتعلق بموضوع هذا التحقيق ، إلى تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية لدعم حججهما هو ، في رأينا ، دليل على دور اللجنة الذي لا بديل له .

٢٨٢ ـ وعلينا ، للأسف ، أن نذكر أننا لم نكن في موقف يمكننا من التوصل إلى نتائج محددة فيما يتعلق بقضايا المفقودين والادعاءات بقتل أسرى الحرب وغيرهم من أفراد العدو بصورة جماعية . ولم نستدل على حدوث حالات قتل عمد في معسكرات أسرى الحرب . بيد أنه بالنظر إلى أن من الجائز أن تلك الادعاءات كانت تشير إلى ما ربما كان قد حدث في ساحة القتال ، فإن هذا يخرج عن نطاق هذا التحقيق ، الذي لم يكن فيه سبيل للتحقق من مدى حدوث تلك الممارسات المؤسفة . بخلاف القتل أثناء المعركة ، أو اقتفاء أثر ضحاياها .

٢٨٣ ـ وتلك قضايا خطيرة جداً ، وفوق كل شيء ، لا ينبغي لأحد أن يكون متبلد الشعور إزاء مخاوف الأسر المفجوعة التي تعيش في جزع وقلق على عشرات الآلاف من المفقودين أو الذين قيل إنهم قتلوا

بسرعة . ولا ينبغي ادخار أي جهد لدراسة هذه المخاوف ، إذا دعت الضرورة عن طريق إجراء تحقيقات دولية ملائمة التشكيل ، بالتعاون مع الحكومتين . بيد أننا عندما ووجهنا بهذه المخاوف لم يكن بوسعنا أن نفعل شيئاً يذكر باستثناء تلقي تعليقات الجانب الآخر .

٢٨٤ ـ بيد أننا لاحظنا بالفعل أن كل طرف من طرفي النزاع لم يف بالتزامه بمقتضى اتفاقية جنيف الأولى بتزويد الطرف الآخر ، عن طريق وساطة الوكالة المركزية للمعلومات عن أسرى الحرب ، أو دولة حامية أو بديلها ، بمعلومات عن كل جريح أو مريض أو قتيل للطرف المعادي يقع في قبضته فضلاً عن هوية الأسرى وحالتهم الصحية ، مع شهادات وفاة لمن توفي بعد الوقوع في الأسر . وليس ثمة شك في أن هذا قد زاد من عدد المدرجين رسمياً في بلدهم في قوائم المفقودين . ومع مراعاة الإيضاحات التي قدمتها الحكومتان عن الأسباب التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى صعوبة تحديد هوية قتلى العدو في الجبهة ، نعتقد أنه ينبغي بذل جهود جادة لتقديم المعلومات على وجه السرعة وبدقة من أجل التخفيف من جزع ومحنة أسر المفقودين .

٢٨٥ ـ وإننا إذ لاحظنا أن الكثير من أسرى الحرب قد أمضوا ثلاث سنوات أو أكثر من ذلك محتجزين ، نجد أنفسنا مضطرين لطرح سؤال هو : ألا يعتبر الأسر الممتد معاملة لاإنسانية في حد ذاته ؟ وفي الواقع إن كثيرين من أسرى الحرب أخبرونا أن هذا ، أكثر من أية إساءة معاملة محددة ، هو أكبر مصدر لعذابهم . فالأسر الممتد واللانهائي هو نفسه لاإنساني ولا طائل منه حتى أن الحمل الوحيد الفعّال والإنساني لمشاكل معظم أسرى الحرب الذين جرت زيارتهم يتمثل في إطلاق سراحهم مبكراً .

٢٨٦ ـ وعلى الرغم من أن اتفاقية جنيف لا تتطلب إطلاق السراح قبل وقف الأعمال القتالية ، فإن حق المتحاربين في الاحتفاظ بأسرى الحرب طوال مدة النزاع بأكملها يفقد مبرراته عندما تطول مدة النزاع بشكل مفرط ، ولاسيما في الحرب الحديثة التي لا تعتمد على القوى البشرية بنفس القدر الذي كان يحدث به ذلك في الماضي . وفي هذا الصدد ، يبدو أن الاتفاقية لا تتمشى مع المبادىء الإنسانية في العصر الحديث . وينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن أسرى الحرب يجب ألا يعاملوا كمجرمين أو رهائن ؛ بل ينبغي معاملتهم بكرامة بدون إهدار لرتبتهم أو شخصيتهم . وقد سأل كثير من أسرى الحرب ، مراراً ، إن لم يكن من الواجب وضع حد زمني لمعاناتهم بصرف النظر عن استمرار الحرب .

٢٨٧ ـ ونود أن نشير أيضاً إلى أن مدة الأسر الطويلة لأسرى الحرب تنغص العلاقات وتخلق توترات وصراعات سواء في داخل المعسكرات أو على المستوى الدولي ، في نفس الوقت الذي غالباً ما تصبح فيه وسيلة للدعاية بين الطرفين المتحاربين . ويتطلب هذا بدوره من الدول المحتجزة لأسرى الحرب أن تحوّل ، من أجل الحفاظ عليهم وتأمينهم ، موارد مادية يمكن إنفاقها بشكل أفضل على أغراض أخرى .

٢٨٨ ـ ولهذه الأسباب ، وقبل كل شيء لاعتبارات إنسانية ، نرى أن الاستمرار في احتجاز أسرى الحرب مدة طويلة على نحو ما يفعله الآن كلا الطرفين أمر لا مبرر له فضلاً عن أنه يحقق نتيجة عكسية . فمن مصلحة كل طرف أن يقوم ، من جانبه وحده مثلما فعل في بعض المناسبات السابقة ، أو عن طريق اتفاقية مشتركة ، بإطلاق سراح أكبر عدد ممكن من أسرى الحرب ، مانحاً الأولوية لفئات معينة منهم ، بما في ذلك المرضى أو المعوّقون بدرجة خطيرة ، والمدنيون الذين أسروا بطريق الخطأ ، الذين احتجزهم كلا الجانبين إخلالاً بالالتزامات الدولية للطرفين ، وكذلك إطلاق سراح الأسرى القصّر والمسنين .

٢٨٩ ـ وينبغي أن يطلق سراح أسرى الحرب ، سواء من جانب واحد أو بالاتفاق المتبادل ، بأسلوب منظم خاضع للمراقبة وباشتراك الوكالات المتخصصة . وسيكون الإشراف ضرورياً لضمان عدم عودة الذين أطلق سراحهم إلى مسرح الحرب ، وأن تكون أية عودة إلى الوطن طوعية ، وأن يمنح الذين يخشون العودة لأي سبب ويفضلون إعادة توطينهم إما في البلد الذي يحتجزهم الآن كأسرى أو في بلد ثالث ما قد يتوافر من فرص لتحقيق ذلك . ولقد لاحظنا أن الطرفين قد اتخذا خطوات معينة في هذا الشأن ، إلا أننا نعتبرها حتى الآن غير كافية إطلاقاً وتشوبها أغراض دعائية .

٢٩٠ ـ والحق إننا كوّنا أثناء التحقيق الحالي انطباعاً مؤسفاً عن كلا الجانبين بأن بعض الأمور لم تبلغ دائماً بطريقة موضوعية بل خضعت لتحريفات لأغراض دعائية . كذلك بدا أن بعض شواغل الحكومتين قد عرضت لأغراض دعائية أكثر منها بسبب أي توقع حقيقي لإمكان قيام البعثة الحالية بتقييمها . وقد يكون هذا مفهوماً بالنظر إلى مرارة النزاع الناشب بينهما بيد أنه ليس ثمة حاجة إلى التوسع في التعليق على النتيجة التي تم التوصل إليها بأن تلك المحاولات التي تبذلها الدولة المتحيزة لاستخدام أسرى الحرب كأدوات أو أسلحة ضد العدو بعد وقوعهم في أيديها إنما تشكل إساءة استخدام لهم .

٢٩١ ـ ولاحظنا كذلك ـ مع الترحيب ـ أن الحكومتين قد أعربتا عن استعدادهما من ناحية المبدأ لإطلاق سراح المعوّقين أو المرضى ، وللنظر كذلك في تبادل فئات أخرى من أسرى الحرب وترتيب زيارات عائلية . وعلى الرغم من أننا ندرك أنه يلزم حل مصاعب كثيرة قبل أن يمكن عقد اتفاق ، وأن جهوداً شاقة ، لم تكلل بالنجاح في النهاية قد بذلت في الماضي في هذا المجال ، فإننا نعرب عن أمل جدّي في أن تقوم الحكومتان بمتابعة هذه الاقتراحات بروح الاهتمام الإنساني بمعاناة الآلاف من أسرى الحرب .

٢٩٢ ـ وقد شجعتنا كذلك تأكيدات السلطات في كل من العراق وايران بعزمها على احترام أحكام اتفاقيات جنيف ، وكذلك استعداد تلك السلطات الذي أعلن مراراً لإصلاح أي قصور تبينت البعثة وجوده . ونحن نرحب بهذا الموقف ونعرب عن أملنا وتوقعنا في أن تسهم استنتاجاتنا وتوصياتنا في المساعدة المبذولة لتحسين معاملة أسرى الحرب في البلدين .

٢٩٣ ـ ولا يسعنا ، مع ذلك ، إلا أن نشدد على أن الرغبة العارمة لدى أسرى الحرب أنفسهم في إنهاء هذه الحرب الطويلة المأساوية في أقرب وقت ممكن .

* * *

٢٩٤ ـ وفي ضوء هذه الاعتبارات والملاحظات المحددة المقدمة في أجزاء أخرى من هذا التقرير ، توصلنا بالإجماع إلى الاستنتاجات التالية :

(أ) إن أسرى الحرب لا يلقون في أي من البلدين معاملة سيئة بالدرجة التي تزعمها حكومة البلد الآخر، ولا يلقون، من ناحية أخرى، في أي منهما معاملة حسنة بالدرجة التي تزعمها الدولة القائمة بالأسر. وتدعو الحالة الموجودة في الجانبين كليهما إلى القلق الشديد :

(ب) إن الأسر لفترات طويلة ولأجل غير مسمى هو في حد ذاته أكبر مصدر مشقة لأسرى الحرب :

(ج) إن معظم المشاكل التي يواجهها أسرى الحرب متماثلة أو متشابهة في البلدين : ظروف معيشية صعبة، ومعاملة كثيراً ما تكون قاسية مثل إفراط بعض حراس المعسكرات في استعمال القوة ولاسيما في العراق، وحوادث تتصف بالعنف، وعزل عن العالم الخارجي، وتشكك حول مدة أسرهم. ولم يكن حادث كوركان فريداً ولا هو أخطر ما وقع من حوادث. وفي ايران يضيف إلى التوتر وجو الخوف ما يُفرض على الأسرى من ضغط ايديولوجي وديني وما يترتب على ذلك من وجود جماعات متخاصمة في معسكرات أسرى الحرب :

(د) من العوامل المشتركة في المعسكرات في البلدين الضيق المشترك المتمثل في طول فترة الأسر وكذلك في التبطل الجسدي والذهني المؤدي إلى كثرة حدوث الاضطرابات العقلية :

(هـ) لم نتمكن من تكوين استنتاجات قاطعة بشأن المزاعم المتعلقة بأشخاص مفقودين أو بحوادث قتل جماعي لأسرى الحرب.

٢٩٥ - ونود أن نتقدم بالتوصيات التالية المتفق عليها بالإجماع :

(أ) ينبغي تحسين معاملة أسرى الحرب في البلدين كليهما بصورة جذرية واحترام حقوقهم في إطار اتفاقية جنيف الثالثة وصونها بصورة دقيقة :

(ب) ينبغي حظر العقوبة البدنية وأي شكل من أشكال سوء المعامله الجسدية وكذلك ممارسة المعاقبة الجماعية. وينبغي للسلطات أن تعالج بحزم أي خرق لهذه القاعدة كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حراس المعسكرات من الإفراط في استخدام القوة ولاسيما في العراق :

(ج) ينبغي أن تتحسن بوجه عام الأحوال المعيشية في المعسكرات في البلدين بما في ذلك المستويات الغذائية والصحية بوجه خاص، وينبغي توفير فرص لأسرى الحرب للقيام بدون قيود بأنشطة بدنية وذهنية بنّاءة إلى أقصى حد ممكن. وينبغي تحسين الخدمات الطبية وإتاحة خدمات الطب النفسي حسب الاقتضاء :

(د) ينبغي اتخاذ تدابير فورية للإعمال الكامل لحقوق أسرى الحرب في إرسال واستلام المراسلات وفي تلقي الطرود على الفترات الزمنية وبالطريقة المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الثالثة :

(هـ) ينبغي مراعاة وتنفيذ أحكام اتفاقيات جنيف التي تنظم معاملة الضباط وفقاً لرتبهم، بشكل كامل، ولاسيما في ايران :

(و) ينبغي احترام حرية الفكر والدين والضمير لكل أسير حرب بصورة دقيقة. ولا ينبغي ممارسة أي ضغط ايديولوجي أو ديني أو خلافه على الأسرى :

(ز) من أجل تحسين الجو العام في المعسكرات وتخفيض خطر المنازعات، ينبغي اتخاذ تدابير، ولاسيما في ايران للامتناع عن الضغط الايديولوجي أو الديني على أسرى الحرب، والفصل المادي بين المجموعتين المتعارضتين من الأسرى وكذلك معاملتهم بالتساوي وينبغي بذل جهود أكبر للوفاء بالاحتياجات الدينية للأقليات بدون قهر أو تمييز :

(ح) ينبغي، لمصلحة جميع أسرى الحرب والحكومتين المعنيتين، تهيئة الظروف لتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من التنفيذ الفعّال لجميع مهامها بموجب اتفاقيات جنيف لحماية أسرى الحرب وغيرهم من ضحايا الحرب في البلدين والتخفيف عنهم. وينبغي تمكين اللجنة، على سبيل الأولوية، من دراسة مسألة الأشخاص المفقودين :

(ط) وينبغي لكل من الحكومتين اتخاذ تدابير فورية لجمع وتسجيل المعلومات عن كل من الأشخاص الجرحى أو المرضى أو الموتى التابعين للطرف المضاد والذين يقعون في أيديها وتقديم مثل هذه المعلومات إلى وكالة مناسبة لإحالتها إلى الطرف الآخر. ومن أجل تسهيل التعرف على الأشخاص المفقودين وتخفيض عددهم، فينبغي للحكومتين النظر في اتخاذ تدابير لضمان استخدام جميع أفراد قوتيهما لشارات أو لوحات مزدوجة بالاسم وإصدار الأوامر لقادة جيوشهما لإعطاء تعليمات لجنودهم بإبلاغ رؤسائهم بهوية من يصادفونهم في ميدان القتال من الجنود الموتى والجرحى :

(ي) ينبغي للحكومتين اتخاذ خطوات فورية لتبادل قوائم، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية أو أي وسيط آخر، تتضمن العدد الإجمالي من أسرى الحرب المعتقلين شاملة على وجه الخصوص بيانات مفصلة مستكملة بشأن الأفراد المرضى والجرحى :

(ك) ومن المأمول فيه أن تنظر الحكومتان بصورة جدية في الإفراج، من جانب واحد أو على أساس المعاملة بالمثل، عن أكبر عدد ممكن من أسرى الحرب الواقعين تحت سلطتها. ويمكن الإفراج عن بعضهم بدون شروط وعن البعض الآخر بشروط رهناً بوجود ضمانات ومراقبة دولية لعدم عودتهم إلى مسرح الحرب. أما الأسرى المرضى والجرحى أو المعوّقون بصورة مزمنة وكذلك المدنيون الذين اعتقلوا كأسرى حرب بطريق الخطأ، فينبغي إعادتهم إلى وطنهم فوراً، وينبغي معاملة الأحداث والمسنين من الأسرى على سبيل الأولوية :

(ل) ينبغي للحكومتين الإحجام عن استغلال أسرى الحرب ومعاناتهم - بما في ذلك الأسرى العائدون إلى وطنهم - لأغراض الدعاية السياسية.

التذييل ١

قائمة بالنقاط التي تثير قلقاً خاصاً لدى حكومة ايران الإسلامية واردة في رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية لدى الأمم المتحدة تفصيلاً للنقاط التي تثير قلق جمهورية ايران الإسلامية والواردة في رسالتها المؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر

١ - التحقيق في القتل العمد والجماعي لأسرى الحرب والمدنيين المحتجزين، بما في ذلك التحقيق في الحادث الذي وقع في معسكر الموصل

رقم ٢ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، وقُتل في أثنائه ثلاثة أشخاص على الأقل وجُرح أكثر من ٨٠ شخصاً وإعداد تقرير عنه .

٢ - التحقيق في مختلف حالات الإعدام الجماعي لأسرى الحرب بوجه عام ولأفراد الحرس الثوري بوجه خاص .

ملاحظة : وجدت وثائق في مقر عسكري عراقي ، تم الاستيلاء عليه ، تحتوي على أمر رسمي إلى الأفراد العسكريين العراقيين يقضي بذلك .

٣ - التحقيق في حالات الوفاة المريبة التي ذكر فيها أن الوفاة كانت قطعاً نتيجة إحداث فتحات في منطقة المعدة والصدر ، وكسور في الجمجمة ونحوها .

٤ - الأعمال التحضيرية لإجراء عملية متابعة فيما يتعلق بمصير نحو ٢٠ ٠٠٠ من الأشخاص المختفين ، يوجد كثيرون منهم ، وفقاً لتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية ودوائر أخرى ، في معسكرات احتجاز سرّية .

ملاحظة : ستدرج في تقريرنا قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص .

٥ - التحقيق في موضوع الأسرى المدنيين وتقديم تقرير عنهم .

ملاحظة :

أ - اعتقل عشرات الآلاف من المدنيين الايرانيين في أثناء الغزو العراقي ، وقد تم ترحيل سكان المدن المحتلة ، بما في ذلك الشيوخ والنساء والأطفال ، بالقوة من مساكنهم ونقلوا إلى العراق . ولا يُعرف مصير الكثير منهم ؛

ب - توجد في قائمة الأسرى الذين زارتهم لجنة الصليب الأحمر الدولية ١ ٥٠٠ اسم من الأسرى المدنيين ، يتجاوز سن بعضهم الـ ٥٥ سنة . ومن بين الـ ٤٢٤ أسيراً الذين حرروا هناك ٢٣٥ مدنياً و ١٧١ شخصاً تتجاوز أعمارهم الـ ٥٠ عاماً . وقد قضى أكثرهم حوالي ثلاثة أعوام في الأسر .

٦ - التحقيق في مصير السيد توندغويان ، وزير النفط ونائبه ومرافقيه الذين أسرتهم القوات العراقية .

ملاحظة : خلافاً لما عرضته وسائط الإعلام العراقية للاستهلاك المحلي ، فقد وردت تقارير عن تعرضهم للتعذيب .

٧ - التحقيق في مصير موظفي الهلال الأحمر ، بما في ذلك أطباء ومساعدون طبيون وغيرهم من الموظفين ، الذين أسروا واحتجزوا خلافاً للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف .

ملاحظة : حُرم هؤلاء الأشخاص من أي اتصال بأسرهم أو بأفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية .

٨ - التحقيق في مصير أسرى الحرب الذين نقلوا ، على نحو مريب ، من معسكرات علنية إلى معسكرات خفية أو العكس بالعكس .

ملاحظة :

أ - أكد تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية على وجه التكرار ، أن عدداً من أسرى الحرب الذين سبق أن زارتهم البعثة قد نقلوا ، منذ ذلك الحين ، من معسكرات علنية إلى معسكرات سرية أو العكس بالعكس :

ب - تمت معرفة بعض المعسكرات الخفية وستقدم أسماء هؤلاء الأشخاص وأماكنهم في الوقت المناسب .

٩ - الضغط السياسي والايديولوجي على الأسرى بواسطة الأعضاء القياديين للجماعات الإرهابية المنتشرين في المعسكر .

١٠ - التعذيب العقلي والجسدي للأسرى .

ملاحظة : أشارت تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى وجود بعض الشواهد على حالات الضرب بالعصي والهراوات والأسلاك المعدنية . ونتج عن ذلك أن العديد من أسرى الحرب يعانون الآن من أمراض عقلية .

١١ - الأحوال غير الصحية وفقدان المرافق الضرورية في المعسكرات .

١٢ - فقدان العناية بالمرضى والجرحى ، مما يؤدي إلى عجز دائم وإلى بتر العضو المصاب .

١٣ - التحقيق بشأن تقديم أسماء أسرى الحرب الايرانيين إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بعد أشهر ، وأحياناً بعد سنوات من وقوعهم في الأسر .

١٤ - التحقيق في التدابير العراقية لمنع الأسرى من أداء صلواتهم الدينية .

١٥ - التحقيق في أن رسائل عائلات الأسرى تمسكها الرقابة العراقية عن الأسرى وأنها في بعض الأحيان لا تصل إليهم مطلقاً .

١٦ - التحقيق في رفض العراق ، خلافاً لاتفاقية جنيف الثالثة ، السماح بوصول طرود الهلال الأحمر من الإسعافات التي تحتوي على بنود كالنظارات الطبية والأدوية الخاصة إلى الأسرى .

١٧ - التحقيق في استيلاء الجنود العراقيين على الممتلكات الشخصية للأسرى .

وأرجو أيضاً منكم بذل مساعيكم الحميدة كي تقوم البعثة بالنظر في الاقتراحات التالية والعمل على تنفيذها تحت رعاية الصليب الأحمر :

١ - تبادل عدد متساو من الأسرى .

٢ - التحضير لقيام عائلات الأسرى بزيارتهم .

ملاحظة : تذاع ، في الوقت الحاضر أسماء الأسرى العراقيين تدريجياً من الإذاعة العربية لجمهورية ايران الإسلامية وذلك لتمكين أسرهم من زيارتهم إذا رغبوا في ذلك . ويجري استكمال أول قائمة بأسماء ١٠٠ أسير وسيستمر العمل في إعداد هذه القوائم .

ويمكن للبعثة أن تقدم بهذا الشأن الاقتراحات التالية إلى السلطات العراقية :

(أ) تسمح للأسر العراقية بالسفر إلى ايران لأغراض الزيارة ؛

(ب) أن يسمح للأسر الايرانية بزيارة العراق على نفس المنوال .

التذييل ٢

قائمة النقاط التي تثير قلقاً خاصاً لحكومة الجمهورية العراقية ونقلت من خلال رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق

١ - عدم قيام ايران بتزويد السلطات العراقية بأسماء العسكريين العراقيين المفقودين في جبهات القتال .

٢ - عدم قيام ايران بتسليم بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في ايران قائمة بأسماء عدد كبير من الأسرى العراقيين يقرب من خمسة عشر ألفاً ، ومن بين ذلك بصورة خاصة الضباط من ذوي الرتب العالية .

٣ - وجود معسكرات أسر غير معلنة لم تتمكن بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في ايران من زيارتها رغم علمنا بوجود بعضها .

٤ - انقطاع رسائل الأسرى العراقيين أو تأخرها لفترات طويلة بصورة متعمدة من السلطات الايرانية .

٥ - عدم السماح لبعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة الأسرى العراقيين أو السماح لها بزيارتهم في فترات متباعدة خلافاً لاتفاقيات جنيف .

٦ - المعاملة السيئة للأسرى العراقيين وتعذيبهم وقتلهم وبتر أعضاء بعضهم وسحب الدم منهم .

٧ - التشهير بالأسرى العراقيين في شوارع المدن الايرانية وهم مكبلون بالسلاسل .

٨ - القتل الجماعي للأسرى العراقيين ، سواء عند أسرهم أو فيما بعد .

٩ - الخدمات الصحية والطبية الرديئة والتجهيزات والأرزاق غير الكافية .

١٠ - وجود أعداد من الأسرى العراقيين في سجن إيفين بأسماء ايرانية .

١١ - وضع مدنيين من أنصار النظام الايراني مع الأسرى العراقيين لأغراض سياسية وفكرية وإعلامية محرمة دولياً .

١٢ - قيام عناصر سياسية تحت غطاء ديني بزيارة معسكرات الأسر للقيام بنشاطات سياسية معادية للعراق وبقصد التأثير على معنويات الأسرى العراقيين وضمهم بأساليب تعسفية إلى حركات سياسية موالية لايران .

١٣ - عدم التزام ايران بقرار اللجنة الطبية المشتركة الخاص بتسليم الأسرى العراقيين المعوّقين ، وعدم السماح لتلك اللجنة بمواصلة أعمالها .

١٤ - صدور أحكام بالإعدام أو أحكام بالسجن على بعض الأسرى العراقيين دون إبلاغ لجنة الصليب الأحمر الدولية بالإجراءات القانونية التي اتخذت في التحقيق والمحاكمة .

التذييل ٣

تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن حادث كوركان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤

[النص مطابق للنص الوارد في مرفق الوثيقة *S/16820* المؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .]

التذييل ٤

تقرير عن حادث معسكر كوركان الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، أعدته حكومة جمهورية ايران الإسلامية

١ - قام تسعة ممثلون للجنة الصليب الأحمر الدولية فيما بين الساعة ١٠/٣٠ والساعة ١٧/٠٠ يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ بزيارة معسكر كوركان المخصص لأسرى الحرب العراقيين ، ووزعوا عليهم أكثر من ٣ ٠٠٠ استبيان .

٢ - وذكر ممثل للجنة الصليب الأحمر الدولية ، في كلمة وجهها إلى أسرى الحرب ، جملة أمور من بينها أنه نظراً إلى بعض المشاكل مع حكومة جمهورية ايران الإسلامية لم يتسن للجنة الصليب الأحمر الدولية زيارة المعسكر في وقت سابق ، وأن اللجنة قد جاءت الآن للتأكد مما إذا كانت أحكام اتفاقية جنيف تنفذ أم لا .

٣ - وفي ذلك اليوم ، قُدّم أولاً ، حسب الإجراء المعتاد ، بيان موجز إلى وفد اللجنة عن الأحوال العامة للمعسكر ، وقام الوفد خلال زيارة للمستشفى وللأماكن العامة بتوزيع الاستبيانات على أكثر من ٣ ٠٠٠ أسير حرب ، كما قام بتسجيل ١٤ أسيراً جديداً من أسرى الحرب .

٤ - وفي اليوم الثاني ، استؤنفت الزيارة ، حيث جرى تسجيل ٣٧٤ أسير حرب عراقيين ، وبينما كانت الفرق الطبية تجري الفحوص على البعض منهم ، تولى أعضاء آخرون في وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية التفتيش على أجزاء المعسكر المختلفة ، وقاموا بزيارة أسرى الحرب دون وجود شهود .

٥ - وفي الساعة ١١/٣٠ ، تسلم أحد ممثلي اللجنة مذكرة من الأسير خضير عباس خضير ، الذي ذكر فيما بعد خلال التحقيق أن المذكرة تتضمن قائمة بأسماء يراد تقديمها إلى السلطات العراقية .

٦ - وهذا العمل ولّد الشكوك لدى عدد من أسرى الحرب . واقترب أحد الأسرى من ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية طالباً الاطلاع على المذكرة . ورفض ممثل اللجنة الاستجابة للطلب رفضاً باتاً ، وعقب ذلك نشبت مشادة حامية .

٧ ـ ولما استمرت المشادة ، تولّد جو مشوب بالتوتر انتشر خلال فترة وجيزة ليشمل أجزاء أخرى من المعسكر . وأدى هذا إلى شجار وعراك في صفوف أسرى الحرب الذين استخدموا أية أدوات وجدوها ، بما في ذلك هياكل الأسرّة والعلب المعدنية الفارغة وقطع الزجاج ، كالأسلحة .

٨ ـ وطلبت سلطات المعسكر من أسرى الحرب التوقف فوراً عن العنف واستعادة الهدوء . وحاولت السلطات فيما بعد تفريق أسرى الحرب ، بإطلاق حقاق الغاز المسيل للدموع وباستخدام الهراوات .

٩ ـ وقد قتل في أحد المهاجع ثلاثة من أسرى الحرب ، قتلهم عدد من أسرى الحرب الآخرين ، وأصيب أحد الأسرى بإصابات جسيمة . وثبت أن الإصابات المحدثة بالأدوات المذكورة والضربات الموجهة إلى الرأس والوجه والبطن قد تسببت في موت أسرى الحرب الثلاثة .

١٠ ـ واستغل بعض أسرى الحرب الجو السائد ، وهاجموا الحراس واندفعوا نحو البوابات محاولين الفرار من المعسكر . وأرغمت القلاقل ، التي ظلت خارج نطاق السيطرة ، حراس المعسكر على إطلاق طلقات تحذيرية في الهواء . إلا أن أسرى الحرب لم يبالوا بهذا التحذير إطلاقاً ، مما أجبر الحراس على إطلاق النار تحت الحزام ، باستخدام رصاصات بطيئة الانطلاق .

١١ ـ وانتهت القلاقل حوالي الساعة ١٢/٣٠ ، واستعيد الهدوء . وقد قتل ما مجموعهم ٦ (٣ بجراح سببتها الطلقات و ٣ قتلهم أسرى الحرب) . كما أصيب ٤٧ خلال القلاقل . وكان عدد المصابين بسبب الطلقات أقل من عدد الذين أصابهم أسرى الحرب . ولقي ثلاثة مصابين آخرين حتفهم بعد نقلهم إلى المستشفى وخلال تقديم العلاج الطبي لهم . وباستثناء حالة واحدة بُترت فيها ساق ، أصيب الباقون إصابات طفيفة وأعيدوا إلى المعسكر ، بعد شفائهم خلال فترة قصيرة .

١٢ ـ وفيما يلي أسماء أسرى الحرب الذين لقوا حتفهم في الحادث :

١ ـ حسين مرجيح جبار ..... (قُتل على أيدي أسرى الحرب)
٢ ـ عبد الكريم محمود هادي (قُتل على أيدي أسرى الحرب)
٣ ـ جبار مزحة سلمان ..... (قُتل على أيدي أسرى الحرب)
٤ ـ رحمن جابر رحمن ..... (بطلقات الرصاص)
٥ ـ بجر شاوي شاند ..... (بطلقات الرصاص)
٦ ـ حسون فزاع حصيرة ... (بطلقات الرصاص)
٧ ـ حمد خالص سامي ..... (بطلقات الرصاص)
٨ ـ مجيد قادر إبراهيم ..... (بطلقات الرصاص)
٩ ـ عامر محسن علوان ..... (بطلقات الرصاص)

ملاحظات ختامية

١ ـ هذه هي المرة الأولى التي تقع فيها أية اضطرابات في معسكر كؤركان منذ بدء استخدامه بصفة معسكر لأسرى الحرب في عام ١٩٨١ .

٢ ـ ثبت أن التدابير التي اتخذتها سلطات المعسكر سليمة ومناسبة للوقت ، مع مراعاة مدى الاضطراب من ناحية وقلة عد الخسائر من ناحية أخرى .

٣ ـ مع مراعاة وجود خلافات شخصية وقبلية وعقائدية وسياسية في صفوف أسرى الحرب العراقيين وكون عدد منهم أعضاء في حزب البعث العراقي بينما عدد آخر من معارضيهم ، كان ينبغي لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية اتباع موقف أحصف تجاه أسرى الحرب .

٤ ـ سيقدم أسرى الحرب السبعة الذين اعترفوا بقتل أسرى الحرب الثلاثة الآخرين للمحاكمة حالما يستكمل التحقيق في قضيتهم .

٥ ـ هذا التقرير يمثل نتيجة تحقيق شامل في الحادث ، يتضمن مقابلات أجريت مع قائد المعسكر المسؤول وغيره من أفراد المعسكر والحرّاس وعدد كبير من أسرى الحرب ، وكلها مسجلة وموثّقة .

التذييل ٥

قائمة مقدمة من حكومة العراق بمعسكرات أسرى الحرب في العراق وعدد النزلاء فيها وقت زيارة البعثة لها

	اسم المعسكر	عدد أسرى الحرب
١ ـ	الأنبار	١ ٣٣٠
٢ ـ	الموصل رقم ١	١ ٤٣٩
٣ ـ	الموصل رقم ٢	١ ٥٧٢
٤ ـ	الموصل رقم ٣	١ ٧٢٤
٥ ـ	الموصل رقم ٤	٦٦٣
٦ ـ	الرمادي رقم ١	١ ٣٣٢
٧ ـ	الرمادي رقم ٢	٨٧٤
٨ ـ	صلاح الدين	٢٧٢
	المجموع	٩ ٢٠٦

وصف لمعسكرات أسرى الحرب التي زارتها البعثة وفقاً للترتيب الزمني للزيارات

١ ـ صلاح الدين . يقع المعسكر بين بغداد والموصل على بعد نحو ١٥٠ كيلومتراً شمالي العاصمة ، وهو جزء من حامية عسكرية ويضم ما مجموعه ٢٧٥ من أسرى الحرب في مبنيين يواجه كل منهما الآخر . أحدهما للضباط الذين يشكلون أكثر من نصف النزلاء والآخر للجنود وضباط الصف الذين ينتدبون في معظم الأحيان للعمل كمنوّبين .

٢ ـ الموصل (معسكرات الموصل رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤) . هناك أربعة معسكرات لأسرى الحرب في ضواحي الموصل وهي ثاني أكبر مدن العراق وتقع على بعد ٤٠٠ كيلومتر شمالي بغداد . وكانت المباني الأربعة التي تشغلها المعسكرات ثكنات سابقة للجيش العراقي الذي لايزال يحتفظ بحامية بالقرب منها . والمعسكرات الأربعة عبارة عن مباني تتكون من طابقين رباعية الأضلاع يتوسطها فناء تم تحويل نصفه

تقريباً إلى حدائق للخضر يتولى الأسرى رعايتها . ويقيم الأسرى في الطابق الأرضي في حين أن الطابق الثاني مخصص للضباط والحراس . وفيما عدا معسكر الموصل رقم ٤ والذي كان آخر معسكر تم تحويله إلى معسكر لأسرى الحرب فإن المعسكرات الثلاثة الأخرى تعطي الانطباع بأنها مزدحمة . وفي وقت زيارة البعثة كان بمعسكر الموصل رقم ١ ما مجموعه ١ ٤٣٩ من أسرى الحرب و ١ ٥٧٢ بمعسكر الموصل رقم ٢ و ١ ٧٢٤ بمعسكر الموصل رقم ٣ و ٦٣٣ بمعسكر الموصل رقم ٤ .

٣ - **الرمادي (معسكر الأنبار ومعسكرا الرمادي رقم ١ و ٢)** . هناك ثلاثة معسكرات في ضواحي الرمادي وهي مدينة تقع على بعد ١١٠ كيلومترات غربي بغداد . وأحد هذه المعسكرات يقع بعيداً بعض الشيء عن المعسكرين الآخرين ويسمى الأنبار ، ويضم ما مجموعه ١ ٣٣٠ من أسرى الحرب . والمعسكران الآخران قريبان بعضهما من بعض ، ومعسكر الرمادي رقم ١ يضم ١ ٣٣٢ من أسرى الحرب ، أما معسكر الرمادي رقم ٢ - المسمى « معسكر الأطفال » فيضم ٨٧٤ من أسرى الحرب جميعهم تحت سن ١٨ سنة .

التذييل ٦

قائمة مقدمة من الحكومة الايرانية بمعسكرات أسرى الحرب في جمهورية ايران الإسلامية وعدد نزلائها وقت زيارة البعثة لها

	اسم المعسكر	عدد أسرى الحرب
١ -	باراندداك	٨ ٢٧٦
٢ -	بوجنورد	٢ ٣٥٩
٣ -	تاختي	١ ٠٧٣
٤ -	داوودیه	٢ ٣٨٤
٥ -	حشمتیه	٧ ٢٥٣
٦ -	ساري	١ ٩٥٣
٧ -	سمنان	٤ ٢٩٤
٨ -	طورباتي - جام	١ ٣٠٥
٩ -	غرك	٢ ٣٩٢
١٠ -	غوشان	٢ ٤٠٤
١١ -	قصر	٨٨٦
١٢ -	كاهريزاك	٣ ٢٦٤
١٣ -	كوركان	٣ ٤٠٢
١٤ -	مشهد	٩٦١
١٥ -	منجيل	١ ٦٨٥
١٦ -	مهراباد	٢ ٣٧١
	المجموع	٤٦ ٢٦٢

وصف لمعسكرات أسرى الحرب التي زارتها البعثة وفقاً للترتيب الزمني للزيارات

١ - **كوركان** . يعتبر معسكر كوركان جزءًا من حامية عسكرية تقع في نطاق مدينة كوركان ، على مسافة ٣٨١ كيلومتراً شمالي شرقي طهران ، بالقرب من بحر قزوين . وطبقاً لأقوال سلطات المعسكر ، يبلغ عدد أسرى الحرب في وقت زيارة البعثة له ٣ ٤٠٢ نسمة . ويتكون المعسكر من ٢٢ مهجعاً يتسع كل منها لما يتراوح بين ١٦٠ و ٢٦٠ أسير حرب ، مقسمين إلى أربعة أقسام . ومنذ حادث ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ، لا يستطيع أسرى الحرب التحرك بحرّية داخل المعسكر ، وتقتصر حركتهم على أقسامهم المعينة .

٢ - **ساري** . يقع معسكر ساري في وسط المدينة التي تحمل نفس هذا الاسم على مسافة ١٣١ كيلومتراً غربي كوركان و ٢٥٠ كيلومتراً شمال شرقي طهران . وطبقاً للأرقام التي قدمتها السلطات ، كان هناك ١ ٩٥٣ أسير حرب في المعسكر يوم زيارة البعثة له . وطبقاً لما أدلت به سلطات المعسكر ، فقد قبض على أغلبية الأسرى الموجودين بالمعسكر في عام ١٩٨٢ . ويتكون المعسكر من مبان ذات طوابق فردية مقسمة إلى خمسة أقسام ويبلغ مجموع المهاجع بها ١٤ مهجعاً ، يصل متوسط عدد أسرى الحرب بكل منها إلى ١٣٠ أسير حرب . وكما هو الحال في المعسكرات الأخرى التي زارتها البعثة ، باستثناء معسكري تاختي ومهراباد ، لا يملك الأسرى حرية الحركة خارج أقسامهم . وقد تمت الزيارة الأخيرة للّجنة في عام ١٩٨٣ .

٣ - **سمنان** . يمتد هذا المعسكر بالقرب من المدينة التي تحمل نفس هذا الاسم ، على مسافة ٢٠١ كيلومتر جنوب ساري و ٢٢٨ كيلومتراً غرب طهران . وهو معسكر تدريب عسكري سابق ، ويتكون من مجموعة من الخيام منقسمة إلى « معسكرين » يتمتعان بالاكتفاء الذاتي هما المعسكر الأعلى والمعسكر الأسفل . ويبلغ مجموع أسرى الحرب في سمنان في وقت زيارة البعثة له ٤ ٢٩٤ نسمة من بينهم حوالي ١٠٦ من الضباط . وهناك ما يقرب من ١٠ أسرى في كل خيمة . وكان غالبية الأسرى يقيمون في معسكرات أخرى قبل إرسالهم إلى سمنان . وقد تمت زيارة اللجنة الوحيدة إلى سمنان في عام ١٩٨١ لأغراض التسجيل . ونظراً لطبيعة المعسكر ، ينام الأسرى على حشيّات بدلاً من الأسرّة المبينة في الجدر أو الأسرّة العادية طبقاً للقاعدة المتبعة في معسكرات أسرى الحرب الايرانية الأخرى التي زارتها البعثة .

٤ - **داوودیه** . يقع معسكر داوودیه شمال طهران في مباني جامعية سابقة مكونة من ثلاثة طوابق . ويبلغ مجموع أسرى الحرب بها ٢ ٣٨٤ نسمة يوم زيارة البعثة للمعسكر . وفقاً لما أدلت به سلطات المعسكر ، يشمل هذا الرقم ٢٧٣ ضابطاً و ٤٤٥ ضابط صف ، علاوة على ١٩٤ شخصاً غير عراقي تعتبرهم الحكومة الايرانية من « المرتزقة » ، ولم يتوفر للّجنة سبيل لمقابلتهم . وكان أسرى الحرب غير العراقيين - ومعظمهم من مواطني البلدان العربية الأخرى - يعيشون في مهاجع مستقلة . ويتكون المعسكر من سبعة أقسام يشتمل كل قسم منها على ٢٠ غرفة و ٣ صالات واسعة . وطبقاً لما أدلت به السلطات ، كان في المعسكر في ذات الوقت ٥٠ أسيراً تقل أعمارهم عن ١٨ سنة . وقد تمت الزيارة الوحيدة للّجنة إلى هذا المعسكر في حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

٥ - **مهراباد** . يقع هذا المعسكر في قاعدة مهراباد العسكرية الجوية في وسط طهران . ويضم ما مجموعه ٢ ٣٧١ أسير حرب وهو مقسم إلى سبعة أقسام بكل منها أربعة مهاجع . وهذه المهاجع الواقعة في مباني مكونة من طابقين ، فسيحة ويها أسرّة فردية بدلاً من الأسرّة

المبيتة في الجدر. ويتمتع أسرى الحرب بحرّية الحركة داخل الأقسام المختلفة. وقد تمت آخر زيارة قامت بها اللجنة في حزيران/يونيه ١٩٨٤.

٦ - **حشمتيه**. يقع المعسكر جنوب طهران. وهو يعد، بعد معسكر باراندك، ثاني أكبر معسكر لأسرى الحرب في ايران وكان يضم ما مجموعه ٢٥٣ ٧ نسمة من الأسرى أثناء زيارة البعثة له. وقد علم أن هناك ٨٢ ضابطاً و٠١٨ ٢ ضابط صف بين أسرى الحرب. ويتكون المعسكر من الثكنات ذات طابق واحد تحتوي على ٣٠ مهجعاً وتنقسم إلى ٥ أقسام. وكان الطابع الذي توحي به هذه الثكنات أنها تعيش في حالة ازدحام متواصل تقريباً نظراً لارتفاع متوسط عدد أسرى الحرب لكل مهجع عن ٢٣٠ نسمة. وآخر زيارة قامت بها اللجنة للمعسكر كانت في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٤.

٧ - **تاختي**. يقع معسكر تاختي في أحد الملاعب بطهران. وهو يضم ٠٧٣ ١ أسير حرب في الوقت الحاضر. وكانت آخر زيارة قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية للمعسكر في تموز/يوليه ١٩٨٤. وطبقاً لأقوال سلطات المعسكر، نقل ما يربو على ٠٠٠ ١ أسير حرب منذ ذلك الوقت إلى باراندك، نظراً لأنه كان من المقرر إغلاق المعسكر في مستقبل قريب من ناحية. وللحاجة إلى فصل الجماعتين « الايديولوجيتين » إحداهما عن الأخرى بعد الحادث الذي وقع في صيف عام ١٩٨٤ والذي أدى إلى وفاة أحد الأسرى من ناحية أخرى. ومن المنتظر، خلال الأشهر القادمة، أن ينقل جميع المتبقين من أسرى الحرب، الذين يقطنون في صالة ضخمة وحيدة، إلى باراندك.

٨ - **باراندك**. يعتبر هذا المعسكر الذي يقع على بعد نحو ٨٠ كيلومتراً جنوب غربي طهران، أكبر معسكرات أسرى الحرب في ايران. وأثناء زيارة البعثة له كان العدد الرسمي لأسرى الحرب يبلغ ٢٧٦ ٨ نسمة وكانوا يقطنون في ٢٢ مهجعاً موزعة على ست « معسكرات » تتمتع بالاكتفاء الذاتي. وقد شيّد المعسكر الذي يتكون من مباني ذات طابق واحد، حديثاً، ومازال يجري توسيعه لاستيعاب عدد أكبر من أسرى الحرب. وقد تركت إحدى الزيارات للمهاجع انطباعاً بالازدحام الشديد. وكان هناك في المعسكر ٣١٥ ضابطاً بين أسرى الحرب يتقاسمون، شأنهم شأن من هم بالمعسكرات الأخرى التي تمت زيارتها، نفس المأوى، الذي يقطنه ضباط الصف والجنود وقد تمت آخر زيارة قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية في صيف عام ١٩٨٤ قبل نقل نصف نزلاء معسكر تاختي.

التذييل ٧

الترتيب الزمني للأنشطة

الثلاثاء، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

- تجمّع أعضاء البعثة في جنيف

الأربعاء، ٩ والخميس، ١٠ كانون الثاني/يناير

- عقد اجتماعات في قصر الأمم:

(أ) الاجتماع بوفد من الجمهورية العراقية

(ب) اجتماع بوفد من جمهورية ايران الإسلامية

(ج) الاجتماع بممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية

الجمعة، ١١ كانون الثاني/يناير

- مغادرة جنيف

- الوصول إلى بغداد

السبت، ١٢ كانون الثاني/يناير

- عقد اجتماعات مع مسؤولين من الحكومة العراقية

- الاجتماع بالسيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

الأحد، ١٣ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر صلاح الدين

- زيارة معسكر الموصل رقم ٣

الاثنين، ١٤ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر الموصل رقم ٢

- زيارة معسكر الموصل رقم ١

- زيارة معسكر الموصل رقم ٤

الثلاثاء، ١٥ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر الأنبار

- زيارة معسكر الرمادي رقم ١

- زيارة معسكر الرمادي رقم ٢

الأربعاء، ١٦ كانون الثاني/يناير

- زيارة قرى المدنيين في منطقة ميسان

- الاجتماع بوفد الحكومة العراقية

الخميس، ١٧ كانون الثاني/يناير

- مغادرة بغداد

الجمعة، ١٨ كانون الثاني/يناير

- الوصول إلى طهران

السبت، ١٩ كانون الثاني/يناير

- الاجتماع بوفد الحكومة الايرانية

- الاجتماع بقائد المركز العسكري المكلف بالإشراف على معسكرات أسرى الحرب
- الوصول إلى كوركان

الأحد ، ٢٠ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر كوركان

الاثنين ، ٢١ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر ساري
- زيارة معسكر سمنان

الثلاثاء ، ٢٢ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر داوودية
- زيارة معسكر مهراباد
- الاجتماع بأعضاء لجنة حماية أسرى الحرب الايرانيين

الأربعاء ، ٢٣ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر حشمتيه
- زيارة معسكر تاختي
- الاجتماع بالسيد علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الخميس ، ٢٤ كانون الثاني/يناير

- زيارة معسكر باراندك
- الاجتماع بمسؤولين من الحكومة الايرانية

الجمعة ، ٢٥ كانون الثاني/يناير

- مغادرة طهران
- الوصول إلى فيينا لإعداد التقرير

الوثيقة S/16963*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أسترعي انتباهكم إلى أنه قد مرّ أكثر من ثلاثة أسابيع على إعلان جمهورية ايران الإسلامية رسمياً ، وفقاً لمبادىء الإسلام السامية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، استعدادها للإفراج فوراً ومن جانب واحد عن ٣١ أسيراً عراقياً معوّقاً ، مع قيام بلد ثالث بالوساطة .

ومع ذلك ، فإن النظام العراقي لم يعلن حتى الآن استعداده لقبول أسراه .

ونظراً لأن هذه مسألة إنسانية وهامة للغاية ، نرجو منكم التفضل باتخاذ جميع التدابير اللازمة والمتاحة للمساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة لتأمين عودة أسرى الحرب العراقيين المفرج عنهم إلى أسرهم .

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/863-S/16963 .

الوثيقة S/16964*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بإحاطتكم علماً بأن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ٩/٣٠ من صباح يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، وأبلغه المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى بما يلي :

« إن السلطات الباكستانية قد زعمت مؤخراً مرة ثانية أن طائرتين أفغانيتين قد دخلتا المجال الجوي لبارا تشينار وأسقطتا قنبلتين على مسافة ثلاثة كيلومترات جنوب شرقي خارلاتشي في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

« وإن السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتبر هذه الاتهامات الباكستانية باطلة وبلا أساس ، وأنها بينما ترفضها رفضاً باتاً ، تطالب السلطات المسؤولة في باكستان مرة أخرى بالامتناع عن توجيه مثل هذه الاتهامات التي لا أساس لها وهذه الدعاية المعادية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية لأن هذا يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة » .

كما أتشرف بأن أرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/134-S/16964 .

الوثيقة S/16965*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16960*] ، أتشرف بإبلاغكم بالأعمال العدوانية الأخيرة التي ارتكبتها القوات الفييتنامية الموجودة في كمبوتشيا ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، وهي كما يلي :

١ - في الساعة ١٧/٣٠ من يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أطلقت القوات الفييتنامية نحو أربع دفعات من صواريخ من عيار ٧٠ ملليمتراً ، تحتوي على مواد كيميائية سامة ، سقطت على أرض تايلند ، على مسافة حوالي كيلومترين شمال بان سان رو تشانغان ، في منطقة تا فرايا بمقاطعة براتشينبوري .

٢ - وفيما بين الساعة ٥/٤٠ والساعة ١٥/٥٠ من يوم ١٦ شباط/فبراير ، أطلقت القوات الفييتنامية قذائف مدفعية على أرض تايلند في بان كروات بمقاطعة بوريرام على مسافة حوالي ١٣ كيلومتراً من الحدود التايلندية الكمبوتشية . وقد أسفر ذلك عن مقتل خمسة من القرويين التايلنديين وإصابة سبعة آخرين بجراح خطيرة .

٣ - وخلال يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ، قامت القوات الفييتنامية بعدة غارات في الأراضي التايلندية ، وهاجمت موقعاً

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/136-S/16965 .

عسكرياً تايلندياً عند التل ٤٧٢ على مسافة حوالي كيلومتر واحد من الحدود التايلندية الكمبوتشية في منطقة بان كروات بمقاطعة بوريرام ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود تايلنديين وإصابة ١٦ آخرين بجراح .

وتود الحكومة التايلندية الملكية أن تسترعي انتباهكم إلى هذه الأعمال الإجرامية البشعة التي ترتكبها عمداً القوات الفييتنامية الموجودة في كمبوتشيا في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما استخدام الأسلحة الكيميائية السامة ضد السكان التايلنديين الأبرياء وكذلك ضد المشردين الكمبوتشيين على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية .

وتأسف الحكومة التايلندية الملكية أشد الأسف لاستمرار هانوي في تجاهل النداءات المتكررة التي وجهت إليها لكي توقف فوراً أعمالها العدوانية ضد تايلند ، ولقد أثارت الأعمال الإرهابية الفييتنامية سخط الحكومة التايلندية الملكية ، وهي تطالب مرة أخرى بأن تكف هانوي فوراً عن ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية ضد شعب تايلند ، وإن على الحكومة الفييتنامية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الأعمال .

وأتشرف بأن أرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16966

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام ، ويشرفها ذكر ما يلي بصدد مذكرته المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، منطلقة دائماً من موقفها المبدئي تجاه سياسة الفصل العنصري الآثمة التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصري ، لا تقيم أية علاقات مع جنوب افريقيا ، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، أو العسكري أو في غير ذلك من المجالات .

وانطلاقاً من هذا ، رحبت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) ، الذي يكمل قراراته السابقة بشأن فرض حظر إلزامي على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا ، وهي تنفذ أحكامه بدقة ، مثله مثل قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة .

ونظراً لأن نظام جنوب افريقيا العنصري يواصل تجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفصل العنصري ، وينتهج سياسة العدوان ، وزعزعة الاستقرار وإرهاب الدولة ضد الحكومات المستقلة المجاورة ، ويطور قدراته العسكرية ، ويسعى لامتلاك الأسلحة النووية ويخلق بذلك تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين ، فإن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تساند الطلب المتزايد بأن يتخذ مجلس الأمن ضد ذلك النظام ، دون إبطاء ، كل الإجراءات اللازمة ، بما في ذلك فرض جزاءات شاملة وإلزامية وفقاً للمادة السابعة من الميثاق .

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/16967*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى البيان الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية النظام العراقي بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥[١٩] أتشرف بأن أوجه نظركم ونظر المجتمع الدولي إلى الملاحظات الموجزة التالية :

١ - يدّعي النظام العراقي في البيان المذكور أعلاه « أنه لم ولن يلجأ إلى قصف المراكز السكانية » . على أن تقرير فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة والمتمركز في طهران [*S/16897*] ، يؤكد أن الادعاء العراقي المتقدم هو محض كذب ، ويبرهن بما لا يرقى إليه شك على أن النظام العراقي المجرم قد قام في الحقيقة بقصف المناطق المدنية الصرفة بجمهورية ايران الإسلامية قصفاً وحشياً وبذا نكث بصورة مخزية عما قدمه من تعهدات في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

٢ - كذلك يدّعي النظام العراقي في البيان المذكور مشيراً إلى ذلك التعهد أن « النظام الايراني دأب على خرقه بصورة مستمرة » . على أن تقرير فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة والموجود في بغداد [*S/16750* المؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤] ، يبيّن بوضوح خلاف ذلك ، ويثبت أن المقاتلين المسلمين الايرانيين لم يقصفوا أية مراكز سكانية في العراق ، وبذلك وفوا وفاءً تاماً بالتعهد الذي قدموه في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

٣ - وفي ضوء الحقائق المتقدمة ، وجّه حجة الإسلام خامنئي ، رئيس جمهورية ايران الإسلامية ، في ٨ شباط/فبراير ، تحذيراً للنظام العراقي بالرد بالمثل رداً قوياً إذا ما استمر العراقيون في أعمالهم العدوانية المجرمة وفي قصف المدنيين الأبرياء .

لقد افتضحت للشعب الايراني منذ أمد بعيد الأباطيل الخبيثة الغادرة للعصابة الحاكمة في النظام العراقي المجرم . إن البيانات التي من قبيل البيان الصادر عن وزارة خارجية النظام البعثي في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، والتي لا تساوي في قيمتها الورق الذي تطبع عليه ، والتي يتبدى فيها بجلاء محرج ، كما بيّن بوضوح فيما تقدم ، أكاذيب واختلاقات وتشويه للحقائق ، لم تكشف فحسب طبيعة النظام العراقي المجرم الحقيقية على الصعيد الدولي ، بل فسّرت كذلك على أنها إهانة لذكاء المجتمع العالمي بصفة عامة ومنظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة .

إن البيان المذكور لوزارة خارجية النظام العراقي الذي كان محاولة خادعة تثير الرثاء لتغطية جرائمهم وإنقاذ ماء الوجه ، قد أضاف في الواقع صفحة أخرى إلى السجل الأسود للنظام العراقي البعثي .

واسمحوا لي أن أضيف أنه إذا استمر النظام العراقي في قصف المراكز المدنية العراقية ، لا يبقى لمقاتلي جمهورية ايران الإسلامية أي خيار سوى الرد بقوة .

وسيكون قيامكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن ، موضع تقدير بالغ .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/138-S/16967 .

الوثيقة S/16968*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل : بالانكليزية والصينية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من الحكومة الصينية ، أود أن أذكر ما يلي فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأفغانستان [*S/16944*] .

١ - رفضت الحكومة الصينية مذكرة الاحتجاج المؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الموجهة من السلطات الأفغانية إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية [**المرجع نفسه**] .

٢ - إن المسألة الأفغانية هي بكاملها نتيجة لغزو واحتلال أفغانستان من قِبَل القوات الأجنبية . ودعم المجتمع الدولي لكفاح الشعب الأفغاني ضد العدوان الأجنبي له ما يبرره ولا عيب فيه .

٣ - إن الادعاءات الواردة في مذكرة السلطات الأفغانية [**انظر** *S/16944*] ، التي مفادها أن الصين تدخلت في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وشنت حرباً غير معلنة ضدها ، وأرسلت مستشارين ومدربين إلى معسكرات تدريب داخل باكستان ، ونقلت بعض المعسكرات إلى أراضي الصين ، هي مجرد اختلاقات ملفّقة مبعثها دوافع خفية ومحاولة خلط الحقائق والتزييف ، وتضليل الجمهور وصرف الرأي العام العالمي عن إدانته للغزو الأجنبي لأفغانستان . بغية انتشال السلطات الأفغانية من ورطة العزلة .

٤ - إن رفض القوات الأجنبية الانسحاب من أفغانستان أعاق تنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الأفغانية التي اتخذتها الدورات الست السابقة للجمعية العامة [**القرارات د إ ط - ٢/٦ و ٣٧/٣٥ و ٣٤/٣٦ و ٣٧/٣٧ و ٢٩/٣٨ و ١٣/٣٩**] وعرقل إيجاد تسوية عادلة للمسألة حتى يومنا هذا . وقد بلغ الأمر الآن بالسلطات الأفغانية حد محاولة تحميل الصين وغيرها من البلدان التي تناصر العدالة المسؤولية عن ذلك . وستكون أفعال السلطات الأفغانية التي تزيد من صلافة المعتدين عقيمة وستساعد فحسب على زيادة فضح طبيعة السلطات الأفغانية كنظام عميل .

٥ - أيدت الحكومة الصينية دائماً التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالقضية الأفغانية التي اتخذت في الدورات السابقة للجمعية العامة ، وإعادة استقلال وعدم انحياز أفغانستان مبكراً ، وتقرير الشعب الأفغاني لمصيره بدون تدخل خارجي . وتؤيد الحكومة الصينية إيجاد حل سياسي للمسألة الأفغانية وترى أن السبيل إلى التسوية السياسية هو الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من ذلك البلد . وموقف الحكومة الصينية هذا يتفق ومصالح الشعب الأفغاني ويفضي إلى إعادة السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا .

ويشرفني أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لينغ كينغ
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/138-S/16968 .

الوثيقة S/16969*

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16898] ، يشرفني أن أبعث إليكم طي هذا معلومات إضافية عن الحالة الراهنة في كمبوتشيا ، تتألف من مقتطفات من توجيهات القيادة العليا للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ، الموجهة إلى جميع الوحدات العسكرية في جميع الجبهات في كمبوتشيا في ٣١ كانون الثاني/يناير .

وسأكون في غاية الامتنان إذا تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيسون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الحالة في كمبوتشيا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥

ألف ـ الحالة العسكرية الراهنة للعدو الفييتنامي وخطته خلال المرحلة الثانية من فصل الجفاف السابع

١ ـ الحالة العسكرية للعدو الفييتنامي

على الصعيد العسكري ، يواجه العدو الفييتنامي صعوبات تزيد عما واجهه خلال فصل الجفاف السادس .

(أ) تواجه القوات الفييتنامية قدراً أكبر من الصعوبات نتيجة لما يضطلع به جيشنا الوطني من أنشطة المغاورين ، على عمق متزايد داخل كمبوتشيا ، وخاصة في منطقة القتال الأولى (منطقة تونلي ساب) ، الأمر الذي أقعد عشرات الآلاف من القوات الفييتنامية ؛

(ب) وفي منطقة القتال الأولى هذه ، تمكن جيشنا ، عن طريق عملياته العسكرية الدائمة النشاط والقوة ، من التوغل إلى أعمق فأعمق داخل كمبوتشيا ، مبيداً العدو الفييتنامي من سكون إلى بريك كدام ، وفي بات دويونغ ، وتيول ليب ، وبيك شان ، وكامبول . وقد شلّت هذه الأنشطة عمليات نقل إمدادات العدو إلى المنطقة الغربية من كمبوتشيا إلى حد كبير .

وما برح جيشنا يقوم يومياً بأنشطة لقطع السكك الحديدية ، فما فتىء يقوم بشكل متواصل بقطع خط السكك الحديدية من بنوم بنه إلى باتامبانغ وخط إمداد العدو عن طريق بحيرة تونلي ساب . وعلاوة على ذلك جرى قطع الطريقين السريعين رقم ٥ ورقم ٦ في أماكن كثيرة . وكل هذا جعل نقل الإمدادات الفييتنامية إلى غربي كمبوتشيا أكثر صعوبة مما كان عليه خلال موسم الجفاف السادس .

ومنذ بداية فصل الجفاف السابع الحالي ، أصبح الفييتناميون بلا وسيلة للنقل تقريباً وتعيّن على الإمدادات الجديدة من القوات الفييتنامية المرسلة إلى غربي كمبوتشيا أن تذهب على الأقدام على شكل دفعات ضئيلة .

ومن ثم فإن منطقة القتال الأولى التي تشكل « العنق » الاستراتيجي للعدو ، قد أطبق عليها جيشنا الوطني بشدة بحيث أصبح العدو يتنفس بصعوبة متزايدة .

وقد عبأ العدو عدة عشرات من الآلاف من قواته لمنع جيشنا من الاضطلاع بأنشطته في هذه المنطقة ، ولكن بلا جدوى . ويبدو أن العدو والحالة هذه في موقف لا يتيح له إلا أحد أمرين ، إما صد هجماتنا أو الدفاع عن خطوط إمداده إلى غربي كمبوتشيا التي تشكل « عنقه » الاستراتيجي .

وإذا ظل العدو الفييتنامي يعبىء قواته للدفاع عن « عنقه » الاستراتيجي ثم أصيب بالفشل ، فلا ريب أن ذلك سوف يقضي عليه خنقاً .

ولهذا السبب ، فإن المكتب السياسي للعدو في هانوي قد أطلق نذير الخطر ، وذلك وفقاً لما يلي :

(أ) إذا ظل العدو الفييتنامي يجدّ في تعبئة قواته للتصدي للجيش الكمبوتشي في منطقة القتال الأولى ، فإنه سوف يصاب بالهزيمة ؛

(ب) إذا أرسل قواته من شرقي ووسط كمبوتشيا وجرؤ على إرسال عدد له شأنه من القوات من منطقة القتال الأولى (منطقة بحيرة تونلي ساب) للتصدي ومهاجمة جيشنا الوطني غربي كمبوتشيا ، فإنه سيواجه احتمالين :

' ١ ' قد يتمكن من إبداء بعض المقاومة لجيشنا بما يتيح له وقتاً يمكنه استخدامه في حملته الدبلوماسية من الأكاذيب ؛

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/139-S/16969 .

٢ ـ بدلاً من ذلك قد يواصل المخاطرة بالبقاء مختنقاً في كمبوتشيا وخاصة في منطقة القتال الأولى وفي منطقة القتال الثانية (غربي كمبوتشيا) لأنه سوف يصل إلى حالة مستميتة .

وليس بوسع العدو الفييتنامي تخليص نفسه من أنشطة المغاورين والتكتيكات القتالية التي يضطلع بها جيشنا في جميع أنحاء البلد وخاصة في منطقة القتال الأولى وفي غربي كمبوتشيا . وفي الواقع أنه نتيجة لقيام العدو الفييتنامي بسحب بعض قواته من منطقة القتال الأولى لتخفيف الضغط عن قواته في مناطق أخرى أو التصدي لنا في غربي كمبوتشيا ، أصبحت قواته أكثر تناثراً في منطقة القتال الأولى . وقد انتهز جيشنا هذه الفرصة للقضاء على الجزء الأكبر من قوات العدو المقاتلة ، وتدمير جهازه الإداري على صعيد الكميونات والأقضية فضلاً عن قواعده الاقتصادية وخطوط إمداده ، والتوغل في عمق كمبوتشيا متجهاً إلى العاصمة بنوم بنه .

أما القوات التي أعاد العدو وزعها للتصدي لنا أو الهجوم علينا لتحسين وضعه على الجبهة الغربية ، فإنها تتيح لنا فرصة إبادة مزيد من قواته المقاتلة لأننا في وضع أفضل من حيث متانة القوات ومن حيث الإمدادات العسكرية والغذائية . فالعدو مضطر إلى نقل قواته وإمداداته العسكرية والغذائية من مسافات بعيدة ، ومن ثم لا يمكنه تحمل القتال لفترة طويلة .

٢ ـ التدابير المتخذة من قِبَل العدو الفييتنامي خلال فصل الجفاف السابع الحالي

يدرك العدو جيداً أنه إذا ظل مقتصراً على محاولة تعبئة قواته للتصدي لنا عند « عنقه » الاستراتيجي ثم أصابه الفشل ، فإن الهزيمة ستحيق به . وبناءً على ذلك ، يتعين عليه أن يعيد تجميع قواته للتصدي لنا ومقاتلتنا في غربي كمبوتشيا . وهذا هو القرار الذي اتخذه المكتب السياسي في هانوي والذي أمر القيادة العليا لجيشه في كمبوتشيا بتنفيذه مهما كانت التكاليف ، لأنه حسب تعبيره « مسألة حياة أو موت » .

ووفقاً للأهداف المذكورة أعلاه ، قام العدو الفييتنامي باتخاذ عدد من التدابير الهامة على النحو التالي :

(أ) قام بتعبئة أقصى قدر من قواته للتصدي لجيشنا ومقاتلته في غربي كمبوتشيا ؛

(ب) بذل غاية ما في وسعه لنقل معدات عسكرية إضافية زوده بها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في حلف وارسو ، ومن ذلك خاصة المدفعية الثقيلة والدبابات ، إلى غربي كمبوتشيا ؛

(ج) شدّد سياسته الغاشمة القائمة على التجنيد القسري للكمبوتشيين في جيشه بوصفهم قواته المعاونة الاستراتيجية ؛

(د) شدّد سياسته الهمجية القائمة على تسخير السكان في الكميونات والأقضية والمقاطعات وإرسالهم لإزالة الغابات وتشييد الطرق في غربي كمبوتشيا .

ووفقاً للتكليف المذكور أعلاه الصادر إلى قواته ، حدد العدو الفييتنامي أهدافه المتعلقة بالقتال في غربي كمبوتشيا على النحو التالي :

(أ) إرسال وحدات استخباراته ومغاويره عبر الحدود للقتال على تلك الأراضي على عمق يتراوح من كيلومتر واحد إلى عشرة كيلومترات ؛

(ب) تدمير مستودعاتنا العسكرية ومعداتنا العسكرية مثل المدفعية الثقيلة والشاحنات والطرق والجسور وأجهزة الإرسال ـ الاستقبال ، إلخ ؛

(ج) قطع خطوط إمداداتنا إلى منطقة القتال الأولى ؛

(د) مهاجمة مراكز القيادة لدينا على مستوى الكتيبة فصاعداً .

وتحقيقاً لهذه الأهداف الأربعة قام العدو بإعداد واستخدام قواته الخاصة المسماة « الوحدات الخاصة ألف ٥ » التي يعتبرها طليعة وحدات الاستخبارات والمغاوير لديه . بيد أن الفييتناميين أنفسهم قد اعترفوا بأن هذه « الوحدات الخاصة ألف ٥ » تعاني من تناقص الروح القتالية إلى جانب أن الكوادر الدنيا لضباطها تتسم بالضعف ولا يوجد لديها إلا قدر محدود نوعاً من المعرفة بميدان القتال .

وتشمل قوات العدو أيضاً فرق مشاته المرابطة في كمبوتشيا ، وعدداً من فرق المشاة المرسلة من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وخاصة الفرقة ٣٠٥ ، وعدداً له شأنه من التعزيزات المتخصصة في المدفعية الثقيلة والدبابات وأنشطة المغاوير والاستخبارات وفي غيرها من الميادين ، من فييت نام الشمالية . وقد زاد العدو أيضاً من عدد طائراته وأصبح يستخدمها أكثر مما كان يفعل خلال فصل الجفاف السادس .

باء ـ تقييمنا لحالتنا وخط عملنا

١ ـ مابرح العدو الفييتنامي يمارس أعمال العدوان ضد كمبوتشيا ويقوم باحتلالها بغية ضمها على نحو ما قام به بالفعل في كمبوتشيا كروم . بيد أن شعب كمبوتشيا والجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية قد أصبحا أكثر اتحاداً في نضالهما ضد المعتدين الفييتناميين ، أكثر مما كانا عليه خلال السنوات الست الماضية ، عندما كانا يسعيان لزيادة إرباك العدو لزيادة حجم ما يواجهه من صعوبات . ونتيجة لذلك فإن أنفاس العدو الفييتنامي تكاد تخمد حالياً في الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية في كمبوتشيا وفي فييت نام أيضاً .

وفي الميدان العسكري ، فإن المعتدين الفييتناميين عاجزون عن التقدم تماماً . وهم يواجهون أيضاً صعوبات متزايدة لأنهم لا يستطيعون إيقاف جيشنا الوطني الذي يواصل التوغل في عمق كمبوتشيا ويواصل مقاتلتهم فيها . وهم يعرفون جيداً أنه إذا اقتربت قواتنا أكثر فأكثر من العاصمة بنوم بنه فإنها ستمثل خطراً مميتاً عليهم .

وذلك هو ما دعا المكتب السياسي في هانوي إلى أن يقرر تعبئة قواته ومعداته العسكرية لمهاجمتنا مهما كانت التكاليف في غربي كمبوتشيا . ويمكن لنا والحالة هذه أن نعتبر أن العدو الفييتنامي ليس في وضع هجومي ، بل هو في وضع دفاعي . وهو يحاول التصدي لنا لتخفيف العبء الذي يعانيه ولكسب الوقت للدعاية والقيام بالمناورات الدبلوماسية المضللة . وفي الواقع أن التدابير التي يتخذها العدو لا يمكن أن تنقذه من الحالة التي يتزايد تورطه فيها في ميدان القتال في كمبوتشيا .

وعلى الرغم من أن العدو الفييتنامي قد عبأ قواته ومعداته العسكرية وأرسلها من شرقي ووسط كمبوتشيا لمقاتلتنا في غربي كمبوتشيا ، فإن جيشنا الوطني يواصل قتال العدو في شرقي كمبوتشيا بل ويقاتله على نحو أشد في منطقة القتال الأولى . وفي ميدان القتال الغربي ، سوف يتمكن جيشنا أيضاً من مقاتلة العدو وذلك على وجه الخصوص بغية تدمير أكبر قدر ممكن من قواته المقاتلة ومعداته العسكرية .

٢ ـ ووفقاً لمقتطفات من توجيهات القيادة العليا للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية إلى جميع الوحدات على كل الجبهات في كمبوتشيا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، فإن خط عملنا سيكون كما يلي :

(أ) القيام بطريقة خلاقة بتنفيذ مبدأ « الدفاع عن النفس عن طريق شن الهجمات » أو « شن الهجمات بغية الدفاع عن النفس » :

(ب) الاستمرار في شن الهجمات على نحو أكثر شدة وأكثر عمقاً في منطقة القتال الأولى وفقاً لـ « التكتيكات القتالية ذات الأهداف الخمسة » وذلك باستغلال الفرصة المتاحة بإعادة وزع القوات الفييتنامية من هذه المنطقة إلى غربي كمبوتشيا . وبذل كل ما في وسعنا لإنهاك جميع القوات الفييتنامية المرابطة هناك وإبادتها . وعلى وجه الخصوص شن هجمات ضد خطوط الإمداد الصغيرة أو الهامة ، والكمينات والمراكز السكانية الصغيرة والمتوسطة لتدمير أكبر قدر ممكن من الجهاز الإداري السياسي والقواعد الاقتصادية للعدو في منطقة القتال الأولى هذه ، لتحرير السكان وتعبئتهم للقتال على نحو أكثر نشاطاً ضد العدو لكي نوسع إلى مدى أبعد قواعد مغاويرنا والمناطق المحررة :

وبذلك تشتد قبضتنا على « العنق » الاستراتيجي للعدو حتى يختنق . وإذا حدث ذلك ، فإن القوات الفييتنامية في غربي كمبوتشيا سوف تخمد أنفاسها هي الأخرى . وموجز القول إن القوات الفييتنامية في غربي كمبوتشيا تعتمد على « عنقها » الاستراتيجي في منطقة القتال الأولى :

(ج) لقد تمكنا بنجاح من الدفاع عن لجاننا القيادية على جميع المستويات ، وعن مستودعاتنا ومعداتنا العسكرية ، وعن خطوط إمدادنا . ويتعين علينا أن نستمر في ذلك بل وأن نحسّن دفاعنا . وتنفيذ هذه المهمة جيداً يعني القيام بهزيمة الخطة الفييتنامية المتعلقة بفصل الجفاف السابع الحالي هزيمة تامة :

(د) وفي ميدان القتال في غربي كمبوتشيا ، يجري القتال بين جيشين نظاميين ، ويتعين علينا في هذه الجبهة أن نقاتل وأن ندمر أكبر قدر ممكن من القوات الفييتنامية المقاتلة خلال موسم الجفاف السابع هذا بأن نستخدم بطريقة خلاقة جميع أشكال تكتيكات المغاورين القتالية مع إبداء المبادرات في جميع الأوقات .

ويجب أن تنفذ المبادىء والتكتيكات القتالية التالية :

ـ استخدام قواتنا في القتال بحيث تصبح قواتنا متداخلة مع قوات العدو بصورة متشابكة .

ـ تكليف قواتنا بمتابعة العدو ليلاً ونهاراً ، ومهاجمته على الفور أو دعوة مدفعيتنا عندما تلتقي به ، ومهاجمة وتلغيم خطوط إمداد العدو ، ومهاجمة وحدات استخباراته ، والانقضاض على قواته ، وشن الهجمات من الخلف ، واستخدام مدفعيتنا لتدمير دبابات العدو ومدفعيته .

وموجز القول إننا يجب أن نلجأ إلى التكتيكات القتالية المتضافرة حتى ننهك قوات العدو . وعلينا حيثما نصادف العدو أن نهاجمه ، ولاسيما من الخلف ، على نحو يؤدي إلى تفتيت قواته . والأمر ذو الأهمية القصوى هو أن تقاتل كل وحدة قتالاً عنيداً ضد العدو وأن تتابعه ليلاً ونهاراً . ويجب أن نتجنب مطلقاً أسلوب الكر والفر .

ويعاني العدو الفييتنامي من جوانب ضعف كثيرة في غربي كمبوتشيا : فهو يعتمد تماماً على « العنق » الاستراتيجي الموجود في منطقة القتال الأولى . وإذا تم الإطباق على هذا « العنق » الاستراتيجي وخنقه تماماً ، فإن القوات الفييتنامية في غربي كمبوتشيا سوف تفقد أنفاسها هي الأخرى في جميع الميادين . ومن ثم فإنه بعد مرور فترة من القتال ، سوف تتضعضع قوات العدو وسوف تنفد معداته العسكرية وإمداداته الغذائية بحيث لا يمكنه تنفيذ خطته . وفضلاً عن ذلك ، قمنا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بتدمير موقع كتائبي هام تابع للوحدة الخاصة ألف ٥ المرابطة في أور بوبول حيث قضينا أيضاً على عدد كبير من جنود العدو ، ودمرنا كمية كبيرة من المعدات العسكرية ، وقتلنا فرداً برتبة مقدم ، هو نائب قائد الوحدة الخاصة ألف ٥ . وعلاوة على ذلك ، فإننا قمنا منذ تشرين الثاني/نوفمبر الأخير بالقضاء على قدر من القوات المقاتلة يفوق ما قضينا عليه خلال موسم الجفاف السادس بما في ذلك القوات التابعة للوحدة الخاصة ألف ٥ .

أما النقاط التي يعتبرها العدو الفييتنامي نقاطاً قوية فهي ما يلي :

(أ) وحدات المغاورين التابعة له :

(ب) وحدات استخباراته :

(ج) مدفعيته الثقيلة ودباباته :

(د) مخططاته الخداعية لمهاجمتنا من الأجناب وفي الخلف :

(هـ) صمود قواته في بعض الأماكن ، صموداً عنيداً .

وفي مواجهة النقاط المذكورة أعلاه ، نواصل شن الهجمات ضد العدو حتى نجعله يواجه الصعاب دون توقف . ويجب أن نستمر في قتال العدو وفقاً للتوجيهات التالية :

(أ) المثابرة على متابعة العدو ليلاً ونهاراً :

(ب) عدم التواني عن مهاجمة وحدات استخباراته :

(ج) قطع خطوط إمداداته مهما كانت التكاليف :

(د) استخدام مدفعيتنا لتدمير مدفعيته ودباباته :

(هـ) شن قتال عنيد ضد العدو .

والحالة ككل تتطور لصالحنا ولغير صالح العدو . وقد انقضت بالفعل أربعة أشهر منذ بدء فصل الجفاف السابع هذا الذي سينتهي بعد ثلاثة أشهر فقط . ولقد قاتلنا العدو بالفعل لفترة تجاوز نصف فصل الجفاف الحالي وأحرزنا الانتصارات الواحد تلو الآخر .

ويجب أن نواصل القتال ضد العدو لكي نحرز انتصارات أكثر قبل نهاية فصل الجفاف السابع ، وذلك بأن نراعي ، دائماً التوجيهات الثلاثة التالية :

(أ) مواصلة شن الهجمات ضد العدو الفييتنامي على نحو أكثر نشاطاً وأكثر عمقاً في منطقة القتال الأولى وفقاً لـ « التكتيك القتالي ذي الأهداف الخمسة » ؛

(ب) الدفاع عن لجاننا القيادية ومستودعاتنا وخطوط إمدادنا ؛

(ج) مقاتلة العدو الفييتنامي في غربي كمبوتشيا للقضاء على أكبر قدر ممكن من قواته المقاتلة .

الوثيقة S/16970*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل : بالانكليزية والصينية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طي هذا النص الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية في ٦ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ بشأن الحالة في كمبوتشيا والعلاقات بين الصين وفييت نام .

وسأغدو ممتناً للغاية لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة وضميمتيها بوصفها من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لينغ كينغ
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

البيان الصادر في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية رداً على أسئلة تتعلق بالحالة في كمبوتشيا والعلاقات الصينية الفييتنامية

سؤال : عقد وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة اجتماعاً في الآونة الأخيرة وأصدروا بلاغاً . فهل تريد الصين أن تبدي أي تعليق على ذلك ؟

جواب : نحن لا نرى أي إخلاص من جانب السلطات الفييتنامية في نيتهم المعلنة بشأن تسوية مسألة كمبوتشيا . وما « مؤتمر وزراء خارجية الهند الصينية الثلاثة » المزعوم والبلاغ الذي أصدروه إلا خدع دعائية وقّتت لتوافق العملية الهجومية التي قامت بها فييت ناه في فصل الجفاف . وهي أمور لا تحظى من الناس إلا بالسخرية .

سؤال : أعلنت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية مؤخراً عن عقد اجتماعها الوزاري الخامس . فهل لديكم أي تعليق على هذا الاجتماع ؟

جواب : نعم . إن كون الأمير نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية رأس الاجتماع الوزاري الخامس للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية منذ وقت قصير عندما كانت قوات العدوان الفييتنامية تشن هجمات واسعة النطاق على القوات المسلحة الوطنية لكمبوتشيا ، ليدلل على أن الحكومة الائتلافية توسع نفوذها السياسي في الداخل والخارج على حد سواء ، وأن قوتها العسكرية تتزايد ووحدتها تعززت أكثر . وقد فضح بلاغ الاجتماع الوزاري المؤامرات السياسية والعسكرية التي تحيكها السلطات الفييتنامية وأدان بقوة ما ارتكبته قوات العدوان الفييتنامية من جرائم ضد الشعب الكمبوتشي . وأعلن العزم على مواصلة الحرب ضد العدوان الفييتنامي حتى النهاية إلى أن تنسحب كل قوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا . وتهنىء حكومة الصين وشعبها بحرارة الحكومة الائتلافية على النتيجة التي حققها الاجتماع ، ويمتدحانها على ذلك كثيراً . وإننا لعلى قناعة بأن القوات المسلحة الوطنية لكمبوتشيا وشعب كمبوتشيا سيبذلان مقاومة أكبر ضد قوات العدوان الفييتنامي وسيحبطان هجمات العدو الجنونية ويحققان النصر في الكفاح الذي داخل موسم الجفاف السابع له .

سؤال : صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية منذ وقت ليس ببعيد أن قوات الحدود الصينية أجبرت على الحرب دفاعاً عن النفس ضد القوات الفييتنامية . فهلا تفضلتم بإعطائنا فكرة عن الحالة الراهنة على طول الحدود الصينية الفييتنامية ؟

جواب : حاربت قوات الحدود الصينية دفاعاً عن النفس لحماية أرض وطنهم المقدسة ولم يحدث ذلك إلا حينما اضطرت إليه بعد أن قامت القوات الفييتنامية باستفزازات على طول الحدود الصينية وغزوات داخل الأراضي الصينية . ومازال التوتر سائداً على الحدود الصينية الفييتنامية .

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/140-S/16970 .

ولن تخف حدة التوتر هناك إلا بعد أن توقف القوات الفييتنامية استفزازاتها وغزواتها المسلحة .

سؤال : هاجم القائم بالأعمال الفييتنامي في بكين الصين في مقابلة أجراها معه أحد مراسلي وكالة أسوشيتد برس . هل هناك أي تعليق على ذلك من الجانب الصيني ؟

جواب : إن ما قاله هو مجرد تكرار للدعاية المبتذلة التي تشنها ضد الصين السلطات الفييتنامية . ومن دواعي أسفنا العميق أنه قال ذلك وهو في بكين .

سؤال : ادّعت وزارة خارجية فييت نام في بيانها الصادر في ٢ شباط/فبراير أن ما قاله المتحدث باسم وزارة خارجية الصين من أن قوات الحدود الصينية « تقف مستعدة لصد العدو الغازي » ، رداً على سؤال وجّه إليه في ٣٠ كانون الثاني/يناير قد « خلق توتراً شديداً » . فهل لديكم أي تعليق على تصريح وزارة الخارجية الفييتنامية ؟

جواب : إن التوتر السائد على طول الحدود الصينية الفييتنامية من خلق السلطات الفييتنامية وحدها . فموقفنا الثابت إزاء الاستفزازات والغزوات الفييتنامية المسلحة هو : « لن نهاجم إلا إذا هوجمنا . فإذا هوجمنا فإننا سنرد الهجوم بكل تأكيد » .

سؤال : طبقاً للصحف الأجنبية قال السيد وو خوكيان وزير الخارجية ، مؤخراً إن الصين لن تقف مكتوفة الأيدي إذا غزت فييت نام تايلند . فهل تود أن تؤكد هذا القول ؟

جواب : إن دعم كل بلدان وشعوب العالم في كفاحها العادل ضد العدوان الأجنبي كان دائماً موقفاً راسخاً لدى حكومة الصين الشعبية . فإن جرؤت فييت نام على غزو تايلند ، ستقدم الصين دعمها الثابت لحكومة تايلند وشعبها في كفاحهما ضد العدوان الأجنبي .

المرفق الثاني

بيان أدلى به في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بشأن الحالة في كمبوتشيا

قام المعتدون الفييتناميون مؤخراً ، في محاولة لتخليص أنفسهم بعمل واحد من ورطتهم في الداخل والخارج ، بحشد عشرات الآلاف من الجنود على طول الحدود الكمبوتشية التايلندية وأرسلوا الطائرات والدبابات والمدفعية في هجوم مسعور على قوات كمبوتشيا الوطنية وقاموا باقتحام أراضي تايلند مرات عديدة . واستناداً إلى مظهرهم القوي الوحشي ، حاولوا إبادة القوات الوطنية بضربة واحدة ، ومع ذلك لم يحصلوا بهذا الحشد الهائل إلا على قليل من المعسكرات والمعاقل الجبلية المهجورة .

إن النصر أو الهزيمة في حرب ما يتوقف على نمو أو ضعف القوة الفعّالة للجانبين لا على كسب أو خسارة معسكر أو موقع . وقد قامت قوات كمبوتشيا الوطنية ، بغية المحافظة على قوتها ، بالانتقال من مواقعها الأصلية بمبادرتها الخاصة لشن حرب عصابات حيثما استطاعت للقضاء على القوة الفعّالة للمعتدين . وقد أثبتت الحقائق على مر السنين أن الشعب الكمبوتشي عازم على القتال بعناد من أجل استقلال بلده ، وأن بقاءه الوطني لا يقهر .

ويثبت البلاغ الصادر مؤخراً عن اجتماع المجلس الوزاري للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الذي ترأسه الأمير نورودوم سيهانوك تصميم القوات الوطنية الثلاث التابعة لكمبوتشيا على تعزيز وحدتها والكفاح ضد العدوان الفييتنامي حتى يسحب جميع الجنود الفييتناميين من بلدها .

وقد عقد وزراء خارجية البلدان الستة التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا اجتماعاً خاصاً وأصدروا بياناً مشتركاً مؤكدين بالإجماع موقفهم الراسخ المتمثل في دعم الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ومطالبين المجتمع الدولي بقوة بتكثيف دعمه السياسي ومعونته العسكرية إلى الشعب الكمبوتشي .

وستواصل حكومة وشعب الصين جنباً إلى جنب مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمجتمع الدولي دعم الشعب الكمبوتشي بقوة وتقديم المساعدة إليه في شن كفاحه العادل ضد الغزو الفييتنامي حتى النهاية .

ومن المستحيل أن تحقق السلطات الفييتنامية هدفها الشرس المتمثل في الاحتلال المستمر لكمبوتشيا وضمها إما عن طريق الهجمات العسكرية أو الحيل السياسية . إن الحرب الممتدة لم تنزل النكبات بالشعب الكمبوتشي فحسب ، بل أنزلتها أيضاً بشعب فييت نام . والمخرج الوحيد للسلطات الفييتنامية هو سحب جميع قواتها المعتدية من كمبوتشيا ومراعاة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بجدية .

الوثيقة S/16971

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وبالإشارة إلى بيانكم في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ الذي أعلنه متحدث رسمي في ذلك اليوم .

لي الشرف أن أبلغكم بأن حكومة الجمهورية العراقية لاتزال ملتزمة بنص وروح اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] بشأن الامتناع عن الضرب المتعمد للأهداف المدنية الصرفة .

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16972

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية [S/16910] المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وبناءً على تعليمات من حكومتي أود أن أبيّن ما يلي :

١ - إن ما أبداه وزير خارجية ايران من قلق حكومته تجاه وضع الملاحة في الخليج العربي يدعو إلى الدهشة ، إذ يعلم الجميع أن ايران بعدوانها على العراق قد منعت بالقوة العسكرية ممارسة العراق لحقه المشروع في الملاحة الحرة في الخليج العربي . وإزاء تمادي الحكومة الايرانية في مواصلة عدوانها ورفضها الانصياع إلى أحكام الميثاق بتسوية نزاعها مع العراق بالطرق السلمية ، لم يبق أمام العراق سوى الاستمرار في سياسة الدفاع عن النفس استناداً لأحكام القانون الدولي التي تخول الدولة الطرف في نزاع مسلح فرض الحصار على موانىء الدولة الخصم ضمن منطقة محددة بدقة ومعلنة للجميع لحملها على قبول السلام .

٢ - إن ما يسميه وزير خارجية ايران « السفن التجارية المحايدة » يناقض الواقع ، إذ أن نشاط السفن المذكورة يؤول من حيث النتيجة إلى تغذية الآلة العسكرية الايرانية ويمكّن ايران من استمرارها في العدوان خلافاً لأحكام القانون الدولي ، ومن ثم تفقد السفن المذكورة صفتها المحايدة لأنها تخرق حقاً شرعه القانون الدولي بكل وضوح ، ويصبح أصحابها وملاحوها والنظام الايراني مسؤولين جميعاً عن النتائج المترتبة على الخرق المذكور .

٣ - إذا كانت الحكومة الايرانية حريصة فعلاً على ضمان حرية الملاحة والأمن في الخليج العربي كما ورد على لسان وزير خارجيتها ، كان الأولى بها الموافقة على قرار مجلس الأمن ٥٤٠ (١٩٨٣) ، الذي دعى إلى إيقاف العمليات الحربية في منطقة الخليج وكافة موانئها وممراتها الملاحية ، تمكيناً لكافة الدول المشاطئة من ممارسة حقها المشروع في الملاحة الحرة من أجل خدمة مصالح المجموعة الدولية .

٤ - لا يخفى أن النقطة الجوهرية هي أن تتحمل الحكومة الايرانية مسؤوليتها بموجب أحكام الميثاق والقانون الدولي في تسوية النزاع بالطرق السلمية وتنبذ سياسة مواصلة الحرب والعدوان ، لأن ذلك وحده هو الكفيل بتحقيق أمن وسلامة واستقرار منطقة الخليج العربي ورخاء شعوبها .

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16973*

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥]

فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، والموجهة إليكم من ممثل نيكاراغوا ، والتي أصدرت بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن [*S/16961*] ، يشرفني أن أسترعي نظركم إلى البلاغ المشترك الذي وقعه وزراء خارجية هندوراس والسلفادور وكوستاريكا في ١٤ شباط/فبراير . وقد صدر هذا البلاغ في اجتماع للوزراء الثلاثة عقد في سان خوسيه ، كوستاريكا في نفس اليوم . إن البلاغ المشترك والرسالة المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير[٢٠] والموجهة إليكم عن الحالة في أمريكا الوسطى ، يشكلان معاً رداً قاطعاً على بيانات حكومة نيكاراغوا المغرضة والتي لا أساس لها .

وربما كان أكثر سخرية من ذلك أن حكومة نيكاراغوا ، التي شُكل مجلسها لإعادة البناء الوطني في سان خوسيه بالفعل ، والتي انتفع كثير من أعضائها من حق اللجوء السياسي الذي منحتهم إياه حكومتنا ، تنسى هذا وتهاجم بأوصاف قاسية البلد الذي منحها اللجوء السياسي والترحيب الكريم والصداقة . ونأمل على الأقل ألا يندد بهذا بوصفه « انتهاكاً صارخاً ومنتظماً لقواعد ومبادىء حق اللجوء » .

وأغدو ممتناً إذا تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والبلاغ المشترك المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خورخي أ . مونتيرو
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ المشترك الصادر في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ عن وزراء خارجية السلفادور وهندوراس وكوستاريكا

[النص مطابق للنص الوارد في مرفق الوثيقة *S/16959*] .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/871-S/16973 .

الوثيقة S/16974*

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥]

عطفاً على رسائلي بشأن أعمال العدوان والممارسات التي تقوم بها اسرائيل في جنوب لبنان ، والبقاع الغربي ، ومنطقة راشيا ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أبلغكم بالتالي :

١ - تقوم القوات الاسرائيلية منذ أيام كثيرة وحتى الآن في المناطق الواقعة تحت احتلالها ، وبدرجة أكبر من التحديد في النبطية ، وصور ، وراشيا ، والبقاع الغربي ، بسلسلة من الغارات وعمليات الاعتقال والقتل والقمع . وهذه العمليات والممارسات الناجمة عنها أدت إلى عدد كبير من الإصابات . وبالإضافة إلى الجرحى ، وبعضهم جراحه خطيرة ، فإن من المعروف أن ستة أشخاص قتلوا بينما لاتزال جثث أخرى كثيرة ملقاة في الشوارع إذ

* عممت أيضاً كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/40/148 بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

لم يكن من الممكن تحديد هويتها بسبب الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال في هذه المناطق .

٢ ـ أشار مسؤولون اسرائيليون بصورة متكررة إلى استعداد اسرائيل لمواصلة شن عمليات قمعية وتكثيفها تمشياً مع سياسة « القبضة الحديدية » المعلنة . وهذه السياسة مقدمة لتصعيد أعمال القمع والعسف التي يقومون بها .

٣ ـ وبالإضافة إلى قائمة الممارسات الاسرائيلية الواردة في المرفق ، فإن آخر المعلومات الواردة من المنطقة تشير إلى أن قوة اسرائيلية كبيرة تضم عدداً ضخماً من الجنود ، الذين تقلهم ناقلات أفراد مدرعة وغيرها من المركبات والجرافات العسكرية اتجهت إلى قريتي دير قانون وطير دبه ، وتقع الأولى على بعد ٨ كيلومترات إلى الشمال الشرقي من صور .

إن حكومة لبنان ، إذ تحتج احتجاجاً شديداً على أعمال العدوان والممارسات الاعتسافية هذه التي تقوم بها اسرائيل ، تحتفظ بحقها في طلب عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن إذا رأت ضرورة لذلك .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تقرير عن الممارسات الاسرائيلية الاعتسافية في جنوب لبنان : ١٢ ـ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥

١ ـ ١٢ شباط/فبراير : تطويق قرية كامد اللوز وتدمير بيت فيها يملكه السيد محيي الدين حسين غدار .

٢ ـ ١٥ شباط/فبراير : تواصل القوات الاسرائيلية لليوم الرابع على التوالي تطويق قرية كامد اللوز ومنع سكانها من دخولها أو مغادرتها بمن فيهم حتى المرضى والمسنين ؛ ويعاني السكان من نقص في المواد الغذائية .

٣ ـ ١٧ شباط/فبراير : محاصرة قريتي دير ميماس وكفر كلا واحتجاز ١٥ و ٢٢ شخصاً منهما على التوالي .

٤ ـ ١٨ شباط/فبراير : القوات الاسرائيلية تدخل قرية البازورية وتطلق النار بطريقة عشوائية وتقوم بعمليات تفتيش للبيوت وأماكن العبادة ـ وتبعثر مفروشاتها وتحتجز تسعة أشخاص . ثم تطلق النار على غازي عواضه (البالغ من العمر ١٠ سنوات) ومحمد جعفر قصير (البالغ من العمر ١٨ سنة) مما أدى إلى إصابتهما بجراح خطيرة عند مثلث دير قانون النهر .

٥ ـ وفي أثناء ليلة ١٨ ـ ١٩ شباط/فبراير : تعرضت قرية تبنين لغارة واقتحمت منازلها وأطلقت النار على أحد سكانها وهو السيد محمد محمود حيدر (البالغ من العمر ٢٠ سنة) فأردى قتيلاً .

٦ ـ ١٨ شباط/فبراير : محاصرة قرية طير دبه وتفتيش منازلها .

٧ ـ ١٩ شباط/فبراير :

ـ أطلق الاسرائيليون النار على شخصين فأردوهما قتيلين على الفور وهما : السيد سليم محمد العبد (البالغ من العمر ٥٨ سنة) وذلك على الطريق بين قريتي برج رحّال والقاسمية ، والسيد لؤي رياض فقيه في مثلث العباسية ـ دير قانون ـ برج رحّال .

ـ دخلت ٦٠ من المركبات المدرعة والجرافات قرية البازورية .

ـ عند التقاطع المؤدي إلى منطقة نبع الطاسة ، طوقت القوات الاسرائيلية المنطقة عندما وجدت جثة رجل مجهول ، وقامت بمنع قوات الأمن الداخلي اللبنانية من التحقيق في مكان الحادث .

ـ قرية القرعون محاصرة منذ يومين ، والطلاب ممنوعون من العودة إلى القرية ، وقد احتجز ستة أشخاص .

ـ قرية برج رحّال مطوّقة ، ومدرستها مدمرة والمدرسون محتجزون .

٨ ـ ٢٠ شباط/فبراير :

ـ وجدت جثة على الطريق المؤدي إلى قرية العباسية ونقلت إلى مستشفى صور بواسطة لجنة الصليب الأحمر الدولية .

ـ عند الجسر المؤدي إلى النميرية أطلقت النيران على امرأتين فأصيبتا بجراح خطيرة وهما نجوى حسين محمود (البالغة من العمر ٢٠ سنة) وخديجة محمد طالب (البالغة من العمر ٥٤ سنة) .

ـ قرية البازورية محاصرة وقد قطعت جميع الطرق المؤدية إليها وكذلك الطرق بين صور ـ طير دبه ـ معركة .

ـ وجدت ٣ جثث على الطريق بين قريتي البازورية وطير دبه مزقها رصاص النيران الاسرائيلية .

٩ ـ ٢١ شباط/فبراير :

ـ دخلت القوات الاسرائيلية قرية البازورية ونسفت أربعة بيوت واحتجزت أربعة أشخاص .

ـ وفي قرية عرب صاليم ، وبعد أربعة أيام من الحصار الذي لايزال مستمراً ، ذكر ما يلي : لا يسمح لأحد بدخول القرية أو مغادرتها ؛ لايزال ملقى في الشوارع عدد كبير من المصابين ، القتلى والجرحى ؛ قتل أربعة أشخاص وحددت هوية أحدهم بأنه السيد حسن أحمد حسن (البالغ من العمر ٢٩ سنة) ؛ دمرت الجرافات الاسرائيلية ستة منازل تدميراً تاماً ؛ جلب مزيد من الجرافات وأبعد ٢٠ شخصاً عن القرية ؛ جمع السكان تحت المطر في بركة من الوحل ؛ مُنع مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية من دخول القرية ؛ نهبت أو سرقت جميع المنازل والسيارات ؛ دخلت قرية دير قانون النهر ٢٠ مركبة عسكرية وجرافة واحدة .

الوثيقة S/16974/ADD. 1*

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالعربية]
[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

عطفاً على رسالتي المؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ [S/16974] ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم لائحتين بالعمليات والممارسات الاسرائيلية التعسفية المستمرة في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا في الفترة ما بين ٢١ و ٢٥ شباط/فبراير .

أكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

تقرير عن العمليات والممارسات الاسرائيلية التعسفية
٢١ ـ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٥

ـ أقدمت القوات الاسرائيلية في بلدة القرعون التي لاتزال محاصرة على دخول الجامع والكنيسة في البلدة وانتزعت منها مكبرات الصوت وبعض الأمتعة .

ـ اقتحام طير دبه ودير قانون النهر وذلك بواسطة أعداد كبيرة من المشاة والآليات وجمع الأهالي في الساحات العامة للتحقيق معهم .

ـ القوات الاسرائيلية تقوم بتمشيط الأودية والبساتين الواقعة على طريق بدياس ـ العباسية ـ برج رحّال ـ دير قانون النهر ـ يانوح ، بواسطة الأسلحة الرشاشة مما أدى إلى شل حركة السير في هذه الطرق .

ـ تمركزت قوة من جيش الدفاع الاسرائيلي بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ في بلدة روم محلة البني ، قضاء جزين ، وأقامت مركز وسيط لاسلكي على مقربة من الوسيط العائد لقوى الجيش والأمن اللبناني .

ـ محاصرة عرب صاليم لليوم الرابع على التوالي وإبعاد ٢٦ مواطناً من أهاليها ، وقتل اثنين من البلدة إضافة إلى تدمير ثمانية منازل والاستمرار في اعتقال المواطنين في المرائب .

ـ في الزرارية نسف ثلاثة منازل واعتقال خمسة شبان وإطلاق النار عشوائياً على المواطنين .

ـ قوة مؤلفة من ٦٠٠ آلية مدرعة بين دبابة وناقلة جنود ترافقها جرافات إضافة إلى خمس طائرات مروحية حاصرت قرى : دير قانون النهر ، برج رحّال ، بدياس ، العباسية ، طورا ، طير دبه ، معركة ، وأسفرت العملية عن عدد من القتلى والجرحى إلى جانب عشرات المعتقلين ونسف المنازل . النتائج لم تعرف نهائياً بسبب استمرار حصار المنطقة .

ـ جب جنين لاتزال محاصرة ومنعت القوات الاسرائيلية المواطنين من الدخول إليها والخروج منها إضافة إلى أنها منعت التجول داخل البلدة واعتقلت كلا من مصطفى محمد عجرم ، محمد أحمد شرانق ، إبراهيم سعيد شرانق ، خالد محمد الصفير المدرسين في مدرسة كفر دونين وتكميلية جب جنين واقتادتهم إلى جهة مجهولة .

ـ مواصلة الحصار على عرب صاليم ومنع لجنة الصليب الأحمر الدولية من دخول البلدة لإجلاء القتلى والجرحى . ومازالت قوات الاحتلال تحتجز مئات المواطنين في العراء مما أدى إلى مقتل مختار البلدة من شدة البرد ، ومازال الجثث في العراء بسبب استمرار الطوق . كذلك أبعد الاسرائيليون قرابة ٧٥ شخصاً من البلدة .

ـ مداهمة بلدة حاروف وإطلاق النار عشوائياً .

ـ اعتقال ٢٩ شخصاً في طير دبه وهدم ثلاثة منازل وسرقة محتوياتها .

ـ في يانوح اعتقال ٣ أشخاص .

ـ في بنت جبيل إبعاد عشرين عائلة .

ـ اعتقال مواطنين من كفر رمان وزوطر .

ـ في دير قانون النهر تدمير منازل ـ قتل ـ اعتقال .

ـ في قانون اعتقال مواطنين .

ـ إطلاق النار على المواطنين عند بوابة النميرية أدى إلى وفاة آمرها .

المرفق الثاني

تقرير عن العمليات والممارسات الاسرائيلية التعسفية :
٢٣ ـ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥

استمرت قوات الاحتلال الاسرائيلية في حملاتها على سكان قرى الجنوب والبقاع الغربي وراشيا وفيما يلي أبرز التفاصيل المتوفرة بصدد العمليات التي تمت خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية .

ـ قطع طريق الزهراني ـ النبطية عند معبر النميرية ـ محاصرة القرى ـ إطلاق نار في النبطية على أحياء المدينة أدى إلى سقوط عدد من

---

* عممت أيضاً كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحمل الرمز A/40/148/Add. 1 بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

القتلى والجرحى . عرف من القتلى حسين علي السومي . كذلك أحرقت عدة منازل .

- اقتحام بلدة زوطر ، واعتقال مواطنين واقتيادهم إلى جهة مجهولة . ومازالت البلدة محاصرة .

- مازالت بلدة عرب صاليم محاصرة لليوم السادس على التوالي وقد منع الدخول إلى البلدة والخروج منها كما منعت عنها المواد الغذائية والطبية .

- اقتحام بلدة البازورية من قبل وحدة عسكرية آلية ونسف المنازل والمعلومات غير متوفرة عن وضع البلدة .

- تطويق ومداهمة وإطلاق نار في قرى طورا - برج رحّال - بدياس .

- قبريحا : محاصرة لليوم الرابع على التوالي - مواصلة الضغط على العائلات لترك منازلهم - اعتداءات متواصلة عليهم نتج عنها إصابة ٦ أشخاص بجروح خطيرة . كذلك خطف مواطنين منهم واقتيادهم إلى ثكنة الخيام .

- القرعون : تعاني من أزمة تموينية بسبب استمرار الحصار على البلدة . هناك حملة اعتقالات واسعة بين المواطنين وإطلاق نار على مدرسة البلدة مما أدى إلى جرح مدرّستين وتلميذ .

- سحمر : مداهمة البلدة واقتحام عشرات المنازل واعتقال عدد من المواطنين .

- كامد اللوز : مازالت محاصرة واعتقال ٧ أشخاص .

- جب جنين : مازال ٢٥ مواطناً قيد الاعتقال .

- زلايا : تطويق البلدة ومن ثم اقتحامها .

- خربة روحا : تطويق البلدة ثم حملة دهم واعتقال عدد من المواطنين عرف منهم غازي هاجر واقتيادهم إلى جهة مجهولة .

- دير ميماس : منع التجول ، تجميع الأهالي في الساحة العامة وإخضاعهم للتحقيق واعتقال ١٠ مواطنين .

- حواجز مكثفة على طريق أنصار - الدوير في منطقة النبطية ؛ اعتقال بعض المارة وسلب سياراتهم .

- سير الغربية : مجزرة ذهب ضحيتها ٧ أشخاص . دخل البلدة أكثر من ألف جندي ، داهموا المنازل وجمعوا المواطنين في المدرسة الرسمية حيث عمدوا إلى تركيعهم والتحقيق معهم واعتقال ٣٥ مواطناً واقتيادهم إلى جهة مجهولة حيث عثر بعد ذلك على جثث ٧ من المعتقلين مزقت أجسادهم بالرصاص .

- فك الطوق عن طورا بعد أن قتلت قوات الاحتلال سامي محمد حيدر (٣١ سنة) واحتجزت ٤ أشخاص ونهبت بعض المنازل وأتلفت الموجودات وحطمت عدداً من السيارات وهدمت سور المدرسة الرسمية وأتلفت مساحات واسعة من المزروعات .

- الانسحاب من برج رحّال بعد احتجاز ٥ أشخاص واقتيادهم إلى جهة مجهولة وتدمير ٨ منازل وعدد من السيارات .

- في بدياس احتجز ١٦ مواطناً .

- احتجزت القوات الاسرائيلية المحتلة سكان بلدة القصيبة في قضاء النبطية في فرن وقذفتهم بقنابل دخانية ثم أقفلت باب الحديد عليهم . صعد الاسرائيليون بعد ذلك إلى سطح الفرن وأطلقوا النار إرهاباً منعاً لهروبهم . عندما ظنوا بأن المحتجزين قد قضوا اختناقاً غادروا المكان غير أن الفتحة الصغيرة الموجودة في الفرن مكّنت الناس من التنفس ومن ثم تم إنقاذهم ونقلوا إلى أقرب طبيب حيث تمت معالجتهم .

- في عرب صاليم وأمام ٤٠٠ محتجز عمدت قوات الاحتلال إلى ضرب أحد المواطنين بعصا غليظة على رأسه حتى نفر الدم من أذنيه وثلاثي . لم يعرف حتى الآن مصير هذا الشخص واسمه حسين نعيم حيدر . لم يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية الكشف على هذا الحادث .

- محطة شقرا لمياه الشرب في قضاء بنت جبيل بحاجة إلى أعمال صيانة سريعة وإلا قضى الناس عطشاً . لم تتمكن فرق الصيانة من القيام بعملها بسبب معارضة قوات الاحتلال بالرغم من محاولة القوات الدولية المؤقتة في لبنان من التدخل في هذا الموضوع الإنساني .

- الطحين من معمل سبلين إلى مناطق صور والنبطية توقف وصوله بسبب إجراءات اسرائيل التعسفية وإقفال المعابر . والمواطنون يعانون أزمة تموينية خانقة والاتصالات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية حول هذا الموضوع لم تؤد إلى نتيجة .

الوثيقة S/16976*

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أبدي في أدناه ملاحظات حكومة الجمهورية العراقية على ما ورد في تقرير فريق الأمم المتحدة في طهران بشأن التفتيش الذي اضطلع به في ٧ - ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16897] ، وهي كفيلة بالإجابة على هلوسة النظام الايراني الواردة بالرسالة المؤرخة في

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/872-S/16976 .

١٩ شباط/فبراير الموجهة إليكم من ممثل جمهورية ايران الإسلامية [S/16967] .

ورد في التقرير الذي وضعه فريق الأمم المتحدة في طهران عدم وجود أدلة داخل قريتي برديه والدهلاويه أو في المناطق القريبة منهما مباشرة على وجود منشآت صناعية أو عسكرية وأن هاتين القريتين هما مركزان مدنيان خالصان .

وفي هذا الصدد نود أن نبين ما يلي :

١ - اعتادت السلطات الايرانية على اتخاذ هاتين القريتين بالإضافة إلى قرية علوانه وقرى أخرى كالسويبلة والصدامية والسعيدية والبسيتين وقصبة الحويزة مناطق تحشد لقطعاتها العسكرية النظامية وقوات الحرس الخوميني بهدف دفعها إلى الخطوط الأمامية التي تبعد عنها بحدود ٥ - ٢٠ من الكيلومترات لفرض تنفيذ أهدافها العدوانية في الاعتداء على سيادة العراق وسلامته الإقليمية .

إن وزير خارجية العراق سبق وأن بين للأمين العام في رسالته المؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16649] ، أن الجانب الايراني يستخدم المراكز المدنية الصرف كمراكز لتحشّد قواته وجعلها منطلقاً لاعتداءاته على العراق ، وهذا ما يخالف صراحة الاتفاق الذي تم من خلال الأمين العام بتجنب قصف المراكز المدنية فضلاً عن أنه يخالف المادة (٢٨) من اتفاقية جنيف الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[١٠] والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والتي حرمت استغلال وجود أشخاص محميين لجعل بعض النقاط والمناطق في منأى من نطاق العمليات الحربية وتحويل تلك المدن كمراكز عسكرية .

٢ - كان من المؤكد في حينه لدى السلطات العراقية المختصة وجود قطعات عسكرية ايرانية في المناطق التي تم فيها الكشف ، مثل لواءين مدرعين من الفرقة السادسة عشرة وثلاثة ألوية حرس من فرقة قدس ولواء من الفرقة الخامسة والعشرين كربلاء وعدد من وحدات المدفعية الثقيلة ، بالإضافة إلى وحدات الإمداد والتموين ومستودعات الأعتدة والتي تستخدم بصفة خاصة لخدمة المجهود الحربي .

٣ - إن وجود القوات المذكورة في الفقرة أعلاه حول تلك القرى وبالقرب منها يجعل مواقعنا الدفاعية ضمن مديات تأثيرها مما يهدد أمن وسلامة العراق . وهذا ينطبق عليه ما ورد في تقرير الفريق حول قرية علوانه مما يؤكد أن النشاط العراقي في تلك المناطق لم يكن يستهدف القرى والمراكز المدنية الخالصة وإنما كان موجهاً إلى القطعات العسكرية فقط .

٤ - إن مضي ثلاثة إلى أربعة أيام بين تاريخ القصف المزعوم وتاريخ كشف فريق الأمم المتحدة هي فترة كافية لسحب أية قطعات من المنطقة المعنية وإزالة كافة المعالم العسكرية منها .

٥ - ذكر الفريق أنه شاهد بعض المباني التي تتألف من خمسة إلى ستة طوابق تقع على مسافة كيلومتر واحد شرق قرية علوانه دون أن يحدد الغرض الذي تستخدم من أجله . وكان على الفريق أن يبذل جهداً لمعرفة طبيعة هذه المباني وعلاقتها بالعمليات العسكرية .

٦ - تشكل هذه القرى عقدة مواصلات تستخدم للأغراض العسكرية للعدوان على العراق مما يجعل المنطقة عرضة للقصف العراقي المستمر الذي يستهدف تلك الطرق وليس القرى بحد ذاتها .

أغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16977*

رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل إليكم نص البلاغ الذي أصدرته حكومة كوستاريكا في سان خوسيه في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم النص المرفق طي هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خورخي أ . مونتيرو
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ عن حكومة كوستاريكا

١ - يرجع السبب في الخلاف القائم بين حكومتي كوستاريكا ونيكاراغوا إلى واقعة حدثت ليلة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، في مقر سفارة كوستاريكا في ماناغوا . ففي ذلك المقر الدبلوماسي كان قد التجأ منذ نحو ٤ أشهر المواطن النيكاراغوي خوسيه مانوويل أوربينا لارا . فبعد أن درست حكومة كوستاريكا سوابق ذلك الشخص ، واستعمالاً للصلاحيات المخولة لها بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأمريكية منحته مركز اللاجىء السياسي . وفي تلك الليلة ، خُطف اللاجىء أوربينا لارا من تحت وصاية الدولة الكوستاريكية ضد إرادته ، كما يتضح من أقواله هو نفسه ، وكما يتضح أيضاً من سلوك حكومة نيكاراغوا بعد ذلك .

وإن الأثر الذي خلفته رصاصة في حائط في السفارة ووجود بقع من الدم في أماكن في البعثة هما السبب في القلق البالغ الذي تشعر به كوستاريكا بشأن حرمة مقرها الدبلوماسي . إن خطف السلطات النيكاراغوية للاجىء خوسيه مانوويل أوربينا لارا ، الذي كان بلا شك على أرض البعثة الدبلوماسية ، هو الأمر الذي يثير قلق كوستاريكا فيما يتعلق بحق اللجوء .

٢ - وإزاء الانتهاكات المشار إليها للاتفاقيات ولقواعد القانون الدولي بحث حكومة كوستاريكا في المفاوضات الثنائية التفسيرات المتصلة بهذا الموضوع ، ومسألة رد حقوق اللاجىء أوربينا لارا . وقد أكدت حكومة نيكاراغوا في البداية أن الأمر يتعلق بتخل طوعي عن حق اللجوء ؛ بيد أنه إزاء طلب كوستاريكا التحقق من هذا التخلي في ظل الحماية الدبلوماسية ، عدّلت حكومة نيكاراغوا روايتها ، وقامت بعد ذلك بمحاكمة اللاجىء أوربينا لارا وحكمت عليه بالحبس ٥ سنوات .

٣ - ومن أجل التوصل إلى حل مرض للخلاف الذي نشأ ، عرضت حكومة كوستاريكا القضية على المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية . وقبلت المنظمة الإقليمية العرض الذي تقدمت به البلدان التي تتألف منها مجموعة كونتادورا للقيام بوساطة لحل الخلاف . ويشكل عرض مجموعة كونتادورا وقبوله من جانب المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية اعترافاً جلياً بالصلة بين معنى كونتادورا السلمي والخلاف الثنائي حول حرمة البعثات الدبلوماسية واحترام الاتفاقيات المتعلقة بحق اللجوء .

٤ - وفي الاجتماع الذي عقد في مدينة بنا في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، والذي حضره نواب وزراء خارجية البلدان التي تتألف منها مجموعة كونتادورا ونائبا وزيري خارجيتي كوستاريكا ونيكاراغوا حُصل على تعهد من الجانب النيكاراغوي بطرد اللاجىء أوربينا لارا إلى المكسيك . وتيسر بذلك الاتفاق على عقد اجتماع المفوضين في ١٤ شباط/فبراير ، وقَبِل الجانبان بحث الخلافات القائمة بينهما وكذلك تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحق اللجوء في اللجنة الكوستاريكية النيكاراغوية المشتركة .

٥ - وإن عدم احترام مبدأ حرمة البعثات الدبلوماسية ، وعدم احترام الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأمريكية بشأن حق اللجوء ، وعدم الوفاء بالتعهد المقدم في بنا في ١ شباط/فبراير تثير كلها قلقاً عميقاً بشأن رغبة حكومة نيكاراغوا في الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية . ولذا فإن حكومة كوستاريكا ترى أنه من المستحيل مواصلة التفاوض بشأن صك قانوني شامل في إطار كونتادورا لأن حكومة نيكاراغوا لا تحترم قواعد القانون الدولي والتعهدات القانونية التي قدمتها .

٦ - وقد قدمت كوستاريكا دلائل واضحة على حسن نيتها في علاقاتها مع نيكاراغوا . وإن ما أعلنته كوستاريكا مراراً من استعدادها لقبول قيام مجموعة كونتادورا أو أي هيئة دولية بالتحقق من الأنشطة التي يُزعم أن المنفيين النيكاراغويين يقومون بها ليس إلا دليلاً على تلك النية الحسنة .

وثمة دلالة واضحة أخرى على رغبة كوستاريكا في الاحتفاظ بعلاقات سليمة هي إجمالي دين نيكاراغوا لكوستاريكا الذي يزيد عن ٢٠ في المائة من صادرات كوستاريكا السنوية وعن إجمالي الالتزامات التي تعهد كوستاريكا التفاوض بشأنها مع البلدان الموردة للنفط .

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/873-S/16977 .

٧ - وإن حكومة كوستاريكا تعيد تأكيد ثقتها في مسعى مجموعة كونتادورا السلمي وفيما تقوم به من وساطة في قضية اللاجىء أوربينا لارا . كما تكرر الإعراب عن استعدادها للتفاوض بشأن اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع أي بلد يحترم التزاماته القانونية الدولية .

ولن تتراجع حكومة كوستاريكا عن الدفاع عن القواعد التي تنظم السلوك المتعدين للدول . كما أنها تعرب عن امتنانها لتضامن السلفادور وغواتيمالا وهندوراس معها في الدفاع عن نظام اعترفت به شعوب القارة لقرن من الزمان بوصفه الدعامة الأساسية للقانون الدولي في أمريكا اللاتينية .

وتكرر حكومة كوستاريكا الإعراب عن استعدادها للعودة إلى المفاوضات التي تشجع عليها مجموعة كونتادورا فيما يتعلق بإعادة إقرار نظام حق اللجوء في شخص خوسيه مانوويل أوربينا لارا .

الوثيقة S/16978

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لكم التصريح الذي أعلنه الناطق الرسمي في وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ بمناسبة نشر التقرير المقدم من البعثة التي أرسلتموها إلى العراق وايران بشأن أسرى الحرب في البلدين [S/16962] .

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تصريح الناطق الرسمي لوزارة خارجية جمهورية العراق المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥

أعلن ناطق رسمي في وزارة الخارجية بأن العراق سيدعو مجلس الأمن لعقد اجتماع خلال الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس ١٩٨٥ لمناقشة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول أوضاع الأسرى في كل من ايران والعراق [S/16962] . وكانت وزارة الخارجية قد استدعت سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن المعتمدين في العراق وطلبت إليهم موافقة حكوماتهم على عقد اجتماع للمجلس لهذا الغرض . والمعروف أن البعثة كانت قد شكلت بناءً عى طلب تقدم به العراق إلى الأمين العام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ للتحري عن الجريمة التي اقترفها النظام الايراني في معسكر كوركان في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ . وقد حاول النظام الايراني عرقلة مباشرة اللجنة لأعمالها بالإصرار على زيارة البعثة للعراق أيضاً . وعندما وافق العراق على ذلك عاد النظام الايراني وأصر هذه المرة على أن تقوم البعثة بزيارة العراق أولاً . إن مبادرة العراق ومواقفه من برنامج زيارة البعثة لم يمكّن الأمم المتحدة من إرسال البعثة فحسب بل أكد إخلاص العراق وموضوعيته تجاه القضية أيضاً .

ومع ذلك فإن تقرير بعثة الأمم المتحدة أغفل حقيقة أساسية وهي أن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية وهي المنظمة الدولية المكلفة بمتابعة شؤون أسرى الحرب ، قد عملوا في العراق بدون انقطاع بينما منع النظام الايراني لجنة الصليب الأحمر الدولية من مزاولة أعمالها في ايران منذ زمن بعيد كما أوضح ذلك السيد الكسندر هاي رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية في بيانه الذي صدر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ [S/16842 ، المرفق] .

إن هذا الفارق الجوهري بين موقفي العراق وايران لم يشر إليه في تقرير بعثة الأمم المتحدة ولم يركز على أهميته بالنسبة لمستوى إخلاص كل من الطرفين تجاه قضية الأسرى وبالنسبة للضمانات التي تحققت للأسرى الايرانيين في العراق وفقدان هذه الضمانات بالنسبة للأسرى العراقيين في ايران .

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية قد شملت جميع أقفاص أسرى الحرب في العراق ، بيد أنها لم تشمل جميع أقفاص أسرى الحرب في ايران حتى في الفترات القليلة التي استطاعت فيها تلك اللجنة ممارسة بعض مهامها في ايران ، مما يؤكد حرمان عدد كبير من أسرى الحرب العراقيين من رعاية اللجنة الدولية طيلة فترة أسرهم .

وكذلك الأمر بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة حيث إن البعثة قد زارت جميع أقفاص الأسرى في العراق وأتيح لها من الناحية العملية إجراء زيارات واتصالات تفصيلية في حين اكتفت في ايران بزيارة عينات من أقفاص الأسرى ، وذلك استناداً إلى قرار الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن تكون مدة الزيارة للبلدين متساوية . وقد أبدى العراق منذ البدء تحفظاً على هذا الإجراء ، إذا لم يكن من الجائز معالجة المسألة بمساواة شكلية .

وكان يتعين على البعثة أن تزور كل أقفاص الأسرى في ايران كما فعلت في العراق وأن تجري اتصالات تفصيلية كي تتعرف على المزيد من الحقائق التي سبق أن أكدت عليها لجنة الصليب الأحمر الدولية في بياناتها وحقائق أخرى لا تكشف عنها اللجنة اعتيادياً في مزاولة أعمالها . ولا يجوز إغفال حقيقة أن لجنة الصليب الأحمر الدولية كانت تراقب الوضع في البلدين عن كثب ولعدة سنوات .

أما فيما يتعلق بالادعاءات بما يسمى بالأسرى المدنيين ، فإن العراق يود أن يبدي بأن هناك أعداداً كبيرة من المواطنين الايرانيين والذين يبلغ عددهم حوالي ٧٥ ألفاً يعيشون في العراق بحرّية وفي قرى خصصت لهم وأن العراق يعتبر هؤلاء المدنيين لاجئين ولكنه مع ذلك وافق على أن يكونوا مشمولين باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في الحرب[١٠] وبالتالي تتم زيارتهم من قِبَل لجنة الصليب الأحمر الدولية .

ويؤكد العراق ما سبق أن أبلغه لبعثة الأمم المتحدة من أنه على استعداد تام لإعادة هؤلاء المدنيين جميعاً إلى ايران أو تسفيرهم إلى أي بلد آخر حسب رغباتهم وذلك بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية .

إن العراق على يقين بأن التوصيات التي خرجت بها بعثة الأمم المتحدة لتخفيف معاناة أسرى الحرب وتحسين أوضاعهم لابد وأن تطبق ، وأن العراق مستعد لتطبيقها بكل إخلاص ودقة خاصة ما يتعلق منها بتبادل الأسرى . ومن أجل وضع آلية عملية لذلك ، ارتأى العراق ضرورة عقد اجتماع لمجلس الأمن واتخاذ قرار في المجلس يلزم الطرفين بتطبيق توصيات البعثة ويضع برنامجاً محدداً لحل معاناة الأسرى في أقرب وقت ممكن . والعراق لا يسعه إلا أن يتفق تماماً مع ما أبداه الأمين العام في مذكرته التي قدم فيها تقرير البعثة حيث أشار بأنه لا يمكن وضع نهاية فعّالة لمحنة الأسرى إلا بإنهاء الحرب . كما أن العراق يرحب بالاستعداد الذي عبر عنه الأمين العام للمساعدة في أي مسعى يحقق السلم لشعبي العراق وايران .

هذا ويحتفظ العراق بحقه في إبداء الملاحظات التفصيلية حول بعض جوانب التقرير بعد أن ينجز دراسته له .

الوثيقة S/16979

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لكم نص التصريح الذي أدلى به ناطق عسكري عراقي بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ حول المزاعم الايرانية بشأن مهاجمة منشآت مفاعل بوشهر مما يؤكد كذب ادعاءات حكام ايران عن قيام العراق بمهاجمة المنشأة المذكورة .

أغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص التصريح

نفى ناطق عسكري عراقي تخوّل قيام الطائرات العراقية بمهاجمة منشآت مفاعل بوشهر كما زعمت ذلك وكالة الأنباء الايرانية . وقال الناطق في تصريح لوكالة الأنباء العراقية أمس أن الطيران العراقي لم يهاجم يوم الثلاثاء ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ إلا هدفين بحريين قرب جزيرة خرج والتجمعات العسكرية على حدود العراق .

الوثيقة S/16980

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أطلب منكم عقد جلسة لمجلس الأمن خلال الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٨٥ لمناقشة تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام بشأن أسرى الحرب في جمهورية ايران الإسلامية والجمهورية العراقية [S/16962] .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16981*

رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل طيه نص البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم المعقود في بانكوك في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، فيما يتعلق بالهجمات الفييتنامية الأخيرة على مخيمات اللاجئين الخمير يين على الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية .

ويشرفني كذلك أن أرجو تعميم هذه المذكرة والنص المرفق بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) زين أزراي
الممثل الدائم لماليزيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان المشترك الصادر في بانكوك في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ عن وزارة خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

يشجب وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الهجوم العسكري المتواصل الذي تشنه فييت نام على طول الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية الذي أدى إلى تجديد معاناة وآلام عشرات الآلاف من الكمبوتشيين المشردين ، كما كانت له آثاره على القرويين التايلنديين . وهم يلاحظون مع القلق ، بوجه خاص ، حدة ونطاق هذا الهجوم ، ويدينون الغارات العديدة التي قامت بها القوات العسكرية الفييتنامية داخل تايلند على طول الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية بما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية . وهم يدعون إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال غير المشروعة والعدائية التي أدت إلى تفاقم التوترات في المنطقة . وهم يؤكدون مجدداً تضامن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مع تايلند في مواجهة هذه الاستفزازات الخارجية وفي ممارستها لحقها المشروع في الدفاع عن النفس . ويطلبون إلى المجتمع الدولي أن يستجيب على نحو عاجل للاحتياجات الانسانية الملحّة على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية .

ويلاحظ وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، مع بالغ الأسف ، ما ثبت مؤخراً من استمرار فييت نام في سعيها نحو حل عسكري في كمبوتشيا . وتتناقض هذه الأعمال مع ادعاءات فييت نام فيما يتعلق بالسعي إلى حل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض . وتستمر فييت نام في محاولتها إضفاء الطابع الشرعي على احتلالها العسكري لكمبوتشيا . وهذا هو السبب الرئيسي لعدم إحراز تقدم في الجهود التي تبذلها بعض البلدان والأطراف التي تسعى إلى إيجاد تسوية سياسية . ولهذا السبب ذاته لم تثمر الجهود التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حتى الآن .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/147-S/16981 .

ويكرر وزراء الخارجية دعوتهم إلى فييت نام بالسعي إلى تسوية سياسية تقوم على أساس الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية ، والمصالحة الوطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين ، وممارسة حق تقرير المصير للشعب الكمبوتشي . ولا يمكن تحقيق الوحدة الوطنية إلا عن طريق مشاركة جميع الكمبوتشيين في عملية تقرير المصير التي يتعين إجراؤها تحت إشراف دولي . وهم يكررون كذلك دعوتهم إلى إجراء حوار مباشر بين فييت نام وبين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية .

ويحيط وزراء الخارجية علماً بما صدر عن عدد من البلدان من نداءات كثيرة إلى فييت نام بضبط النفس ، ومن إدانات لما تقوم به من أعمال عسكرية في كمبوتشيا ، بما في ذلك نداء وجهه الأمين العام للأمم المتحدة . وهم يعربون عن أسفهم لاستمرار فييت نام في تجاهلها لهذه النداءات وللقواعد الثابتة فيما يتعلق بإقامة العلاقات بين الدول حسب الأصول المرعية وبشكل سلمي . وهم يناشدون المجتمع الدولي أن يواصل حث فييت نام على ضبط النفس وإقناعها بأن أمنها لا يمكن أن يتحقق عن طريق الوسائل العسكرية ولكن عن طريق المفاوضات وحل المنازعات بالطرق السلمية .

ويلاحظ وزراء الخارجية الاتجاهات الراهنة في العلاقات الصينية ـ السوفياتية ، والعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والعلاقات بين الصين والولايات المتحدة وفي ضوء ذلك فإن الأعمال التي تقوم بها فييت نام تعرقل الجهود الحالية الرامية إلى تخفيف حدة التوترات الدولية ، وتؤكد عزلة فييت نام على الصعيد الدولي ، وهي أيضاً تقوّض مبادرة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الداعية إلى البدء في حوار ذي مغزى من خلال اندونيسيا ، المتكلمة باسم الرابطة . وفي ضوء هذه الاتجاهات في علاقات الدول الكبرى ، وفي ضوء الرغبة المخلصة من جانب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، يعرب وزراء الخارجية عن اقتناعهم بأن أفضل السبل أمام البلدان الصغيرة للتمسك بسيادتها هو أن تظل مستقلة وقوية عن طريق تحقيق التنمية الوطنية ، الاجتماعية ـ الاقتصادية ، وتحقيق قدر أكبر من السلم والاستقرار على الصعيد الإقليمي . ويحث وزراء الخارجية فييت نام على العمل في هذا الاتجاه عن طريق توفير المناخ الذي من شأنه أن يفضي إلى البدء في حوار ذي مغزى من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة الكمبوتشية .

ويعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم البالغ لما أظهره الأمين العام أثناء زيارته الأخيرة إلى جنوب شرقي آسيا من اهتمام بإيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية ولجهوده المبذولة في هذا الصدد . ويعربون عن أملهم في أن يواصل استخدام مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في كمبوتشيا .

ويلاحظ وزراء الخارجية أن قوات المقاومة الخميرية لاتزال متماسكة وتظهر روحاً معنوية عالية على الرغم من تصديها مرة أخرى لهجوم عسكري شامل . ويثني وزراء الخارجية على المقاتلين الخميريين في سبيل الحرية لما يتمتعون به من مرونة وتصميم ، ويكررون تأكيد الدعم القوي من جانب بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . ويطلب وزراء الخارجية إلى المجتمع الدولي أن يضاعف من تقديم الدعم والمساعدة إلى الشعب الكمبوتشي في نضاله السياسي والعسكري من أجل تحرير وطنه من الاحتلال الأجنبي .

الوثيقة S/16982*

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لكم نص التصريح الذي أدلى به ناطق رسمي في وزارة خارجية الجمهورية العراقية بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ رداً على مزاعم النظام الايراني بعدم إعلان العراق عن الاستعداد لقبول الأسرى العراقيين .

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص تصريح ناطق رسمي باسم وزارة خارجية العراق في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥

جرياً على عادته في تزوير الحقائق وفي محاولة جديدة للكذب على الشعوب الايرانية وشعوب العالم أعلن أحد أركان وزارة خارجية النظام

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/874-S/16982 .

الايراني أن العراق قد رفض استلام مجموعة من الأسرى العراقيين وكان النظام الايراني قد قرر إطلاق سراحهم .

وحرصاً منا على توضيح الحقائق وتفنيد افتراءات وكذب حكام طهران نود أن نبيّن أن العراق قد استلم مذكرة من سفارة الجمهورية التركية في بغداد بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ تتضمن اقتراح النظام الايراني بتسليم ٣٠ أسيراً عراقياً معوّقاً وبتوسط الحكومة التركية ، ودون أن يكون لبعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية أي دور في الإشراف على تلك العملية ، متذرعة بأن النظام الايراني قد قطع علاقاته ببعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي لم يعد لها أي نشاط داخل ايران من جرّاء ذلك .

وفور استلام المذكرة التركية ، قامت السلطات العراقية بدراسة الطلب الوارد فيها وأعطت مواقفتها في الوقت المناسب للسلطات التركية ، على قيامها باستلام الأسرى العراقيين وبإشرافها ووساطتها .

واحتراماً منها لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، طلبت السلطات العراقية أن تقوم بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية باستلام هؤلاء الأسرى من السلطات التركية ومرافقتهم إلى العراق .

كما أن السلطات العراقية قدمت مقابل ذلك قائمة تتضمن أسماء عشرين اسيراً ايرانياً إلى بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية والسلطات التركية لتسليمهم إلى ايران مقابل الأسرى العراقيين .

أما بالنسبة لادّعاء النظام الايراني بأن العراق قد تلكأ في استلام الدفعة الأخيرة من الأسرى العراقيين ، وأنه لم يقبل استلامهم إلا بعد أن وجهت سلطاته إنذاراً إلى ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية فهو الآخر ادعاء كاذب ومفضوح . فالعراق أعطى موافقته في الحال إلى بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية ولم يسمع أحد بالإنذار المزعوم الذي تحدث عنه المسؤول الايراني ، فسرعة الجواب العراقي بالموافقة لم تفسح المجال لهم لإصدار مثل ذلك الإنذار .

ومعروف لدى الجميع أن العراق قام عدة مرات بإطلاق سراح أسرى ايرانيين دون مقابل احتراماً منه لاتفاقيات جنيف ولقرارات اللجنة الطبية المشتركة ، وانسجاماً مع نهجه ومبادئه ومع مبادىء الشريعة الإسلامية السمحاء ، في الوقت الذي كانت فيه السلطات الايرانية تدير ظهرها لكل الاتفاقيات والأعراف والمواثيق الدولية ، وتعامل الأسرى العراقيين معاملة بشعة وقاسية وصلت إلى حد إطلاق النار عليهم وأمام أنظار بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في معسكر كوركان .

إن ما ورد في ادّعاءات النظام الايراني هو محاولة يائسة وفاشلة منه لتحسين صورته البشعة ، في تعامله مع الأسرى العراقيين ، ذلك التعامل المنافي لكل القيم السماوية والقانونية والإنسانية ، والذي فضحته بشكل جليّ لجنة الصليب الأحمر الدولية في بياناتها الرسمية مرات عديدة .

الوثيقة S/16983

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في أعمال العدوان المستمرة والممارسات التعسفية التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16985*

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥]

عطفاً على رسالتي المؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16951*] ، أتشرف بأن أبلغكم بوقوع حادث خطير انتهاكاً لمجال باكستان الجوي وإقليمها من الجانب الأفغاني في ١١ شباط/فبراير . ففي ذلك التاريخ دخلت طائرتان أفغانيتان مجال باكستان الجوي في منطقة خارلاتشي من ولاية خرّم . وأسقطت الطائرتان قنبلتين على بعد ثلاثة كيلومترات إلى الجنوب الشرقي من خارلاتشي فأصابتا ثلاث نساء لاجئات .

وانتهز هذه الفرصة أيضاً لأخبركم بأن حكومة باكستان رفضت مزاعم سلطات كابول بأن القوات المسلحة الباكستانية قد أطلقت النار عبر الحدود باتجاه باريكوت في مقاطعة كونارها يوم ٦ شباط/فبراير ، وباتجاه تشامكاني وبنغاش في مقاطعة باكتيا أيام ٥ و ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، باعتبارها مزاعم عارية عن الصحة تماماً . وقد نقل نفي باكستان هذا يوم ١٤ شباط/فبراير إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد وقيل له إن القوات المسلحة الباكستانية لديها أوامر صارمة بعدم انتهاك الحدود عند أية نقطة على طول حدود باكستان وأن سلطات كابول ، باختلاقها تهماً لا أساس لها ، إنما تحاول نقل اللوم إلى باكستان على أحداث واقعة داخل أفغانستان .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/151-S/16985 .

الوثيقة S/16986

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام ويشرفها أن تذكر التالي بصدد مذكرته المؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، إذ تقف بصلابة وثبات من أجل التصفية الكاملة النهائية لبقايا الاستعمار والعنصرية ، تدين بحزم سياسة وممارسات الفصل العنصري غير الإنسانية ، التي يتبعها نظام جنوب افريقيا الاستعماري العنصري

إزاء أغلبية سكان البلد الافريقيين الساحقة ، ولا تربطها بهذا النظام أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، أو أية علاقات ذات صبغة أخرى .

وتؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضايا الكفاح ضد سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصري ، والتي هي جريمة ضد البشرية ، وتتنافى مع أسس ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ومع غير ذلك من الصكوك الدولية لقانون المعاهدات ، وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وقد رحبت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، انطلاقاً من هذا الموقف المبدئي ، بقرار مجلس الأمن ٥٥٦ (١٩٨٤) وأيدت بقوة قرارات الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، التي تدين وترفض مناورات نظام بريتوريا العنصري السياسية حول ما يدعى « الدستور الجديد » ، الذي أعلنت الجمعية العامة أنه لاغ وباطل .

إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدين سياسة وأعمال الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ، الموجهة نحو مواصلة وتعزيز التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري في جميع المجالات وعرقلة الجهود الدولية لتصفية الفصل العنصري .

ونظراً لأن نظام بريتوريا لا يواصل فقط ، بل ويصعّد سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولا يتوقف عن أعمال العدوان ، وزعزعة الاستقرار وممارسة إرهاب الدولة ضد الدول الافريقية المستقلة ، وينمي قدرته العسكرية بشكل دائم ، ويسعى لحيازة السلاح النووي ، الأمر الذي يخلق تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين ، فإن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تأييداً كاملاً مطالبة الدول الافريقية بأن يفرض مجلس الأمن جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ، وفق ما يقضي به الفصل السابع من الميثاق .

وترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنْ على الأمم المتحدة اتخاذ تدابير فعّالة محددة لضمان تنفيذ قراراتها دون إبطاء فيما يتعلق بسياسة وممارسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وأن تسعى بجميع الوسائل لتحقيق التصفية النهائية لهذه الظاهرة المخجلة .

وقد قدمت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ولاتزال تقدم تأييدها الشامل لحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي في نضالها العادل المشروع .

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تعميم هذه المذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/16987* **

رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أشير إلى النداء الإنساني الذي وجّهتموه في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ إلى حكومتي العراق وجمهورية ايران الإسلامية لكي تعلن كل منهما لكم تعهدها بالالتزام رسمياً بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية من أي نوع كانت ولأي سبب [*S/16663*] .

واستجابة لهذا النداء ، أعلن لكم السيد حجة الإسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية ايران الإسلامية ، فيما أعلن ، في رسالته المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ [*S/16664*] ما يلي :

« ... ومازالت جمهورية ايران الإسلامية باقية على معارضتها الشديدة للّجوء إلى استخدام هذه الأسلحة الوحشية ، كما أنها تدين ، بدون قيد أو شرط ، استخدامها » .

* تضم الوثيقة S/16987/Corr. 1 المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
** عممت تحت الرمز المزدوج A/40/154-S/16987 و Corr. 1 .

« ... إن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، انطلاقاً من احترامها للمبادىء الإسلامية والإنسانية ، ولكي تؤكد من جديد حسن نيتها ، ترحب بندائكم وتعلن التزامها التام بالاستمرار في سياستها الداعية إلى عدم استخدام الأسلحة الكيميائية » .

ونحن إذ نضع في الاعتبار أن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد جمهورية ايران الإسلامية يمثل الحالة الأولى المدعومة بالوثائق لمثل هذه الجريمة القاسية في تاريخ الإنسانية منذ اعتماد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥[٨] ، والتي وردت تفاصيلها في تقرير بعثة المتخصصين المعيّنة من قِبَل الأمين العام للتحقيق في استخدام مثل هذه الأسلحة [*S/16433*] ، وإيعاءً إلى رسائلنا المؤرخة في ٣ آب/أغسطس [*S/16690*] ، و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ، و ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16941*] التي لم يصادف النجاح فيها حتى الآن محاولاتنا جعلكم تعلنون الرد العراقي على ندائكم ، اسمحوا لي أن أسألكم ، بكل الإنصاف ، أن تزودوا هذه البعثة ، وكذلك المجتمع الدولي كله بما تلقيتموه من ردود أيًّا كان نوعها ، من النظام العراقي على النداء المتقدم ذكره .

وسيكون تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن ، موضع تقديرنا البالغ .

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16988*

رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥]

أتشرف بأن أبلغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٠/٣٠ من صباح ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ وقام المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى بتوجيه انتباهه إلى الآتي :

« أبلغت السلطات المعنية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية بأن القوات العدوانية الباكستانية مازالت ، بالرغم من التحذيرات والاحتجاجات المتكررة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، تواصل شنّ هجماتها الوحشية وغير المسؤولة على منطقة باريكوت في مقاطعة كونارها . وعلى سبيل المثال ، ونتيجة لما قامت به هذه القوات في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ من عمليات قصف على باريكوت بالأسلحة الثقيلة ، مثل المدافع عديمة الارتداد ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة ، فقد أصيب طفل بجراح وأنزلت أضرار جسيمة بمساكن المقيمين في تلك المنطقة .

« وطبقاً لتقرير آخر ، فقد وسّعت السلطات الباكستانية مؤخراً نطاق أعمالها العدوانية الوحشية ؛ وتقوم القوات الباكستانية المرابطة قرب إقليم جمهورية أفغانستان الديمقراطية بعبور الحدود من حين إلى آخر وشنّ غارات وحشية ، وذلك بالإضافة إلى عمليات القصف المتكررة وتسليح عصابات وإرسالها للقتل والتدمير . ومثال ذلك أنه في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٣ شباط/فبراير ، عبرت الحدود واحدة من هذه الوحدات ، تألفت من حوالي ٤٠٠ شخص ، وأطلقت وابلا من نيران الأسلحة الثقيلة على حامية باريكوت . ونتيجة لهذا الهجوم اللامسؤول والوحشي ، استشهد خمسة أفراد في الحامية وأصيب أربعة آخرون بجراح شديدة .

« وتدين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتشجب بشدة هذه الأعمال العدوانية غير المتسمة بالمسؤولية من جانب القوات الباكستانية ، والتي تحدث بناءً على تعليمات السلطات العسكرية لذلك البلد ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتحتج بشدة لدى حكومة باكستان بشأن هذه

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/155-S/16988 .

الأعمال . ومرة أخرى ، فإن المسؤولين في باكستان مطالبون بأن يضعوا حداً ، دون إبطاء ، لهذه الأعمال العدوانية الوحشية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وإلا فإن المسؤولية عن النتائج الخطيرة الجسيمة المترتبة على هذه الأعمال ستقع على كاهل السلطات العسكرية في باكستان » .

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم ترتيب أمر تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16990*

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالعربية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥]

عطفاً على رسالتيّ المؤرختين في ٢١ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16974 و Add. 1*] ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم لائحة إضافية بالعمليات والممارسات الاسرائيلية التعسفية المستمرة في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا بتاريخ ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

أكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

المرفق

العمليات والممارسات الاسرائيلية التعسفية في جنوب لبنان في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥

داهمت قوات الاحتلال بلدتي حاروف وجبشيت بعد تطويقهما وأطلقت النار على المنازل وفي الطرقات مما أدى إلى إصابة ٧ مواطنين إصابات خطيرة . كذلك أطلقت النار على المدرسة الرسمية في البلدة ومدرسة خاصة بعد أن طوقتها بأعداد كبيرة من الآليات . انسحبت القوات خارج البلدة بعد أن اعتقلت ١٥ مواطناً من حاروف وأربعة مواطنين من جبشيت ونسفت عدة منازل .

اقتحمت قوات الاحتلال مستشفى جبل عامل وأطلقت النار في داخله مما أرعب المرضى وجعلهم يتدفقون إلى الملجأ . حاول الاسرائيليون اقتحام غرفة العمليات حيث كان أحد الجرحى يخضع لعملية جراحية فتصدى لهم الأطباء . اقتحموا غرفة الأطباء وأطلقوا النار في داخلها .

اقتحام بلدة البازورية وتدمير منزلين الأول بواسطة جرافة والثاني بالمتفجرات ثم أطلقوا النار عشوائياً في البلدة .

مواصلة تطويق كامد اللوز ، القرعون ، جب جنين ، لا لا ، بعلول : اعتقال ٧ طلاب ثانويين في كامد اللوز ؛ منع التجول فيها ؛ إطلاق النار على كل شيء يتحرك في البلدة .

إقامة حواجز معززة في مفرق العباسية ـ طورا ـ طريق المعشوق ـ البرج الشمالي ـ مدخل جويا ومدخل الشهابية .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/156-S/16990 .

الوثيقة S/16991

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥]

بصفتي رئيس دول المجموعة الافريقية بالأمم المتحدة خلال شهر شباط/فبراير ، يشرفني أن أرجوكم الدعوة إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا الناجمة عن مصرع المتظاهرين الافريقيين العزّل ضد النقل القسري ؛ واعتقال مسؤولي الجبهة الديمقراطية المتحدة وتوجيه تهمة ' الخيانة العظمى ' إليهم ؛ والتكثيف المستمر من جانب دولة الفصل العنصري للقمع العنيف في هذا البلد .

(توقيع) محمد إبراهيم شاكر
نائب الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16992

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١ آذار/مارس ١٩٨٥]

بالإشارة إلى التصريح المرفق بالوثيقة [*S/16978*] ، أتشرف بأن أوجه اهتمامكم للنقاط التالية :

١ - كما يستبين من التصريح ، يبذل النظام البعثي في العراق محاولة أخرى لاستغلال مجلس الأمن بصورة انتهازية لتحويل اهتمامه عن الجرائم المشينة التي يرتكبها ذلك النظام ، انتهاكاً لجميع المبادىء الإنسانية والاتفاقيات الدولية ، ضد أسرى الحرب المحتجزين لديه . وتقرير بعثة الأمين العام [*S/16962*] ، يضاف إلى تقارير أخرى كثيرة ، يبين الإفلاس الأخلاقي والطابع الإجرامي للنظام البعثي في العراق ، إنما ينهض حقاً شاهداً آخر على الهزيمة معترفاً به دولياً . ورغم أن سجل إنجازات مجلس الأمن فيما يتعلق بالحرب العدوانية العراقية لا يبدو سجلاً مشرفاً جداً ، فإننا نرجو مخلصين ألا يسمح المجلس للسلطات العراقية باستغلاله مرة أخرى . فإحاطة حالة أسرى الحرب بالمناورات السياسية ، واستغلالها لأغراض سياسية ، لن يفيد أسرانا في أزمتهم في العراق .

ولما كان تحويل الانتباه عن هذه المسألة لن يكون من نتيجته سوى إطالة محنتهم وآلامهم بغير داع ، فإنه يتعين على الهيئة الدولية ، مراعاة لمصلحة أسرى الحرب ، أن تتفادى جادة أي عمل من شأنه أن يحوّل الانتباه عن مسألة أسرى الحرب ، وهي مسألة إنسانية في جوهرها ، إلى مسألة من نوع آخر .

إن التنسيق بين عقد اجتماع لمجلس الأمن وفي الوقت ذاته محاولة فرض التعجرف عليه بتشجيع مشتركين بعينهم ، إنما يشكل مخططاً عراقياً خبيثاً لتلويث المسألة وإطالة آلام أسرانا في العراق ، وهو أمر يتعيّن على مجلس الأمن نفسه أن يتصدى له .

والمجلس لم تعرف عنه شدة الاهتمام بالأمور الإنسانية ، فمسؤوليته الأولى ، من الناحية الدستورية ، هي حفظ السلم والأمن الدوليين . وقد ثبت أن مساهماته السابقة فيما يتعلق بالحرب العدوانية التي يشنها العراق على جمهورية ايران الإسلامية مساهمات ليس فيها من البناء الكثير بل قد تؤدي إلى نتائج ليست هي النتائج المرجوّة . ولذلك عوّلت جمهورية ايران الإسلامية على المساعي الحميدة للأمين العام شخصياً ، وبوجه خاص على نزاهته وحيدته غير المشكوك فيها ، ولقد كانت الثقة فيه هي السبب الرئيسي الذي حدا بنا إلى المشاركة في العمليات التي جرت حتى الآن .

وفيما يتعلق بما أنف ذكره ، نرجو ألا يسمح المجلس لنفسه بأن يتعرّض لمزيد من التلاعب على يد البعثيين في العراق . ومن

الأفضل لو ترك للأمين العام ، وقد نال ثقة جمهورية ايران الإسلامية وحكومة العراق ، أن يواصل مبادراته الناجحة دون تدخل ولا مناورات سياسية .

٢ - وقد ادعى العراق متفاخراً ، في رسالته السالفة الذكر ، أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ظلت تعمل في ذلك البلد بصورة مستمرة ودون انقطاع .

وينبغي أن نسمع تعقيب لجنة الصليب الأحمر الدولية على هذا الادعاء العراقي . إلا أنه نظراً إلى أن موجزاً مقتضباً لنتائج هذا التعاون الوثيق غير المنقطع قد أبلغ الآن إلى الهيئة الدولية في الفقرات ٩٩ و ١١١ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٣٨ و ١٤٣ و ١٤٤ من التقرير [المرجع نفسه] ، قد توجه الهيئة الدولية بدورها تهنئة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية على جهودها الإنسانية الخيّرة المستمرة في العراق ، وتهنئة إلى العراق على ما أبداه تجاه لجنة الصليب الأحمر الدولية من تعاون وثيق غير منقطع رافقه وقوع الجرائم المبينة في الفقرات المذكورة توّاً .

٣ - ورغم أن وجود لجنة الصليب الأحمر الدولية في جمهورية ايران الإسلامية كان منقطعاً ، ظل الموقف الإنساني لجمهورية ايران الإسلامية تجاه أسرى الحرب العراقيين ، الذين يسمون أنفسهم ضيوف جمهورية ايران الإسلامية ، ثابتاً ومستمراً .

وينبغي ألا ننسى أن القيم والخدمات الإنسانية ليست ابتكاراً سياسياً أو قِيَمياً توصلت إليه لجنة الصليب الأحمر الدولية وليست احتكاراً وطنياً أو دولياً لهذه اللجنة تؤتمن عليه وحدها . فأهم الأمور على الإطلاق هو كون حالة « ضيوف » جمهورية ايران الإسلامية مختلفة عن حالة الايرانيين من أسرى الحرب ، والأسرى المدنيين ، والآلاف من المدنيين الذين شردهم العراق عنوة في أثناء احتلاله لمدننا .

٤ - وقد أشار العراق في الرسالة المذكورة إلى أن بعثة الأمم المتحدة لم تزر إلا عيّنات من مراكز احتجاز الأسرى في ايران . ولقد أعلنا من قبل ، للبعثة في طهران وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، عن رغبتنا في استئناف البعثة لمهمتها كي تتسنى لها زيارة المزيد من المعسكرات والمواقع ، لا لشيء إلا لأننا أيضاً نعتقد أنها لم تتمكن بسبب ضيق الوقت من إكمال ولايتها في ايران أو العراق .

وعملاً بما جاء في رسالتنا الموجهة إلى الأمين العام المؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، نكرر طلبنا الداعي إلى قيام البعثة بزيارة أخرى لاستكمال تحقيقاتها بشأن شواغل الطرفين .

٥ - وفيما يتعلق بالمدنيين الايرانيين البالغ عددهم ٧٥ ٠٠٠ نسمة الذين يدعي العراق أنهم يعيشون في العراق بحرّية ، فليس من اللازم أن نضيف شيئاً إلى تعليقات البعثة غير المحتاجة إلى تفسير ، وهي التعليقات التي وردت في الفقرات ٨٥ و ٨٩ و ٩٠ .

٦ - وقد أعلن العراق استعداده لتنفيذ توصيات بعثة الأمم المتحدة رغم أن التجارب تبين أنه ليس من الممكن الاعتماد على تعهدات حكام العراق الحاليين . فمن المشكوك فيه أن تقرير السلطات العراقية ، التي آلت على نفسها حتى الآن انتهاك جميع المبادىء الأخلاقية والإنسانية ، الاضطلاع بغتة وبلا مقدمات بتغيير مفاجىء إزاء ما دأبت على انتهاكه دون تأنيب من ضمير ، وأن تكون مستعدة لتنفيذ توصيات بعثة الأمم المتحدة .

ونرى أنه يتعين السعي من أجل تحقيق الأهداف التالية لدى التحقيق في حالة الأسرى :

(أ) مدّ فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة ؛

(ب) إجراء تحقيق متعمّق وصياغة إطار عملي للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين ؛

(ج) اتخاذ التدابير التحضيرية الرامية إلى أن يعاد إلى الوطن من يرغب في ذلك من الأسرى المدنيين والأشخاص المدنيين الذين أرغموا على الرحيل من ايران والمحتجزين حالياً في العراق ؛

(د) وضع ضمانات عملية من جانب العراق لإنهاء تعريض الأسرى الايرانيين لأعمال التعذيب وسوء المعاملة البدنية والنفسية ؛

(هـ) التحقيق في حالة السيد توند غويان ، وزير النفط في جمهورية ايران الإسلامية ، ورفاقه ؛

(و) التحري عن معاملة العراق للأسرى المصابين ، ولاسيما في جبهات القتال ؛

(ز) الإفراج فوراً عن جميع الأسرى المصابين والمعوّقين ، وذلك لأسباب إنسانية صرف ؛

(ح) اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين الأوضاع الصحية وأوضاع الرفاه العامة في المعسكرات ؛

(ط) توفير ضمان لتأمين حرية قيام الأسرى بالممارسات الدينية ؛

(ي) الكشف عن المعسكرات السرّية في العراق ؛

(ك) التقدم باقتراحات عملية لإعادة مختلف مجموعات الأسرى إلى أوطانهم .

وقد أعربت حكومة ايران الإسلامية من قبل عن تقديرها لأعمال بعثة الأمم المتحدة . غير أننا نود أن نعرب لكم وللمجتمع الدولي عن قلقنا إزاء عدم قيام البعثة ، تحت ضغط ظروف مطالبتها بتقديم تقرير محايد ، بتضمين تقريرها بعض ما تتسم به حالة معسكرات الأسر في جمهورية ايران الإسلامية من جوانب هامة وإيجابية للغاية . وقد تكون هذه الظروف قد دفعت البعثة إلى إدخال بعض « التعديلات التحريرية » التي لا توضح جميع الحقائق التي كان من الممكن عرضها لولا ذلك .

وسوف توافيكم حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، فيما بعد ، برد مفصل يتعلق بكامل ذلك التقرير .

وأكون ممتناً للغاية لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16993*

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[١ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طي هذا نص بيان رئيس نيكاراغوا ، قائد الثورة دانييل أورتيغا سافيدرا الصادر في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

وأغدو ممتناً لو تكرمتم بالعمل على أن يعمم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان رئيس جمهورية نيكاراغوا ، الصادر في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥

لاحظ المجتمع الدولي بقلق بالغ آخر تصريحات رئيس الولايات المتحدة التي أعلن فيها صراحة مرة أخرى قراره بمواصلة سياسته العدائية تجاه نيكاراغوا ، وقد أصر على أن يطلب من كونغرس الولايات المتحدة تخصيص اعتمادات لقوات المرتزقة التي تعتدي على بلدنا يومياً . ولكن كان هناك ما هو أخطر من ذلك عندما أعرب رئيس الولايات المتحدة علانية عن رغبته في إسقاط الحكومة الديمقراطية التي انتخبها شعب نيكاراغوا بطريقة قانونية واستخدمت في ذلك صناديق الاقتراع .

ومن المعروف جيداً أيضاً أن حكومة الرئيس ريغان قد قطعت انفرادياً المناقشات مع نيكاراغوا التي كانت تجرى في مانسانيليو بالمكسيك . وعملت على عرقلة تقدم عملية كونتادورا بقرارها عدم قبول وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [*S/16775* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤] التي اقترحتها مجموعة كونتادورا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، ورفضت فضلاً عن ذلك أن تعترف باختصاص محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بشؤون أمريكا اللاتينية .

إن هذه المجموعة الأخيرة من الظروف التي أدت إلى تفاقم حالة التوتر في المنطقة وحملة الافتراءات والدعايات المشوهة من كل نوع ، والموجهة ضد حكومة نيكاراغوا وسياساتها قد اضطرتني أن أصدر اليوم البيان التالي وأوجهه إلى الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والشعوب في العالم .

١ - ليست نيكاراغوا جزءاً في أي كتلة وهي ليست في تحالف عسكري مع أي أحد . إننا بلد غير منحاز ، نكافح ضد التخلف ، ونسعى إلى إعادة بناء بلدنا ، ونعمل في هذا السبيل على تعزيز علاقات الصداقة والتضامن والاحترام المتبادل والتعاون مع جميع حكومات وشعوب العالم التي ترغب ، على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل ، في إرساء وتطوير العلاقات مع بلدنا .

٢ - إن من مبادىء سياستنا الدولية والاقتناع العميق لدى حكومة نيكاراغوا أن الثورات التي هي مثل الثورة التي أنهت العملية

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/875-S/16993 .

الطويلة لكفاح الشعب النيكاراغوي ضد ديكتاتورية سوموسا ومن أجل السيادة الوطنية لا يمكن ولا ينبغي تصديرها . إن كل دولة وكل شعب يختار مصيره ويصنع تاريخه بنفسه ولا يمكن لأحد غيره أن يصنعه له وذلك وفقاً لاحتياجاته وتاريخه وظروفه .

٣ ـ وينبغي لحكومات أمريكا الوسطى ، في هذا الصدد ، ألا تخطىء بافتراض أن بلدنا يمثل تهديداً لها . إن نيكاراغوا لم تكن ولن تكون أبداً بلداً عدوانياً ، وهي تدعو بقوة إلى اتباع سبيل يمكننا ، على أساس المصلحة المشتركة لشعوب أمريكا الوسطى من السعي إلى حل مشترك للأزمة الاقتصادية والسياسية بغية إحراز الاستقرار والتعايش بين بلداننا .

٤ ـ ولم تخف نيكاراغوا أبداً اقتناعها بأن التغييرات التي تحتاج إليها شعوب أمريكا الوسطى ، وفقاً للظروف الخاصة لكل بلد ، ينبغي أن تتم بطريقة سلمية ، أو اهتمامها المستمر بأن تحدث هذه التغييرات بتلك الطريقة ، وبذلك تحمي تلك الشعوب من النتائج الثقيلة الوطأة التي يمكن أن يسببها العنف . وستستمر حكومتنا ، في هذا الصدد في السعي إلى حل سياسي عن طريق التفاوض للنزاع الدائر في السلفادور .

٥ ـ وإن من مبادىء سياستنا الدولية ومن أهدافها أنه يجب المحافظة في أمريكا الوسطى وفي غيرها من بلدان نصف الكرة الغربي على تعددية سياسية ، تترجم إلى احترام غير محدود لطرائق تقرير المصير السياسي والاقتصادي لكل من الدول . إن احترام التنوع هو وحده الذي يتفق مع احترام حرية الشعوب .

٦ ـ وتحافظ حكومة نيكاراغوا وتدافع عن الخطة الساندينية لإقامة اقتصاد مختلط ، وعدم انحياز حقيقي وديمقراطية سياسية تحافظ على أفضل قيم الديمقراطية النيابية .

ويتمثل أحد مبادىء سياستنا في ضمان وتدعيم الاقتصاد المختلط ، وجود القطاع الخاص ، وقطاع ملكية الدولة ، ويشكل ذلك مع الأشكال المختلفة للارتباط التعاوني هيكلاً اقتصادياً متوازناً يكون بمثابة أساس لواقع وإمكانيات التعددية السياسية الفعلية التي تدافع عنها الخطة الساندينية .

٧ ـ وتعتقد نيكاراغوا أن من حقها إقامة وتطوير علاقات ودية مع شعب الولايات المتحدة تماماً كما هو من حقها مع جميع شعوب العالم : وهي تواصل جهودها لتحقيق هذه الغاية ولن تتخلى عن مبادراتها تجاه هذه الحكومة والحكومات المقبلة لذلك البلد إلى أن تصبح العلاقات طبيعية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا .

٨ ـ وأحد الأهداف الأساسية لنيكاراغوا التطوير التفضيلي لعلاقاتها مع أمريكا اللاتينية التي يرتبط بها بلدنا ودولتنا ارتباطاً تاريخياً لا فكاك منه . وإن نيكاراغوا وهي تضع هذا الهدف نصب عينيها ، فإن قبولها لوثيقة كونتادورا قد عبر من قبل وهو يعبر الآن عن تعاطفنا الكامل مع مبادىء أمريكا اللاتينية التي صاغتها بلدان مجموعة كونتادورا في الوثيقة الآنفة الذكر ، والتي تنمشى وتتفق تماماً مع مبادىء الدولة النيكاراغوية .

٩ ـ ونيكاراغوا دولة غير منحازة حقيقة ، وهي تعمل على تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان أوروبا وقارتي افريقيا وأسيا ومع البلدان الاشتراكية . ولنيكاراغوا اهتمام خاص بأوروبا الغربية وتعلق عليها أهمية خاصة ، ومن الأهداف الرئيسية لسياستنا الدولية تعزيز وحفز تعاون واشتراك أوروبا بدرجة أكبر في أمريكا الوسطى ، في صالح السلم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا ومن أجل تعزيز تنوع حقيقي في العلاقات الدولية لبلداننا .

١٠ ـ وتعيد حكومة نيكاراغوا تأكيد أن علاقات الصداقة والتعاون المتزايد مع البلدان الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي وكوبا تعبر عن عدم انحياز نيكاراغوا الحقيقي . إن الصداقة المصحوبة بالاحترام مع كل الدول تتفق مع استقلالنا وسيادتنا ومع تقرير المصير .

١١ ـ وفي وجه كل أنواع الحجج والمزاعم التي لا تلتزم بالمبادىء الأخلاقية والموجهة من حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بأمنها تعلن نيكاراغوا مرة أخرى أنها ليست قاعدة عسكرية ولن تصبح كذلك أبداً لأي بلد أجنبي أو دولة أجنبية .

١٢ ـ ونيكاراغوا بوصفها من بلدان العالم الثالث وبلداً غير منحاز ، ترتبط تماماً بالكفاح العادل لشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي تكافح ضد التخلف ومن أجل سيادتها وحريتها واستقلالها الوطني وستبقى نيكاراغوا دائماً على تضامنها السياسي والمعنوي معها .

١٣ ـ وتشاطر حكومة نيكاراغوا في الاقتناع العميق الذي بلغ أقصى مدى لدى رجال الدولة والقادة السياسيين والشعوب في العالم بأنه في مواجهة التدهور الخطير في الحالة الدولية ، في العصر النووي الحاضر ، فليس هناك ما له أولوية أعلى أو ما هو أساسي أكثر من حماية السلم والانفراج الدولي . إن نيكاراغوا ، التي لم تكف إطلاقاً عن تقديم مقترحات في العمليات التفاوضية ، وفي المحافل الدولية ، يمكن أن تؤدي إلى حل سلمي لمشاكل منطقة أمريكا الوسطى المعذبة ، قد قررت أن تتخذ فوراً مبادرات وقرارات انفرادية تؤدي وفقاً لقرارها بأن تقبل دون أي تغيير وثيقة السلم والتعاون التي اقترحتها مجموعة كونتادورا ، إلى مساهمة فورية لإعادة تنشيط وتعزيز عملية صنع السلم التفاوضية .

وإن حكومة نيكاراغوا واثقة من أن مبادراتنا ستثير لدى حكومات أمريكا الوسطى رغبة سياسية في قبول مقترحات كونتادورا ، وينبغي أن تساعد في الوقت نفسه على إعادة حكومة الولايات المتحدة إلى مناقشات مانسانيليو وتدفعها إلى التوقف عن طلب أقوال من كونغرس الولايات المتحدة ، وذلك لوضع حد لسياسة العداء ضد نيكاراغوا التي تنتهك مبادىء وقواعد التعايش السلمي الدولي .

وبدافع من خطورة الحالة في المنطقة ، والتي تتطلب من الحكومات المعنية اتخاذ موقف مسؤول يتسم بالنضج والمرونة ويكون مواتياً للإنفراج فقد اتفقنا على ما يلي :

١ ـ كخطوة أولى نحو إحراز الهدف الذي اقترحته مجموعة كونتادورا وأيدته نيكاراغوا ـ ألا وهو تحقيق الانسحاب الكامل للعسكريين والمستشارين الأجانب من منطقة أمريكا الوسطى ، فإن حكومتي ستستغني عن التعاون مع ١٠٠ من المدربين العسكريين الذين هم من جنسية كوبية ، وسيعود أول ٥٠ من هؤلاء إلى كوبا في خلال أيار/مايو ١٩٨٥ .

٢ - وفي إطار كونتادورا نفسه قررنا إعلان وقف إلى أجل غير مسمى على اقتناء نظم الأسلحة الجديدة والطائرات المقاتلة اللازمة لنظام بلدنا الحالي المضاد للطائرات .

وفي الوقت نفسه ، ورغبة من نيكاراغوا في إزالة الأعذار والحجج القائمة على أساس اعتبارات ثانوية لا صلة لها بتطوير عملية كونتادورا الطبيعية ، والحجج التي استخدمت لعرقلة هذه الخطة ، فإنها ستبلغ مجموعة كونتادورا بقرارها بشأن اتخاذ خطوات عملية فورية تهدف إلى التغلب على العقبة المزعومة التي استخدمت كذريعة تجعل من المستحيل عقد الاجتماع الذي كان مقرراً له أن يعقد في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

ونود أن نعلن أيضاً أنه ، رغبة منا في المساعدة على إتاحة فهم أفضل لدى الكونغرس والرأي العام والحكومة في الولايات المتحدة بشأن الحجج الزائفة التي قدمت فيما يتعلق بتسليح نيكاراغوا المفترض ، فإنني قررت أن أدعو زعماء كونغرس الولايات المتحدة إلى إرسال وفد من الكونغرس لزيارة بلدي ، إذا رأوا أن ذلك مستصوب لكي يُقيّموا على الطبيعة الطابع الدفاعي للقوات المسلحة والأسلحة الدفاعية لبلدنا .

وإن حكومة نيكاراغوا مقتنعة بقوة بأنه سيتحقق تقدم على طريق السلم بالرغبة من مواقف العناد المتخذة ، وأن حكومات وشعوب العالم ستجعل صوتها مسموعاً مدافعة عن احترام مبادىء القانون الدولي وحق الشعب النيكاراغوي في الحياة في سلم .

وتزمع نيكاراغوا طرح هذه المقترحات لصالح السلم الإقليمي ، وسيحظى هذا بالتأكيد بمساندة المجتمع الدولي ، على رؤساء الدول والحكومات الذين سيجتمعون في أوروغواي بمناسبة الاحتفال بتولي السيد خوليو ماريا سانغينيتي رئاسة الجمهورية .

الوثيقة S/16995* **

رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16985*] ، أتشرف بأن أبلغكم بأن حكومة باكستان قد رفضت الاحتجاج الذي قدمته سلطات كابول بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ [انظر *S/16988*] الذي زعم فيه أنه قد جرى بتاريخ ٨ شباط/فبراير إطلاق نار من جهة باكستان باتجاه باريكوت في محافظة كونارها ، وأنه بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير عبر ٤٠٠ شخص الحدود وهاجموا باريكوت . ونقل رفض احتجاج كابول إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام آباد بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير وأبلغ أن تكرار سلطات كابول المستمر للتهم التي ليس لها أساس لا يعكس سوى محاولتها إلقاء اللوم على باكستان بسبب التطورات الجارية داخل أفغانستان .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* تضم الوثيقة S/16995/Corr. 1 المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ .

** عممت تحت الرمز المزدوج A/40/157-S/16995 و Corr. 1 .

الوثيقة S/16996

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٤ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16978*] ، أتشرف بأن أرفق لكم طيه ملاحظات حكومة الجمهورية العراقية التفصيلية على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي حالة الأسرى في كل من جمهورية ايران الإسلامية والجمهورية العراقية [*S/16962*] .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

ملاحظات حكومة العراق على تقرير البعثة المرسلة من الأمين العام لتقصي حالة أسرى الحرب في جمهورية ايران الإسلامية والجمهورية العراقية

درست حكومة الجمهورية العراقية بعناية تقرير البعثة التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة إلى كل من العراق وايران لتقصي وضع الأسرى لديهما [*S/16962*] . وإن حكومتي تود بهذه المناسبة أن تعرب عن تقديرها لجهود البعثة الرامية إلى تحقيق هدف إنساني نبيل . كما تعرب عن تقديرها لممثلي الأمانة العامة المرافقين لتلك البعثة .

وقبل الدخول في تفاصيل التقرير تود حكومتي أن تؤكد مرة أخرى أنها لا تستطيع تجاهل الدوافع ذات الطبيعة الدبلوماسية التي أثرت على الصياغة النهائية للتقرير . فعند معالجة كل قضية تدان فيها ايران بعديد من الشواهد والبراهين كان يجري حرص دبلوماسي على تعديل كفة الميزان بالتشديد على عناصر ثانوية سلبية تخص العراق .

ولغرض توضيح بعض النقاط الواردة في التقرير وجدت حكومتي من المناسب إبداء الملاحظات التالية :

١ - إن العراق لا يسعه إلا أن يتفق تماماً مع ما أبداه الأمين العام في مذكرته التي قدم فيها تقرير البعثة حيث أشار بأنه لا يمكن وضع نهاية فعّالة لمحنة الأسرى إلا بإنهاء الحرب ، كما أن العراق يرحب بالاستعداد الذي عبر عنه الأمين العام للمساعدة في أي مسعى يحقق السلم لشعبي العراق وايران . وبهذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن العراق ، منذ اندلاع النزاع المسلح بين البلدين في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، قد قدم أو وافق على مبادرات ومقترحات وقرارات لحل هذا النزاع بالطرق السلمية ، سواء كان في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أو حركة عدم الانحياز أو هيئة الأمم المتحدة إلا أن النظام الايراني ، سعياً وراء أطماعه التوسعية في العراق ، بصورة خاصة ، وفي الوطن العربي ، بصورة عامة ، رفض كل ذلك . وكان آخر موقف سلبي له ، في هذا المجال ، هو موقفه تجاه القرار ١٥/١٢ الخاص بالنزاع العراقي - الايراني الذي تم تبنّيه بالإجماع بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس عشر الذي عقد في صنعاء[٢١] مؤخراً والذي دعا الطرفين إلى التعاون الكامل المخلص مع لجنة المساعي الحميدة من أجل التوصل إلى وقف فوري للحرب وحل النزاع بين البلدين على أساس عادل ومشرف وإلى احترام الاتفاقيات الدولية بشأن معاملة الأسرى . فبعد أن قبل الوفد الايراني القرار وبعد أن اعتمده المؤتمر بالإجماع ، أعلن وزير خارجية ايران في مؤتمر صحفي عقده في اليوم التالي ، رفض حكومته للنداء الذي تضمنه القرار وادعى أن الوفد الايراني أبدى تحفظاته على القرار وخاصة الجزء الذي يتعلق بالوساطة .

٢ - كما تعلمون ، ان إرسال البعثة أصلاً كان بطلب من العراق وذلك حسبما جاء في رسالة وزير خارجية العراق والموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [*S/16799*] . إن هذا الطلب يؤكد إخلاص العراق وحسن نيته تجاه مسألة أسرى الحرب وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، كما أن العراق هو الذي جعل مهمة اللجنة ممكنة بعد أن قرر الأمين العام إيقافها نتيجة لرفض ايران استقبالها أولاً ، إذ بادر العراق بالموافقة على زيارته أولاً . إن موقف العراق هذا إنما يؤكد موضوعيته وإخلاصه تجاه القضية .

٣ - إن التقرير أغفل حقيقة أساسية وهي أن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وهي الجهة المكلفة بمتابعة شؤون الأسرى ، قد عملوا في العراق بدون انقطاع في حين لم يشر التقرير إلى حقيقة جوهرية ، وهي أن أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية في ايران قد توقفت مرات عديدة كان آخرها تجميد نشاط اللجنة بعد جريمة معسكر كوركان التي ارتكبت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ . إن هذا الفرق الجوهري بين موقفي العراق وايران لم يشر إليه في تقرير البعثة ولم يركز على أهميته بالنسبة لإخلاص كل من الطرفين تجاه القضية .

٤ - إن أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية قد شملت كل أقفاص أسرى الحرب في العراق . بيد أنها لم تشمل كل أقفاص أسرى

الحرب في ايران ، مما يؤكد حرمان عدد كبير من أسرى الحرب العراقيين من رعاية البعثة الدولية .

٥ - إن بعثة الأمم المتحدة قد زارت كذلك كل أقفاص الأسرى في العراق وأتيح لها من الناحية العملية إجراء زيارات واتصالات تفصيلية ، في حين اكتفت في ايران بزيارة عينات من أقفاص الأسرى ، وذلك استناداً إلى تقدير الأمانة العامة بأن تكون مدة الزيارة متساوية . فالبعثة لم تزر إلا ٨ معسكرات للأسرى من ١٦ معسكراً موجودة في ايران حسب ادعاء السلطات الايرانية . وقد أبدينا منذ البدء تحفظاً على هذا الإجراء . فالمسألة لم يكن جائزاً أن تعالج بمساواة شكلية . وكان ينبغي على البعثة أن تزور كل أقفاص الأسرى في ايران كما فعلت في العراق وأن تجري اتصالات تفصيلية كي تتعرف على المزيد من الحقائق كما فعلت في العراق . ولو تم ذلك لكانت البعثة قد اكتشفت الكثير من الحقائق التي سبق أن أكدت عليها لجنة الصليب الأحمر الدولية في بياناتها والتي لم تكتشفها بعثة الأمم المتحدة . ولا يجوز إغفال حقيقة أن لجنة الصليب الأحمر الدولية كانت تراقب الوضع في البلدين عن كثب ولعدة سنوات .

٦ - ورد في الفقرة ٥٠ (ج) من التقرير أنه كان للتدابير المتصاعدة الحدة التي اتخذتها السلطات الايرانية لقمع الشغب في معسكر كوركان ما يبررها ، من حيث المبدأ . وكانت متسقة مع الإجراءات العادية لمكافحة الشغب . وهي فقرة تثير الاستغراب عندما نرى أن البعثة نفسها تذكر في الفقرة التالية (٥٠ (د)) أنها رأت أن من المستحيل تكوين رأي إزاء ما إذا كان إطلاق النيران الفعلي ضرورياً من جميع النواحي ، سواء حدث بدرجة كافية من التحكم أو كان عشوائياً . والتناقض بين الفقرتين واضح للغاية . فإذا كانت البعثة لم تستطع البت في مسألة ملاءمة إطلاق النار ، فكيف سمحت لنفسها أن تبرر شرعية عملية الإطلاق نفسه ، كما ذهبت إلى ذلك في الفقرة ٥٠ (ج) الآنفة الذكر ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن التقرير قد ذكر ، في الفقرة ٥٠ (ط) أنه قد يكون أحد الأسباب الأساسية للحادث هو ما تتبعه الحكومة الايرانية من سياسة محاباة جناح « المؤمنين » - وهم أقلية في معظم المعسكرات - على جناح الموالين وكان من الممكن منع وقوع الحادث لو أن السلطات قامت منذ البداية بالفصل بين الجناحين في المعسكر واتخذت موقفاً أكثر اتزاناً حيالهما . وفي الفقرة ٢١٨ من التقرير ، وجدت البعثة ، عند زيارة المعسكرات علامات قاطعة تدل على أن التلقين السياسي يطبق على أسرى الحرب العراقيين . وذكرت أنه توجد في كل معسكر تقريباً من المعسكرات التي زارتها مجموعة مناهضة لحكومة العراق من أسرى الحرب العراقيين ، يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع السلطات الايرانية السياسية والعسكرية ، وأنها قد لاحظت وجود فروق غير هينة بين مختلف أجزاء معسكر بعينه من حيث الملبس والإقامة وحرية الحركة . وذكرت أيضاً في الفقرة ٢١٩ أن في جميع زياراتها للمعسكرات ، قام أسرى الحرب بلفت انتباهها إلى اللجنة الثقافية (التي يقوم على إدارتها في الواقع أتباع الحكيم العميل) التي تتمتع بسلطة واسعة تتيح لها استجواب أي أسير من أسرى الحرب أو ضربه أو تعذيبه أو حرمانه من حقه في إرسال وتلقي الرسائل أو الأمر بنقل أسرى الحرب إلى معسكرات غير معلومة . وتأكد للبعثة ، كما ذكرت ذلك الفقرة ٢٢٣ ، أنه لا يمكن إنكار أن أسرى الحرب العراقيين في جمهورية ايران الإسلامية يعيشون تحت ضغط سيكولوجي شديد . فإذا كانت هذه ممارسات وتصرفات السلطات الايرانية تجاه أسرانا المحتجزين لديها - وهي ممارسات وتصرفات مخالفة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ - فكيف يمكن تبرئة النظام الايراني من مسؤولية قتل الأسرى العراقيين في معسكر كوركان وفي المعسكرات الأخرى . والشغب الذي حدث في معسكر كوركان - والذي استغلته سلطات المعسكر لقتل أسرانا ، على افتراض أنها لم تقتلهم عمداً - قد نجم نتيجة ممارسات وتصرفات متعمدة ومستمرة من قِبَل هذا النظام ، وهي ممارسات وتصرفات أشارت إليها البعثة في أكثر من موضع كما ذكرنا ذلك قبل قليل . وإن ذلك يجعلنا على قناعة تامة بأن الحكومة الايرانية تعتبر المسؤولة الأولى عما حدث في كوركان بصورة أو بأخرى .

٧ - سبق للسلطات العراقية أن ذكرت للبعثة ، عند زيارتها للعراق ، أن الحادث الوحيد الذي وقع في معسكر للأسرى والذي نجم عنه مقتل أحد الأسرى ، وقع في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ في معسكر الموصل رقم (١) ، وذلك في إطار قيام الحراس بالدفاع عن النفس . إلا أن البعثة ، مع ذلك أعطت انطباعاً ، في الفقرة ٦٠ من التقرير ، أن عدد القتلى كان أربعة وكونت رأيها هذا إلى كلمات مثل « ويبدو » و« قيل » .. وهي كلمات لا تصلح لأن تستعمل من قِبَل لجنة مهمتها الأساسية التأكد من الوقائع ، وليس الخروج باستنتاجات مشكوك فيها ولا أساس لها من الصحة .

٨ - ورد في الفقرة ٦٥ من التقرير أنه « يبدو » أن حوادث خطيرة أخرى قد وقعت في معسكر الأنبار والرمادي رقم (١) ، دون أن تذكر البعثة طبيعة تلك الحوادث الخطيرة وتواريخ وقوعها ، إلى غير ذلك من المعلومات المهمة والتي يفترض ذكرها في التقرير ، كي يتسنى الإجابة عليها . لقد كان على البعثة ، قبل أن تطلق اتهامات عامة وغامضة ، أن تقدم في التقرير الذي أعدته كافة المعلومات ذات العلاقة بالحوادث الخطيرة التي تدعي وقوعها ، ومن ثم ، استناداً إلى هذه المعلومات ، بيان رأيها في تلك الحوادث ، وهي صيغة لم تتبعها البعثة . وإن حكومة الجمهورية العراقية لا يسعها إلا أن تعرب عن دهشتها وأسفها لذلك .

٩ - لقد جاء في الفقرة ٧٤ من التقرير أن البعثة قد سمعت في المعسكرات بعض الأقوال تشير إلى إعدام لأفراد العدو حديثي الأسر ، إلا أنها لم تستطع أن تخلص إلى استنتاج مؤكد على أساس المواد المتاحة لها . ومع ذلك ، ورغم هذا الرأي الذي أبدته ورغم تأكيدها ، في الفقرة ٧٦ ، أنها ليست قادرة على التحقق من صحة المعلومات التي تلقتها ، فإنها ترى أنه لا يمكن استبعاد قتل عدد كبير من الجنود الايرانيين في ميادين القتال لدى استسلامهم ، وهي نتيجة غريبة توصلت إليها البعثة رغم افتقارها إلى الأدلة التي تدعم هذه النتيجة باعتراف البعثة نفسها .

أما فيما يخص الإشارة إلى الفقرتين في مذكرة لجنة الصليب الأحمر الدولية المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ حول إعدامات غامضة تمت لبعض الجنود المأسورين في ايران وفي العراق وأن عدداً كبيراً من الجرحى قتلوا أو تركوا في الجبهة ، مستندة في ذلك إلى تحليل مفاده أن عدد الجرحى الذين زارتهم اللجنة الدولية في المستشفيات لا يتناسب مع عدد الأسرى أو جسامة الخسائر الناجمة عن المعارك . فلقد سبق وأن بيّنا للّجنة الدولية نفسها أنه قد فاتها أن تأخذ في الحسبان - عند إصدارها هذا الحكم -

الكتل البشرية الهائلة التي كان النظام الايراني يزج بها في ميادين المعارك التي تستخدم فيها الأسلحة الحديثة والتي تؤدي بتلك الأعداد الكبيرة من البشر إلى الهلاك المحقق ، وأن من غير الجائز اتهام بلد بتهمة خطيرة كهذه استناداً إلى استنتاجات قائمة على مجرد الخيال والإشاعات غير المستندة إلى الوقائع المادية ، وهي تهمة يؤكد العراق مجدداً نفيه القاطع لها .

١٠ ـ ورد في الفقرة ٨٩ من التقرير أن البعض من السكان المدنيين المهجرين من ايران إلى العراق ذكروا أنه تم إحضارهم بالقوة إلى العراق ، وهو زعم لا أساس له من الصحة . فمن المعلوم أن هؤلاء السكان المدنيين تركوا مدنهم وقراهم إما نتيجة الخوف من بطش السلطات الايرانية ، أو هرباً من نيران المعارك ، ولجأوا إلى العراق . وأن العراق قد أبلغ بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد ، بمذكرة وزارة الخارجية في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، أنه على أتم استعداد لتسهيل مهمتها في إعادتهم إلى مدنهم وقراهم . وأكثر من هذا ، فإن هؤلاء المواطنين الايرانيين الذين اعتبرهم العراق لاجئين ، يملكون حرية مطلقة بمغادرة العراق إلى دولة ثالثة توافق على استقبالهم . وبالفعل ، فقد طلب عدة مئات من هؤلاء اللاجئين مغادرة العراق إلى دولة أخرى (عدا ايران) ، وأن البعض منهم قدموا طلبات باللجوء إلى دول أخرى وقد تركوا العراق فعلاً إلى دول أخرى بعد أن وافقت تلك الدول على استقبالهم لديها ، وهي نقطة أشار إليها التقرير في الفقرة ٩١ .

ومن جديد ، يؤكد العراق ما سبق أن أبلغه للجنة الصليب الأحمر الدولية ولبعثة الأمم المتحدة من أنه على استعداد تام لإعادة هؤلاء الايرانيين المدنيين جميعاً إلى ايران أو تسفيرهم إلى أي بلد آخر حسب رغباتهم وبإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية أو أية جهة محايدة أخرى .

١١ ـ ذكر التقرير ، في الفقرة ٨٩ ، أنه ترددت مزاعم بشأن إجبار الشباب من الرجال من المدنيين الايرانيين على الالتحاق بالجيش الشعبي العراقي بدافع من التهديدات ، مثل وقف رواتبهم . وإننا نود أن نبين هنا أن تنظيمات الجيش الشعبي هي تنظيمات طوعية ، لا تلزم أي شخص بالانضمام تحت لوائها وأن السلطات العراقية لا تمارس أي ضغط لحمل أي شخص على الانخراط في هذه التنظيمات . وإذا كان هناك من اللاجئين الايرانيين من انضم إلى الجيش الشعبي ، فإنه قد انضم بإرادته الحرة فقط ، خاصة وأن عدداً كبيراً من هؤلاء اللاجئين هم من العرب و« يعتبرون أنفسهم جزءًا من الأمة العربية » ، كما ذكرت ذلك البعثة نفسها في ذات الفقرة .

١٢ ـ وبصدد الادعاء بوجود عدد من المدنيين الايرانيين في معسكرات أسرى الحرب ، أشارت البعثة ، في الفقرة ٩٧ ، إلى تطوع المدنيين الايرانيين المسنين والشبان على السواء للاشتراك في المجهود الحربي ، مما يؤدي ، بالضرورة إلى اعتبارهم أسرى حرب في حالة وقوعهم في أيدي القوات العراقية ، وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة[١٤] . ومع ذلك ، ورغم ملاحظتها هذه ، خلصت البعثة إلى القول ، أنه يوجد في معسكرات أسرى الحرب العراقية عدد من النزلاء الذين ما كان من المناسب وجودهم فيها ، دون أن نعرف الأساس الذي استندت إليه عندما أعربت عن رأيها هذا .

إن العراق يؤكد ، من جديد ، أن جميع من وضعوا في معسكرات الأسر هم من كانوا يحملون السلاح في جبهات القتال وممن تنطبق عليهم أوصاف أسرى الحرب وفق القانون الدولي . ولو كان للعراق حاجة لوضع عدد من المدنيين مع الأسرى لما بذل كل تلك الجهود لفتح مخيمات لآلاف اللاجئين ممن اضطرتهم السلطات الايرانية إلى ترك بيوتهم واللجوء إلى العراق .

١٣ ـ تطرق التقرير ، في العنوان المدرج قبل الفقرات ١٠١ ـ ١٠٥ إلى « التحقيق في مصير موظفي الهلال الأحمر ، بما في ذلك أطباء ومساعدون طبيون وغيرهم من الموظفين الذين أسروا واحتجزوا خلافاً للبروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف »[١١] . إننا نود أن نلفت النظر إلى الأحكام الختامية الواردة في هذا البروتوكول حول التصديق عليه وسريان أحكامه . فمن الشروط الواجب توفرها لإلزام دولة ما بأحكام البروتوكول هو التصديق عليه ، وهو إجراء لم يقم به طرفا النزاع حتى الآن . لذا ، فقد كان من غير المناسب أن تثير البعثة إلى البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لمعرفة مدى التزام العراق بأحكامه . فالعراق يملك حرية كاملة في مجال التصديق وعدمه بالإضافة إلى أن هؤلاء الأشخاص ، كما ذكرنا سابقاً ، كانوا يحملون السلاح مع القوات المسلحة لا كأعضاء في بعثة طبية ، وإنما كمقاتلين ضمن قوات العدو المسلحة .

١٤ ـ ورد في الفقرة ١١٢ من التقرير أن البعثة تعتقد أن العديد من أسرى الحرب الايرانيين مازالوا مخبئين منذ أسرهم ، وتقدر عدد أسرى الحرب المخبئين بالمئات ، وهو اعتقاد لا أساس له من الصحة . وإن القول بوجود معسكرات خفية (مثل جناح في وزارة الدفاع وأبو غريب) هو قول لا يستند إلى معلومات صحيحة وإنما أساسه الإشاعات التي يروجها العدو بغرض النيل من سمعة العراق . وقد طلبت السلطات العراقية في حينه من البعثة زيارة تلك الأماكن للتأكد من مدى صحة هذا الادعاء . إلاّ أن البعثة اعتذرت لضيق وقتها .

١٥ ـ وحول « التعذيب العقلي والجسدي للأسرى » المشار إليه في الفقرات ١١٥ ـ ١٢٥ أشارت البعثة إلى استعمال العنف وسوء المعاملة في المعسكرات ، رغم أنها قد أكدت ، في الفقرة ١٢١ أنه لم تتوفر لديها الوسائل اللازمة للتثبت من صحة الادعاءات وهو تأكيد كان من المفروض أن يؤدي بها إلى عدم إصدار الرأي الذي أبدته .

لقد دأب العراق ، منذ اندلاع النزاع العراقي ـ الايراني ، على احترام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، ليس فقط لاعتبارات قانونية ناجمة عن الالتزامات المفروضة عليه بموجب هذه الاتفاقيات ، ولكن كذلك لاعتبارات دينية ومبدئية وأخلاقية . وفي الحقيقة ، فإن العراق لم يكتف بتطبيق واحترام اتفاقيات جنيف ، بل تجاوزها نحو الأفضل . وإن سياسته الإنسانية هذه قد تمثلت ، أولاً ، في تأسيس مدرسة خاصة بالأسرى الايرانيين الأطفال في معسكر الرمادي ، رغم عدم وجود نص في اتفاقية جنيف الثالثة يلزمه بذلك ، وانعكست كذلك بالقرار الذي اتخذه مجلس قيادة الثورة في العام المنصرم والذي أعلن فيه :

إطلاق سراح أعداد من الأسرى الايرانيين دون مقابل من الجانب الايراني ، وتخييرهم بالعودة إلى بلدهم أو اللجوء إلى أية دولة توافق على استقبالهم ؛ الإعلان لكافة أفراد القوات المسلحة الايرانية ، استعداده

لإطلاق سراح المقاتلين الذين يلجأون لقطعاتنا الآن أو أثناء المعارك أو بعدها ، ويسهل مهمة عودتهم إلى بلادهم أو اللجوء إلى أية دولة تقبل بهم .

فإذا كان هذا موقف العراق إزاء أسرى الحرب الايرانيين ، فكيف يمكن اتهامه بإساءة معاملتهم .

إن العراق لا يمكن إلاّ أن يبدي دهشته وأسفه لما ذكرته البعثة في التقرير ، ويؤكد ، هنا ، نفيه القاطع للاتهامات الموجهة إليه والتي تفتقر إلى الأدلة والوقائع .

١٦ ـ ورد في الفقرة ١٣١ الخاصة بالمدرسة المخصصة للأطفال الايرانيين الأسرى في الرمادي أن الدخول إلى المدرسة اختياري ولم تشر البعثة إلى أي شيء تقوم به السلطات العراقية للتأثير على الأطفال سياسياً . إلا أنها ، مع ذلك ، تعلن ، في نفس الفقرة أنه « يمكن أن يستغل البرنامج التعليمي بسهولة في تلقين المبادىء السياسية » ، ونست أن مهمتها هي معرفة مدى التزام الطرفين المتنازعين باتفاقيات جنيف ، وليس ذكر افتراضات واحتمالات لا تستند على شيء من الواقع .

١٧ ـ أكدت البعثة ، في الفقرة ١٤٨ من التقرير ، أن ما ذكرته السلطات العراقية ، من أن أسرى الحرب الايرانيين في العراق يتلقون من الرسائل أكثر بثماني مرات مما يتلقى أسرى الحرب العراقيون في ايران ، الذين هم أكثر بكثير في أعدادهم وأكدت البعثة ثانية أن ما ذكرته السلطات العراقية يبدو صحيحاً ومع ذلك ، فإنها ، في الفقرة ٢٨٠ ، تشير إلى عدم تواتر وصول البريد إن لم يكن انعدامه إطلاقاً ، مشيرة بذلك إلى البلدين وخاصة ايران ، والتناقض بين الفقرتين فيما يخص العراق واضح ولا يحتاج إلى تعليق .

١٨ ـ وفيما يخص الفقرة ١٤٩ من التقرير حول طرود الهلال الأحمر المرسلة إلى الأسرى ، ذكرت البعثة أن آمري المعسكرات في العراق لم يسمحوا بتوزيع الإمدادات الطبية المرسلة إلى أسرى الحرب ، وهي ملاحظة غريبة ، عندما نعلم أن السلطات العراقية لم تتلق من ايران أي طرد مخصص لأسراها . ولم توضح البعثة في التقرير من أرسل هذه الطرود ومتى وكيف .

١٩ ـ ونجد نفس التناقض عندما تتطرق البعثة إلى مسألة « التحقيق في استيلاء الجنود العراقيين على الممتلكات الشخصية للأسرى » . ففي الفقرة ١٥٢ من التقرير ، تأكد للبعثة أن ممتلكات أسرى الحرب الايرانيين محفوظة في خزينة مجاورة لمكتب آمر المعسكر . ومع هذا التأكيد ، فإن أعضاء البعثة ذكروا ، في الفقرة ١٥١ ، بأنهم يشعرون أن الاستيلاء على الممتلكات الشخصية قد حدث في كلا الجانبين ، وهي عبارة تتناقض مع واقعة عثور البعثة على هذه الممتلكات . ثم هل من الجائز أن تستعمل البعثة كلمات غامضة مثل كلمة « تشعر » التي لا تفيد ، بأية حال من الأحوال ، اليقين ، ولا تعدو من أن تكون انطباعاً من الانطباعات يخضع لعوامل وتأثيرات شتى ؟

٢٠ ـ سبق للسلطات العراقية أن بينت للبعثة فيما يخص الحالة الصحية والخدمات المقدمة إلى الأسرى ما يلي :

(أ) يوجد في كل قفص طبيب عام عراقي وطبيب أسنان يساعدهم عدد من المضمدين ، بالإضافة إلى الأطباء الايرانيين الأسرى ، وهناك صيدلية تحتوي على المواد الطبية اللازمة لمعالجة المرض داخل المعسكر .

(ب) ينقل المرضى الذين يتعذر معالجتهم داخل المعسكرات إلى المستشفيات القريبة منها ، حيث خصص مستشفى الموصل العسكري لاستقبال الأسرى المتراجدين في معسكرات الموصل ، وخصص مستشفى تموز العسكري إلى معسكرات الرمادي .

(ج) ترسل إلى مستشفى الرشيد العسكري الحالات التي تحتاج إلى عمليات معقدة .

(د) تقوم جمعية الهلال الأحمر العراقية بين فترة وأخرى بتزويد الأسرى بالنظارات وأطقم الأسنان بعد أن ترسل قوائم بأسماء وفحوصات الأسرى المحتاجين إلى هذه المواد من قِبَل طبيب بعثة الصليب الأحمر وأطباء المعسكرات .

إلا أن البعثة ، مع الأسف ، لم تدرج هذه المعلومات في تقريرها واكتفت بذكر ادعاءات الأسرى فقط .

٢١ ـ سبق أن بينت السلطات العراقية للبعثة أن الأسير الايراني ينال من الأرزاق نفس الكمية والنوعية التي تقدم إلى الجندي العراقي . إلا أن البعثة لم تشر إلى ذلك وإنما اكتفت بالقول في الفقرة ١٤١ إنه « قيل إن الطعام تحسن في معظم المعسكرات قبل وصولنا » . وكان الأحرى باللجنة التأكد من هذه النقطة بكل الوسائل ومنذ بداية النزاع والإشارة إلى المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية وما شاهدته بنفسها في المعسكرات .

٢٢ ـ مما يثير الدهشة والاستغراب أن البعثة تستند إلى تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية في بعض الاتهامات الموجهة إلى العراق بينما أغفلت ذكر تلك التقارير في كثير من الأحيان بالنسبة للتهم الموجهة إلى النظام الايراني ، خاصة وأن تلك التقارير تتحدث عن خرق أساسي للقانون الدولي الإنساني وصل برئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية أن وصف خيار الأسير العراقي بأنه خيار بين الخيانة أو الموت .

٢٣ ـ مما يثير الاستغراب أن البعثة تنسب في الفقرة ١٩٨ التأخير في تقديم أسماء الأسرى إلى بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى العلاقات المتوترة بين تلك البعثة والسلطات الايرانية وإلى كثرة عدد الأسرى العراقيين ولم تضع يدها على السبب الحقيقي لذلك التأخير الناجم عن السياسة المقصودة التي تتبعها سلطات النظام الايراني في إخفاء الأسرى العراقيين ومعاملتهم معاملة تمييزية خلافاً للقانون الدولي الإنساني . وما توتر العلاقات بين تلك السلطات وبعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلا نتيجة طبيعية لتلك السياسة . وأوضح دليل على ذلك تقصد السلطات الايرانية عدم تقديم أسماء أغلب الضباط العراقيين وخاصة الطيارين منهم .

وأود في الختام أن أكرر استعداد الجمهورية العراقية لتطبيق التوصيات التي قدمتها البعثة في ختام تقريرها بكل إخلاص ودقة . ولكي تكون تلك التوصيات قابلة للتطبيق لابد للمجلس الموقر أن يحدد وسائل فعالة

وعملية لوضعها موضع التطبيق ووضع حل شامل وجذري لمشكلة الأسرى وإنهاء معاناتهم . ونحن على اتفاق تام مع ما ورد في تقرير البعثة في أن استمرار الأسر الممتد هو معاملة لاإنسانية ولا طائل منها وتشكل في نظرنا خرقاً للقانون الدولي الإنساني .

الوثيقة S/16997*

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالفرنسية والعربية]
[٤ آذار/مارس ١٩٨٥]

عطفاً على رسائلي المؤرخة في ٢١ و ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ [S/16974 و Add. 1 و S/16990] بشأن العمليات والممارسات الاسرائيلية التعسفية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم بما يلي :

« قامت القوات الاسرائيلية في الساعة ٧/٣٠ من صباح يوم السبت ٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، بتطويق بلدة معركة (الواقعة جنوب نهر الليطاني والقريبة من مدينة صور) واقتحامها . وشارك في العملية أكثر من ثمانمائة وخمسين آلية عسكرية بين دبابة وناقلة جنود وجرافتين ، وأسفرت العملية عن احتجاز ٣٥٠ مواطناً في مدرسة البلدة ، وبعد استجوابهم اعتقل منهم ١٧ نقلوا إلى جهة مجهولة . كما نسفت القوات الاسرائيلية أربعة منازل وسيارة .

وقبل مغادرة ' معركة ' بثّت القوات الاسرائيلية الألغام والمتفجرات في حسينية (مسجد) البلدة ، حتى إذا دخلها الأهالي ظهر يوم الاثنين ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ فجرتها القوات الاسرائيلية ، وقدر عدد من كان في الحسينية عند تفجيرها بمائتي مواطن . وتدل المعلومات الأولية عن هذه المجزرة إلى أن خمسة عشرة شخصاً بينهم طفل صغير قتلوا وجرح خمسة وأربعون على أقل تقدير ولايزال العديد من الأهالي تحت الأنقاض ، كما لاتزال عمليات البحث عنهم مستمرة .

وقد منعت القوات الاسرائيلية سيارات الإسعاف وعربات الإنقاذ الأخرى من الوصول إلى البلدة ، كما حاصرت مستشفى جبل عامل في صور ، أقرب المدن إلى بلدة معركة ، وهي تطلق النار في الهواء لإرهاب الأهالي ، ولمنع وصول الجرحى إلى المستشفى .

إن هذه المجزرة التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية في أحد دور العبادة تعدّ انتهاكاً لأبسط قواعد السلوك الأخلاقي ولمبادىء وقواعد القانون والاتفاقات الدولية .

وإن لبنان الذي حذّر المجتمع الدولي مراراً من تمادي اسرائيل في ممارساتها التعسفية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، يدين هذا العمل الإجرامي وهذه المجزرة الجديدة التي قامت بها السلطات الاسرائيلية في ' معركة ' والتي لم تعرف بعد نتائجها المحزنة بالتحديد من قتلى وجرحى . ويكرر لبنان مطالبته بإدانة اسرائيل واتخاذ التدابير الفعّالة للوقف الفوري لجميع العمليات والممارسات الاسرائيلية في المناطق اللبنانية الخاضعة للاحتلال .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/158-S/16997

الوثيقة S/16998

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ آذار/ماس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص التقرير الذي أعده المركز الرئيسي للمعلومات الحربية التابع لمجلس الدفاع الأعلى لجمهورية ايران الإسلامية بشأن أحوال أسرى الحرب الايرانيين في معسكرات أسرى الحرب العراقية .

وسأغدو ممتناً شديد الامتنان إذا عمم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تقرير مؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ أعده المركز الرئيسي للمعلومات الحربية التابع لمجلس الدفاع الأعلى بشأن حالة أسرى الحرب الايرانيين في معسكرات أسرى الحرب العراقية

مقدمة

بدأ النظام العراقي عدوانه العسكري على الحدود الغربية والغربية الجنوبية والغربية الشمالية لايران على طول جبهة تمتد ١ ٣٠٠ كيلومتر مربع . واحتل أكثر من ١٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع في خمسة أقاليم ايرانية هي خوزستان وعيلام وكردستان وبختران وأذربيجان الغربية ، فضلاً عن مئات القرى والمناطق ، بواسطة ١٢ فرقة عراقية مجهزة تجهيزاً جيداً وبواسطة القصف الجوي للمناطق السكنية في مراكز الأقاليم والمدن الكبيرة ، ومنها الأحواز وبختران وأرومية وتبريز وهمدان وبوشهر وسنندج ... إلخ . وبذلك بدأ حربه المفروضة ضد جمهورية ايران الإسلامية .

وهذا العدوان الصريح لم يجعل فحسب زهاء مليونين من الايرانيين ، يقيمون في مناطق غير عسكرية ، مشردين ، بل شجع أيضاً النظام العراقي على اختطاف آلاف من المواطنين الايرانيين الذين يعيشون في مناطق الحدود ، واقتيادهم إلى أراضيه ، ومعاملتهم أسوأ معاملة ممكنة .

ويجمل التقرير التالي جزءاً فقط من حالة أسرى الحرب الايرانيين في العراق . وقد جمع استناداً إلى تقارير منظمات ومؤسسات دولية ، خاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية .

ولذلك فقد استخدمت أقوال أسرى الحرب الذين أطلق سراحهم وأقوال مصادر أخرى بدرجة أقل في هذه المادة . ومن الممكن أن نقول إن التقرير لا يعبر عن الواقع تعبيراً كاملاً . ومن ثم فإن أسرى الحرب الايرانيين يعيشون في ظل ظروف أصعب كثيراً .

الأحوال العامة لأسرى الحرب والأشخاص المفقودين في العراق

لقد احتلت القوات العراقية ، في عدوانها الواسع النطاق ضد جمهورية ايران الإسلامية ، مناطق كبيرة من الأراضي الايرانية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ . واحتل العدو ، في بداية هجومه العسكري ، مدناً وأحياءً سكنية ، وشرع ، مخالفة لأحكام اتفاقيات جنيف ، في مضايقة المدنيين هناك ؛ وقام الجنود العراقيون باغتصاب مئات من النساء والفتيات بوحشية كما قاموا ، مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة[١٠] ، باختطاف آلاف من سكان تلك المناطق ، منهم مسنون ونساء وأطفال[أ] . وحتى بعد مرور أكثر من أربع سنوات على اندلاع الحرب المفروضة من العراق ، لا توجد معلومات موثوق بها عن مصير الأشخاص الذين وضعوا في معسكرات سرّية تم إخفاؤها عن ممثلي الجمعيات الدولية . وعند نقل هؤلاء الأشخاص إلى معسكرات عراقية علنية ، بعد انقضاء شهور بل وسنوات في بعض الأحيان ، تتاح لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية تسجيل أسمائهم .

وقد ذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا الصدد في تقرير مؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ أن « لجنة الصليب الأحمر الدولية سجلت أسماء أكثر من ألف من أسرى الحرب الايرانيين المدنيين الموجودين في المعسكرات العراقية التي تضم المسنين والنساء وأولئك الذين اعتقلهم الجيش العراقي في المناطق المحتلة واقتادهم عنوة إلى العراق . وهؤلاء الأشخاص محتجزون منذ اندلاع الحرب »[ب] .

وهذا الموقف الذي يتخذه النظام العراقي لم يمكّن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية إلا من تسجيل ١ ٥٠٠ من أسماء المدنيين . ولذلك لا توجد معلومات عن مصير آلاف الايرانيين الآخرين حتى الآن ، وفشل الضغط الدولي في إرغام العراق على عزل المدنيين عن أسرى الحرب أو إطلاق سراحهم أو كلا الأمرين معاً ، بحيث أطلق سراح قلة منهم فقط بسبب مرضهم أو كبر سنهم . وهذه السياسة غير القانونية هي نفسها التي شجعت نظام بغداد على أسر محمد جواد توندغيان (وزير النفط) ورفاقه في عبدان في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، مخالفة للنظم الدولية ، وعلى إخفائهم في سجونه السرّية بعد تعذيبهم تعذيباً وحشياً . وعلى الرغم من أن النظام العراقي عرض هؤلاء الأشخاص على الجمهور وعلى العالم من خلال وسائل إعلامه ، لم تتمكن لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى

الآن من زيارتهم . ولم يسمح حتى النظام العراقي لهؤلاء الأشخاص الاتصال بعائلاتهم ، وهو ما يمثل إجراءً آخر مخالفاً للمبادىء الإنسانية .

وتكشف الحالة الصحية لأحد أفراد هذا الوفد الذين أطلق سراحهم وهو أحمد بخشهبور ، الذي تهشم صدره وأربع من أسنانه نتيجة لتعذيبه على يد العراقيين ، جزءا فقط من موقف جلادي نظام بغداد تجاه أفراد هذا الوفد وغيرهم من المدنيين . وقد أدت المقاومة الباسلة من جانب سكان المناطق المحتلة من ناحية ، والهجمات الكبيرة والهجمات المحدودة التي شنها المقاتلون الايرانيون في الشهور الأولى للحرب ، فضلاً عن تنفيذ أول خطة لهجوم كبير بعد ١٠٥ أيام من اندلاع الحرب في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ من ناحية أخرى ، إلى تمهيد الطريق للنظام العراقي لانتهاك اتفاقية جنيف الثالثة[١٤] ، بحيث قام بقتل الجنود الايرانيين في جبهات القتال أو بنقلهم إلى معسكرات سرية[ج] بدلاً من أن يأسرهم فحسب .

وتكشف تماماً الوثائق السرية التي تم الاستيلاء عليها من قوات العدو في عمليات مختلفة كيف أصدر نظام بغداد أوامر بإعدام الأفراد العسكريين الايرانيين ، وخاصة أسرى الحرب من حرس الثورة الإسلامية أو البسيج (جنود التعبئة) ، أو بنقلهم إلى معسكرات سرّية . والرسائل التالية من الجيش العراقي الثالث ، الصادرة في نفس وقت أول هجوم كبير تشنه ايران في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، تكشف بوضوح هذه المسألة :

« من : لواء بن الوليد المدرع (المعزز)
« إلى : الوحدات التابعة
« الرقم : ١٧/٤٤٨/AS
« التاريخ : ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١

« وفيما يلي نص رسالة الجيش الثالث السرّية العاجلة التي تحمل رقم ٥٥٠ والمؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ التي أحيلت إلى هذه الوحدة بالرسالة السرّية العاجلة من الفرقة المدرعة التاسعة التي تحمل رقم ٨١ والمؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ :

« لوحظ مؤخراً أن بعض الوحدات مازالت تنقل حرس ثورة خميني المصابين إلى المستشفيات . ولذلك نؤكد هنا على أن حرس ثورة خميني يجب معاملتهم بوصفهم مجرمي حرب في ميادين القتال » . نرجو اتخاذ الإجراءات الضرورية وفقاً لذلك .

« (توقيع) خطّاب عمر نجم
« مقدم أركان حرب »

« من : قيادة لواء بن الوليد المدرع (المعزز) . أكد الجيش الأول في رسالة شديدة السرّية على إخفاء أسرى الحرب الايرانيين وأصدر التعميم التالي إلى الوحدات التابعة له :

« سرّي وشخصي تماماً
« لواء المشاة ١٠٢ (المعزز)

« معلومات
« الرقم : ١٠٥/S SH
« التاريخ : ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١
« إلى : الكتيبتين ٥ و ٣ من اللواء ٩٢
وحدة المدفع الأول من الكتيبة ١٢٠ في مدفعية الميدان
سرايا مغاوير الصف
« الموضوع : أسرى الحرب الايرانيين

« فيما يلي نص رسالة الجيش الأول السرّية والشخصية تماماً التي تحمل رقم ٤٢٦ والمؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ التي أحيلت إلى هذه الوحدة برسالة من قيادة أربيل التي تحمل رقم ١٢٥ والمؤرخة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ :

« ١ - يرجى إصدار أمر بنقل أسرى الحرب الايرانيين من خطوط الجبهة إلى معسكر أسرى الحرب ، وذلك بعد أسبوعين كي تستجوبهم وحدات الأمن وكي يزورهم وفد الصليب الأحمر .

« ٢ - يستثنى أسرى الحرب الذين يجب ، وفقاً لما ذكرته الوفود الخاصة ، إخفاؤهم عن وفد الصليب الأحمر ، من الأمر المشدد عليه في البند الأول : وهذا التعميم يحال إليكم لعلمكم ولتنفيذ ما ورد فيه .

« (توقيع) العقيد علي محمد العواد
« قائد لواء المشاة ١٠٢ (المعزز) »

وقد شجع ذلك الموقف من جانب نظام بغداد القوات العراقية على القيام إما بقتل أسرى الحرب الايرانيين الجرحى أو تركهم يموتون في جبهات القتال بدلاً من نقلهم إلى المستشفيات . ومن ثم انخفض بصورة تلقائية عدد الايرانيين الجرحى المنقولين إلى خلف جبهات القتال ، إلى الحد الذي جعل السيد هافلنغر ، الممثل العام للجنة الصليب الأحمر الدولية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الذي قام بزيارة ايران في آذار/مارس ١٩٨٢ بعد بدء عمليات الفتح المبين يقول لممثلي الجيش الايراني « إننا قد أعلنا احتجاجنا مراراً في هذا الصدد وقلنا لهم إن هذه حرب غريبة ، لأنه يوجد عدد كبير من الجرحى بين أسرى الحرب التابعين لأحد الطرفين المتحاربين (أسرى الحرب العراقيون) في حين أنه لا يوجد جرحى بين أسرى الحرب التابعين للطرف الآخر (أسرى الحرب الايرانيون) ، إن وجد له أسرى » . وفي الوقت نفسه فإن العراقيين لا يعتنون العناية اللائقة بالمقاتلين الايرانيين الذين ينقلون إلى المستشفيات أو إلى خلف جبهات القتال ، ومن ثم تصبح جراحهم ملوثة ، ويصبحون بسبب سوء المعاملة معوقين أو مشلولين أو يتوفون نتيجة لذلك . وقد ذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية في تقرير عن جولتها التفتيشية في معسكر الأنبار لأسرى الحرب في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ أن « المندوب الطبي للجنة الصليب الأحمر الدولية قد قام بزيارة جميع النزلاء في جناح المرضى ، وكان معظمهم يعاني من آفات مرضية لم تعالج علاجاً ملائماً ، ومن ذلك بصورة خاصة الكسور المركبة في الأطراف العليا والسفلى ، وقد تضاعف بعضها فأصيب بالتهاب يفني العظام » .

ولم تقتصر العراق على اتباع هذا الأسلوب في معالجة الايرانيين الجرحى ، بل انتهكت أيضاً اتفاقية جنيف الأولى[١٧] ، بأسرها عدداً من الأطباء والممرضين والموظفين الايرانيين التابعين لجمعية الهلال الأحمر بل وبعض العاملات في مجال الإغاثة . وقد أخفت معظمهم عن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية[د] . ويرفض نظام بغداد السماح لهم حتى بالاتصال بأسرهم ، ولم تفلح توصيات الصليب الأحمر الدولي في هذا الصدد حتى الآن في وقف هذه التدابير .

أسرى الحرب الذين لم تتم زيارتهم (المفقودون)

قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى الآن بزيارة ٨ ٣٢٤ أسير حرب ايرانياً وسجلت أسماءهم في حين أن البقية لم تتم زيارتهم ، ومن ثم يعتبرون في حكم المفقودين أثناء القتال . ويقدر عددهم بنحو ٢٠ ٠٠٠ شخص . وقد أخفى نظام بغداد هؤلاء الأفراد ومعظمهم من الحرس الثوري وقادة الجيش والطيارين والموظفين الطبيين والخبراء والمدنيين ، في معسكرات سرّية خاصة ، ويرفض أن يكشف عنهم أو يعطي أسماءهم إلى ممثلي الصليب الأحمر . وقد أفيدت حالياً أسر عدد كبير من هؤلاء الأفراد المفقودين أثناء القتال بأسر هؤلاء الأفراد ، وذلك عن طريق تلقي رسائلهم أو مذكراتهم السرّية[هـ] ، أو سماع أصواتهم في الإذاعة أو مشاهدة صورهم في التلفزيون ، أو عن طريق المنشورات العراقية أو الأجنبية ، وفي بعض حالات نادرة ، عن طريق الإقرار الرسمي المبلغ من لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جمهورية ايران الإسلامية بأسر هؤلاء الأفراد . فعلى سبيل المثال ، أطلع على أسماء ١٣ ايرانياً مفقوداً أثناء القتال ، أسروا منذ ثلاث سنوات ، في القائمة التي قدمها الصليب الأحمر . وعلاوة على ذلك ، فإن المسافرين على الطائرات الايرانية التي خطفت إلى العراق في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، قابلوا عدداً قليلاً من هؤلاء الأفراد عند زيارتهم لأحد المعسكرات العراقية وأفادوا أسرهم عن حالتهم الصحية .

وقد جعل استمرار هذه الأعمال غير القانونية من جانب النظام العراقي لجنة الصليب الأحمر الدولية تحرر المذكرة التالية[د] في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ وتوجهها إلى جميع الحكومات الموقعة على اتفاقية جنيف الثالثة :

« يعلن الصليب الأحمر الدولي ، عن يقين ، أن عدداً كبيراً من أسرى الحرب الايرانيين قد أخفي عمداً منذ نشوب الحرب بمعرفة المسؤولين العراقيين وقد أعدت اللجنة الدولية قائمة بأسماء مئات من هؤلاء الأسرى . وهؤلاء الأسرى مسجونون في أماكن خفية لم تتمكن اللجنة الدولية من الذهاب إليها . وعلى الرغم من أن عدداً منهم قد نقلوا إلى المعسكرات ، وأن اللجنة قامت بتسجيل أسمائهم ، فإن مسألة أسرى الحرب المفقودين لاتزال بغير إجابة » .

ووفقاً لما تم جمعه من معلومات ، فإن معظم الأفراد المفقودين قد سجنوا في سجون بغداد أو في السجون القريبة مثل معسكر ناصرية الرشيد ، وسجون أبو غريب ، وأحد الأماكن في وزارة الدفاع . وهناك تقارير عديدة لممثلي الصليب الأحمر تؤكد وجود أماكن الاحتجاز تلك .

ومثالاً على ذلك ، كتبت اللجنة في تقريرها عن جولاتها التفتيشية التي قامت بها لمعسكر الموصل رقم ٢ في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، أنه « في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، نقل ٧٤ مدنياً ايرانياً من مكان غير معلوم إلى بغداد ثم نقلوا في النهاية إلى معسكر الموصل رقم ٢ » . وفي تقرير آخر عن جولات اللجنة التفتيشية في معسكر الأنبار في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ذكرت اللجنة أن « أربعة من أسرى الحرب قد نقلوا إلى بغداد ، إلى مكان لم تقم لجنة الصليب الأحمر الدولية بتفتيشه » .

وبناءً على ذلك فإنه يوجد حالياً نحو ٢٠ ٠٠٠ من أسرى الحرب الايرانيين في مختلف السجون في العراق ، ولا ريب أن السبب في إخفائهم عن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية وفي أن ممثلي هذه المنظمة لم يقوموا حتى الآن بزيارتهم وفقاً لبرامج محددة زمنياً ، هو أن حالتهم أسوأ كثيراً من الأسرى الآخرين الذين سجلت أسماءهم وعلاوة على ذلك ، فإن بعض أسرى الحرب الايرانيين قد اختفوا بعد أن سجلت لجنة الصليب الأحمر الدولية أسماءهم ، وأعلنت الحكومة العراقية عقب إلحاح من اللجنة أن القضية « منتهية » ، وادعت أن أسرى الحرب المذكورين قد أفرج عنهم دون وساطة الصليب الأحمر (وهو تدبير مناقض لاتفاقية جنيف) .

ومثال ذلك أنه إثر رجاء عائلات أسرى الحرب الايرانيين الاستفسار عن الأحوال الصحية لأولادها ، طلب المسؤولون في جمهورية ايران الإسلامية من لجنة الصليب الأحمر الدولية الإفادة عن حالة بيجان حافظي ، وبارفيز بوزوروجنيا ، ومحمد رضا يعقوبي ، وأمير ناصر مصطفاوي ، وغلام رضا سنياصادح ، فتح الله شريني يازد ، وناصر عسجري ، وذبيح الله بهاء الدين ، ورضا نضيري ، وبهرم مراد يشيد مهراين .

وقد أكدت الهيئة الممثلة للصليب الأحمر في طهران ، في رد مؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ موجه إلى وزارة خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، أن اللجنة قد سجلت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ وجود الأشخاص المذكورين في معسكر الموصل . وأعلنت كذلك أن « ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية لم يتمكنوا ، في ظل أية ظروف ، من زيارة هؤلاء الأشخاص وأن هذه المسألة تتعارض تعارضاً صريحاً مع المادة ١٢٦ ، الفقرة ١ من اتفاقية جنيف الثالثة » .

ومنذ ذلك الحين لم تتردد الهيئة الممثلة للجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد في بذل الجهود الرامية إلى الحصول على معلومات من المسؤولين العراقيين عن هؤلاء الأشخاص . وقد طلب من عائلات أسرى الحرب المذكورين أن يواصلوا كتابة الرسائل إليهم ، وسلمت هذه الرسائل إلى المسؤولين في بغداد . وقد ادعى المسؤولون المذكورون ذات مرة أنهم قد أطلقوا سراح هؤلاء الأسرى .

وواصلت الهيئة الممثلة للجنة الصليب الأحمر الدولية في طهران اتصالها بأسر الأسرى وحققت نتيجة واحدة إيجابية بشأن الرقم ٩ ، وهو شخص أفرج عنه فعلاً في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ في منطقة ماريفان .

وأخيراً أشار المسؤولون إلى أن المسألة تعد منتهية من وجهة نظرهم ، وأضافوا أنهم سيعملون على اتخاذ تدابير أخرى من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا الصدد .

أسرى الحرب الذين تمت زيارتهم

قام النظام العراقي ، بعد فصل أسرى حرب معينين عن باقي أسرى الحرب ، بإرسال عدد منهم إلى معسكرات غير سرّية حيث يتعرض الأسرى للاعتداء ، ويخضعون للتعذيب العقلي والجسدي من جانب المسؤولين في المعسكر أو على يد عسكريين وفي بعض الحالات كانت القوات العراقية الشهوانية تغتصب صغار الجنود الايرانيين وقد أكد أطباء الصليب الأحمر أيضاً وجود علامات على أجسام أسرى الحرب تبين أنهم قد تعرضوا للضرب . وقد كتب وفد الصليب الأحمر الذي زار معسكر الموصل رقم ١ في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ في تقريره في هذا الصدد ما يلي : « ضرب حوالي ١٣٠ مسجوناً ضرباً مبرحاً ذلك الشهر . فقد أنزل العقاب بأسرى الحرب في مجموعات من عشرة أمام الإدارة . وشهد قائد المعكسر وضابط آخر ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ حارساً ينزلون « العقاب » بالأسرى الذين كان عليهم أن يمروا بين صفين من الحراس الذين قاموا بضربهم بالكابلات والعصي والأحزمة وما شاكل ذلك ، ولم يستثنوا من ذلك أربعة من الأسرى المسنين ورجلاً أعمى » .

أما أسرى الحرب الايرانيون الذين ينقلون ، لأي سبب ، إلى معسكرات أخرى ، فهم لا يحرمون فحسب من المرافق الأساسية ، ولاسيما في الجو البارد ، بل يضربون لدى وصولهم إلى المعسكر الجديد .

ووصف وفد تابع للصليب الأحمر زار معسكر الموصل رقم ٢ في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ حالة الأسرى الايرانيين كما يلي : « قيل إن حوالي ٤٠ حارساً قاموا بضرب الأسرى البالغ عددهم ١٨٠ والذين وصلوا حديثاً من معسكر الرمادي بالكابلات والعصي وأعملوا فيهم الركل . وقيل إن قائد المعسكر نفسه قد اشترك في ذلك ، وأن الأسرى المائة والثمانين قد حبسوا بعد ذلك حوالي ٢٠ ساعة في ثلاث زنزانات صغيرة من زنزانات العزل . ولم يحصلوا على طعام أو مياه ولم يكن بوسعهم استخدام دورات المياه المغلقة ، ولم يتلق الأسرى المصابون بجراح بينهم أي رعاية طبية » . وبالإضافة إلى المسؤولين ، فإن حراس المعسكر يقومون باستمرار ـ متذرعين بذرائع لا أساس لها ـ بضرب عدد كبير من أسرى الحرب . ويستشهد بعض هؤلاء الأسرى بين الحين والآخر بسبب شدة جروحهم [ز] .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هناك في معظم معسكرات أسرى الحرب غرفاً خاصة يشير إليها الحراس العراقيون بأنها « غرف لتوقيع العقاب » ، وقد ذكر ذلك في كثير من تقارير الصليب الأحمر . ووجود قلم في حوزة أسير الحرب الايراني يعد سبباً لإنزال العقاب به ، ويمكن للحراس العراقيين أن يسجنوه من أجله بضعة أيام . كذلك فإن أسرى الحرب الايرانيين الذين يمتنعون عن إجراء مقابلات مع إذاعة بغداد يعاقبون ويضربون . وقد لوحظ في كثير من الحالات أن أسير الحرب الايراني الذي كان في كامل صحته وقت أسره أضحى محطماً بسبب المعاملة اللاإنسانية التي لقيها على أيدي الحراس العراقيين . كما أن الاستشهاد الغامض لهؤلاء الأشخاص ، والذي يبدو واضحاً حين يتبين بجلاء وجود علامات للتعذيب في صور أجسامهم يؤكد من جديد ، أكثر من أي وقت مضى ، خضوع أسرى الحرب الايرانيين للتعذيب في المعسكرات العراقية . وبالإضافة إلى ذلك فإن شهادات الوفاة التي ترسل من العراق تكون عموماً غير كاملة تتضمن معلومات متناقضة . ومثال ذلك ، أن تاريخ الوفاة قد ذكر في شهادة للوفاة على أنه ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ في حين أن تاريخ إصدار الشهادة قد ذكر على أنه ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أي أنه سابق للوفاة .

وقد ارتكب النظام العراقي أحياناً أعمالاً غير قانونية كشرط لقبول زيارة ممثلي الصليب الأحمر ، مثال ذلك اشتراطه ذات مرة في معسكر الموصل رقم ٢ قيام ممثلي أسرى الحرب بفصل البسيج (قوات التعبئة) عن الجنود . وقد استدعى ١٣ من ممثلي الأسرى للتفاوض وبعد ضربهم أرسلوا إلى مكان غير معروف (هناك احتمال قوي بأن بعضهم أو كلهم قد استشهدوا) . وحبس باقي أسرى الحرب في بيوت الراحة لمدة خمسة أيام وست ليال ، وحرموا من الطعام كما منع عليهم الذهاب إلى الحمام أو دورة المياه .

وعندما قام أسرى الحرب في ظل هذه الظروف بتحطيم النوافذ واندفعوا نحو فناء المعسكر ومطبخه للحصول على بعض الطعام ، قام حوالي ٢٠٠ إلى ٤٠٠ جندي أرسلوا إلى المعسكر من مكان آخر بمهاجمة أسرى الحرب بهراوات وكابلات وضربوهم ، مما كانت نتيجته أن أصيب ٨٠ أسيراً وتوفي ثلاثة آخرون . وقد اعترضت لجنة الصليب الأحمر الدولية على شهادات الوفاة التي صدرت لهؤلاء الثلاثة [ح] .

بل إن المسؤولين والحراس في المعسكرات العراقية تعدوا حدودهم وضربوا أسرى الحرب الايرانيين في بعض الحالات بالكابلات في حضور ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية . وعندما واجه قائد المعسكر احتجاج ممثلي الصليب الأحمر قال : « سنخبرهم من الآن فصاعداً بألا يعاقبوهم في حضوركم » .

وقد مهد النظام العراقي الطريق لنشوب مصادمات في المعسكرات عن طريق فرض المرتزقة على أسرى الحرب الايرانيين وإرغامهم على الاشتراك في احتفالات إجبارية . وكما قال أسرى الحرب ، فقد قام النظام العراقي بإرسال إرهابيين ايرانيين هاربين إلى المعسكرات لإلقاء خطب وأرغم أسرى الحرب على حضور الاجتماع وإلا ضربوا . ففي حالة واحدة فقط ، وبعد خطبة ألقاها علي طهراني (ايراني هارب لجأ أخيراً إلى العراق) ونتيجة لهجوم الجنود العراقيين على أسرى الحرب الايرانيين الذين رفضوا الاستماع إلى خطبة علي طهراني ، أصيب ثلاثة من أسرى الحرب بالعمى وجرح ٥٠ أسيراً آخر على الأقل .

حالة المعسكرات العراقية بالنسبة لأسرى الحرب الايرانيين

يقيم الآن أسرى الحرب الايرانيون في معسكرات يحرمون فيها من الغذاء الأساسي والمرافق الطبية والرياضية والدينية والاجتماعية ، حيث يتجاهل النظام العراقي بصفة متكررة مختلف القواعد التي تم التأكيد عليها في اتفاقية جنيف الثالثة . وتصف تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية حالة المعسكرات العراقية على الوجه التالي :

١ ـ الأحوال المعيشية العامة

تقع معظم معسكرات أسرى الحرب في مناطق ليست ملائمة للمعيشة لا في الصيف ولا في الشتاء . ففي الصيف تتراوح درجة الحرارة ما بين ٤٥

و ٥٠ درجة مئوية ، ومع ذلك لا توجد تسهيلات لتكييف الهواء ، بينما تنخفض في الشتاء إلى الصفر أو خمس درجات تحت الصفر . وتشير تقارير وفد الصليب الأحمر إلى أنه لا يوجد في الشتاء عدد كاف من أجهزة التدفئة في بيوت الراحة ولا يوضع وقود كاف تحت تصرفهم بل لا يسلم إليهم في بعض الأحيان أي وقود[ط] . ويبين أحد هذه التقارير أنه لم توضع في ظل هذه الظروف ملابس كافية تحت تصرف أسرى الحرب وأن قائد المعسكر رفض تغيير الملابس القديمة للأسرى . لذلك يضطر معظم أسرى الحرب إلى صنع ملابسهم الداخلية من ملاءات أسرتهم ، ولا يسمح إلا للمسنين بصنع قبعات لأنفسهم لاستخدامها وقت الشتاء[ي] . وفي وقت الصيف ، تجعل قلة أجهزة تكييف الهواء أو تعطلها من الصعب على أسرى الحرب تحمل الجو الذي يعيشون فيه . كذلك فليس هناك متسع في بيوت الراحة ويعاني أسرى الحرب أكثر ما يعانون من هذا الوضع . ووفقاً لتقرير للصليب الأحمر عن معسكر الأنبار مؤرخ في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، لم يكن هناك إلا تسعة أمتار مربعة لكل ستة أسرى ، أي حيز يبلغ في حده الأقصى ١٫٥ متر مربع لكل منهم . وعندما زار مندوبو الصليب الأحمر معسكر الرمادي في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، لاحظوا أن بالمعسكر ١ ٢٣٩ أسيراً في حين أنه لا يسع سوى ٧٢٠ شخصاً . ولاحظوا في معسكر الموصل رقم ١ أن عدد الأسرى المقيمين فيه يبلغ ١ ٥٨٦ أسيراً في حين لا يسع المعسكر إلا ١ ٢٠٠ شخص . وعلاوة على ذلك ، ففي حالات كثيرة لم يمنح أسرى الحرب مراتب مما اضطرهم إلى النوم على الأرض . وغالباً ما تكون النوافذ في بيوت الراحة ، في ظل هذه الظروف ، مغلقة وليس بها ضوء كاف أو حمامات أو مراحيض كافية[ك] .

وشبكة الصرف الصحي لا تعمل على الوجه الصحيح في هذه الأماكن ولا يقتصر الأمر على عدم وجود كميات كافية من المياه الساخنة في المعسكرات[ل] ، بل إنه لا يوجد في بعضها قدر كاف من المياه لأغراض الشرب أو الغسل وهو ما يخلق في ذاته بيئة ملوثة ملائمة لنمو الحشرات الناقلة للأمراض . وقد ذكر ممثلو الصليب الأحمر ، بعد زيارتهم لمعسكر الموصل رقم ٢ في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، في تقريرهم عن المرافق الصحية بالمعسكر ما يلي : « ليس هناك أي ضوء طبيعي وكان هناك أربعة مصابيح نيون وأربعة مصابيح كهربائية توفر إضاءة صناعية . وكان بعضها مكسوراً » . « وفي زنزانات الحبس الانفرادي ، وجد مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية حالة حرجة للغاية . فقد كان المرحاضان مسدودين وكان مبعثراً على الأرض براز جاف وملابس ملوثة بالدماء . ووجد على أحد الحوائط أثر دماء . وكانت القذارة والرائحة الكريهة موجودتين في كل مكان . ولم تكن هناك أية تهوية أو إضاءة على الإطلاق ولم يكن هناك سوى مصباح نيون واحد عند مدخل الوصول إلى الزنزانات الثلاث الصغيرة » .

وقد كتب أيضاً مندوبو الصليب الأحمر ، في تقرير عن الجولة التفتيشية التي قاموا بها لمعسكر الموصل رقم ١ في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٣ ما يلي .

« كان هناك تسعة حمامات في المعسكر (كان معظمها معطلاً ويحتاج إلى إصلاحات رئيسية) . ولم يعد بإمكان الأسرى الاستحمام نظراً لإيقاف توزيع الكيروسين لفترة الصيف .

« وقد ذكر المندوبون السلطات بأن المشكلة المتعلقة بالهياكل الأساسية الصحية بالمعسكر قد نوقشت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، ولكن الحالة لم تتحسن بل وآخذة في التدهور » .

والحالة في بعض المعسكرات أسوأ من ذلك ، وكثيراً ما يجبر أسرى الحرب الايرانيون على استخدام الدلاء بدلاً من المراحيض ، وهذه الدلاء موضوعة في أماكن الإقامة وتفرغ مرة واحدة في اليوم . ويعطى أسرى الحرب الذين يعانون من الإسهال أكياس لدائنية . وفي هذا الصدد ، ذكر ممثلو الصليب الأحمر مراراً في تقاريرهم : « وعندما تقفل الأبواب ، يجبر أسرى الحرب على استخدام الدلاء اللدائنية الموضوعة في أركان الحجرات »[ن] . وفي الظروف العادية ، عندما يكون أسرى الحرب الايرانيون غير خاضعين للعقوبة الجماعية أولا يعاقبون بصورة فردية ، فإنهم يجبرون على العيش في ظل هذه الظروف غير الملائمة ، وفي بعض الحالات ، لا تمنح لبعضهم الفرصة لاستخدام الهواء الطلق إلا لمدة نصف ساعة في اليوم .

٢ - الأحوال الغذائية

الحالة الغذائية في معسكرات أسرى الحرب سيئة جداً وتسير من سيء إلى أسوأ بصفة مستمرة[س] . ووفقاً لتقارير مندوبي الصليب الأحمر ، فإن المواد المستخدمة ليست مطابقة لما يفرضه النظام ولا تحتوي على قدر كاف من الفيتامينات التي يحتاج إليها أسرى الحرب .

ويقدم الطعام إلى أسرى الحرب مرتين يومياً (في الصباح وبعد الظهر) في صحون لعدد يتراوح بين ١٠ و ١٥ شخصاً . وفي بعض الأحيان لا تقدم إليهم سوى وجبة واحدة ، بينما يجبر بعض أسرى الحرب على الأكل بأيديهم[ع] .

وعلى عكس ما تفرضه اتفاقية جنيف ، فإن الطعام المقدم إلى أسرى الحرب يختلف اختلافاً كلياً ، سواء من حيث النوعية أو الكمية ، عن الطعام المقدم إلى الجنود العراقيين . وعادة ما يكون الطعام غير صالح للأكل والخبز ليس جيد الخبز لدرجة أن أسرى الحرب يضطرون إلى ترك الخبز تحت الشمس لإنضاجه . وأسرى الحرب دائمو الشكوى من وجود طعم الصابون في طعامهم وهو السبب في معاناتهم من الإسهال .

وفي بعض الأحيان يشتهي حراس وموظفو المعسكرات الحصص الغذائية لأسرى الحرب وينهبون أجزاء منها[ف] . والحالة أسوأ من ذلك بالنسبة لأسرى الحرب الموجودين ، لأسباب مختلفة ، في زنزانات الحبس الانفرادي ، إذ لا يحصل هؤلاء الأسرى إلا على الخبز والماء[ص] .

وأسرى الحرب محرومون حتى من الماء العذب وكثيراً ما يواجهون بقطع سريان المياه . وبالرغم من أن أسرى الحرب قد اتخذوا تدابير في هذا الشأن ، فإنهم مازالوا يعانون من مشاكل المياه ، وفي بعض الأحيان ، عندما يكونون مسجونين في أماكن إقامتهم طوال فترة ٢٤ ساعة لا يكون لديهم أي سبيل للحصول على الماء .

وقد ذكر ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية في تقريرهم عن جولتهم التفتيشية لمعسكر الموصل رقم ١ التي قاموا بها في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ : « وقد قام أسرى الحرب ببناء صهريج

أسمنتي تبلغ طاقته نحو ٢٣ متراً مكعباً . وقالوا إن المياه تتوفر لهم في الصباح لمدة ثلاث أو أربع ساعات ، ونادراً ما تتوفر لهم أية مياه بعد الظهر ، وتتوفر لهم لمدة ساعة أو ساعتين عندما يكونوا محتجزين داخل الحجرات » .

والحالة أسوأ من ذلك فيما يتعلق بإعطاء الفاكهة لأسرى الحرب . وتفيد بعض التقارير أن أسرى الحرب لم يذوقوا الفاكهة لعدة أشهر . وقد كتب وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية مرة في تقريره عن إحدى الجولات التفتيشية لمعسكر الموصل رقم ٤ ، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ : « وكانت هناك مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالإمداد بالفاكهة التي لا تقدم سوى ثلاث مرات في الشهر » .

٣ ـ النواحي الصحية

أدت الحالة السيئة السائدة في معسكرات أسرى الحرب ونقص القدر الكافي من الوسائل اللازمة لتوفير بيئة صحية وتقديم العلاج الطبي الضروري إلى خلق جو ملوث في المعسكرات إلى درجة أن معظم أسرى الحرب يعانون من الإصابة بالقمل . وعلاوة على ذلك ، فإن المرضى والجرحى من أسرى الحرب لا تتاح لهم الفرصة للعرض على الأطباء أو الحصول على الدواء . وأحياناً لا يزورهم الأطباء حتى كل أربعة أشهر . كما أدى نقص التغذية الصحيحة والفيتامينات اللازمة إلى مضاعفة الحالة إلى الحد الذي نجم عنه انتشار الأمراض المعدية في المعسكرات . ويعاني الكثير من أسرى الحرب من حالات الدوار والإسهال ومرض الفم والبثرات المعدية وإصابات الفم والأسنان والالتهابات والأمراض الجلدية في الخصيتين ، كما شوهدت حالات من مرض التيفوس[ص] .

ويرفض النظام العراقي وضع التسهيلات الطبية اللازمة تحت تصرف أسرى الحرب الايرانيين ويمنع أيضاً إرسال المعدات الطبية والأدوية مثل النظارات والأحزمة الطبية والأدوية الخاصة إليهم عن طريق طرود الهلال الأحمر من الإسعافات .

ويتردد النظام العراقي في تسليم أسرى الحرب والمرضى المصابين بجروح أو بأمراض مزمنة والمعوّقين والمسنين ، خلافاً لاتفاقية جنيف الثالثة . وقد أدى هذا التردد إلى استشهاد عدد من أسرى الحرب الايرانيين . وفي هذا الصدد ، طلب مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية من النظام في بغداد ، بعد التفتيش الذي أجروه في معسكر الموصل رقم ١ في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، أن يعيد هؤلاء الأشخاص إلى ايران . ويرى مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه ينبغي إعادة النساء والعائلات الموجودة في معسكر الموصل . وكذلك عدد من أسرى الحرب المصابين بجراح خطيرة وأمراض شديدة ، إلى الوطن في ايران في أقرب وقت ممكن .

٤ ـ ظروف العمل

إن النظام العراقي لا يزود أسرى الحرب بالرعاية والإمكانيات المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية بل إنه يتذرع بمختلف الأعذار لاستخدام هؤلاء الأسرى في أعمال السخرة دون أجر وفي أنشطة لا تطاق ، خلافاً لاتفاقية جنيف الثالثة .

وقدم مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بعد تفتيش معسكر الرمادي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، والفترة من ١ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تقريراً جاء فيه : « بيد أن أسرى الحرب قالوا إن مجموعات مؤلفة من ٤٠ إلى ٥٠ من أسرى الحرب أخذت خارج المعسكر لصنع لبنات من الطين وتشييد مبان صغيرة بالقرب من المعسكر دون أن يتقاضوا أجراً إضافياً عن عملهم » .

٥ ـ ظروف التدريب والاتصال

لا توجد مرافق تعليمية وثقافية كافية في غالبية معسكرات أسرى الحرب . فالنظام العراقي لا يضع عدداً كافياً من مجلدات القرآن الكريم وكتب الصلاة وغيرها من الكتب المختلفة تحت تصرف أسرى الحرب ، ويمنع عنهم أيضاً الأقلام والورق[ق] .

ويقوم النظام في بغداد ، إمعاناً في إغضاب أسرى الحرب وفرض الضغوط على عائلاتهم ، بوضع عقبات كثيرة أمام أسرى الحرب لمنعهم من إرسال الخطابات والرسائل ، أو أنه لا يودعها البريد إلاّ بعد فترة طويلة . مثلاً ، كان بين الرسائل الواردة عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، ما يزيد على ١٥٠ رسالة ترجع إلى عام ١٩٨٣ وخمس رسائل ترجع إلى عام ١٩٨٢ . وفي تقرير قدمته لجنة الصليب الأحمر الدولية بهذا الشأن ، كتبت اللجنة عن جولتها التفتيشية في معسكر الأنبار في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ما يلي : « إن نحو ١٠٠٠ رسالة متراكمة في الأنبار في أيلول/سبتمبر و ٧٠٠٠ رسالة جمعت في تشرين الأول/أكتوبر تنتظر أن تجيزها الرقابة العراقية وقت الزيارة » .

وفي الوقت نفسه ، اشتكت غالبية عائلات أسرى الحرب من أن الحرّاس العراقيين قد سرقوا الأشياء المرفقة بالخطابات وتشمل الصور والأشغال اليدوية والهدايا وما إلى ذلك ، أو الرسائل التي بعثها أسرى الحرب أنفسهم .

٦ ـ الاحتفالات الدينية

لا يتمتع أسرى الحرب الايرانيون بحرّية ممارسة طقوسهم الدينية ، ويتعرضون للضغوط والضرب بصورة دائمة بسبب إقامتهم الاحتفالات الدينية . وتعتبر الصلاة أو تلاوة القرآن الكريم بصوت مرتفع ، وهو أمر أوصى به الإسلام ، ذنباً يلقى شديد العقاب .

وتشير تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية المختلفة إلى أن أسرى الحرب الايرانيين قد عوقبوا بعد إقامة الاحتفالات الدينية خلال فترات الحداد الدينية[ر] . كذلك ، يذيع النظام العراقي على أسرى الحرب الايرانيين الموسيقى الصاخبة ويخضعهم بذلك لضغوط في هذا الصدد . وبالإضافة إلى ذلك ، يفرض النظام العراقي على أسرى الحرب الايرانيين مشاهدة عدة أفلام مبتذلة وجميعها يروج الفساد والبغاء .

وفي الختام ، يجدر بالملاحظة أن السجينات الايرانيات اللواتي اختطفهن العراقيون في الأيام الأولى للحرب واغتصبوا عدداً منهن ثم نقلوهن إلى العراق ، وكذلك الممرضات والعاملات في ميدان الإغاثة على

الجبهات المحتجزات انتهاكاً لاتفاقية جنيف الأولى ، يعشن في ظروف تدعو إلى الأسف ، وأن حالتهن تزداد سوءًا يوماً بعد يوم[ش] .

وهناك عدد كبير من أسرى الحرب من الإناث يحتجزن في معسكرات سرّية في الوقت الراهن ، إسوة بالأسرى من الذكور .

وبالإضافة إلى فرض ضغوط جسدية وعقلية على أسرى الحرب ، مما أدى إلى إصابة عدد منهم باضطرابات عقلية ، قام النظام العراقي أيضاً بالاعتداء جنسياً على أسرى الحرب من النساء ، وإدراكاً منه لحساسية أسرى الحرب الذكور إزاء هذا الموضوع ، عمد باغتصاب أسرى الحرب من النساء ، فحصل بذلك على تعاون من الأسرى الذكور ، مما أخضع أسرى الحرب من النساء لضغوط من جوانب متعددة في وقت لاحق .

لجنة الصليب الأحمر الدولية وأسرى الحرب الايرانيون

لم تنجح لجنة الصليب الأحمر الدولية ، لسوء الحظ ، في اتخاذ تدابير فعّالة لتحسين ظروف أسرى الحرب الايرانيين فيما يتعلق بالحقائق المعروضة في هذه الوثيقة والظروف التي تؤدي إلى تفاقم حالة أسرى الحرب الايرانيين في العراق يوماً بعد يوم ، رغم مسؤولياتها الأساسية في هذا الصدد . ويمكن تقسيم الانتهاكات وقصور لجنة الصليب الأحمر الدولية في التحقيق في شؤون أسرى الحرب الايرانيين ، في مجموعها ، إلى الفئات التالية :

١ - مع أن إحدى المسؤوليات الرئيسية للجنة الصليب الأحمر الدولية هي الالتزام بالحياد ، لم تبق المنظمة محايدة في اتصالاتها بأسرى الحرب المفروضة علينا ، فقد اتخذت موقفاً صريحاً من جمهورية ايران الإسلامية بامتناعها عن تقديم أية معلومات إلى وسائط الإعلام الجماهيري عن حالة أسرى الحرب الايرانيين في العراق .

٢ - لم تتخذ لجنة الصليب الأحمر الدولية أي تدبير دولي فعّال لتحسين حالة أسرى الحرب الايرانيين بل اكتفت فقط بتنبيه المسؤولين العراقيين . ولم تقم هذه المنظمة بإعلام الرأي العام العالمي بالانتهاكات والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها أسرى الحرب الايرانيون ، رغم ما لديها من معلومات متعلقة بحالة أسرى الحرب الايرانيين في العراق .

٣ - عندما حاولت ايران ، في ظروف فشل لجنة الصليب الأحمر الدولية في إلقاء الضوء على حالة ٢٠ ٠٠٠ ايراني من المفقودين في القتال ولم تتخذ تدابير فعّالة في هذا الصدد ، أن تدرج حالة أسرى الحرب الايرانيين في جدول أعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، منعت لجنة الصليب الأحمر الدولية مناقشة الموضوع بادعائها أن التحقيق في حالة أسرى الحرب هو واجب لجنة الصليب الأحمر الدولية ولا ينبغي مناقشته في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان . وهكذا ، لاتزال حالة ٢٠ ٠٠٠ ايراني من المفقودين في القتال مجهولة .

الملاحظات

(أ) من بين ٧٤ من الأسرى المجند ، كان أربعون من كبار السن ، تراوحت أعمارهم بين ٥٠ و ٨٦ عاماً . وجاء في تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية من معسكر الموصل رقم ٢ (٢٠ ـ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٢) : « إن عدداً كبيراً من أسرى الحرب من معسكر الموصل رقم ١ من المدنيين ، وعلاوة على ذلك ، تراوحت أعمار نحو ١٠٠ منهم بين ٥٥ و ٨٢ سنة » .

(ب) جاء في تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، الذي ورد نصه الأصلي باللغة الفرنسية ، ما يلي : « سجلت لجنة الصليب الأحمر الدولية في معسكرات أسرى الحرب أكثر من ألف من المدنيين ، من بينهم مسنون ونساء ، اعتقلوا في الأراضي التي تحتلها القوات المسلحة العراقية ، ورحلوا إلى جمهورية العراق ، وحرموا تعسفاً من حريتهم منذ بداية النزاع » .

(ج) في تقرير بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، أشارت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى مذبحة أسرى الحرب في جبهات القتال على أيدي النظام العراقي .

(د) قال زغروس ميراني ، أحد أسرى الحرب الايرانيين ، عقب هربه من أحد السجون في العراق وعودته إلى ايران ، « بعد ١٨ أو ١٩ شهراً من الأسر في معسكرات الموصل ، أحضر العراقيون أربع ممرضات رحب بهن الأسرى الايرانيون صائحين « الله أكبر » ومرددين شعارات أخرى . وذكرت الممرضات الأربع أنهن كن حتى ذلك الحين محبوسات في زنزانات . وبعد شهر ، نقل البعثيون العراقيون الممرضات إلى مكان آخر » .

(هـ) في مناسبة واحدة فقط ، كتب خمسة من هؤلاء الأسرى مذكرة على قطعة من الورق وأرسلوها إلى أسرهم .

(و) فيما يلي نص التقرير الأصلي ، بالفرنسية :

« تستطيع لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تقرر عن يقين أن كثيرين من أسرى الحرب الايرانيين قد أُخفوا عنها عمداً منذ بداية النزاع . وأعدت اللجنة قوائم تحتوي على عدة مئات من أسماء الأسرى الايرانيين . وقد حبس هؤلاء الأسرى في أماكن للاحتجاز لم يتسن للجنة الصليب الأحمر الدولية الوصول إليها أبداً . وعلى الرغم من أن بضع عشرات منهم أُدمجوا في المعسكرات وسجلوا بواسطة اللجنة ، فإن مشكلة الأسرى المخفيين لم تجد حلاً مقبولاً » .

(ز) في كثير من التقارير التي أعدت وقت زيارة ممثلي الصليب الأحمر الدولية لمعسكرات أسرى الحرب ، أشير إلى العديد من الحالات التي تعرّض فيها أسرى الحرب للضرب أو للوفاة بسبب الضرب .

(ح) جاء في أجزاء تقرير وفد الصليب الأحمر رقم ١٦٨٥ والمؤرخ في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، المتعلقة بالحادث الذي وقع في معسكر الموصل رقم ٢ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ما يلي :

« ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

« حاول أسرى الحرب إجراء اتصال مع سلطات المعسكر دون جدوى في ثلاث مناسبات خلال الصباح .

« وعند الظهر ، أقيمت صلاة الجماعة وتلا أسرى الحرب آيات من القرآن تتعلق بمعاملة أسرى الحرب .

« وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ، دخل إلى المعسكر ثلاثة من كبار الضباط ، أحدهم برتبة عميد والثاني برتبة عقيد والثالث برتبة رائد في القوات المسلحة العراقية ، يصحبهم ضباط آخرون . وتوجهوا إلى نهاية الفناء (حتى جناح المرضى) وأمروا أسرى الحرب بالعودة إلى حجراتهم .

« وظل أسرى الحرب جالسين على الأرض .

« وغادر الضباط المكان ، وعندئذ دخل المعسكر عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ جندي ؛ وكانوا مسلحين بالعصي والكابلات .

« وهجم الجنود وتفرق أسرى الحرب : وقد ضُرب العديد من هؤلاء الأسرى وأصيب الكثير منهم بجراح بالغة . . .

« والتقطت ألتان للتصوير أفلاماً للحادث ، إحداهما من الجناح الأيمن في الدور الأول والأخرى من الجناح الأيسر ، في الفناء .

« وطبقاً لما ذكره أسرى الحرب ، فقد توفي منهم اثنان أو ثلاثة :

« ١ - بطاقة هوية ٥١٩٤ ، يارمو حمادي ، حجة الله ابن محمد رضا ، إصابات في الرأس ، بين الفرقة ٦ وجناح المرضى القديم (الجناح الأيسر) .

« ٢ - حسان زاده ، حسن ، غير مسجل (عمره ٢٠ - ٢٥ سنة) جرح في الرأس والوجه ، (الجناح الأيسر ، بالقرب من المطبخ) .

« ٣ - ... محسن (عمره ١٣ - ١٦ سنة) ، كسر في الجمجمة ، تعرى المخ (الجناح الأيمن بين الحجرة ١٠ والمراحيض) .

« تعقب الجنود أسرى الحرب حتى حجراتهم ، بما في ذلك جناح المرضى ، حيث واصلوا ضربهم ودمروا المعدات .

« اقتحم الجنود الكانتين ودمروه .

« انتهت الاضطرابات الساعة ١٥/٣٠ .

« نقل نحو ٨٠ من أسرى الحرب المصابين بجراح إلى مستشفى الموصل العسكري في سيارات إسعاف وشاحنات كانت جاهزة . وفي الطريق ، أسيئت معاملتهم وأعيدت غالبيتهم دون تلقي العلاج الطبي .

« وفي المساء ، يفصل البسيج عن الجنود » .

(ط) تقرير وفد الصليب الأحمر عن زيارته لمعسكر الموصل رقم ١ في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشأن ملابس الأسرى .

(ي) « لايزال كثيرون من الأسرى يستخدمون أغطية فراشهم لصنع ملابس داخلية منها ... وطلب المندوبون إلى أمر المعسكر أن يسمح للأسرى بارتداء القبعات التي صنعوها بأنفسهم أثناء فصل الشتاء . ووافق على ذلك للأسرى المسنين ، ولكنه قال إن ذلك ممنوع بالنسبة لجميع الأسرى الآخرين » .

(ك) ذكر في تقرير الصليب الأحمر عن زيارة معسكر الموصل رقم ١ في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ما يلي : « إن حالة شبكة المجاري في المعسكر سيئة جداً . وكانت هكذا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ . وبالنظر إلى مخاطر ذلك بالنسبة لصحة أسرى الحرب ، حث مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية السلطات على القيام بالعمل المناسب في أقرب وقت ممكن . وقال آمر المعسكر إن التكلفة المقدرة لهذا العمل تتجاوز المبلغ المخصص للإصلاحات » .

(ل) لم يكن الماء الساخن متوفراً بعد في المعسكر ، وشكا الأسرى من وجود ماء بارد فقط في الحمامات بالرغم من الشتاء . (تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة معسكر الموصل رقم ٣ في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣) .

(م) تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة معسكر الأنبار في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ وعن زيارة معسكر الموصل رقم ٤ في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ .

(ن) « وبالمقارنة بقائمة الطعام الرسمية قبل كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، لاحظ مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية انخفاضاً شديداً في إمدادات اللحم ، والفاصوليا المجففة ، والسكر ، والشاي » . تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة معسكر الموصل رقم ١ في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ .

(س) « لدى بعض الأسرى ، وليس جميعهم ، صحن واحد ، وملعقة واحدة ، وفنجان بلاستيك واحد ... وينبين من القائمة الرسمية وجود نقصان كبير في الأرز والخبز والخضروات والفواكه » .

(ع) « ذكر المندوبون أن كميات الغذاء التي يتلقاها أسرى الحرب هي دون الحصة اليومية الرسمية . وطلبوا إلى أمر المعسكر أن يفرض الاحترام الصارم لأنظمة الجيش العراقي بشأن حصص الأسرى من الغذاء . وأثناء الزيارة ، سمع المندوبون مزاعم بأن الحرس يحتفظون أرباحاً من توريدات الأغذية لأسرى الحرب . ووعد أمر المعسكر بإجراء تحقيق دقيق في هذه المسألة وإنزال عقوبة قاسية إذا ثبت أن هذه التجاوزات حقيقية » (تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة معسكر الأنبار في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) .

(ف) « ... ولم يكن يعطى لهم سوى الماء ورغيفين من الخبز في اليوم » (تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن معسكر الرمادي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١) .

(ص) « كان يظهر لدى معظم الأسرى الذين نقلوا من معسكر الموصل رقم ٢ ما يدل على إصابتهم بشلل الجسد ... وعلاوة على ذلك ، لاحظ المندوبون انتشار إصابة الفم (ربما بداء المبيضات) والالتهاب الجلدي العصبي في الخصية لدى هؤلاء الأسرى » (تقرير مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة معسكر الرمادي عن الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) .

(ق) تقارير وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية عن زيارة معسكرات الموصل رقم ١ ، والأنبار ، ومستشفى الرشيد العسكري في بغداد ، والرمادي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ .

(ر) « كان جميع أسرى الحرب تقريباً يضربون في الليل أثناء قيامهم بممارسات دينية خلال الأيام الأربعة السابقة لعاشوراء . وكان نحو ١٠٠ حارس وجندي يدخلون الغرف ويضربون الأسرى . ويزعم أن آمر المعسكر كان موجوداً ... وهذه المعاملة تعتبر انتهاكاً خطيراً جداً للمادة ٣٤ من اتفاقية جنيف الثالثة » (تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن جولة تفتيشية في معسكر الموصل رقم ٢ في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) .

(ش) يذكر تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن تفتيشها لمعسكر الأنبار في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ما يلي : « ينبغي أن يلاحظ في حالة أسرى الحرب أن وضعهم قد ازداد سوءاً بدلاً من أن يتحسن ... وواجهت أسيرات الحرب الأربع اللواتي يعشن في مبنى المغسل في القطاع ٢ صعوبات عديدة ... ولم يكن في مكان إقامتهن (٩ أمتار مربعة) أي ضوء طبيعي وكان رطباً للغاية ... وقد نوقشت سابقاً الحالة المعيشية للأسيرات الأربع ولكن حالتهن ازدادت سوءا » .

الوثيقة S/16999

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم بأن القوات المسلحة الايرانية قد قامت في الساعة السابعة والنصف (بتوقيت العراق المحلي) من هذا اليوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ بقصف مدينة البصرة بالمدفعية بصورة مركزة .

إن هذا العمل الإجرامي يعتبر خرقاً فاضحاً للاتفاق الذي تم بين العراق وايران بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] تحت رعايتكم والذي تعهد بموجبه الطرفان بالامتناع عن القصف المتعمد للمراكز الآهلة بالسكان ، كما يعتبر هذا تصعيداً خطيراً ومتعمداً للموقف في الوقت الذي يبذل فيه مجلس الأمن وتبذلون الجهود المخلصة من أجل إيجاد حل مناسب وفعّال لمعاناة أسرى الحرب .

وسأكون ممتناً ، لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17000

لبنان : مشروع قرار

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٥]

إن مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥٢٠ (١٩٨٢) ، وكذلك جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان ،

وقد استمع إلى بيان ممثل لبنان [الجلسة ٢٥٦٨] ، وإذ يلاحظ بقلق شديد تدهور الحالة في المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا نتيجة للممارسات الاسرائيلية ،

وإذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويؤكد المبادىء الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[١٠] ، والالتزامات الناشئة عن النظام المرفق باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧[٢٢] ،

١ - يدين الممارسات والتدابير الاسرائيلية التي تتخذ ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا انتهاكاً لقواعد ومبادىء القانون الدولي ، ولاسيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ؛

١ - يعيد تأكيد الحاجة الملحّة إلى تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان ، وخصوصاً القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، التي تطلب أن تسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية على الفور وبلا قيد أو شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً ؛

٣ - يكرر مطالبته بالاحترام الدقيق لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دولياً ؛

٤ - يؤكد أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان وفي البقاع الغربي ومنطقة راشيا ، وأن الدولة القائمة بالاحتلال ملزمة بواجب مراعاة ودعم أحكام الاتفاقية المذكورة وقواعد القانون الدولي الأخرى ؛

٥ - يطلب أن تكف حكومة اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، على الفور عن ممارساتها ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا وأن ترفع فوراً جميع القيود والعقبات التي تضعها في طريق عودة الأحوال الطبيعية إلى المناطق الواقعة تحت احتلالها انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من قواعد القانون الدولي ؛

٦ - يرجو من الأمين العام أن ينشىء بعثة لتقصي الحقائق كي ترفع تقريراً إلى المجلس عن هذه الممارسات والتدابير الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا ؛

٧ - يرجو من الأمين العام أن يبقي الحالة قيد الاستعراض وأن يتشاور مع حكومة لبنان وأن يرفع تقريراً إلى المجلس في أقرب وقت ممكن عن تنفيذ القرار الحالي والامتثال له .

الوثيقة S/17002

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة السيد علي أكبر ولايتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية .

وسأغدو ممتناً للغاية إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

كما جرى إبلاغكم في رسالتي المؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ [S/16949] ، فإن التقارير المختلفة للبعثة التي أوفدتموها فيما يتعلق بالهجمات العراقية على المناطق غير العسكرية والمناطق المدنية المحضة في جمهورية ايران الإسلامية لم تدع مجالاً للشك ، على الاطلاق بشأن تصميم العراق القاطع على مواصلة شن تلك الهجمات الإجرامية وانتهاك اتفاق ١٢ حزيران/يونيه [انظر S/16609 و S/16610] .

وأود أن أوجه انتباهكم إلى الرسالة المذكورة أعلاه التي جرى التركيز فيها على النقطة التي تفيد بأن جمهورية ايران الإسلامية قد أعلنت الإنذار النهائي وأتاحت للمنظمات الدولية الفرصة الأخيرة للتقدم بالحل الدولي الممكن من أجل وقف الهجمات العراقية المستمرة . وإذا وجد مثل هذا الحل ، فإن جمهورية ايران الإسلامية لن تلجأ إلى تدابير مضادة على الرغم من الخسائر البشرية الفادحة التي تكبدتها بسبب تقيدها الدقيق باتفاق ١٢ حزيران/يونيه .

ولا شك في أنكم تدركون أن هذا الإنذار الصادر عن جمهورية ايران الإسلامية لم يسفر عن أي قيمة عملية . ولم يأخذ النظام العراقي الأمر بجدية ، ولم ينله نتيجة لذلك أي عقاب ، غير أنه لا طائل من وراء التحسر على هذا الواقع .

ومما يدعو للأسف ، أن المنظمات الدولية لم تتخذ خلال هذه الفترة تدابير عملية للحفاظ على اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، مما جعل النظام العراقي أشد تصميماً على أعماله العدوانية .

ومما يؤسف له ، فإن الهجمات العشوائية التي شنها العراق أمس ضد المناطق المدنية اتخذت أبعاداً جديدة عندما قامت مقاتلتان نفاثتان عراقيتان بمهاجمة الأحواز في الساعة ١٣/٣٥ يوم ٤ آذار/مارس . وأدى هذا الهجوم إلى استشهاد ١١ مدنياً وإصابة ٢٥ شخصاً بجراح . وبالمثل ، وقع هجوم جوي على بوشهر في الساعة ١٨/٠٠ من اليوم نفسه ، مما أسفر عن إلحاق أضرار

بمنشآت المفاعل النووي في تلك المدينة . وهذا الهجوم الأخير ، الذي تجرى مناقشته حالياً في محادثات نزع السلاح تحت عنوان الأسلحة المشعة ، قد أضاف بعداً جديداً للجوانب الموجودة بالفعل للانتهاكات العراقية للأنظمة الدولية .

إننا نأسف لأن نعلن أنه في ظل الظروف التي لم يستجب فيها العراق للنداءات الدولية بالامتناع عن شن هجمات على المناطق غير العسكرية والمدنية ، على الرغم من محاولاتنا المخلصة العديدة للحفاظ على سلطان اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، فإننا سنتخذ اعتباراً من هذه اللحظة موقفاً انتقامياً في مواجهة كل تلك الهجمات العراقية باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لوقفها . بيد أنه حتى في هذا التدبير ، ستراعى جميع الاعتبارات الإنسانية ، وقبل الرد بالمثل ، سيجري إبلاغ سكان المدن العراقية لتمكينهم من تلافي الخطر عن طريق إخلاء المدن .

وليس ثمة حاجة للتأكيد على أن النظام العراقي سيكون هو المسؤول عن كل ما يترتب على ذلك من عواقب .

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17003*

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف ، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية في الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ، بأن أطلب تعميم الرسالة المرفقة المؤرخة في ٥ آذار/مارس من رياض منصور نائب المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) حسين س . الألفي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لليمن الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

طلب إليّ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن أوجه عاجل انتباهكم لما يلي :

في مساء ١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، قامت عدة وحدات من جيش الاحتلال الاسرائيلي وحرس الحدود باقتحام حرمي جامعة بير زيت القديم والجديد معاً . وكان الهدف من هذا الهجوم الفاشي الأخير على جامعة بير زيت هو وقف افتتاح المعرض الثقافي الفلسطيني الذي يرعاه مجلس الطلاب وهيئة التدريس في بير زيت . وأثناء الهجوم أصيب عدة طلاب فلسطينيين بجروح بالغة .

ثم أعلن جيش الاحتلال الاسرائيلي أن جامعة بير زيت أصبحت منطقة عسكرية ، وأوقفت الدراسة في الجامعة وشرع في إلقاء القبض على عشرات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيين .

وفي ذات الأوان ، قامت وحدات أخرى من جيش الاحتلال الاسرائيلي وحرس الحدود باقتحام منازل الطلاب الفلسطينيين ، وإلقاء القبض على عشرات منهم وإجراء استجوابات في الأماكن ذاتها .

وفي يوم الأحد ، ٣ آذار/مارس ، أرسلت تعزيزات اسرائيلية ضخمة إلى الجامعة في محاولة لسحق احتجاج من جانب آلاف من الطلاب الفلسطينيين ضد الهجوم الاسرائيلي الفاشي الأخير على جامعة بير زيت ، والمطالبة بالإفراج فوراً عن جميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيين الذين ألقي القبض عليهم أثناء الهجوم .

وفي يوم السبت ، ٢ آذار/مارس ، قامت وحدات من الجيش الاسرائيلي باقتحام ومحاصرة جامعة النجاح ، وهي أيضاً في الضفة الغربية الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي .

وهذه الهجمات الفاشية المتعمدة على الجامعات الفلسطينية المرموقة في الضفة الغربية الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي هي أمثلة أخرى على « سياسة القبضة الحديدية » التي لا يفتأ النظام الصهيوني يطلق العنان لها ضد شعبنا الواقع تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي .

واليوم ، لاتزال جامعة بير زيت مغلقة ومحاصرة معاً من قِبَل الجيش الاسرائيلي .

والأمم المتحدة وأجهزتها مطالبة بأن تباشر مسؤوليتها كي تضع ، على نحو فعّال وفوري ، حداً لتلك الأعمال الفاشية واللاإنسانية التي ترتكبها دولة عضو بالمنظمة .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/162-S/17003 .

الوثيقة S/17005

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

لي الشرف أن أرسل لكم نص الرسالة الموجهة إليكم من السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية بشأن النداء الذي وجهتموه يوم أمس ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17004] .

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

اطلعت على النداء الذي أصدرتموه يوم أمس ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ فيما يخص مسألة ضرب المواقع السكانية الصرف في النزاع القائم بين العراق وايران .

إنني أود أن أؤكد لكم بأن العراق قد التزم بكل إخلاص بالاتفاق الذي جرى برعاية الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر : *S/16609* و *S/16610*] لتجنب ضرب الأهداف السكانية الصرف في البلدين .

وبدون أي مبرر أطلقت السلطات الرسمية الايرانية يوم أول أمس ٤ آذار/مارس تهديداً صريحاً بقصف مدينة البصرة ، ثم نفذت هذا التهديد يوم أمس ٥ آذار/مارس بقصف مدينة البصرة بصورة مركزة مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا بين السكان المدنيين ، فضلاً عن الخسائر في الممتلكات المدنية .

وإن الذريعة التي استخدمتها ايران لارتكاب هذه الجريمة وخرق اتفاق حزيران/يونيه ١٩٨٤ لا تستند إلى أي أساس . فلقد بررت ايران هذه الجريمة المتعمدة بأن العراق قد قصف مناطق معينة في داخل ايران . وأود أن أخبركم بأن تلك الأهداف الايرانية التي قصفتها الطائرات العراقية هي أهداف غير مشمولة باتفاق حزيران/يونيه ، ومما يؤكد ذلك أن السلطات الايرانية لم تطلب من بعثة الأمم المتحدة المختصة بالتحقيق في مثل هذه الحالات زيارة تلك الأهداف للتحقق من صحة الادعاءات الايرانية .

إن العراق يدين بشدة هذا الخرق المتعمد من جانب ايران لاتفاق حزيران/يونيه . ومما يلفت النظر أن هذا الخرق يأتي في الوقت الذي يدرس فيه مجلسكم الموقر مشكلة حساسة ومهمة من مشاكل الحرب التي تصر ايران على استمرارها وتصعيدها ، وتلك هي مشكلة أسرى الحرب .

إننا نأمل أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الفعّالة لوضع حد للجرائم المتكررة التي ترتكبها ايران ولخرقها المتعمد لاتفاق حزيران/يونيه وتعمدها تصعيد حالة الحرب .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/17006

مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تحياتها إلى الأمين العام ، ويشرّفها أن تبلغه بما يلي ردا على مذكرته المؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، إيماناً منها بموقفها المبدئي فيما يتعلق بالقضاء التام والمبرم على الاستعمار والعنصرية ، تدين بقوة نظام الفصل العنصري الشائن وغير الإنساني الذي يفرضه نظام جنوب افريقيا العنصري على الأغلبية الساحقة من سكان ذلك البلد .

وإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، إذ تتقيد بدقة بقرارات وتوصيات الأمم المتحدة الرامية إلى عزل ومقاطعة نظام جنوب افريقيا ، فإنها لا تقيم معه أي علاقات . وفضلاً عن ذلك فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تندد بالسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأخرى في منظمة حلف شمال الأطلسي واسرائيل فيما يتعلق بإقامة وتنمية التعاون مع نظام بريتوريا في مختلف الميادين ، وبذلك تقوض الجهود الدولية الرامية إلى مناهضة الفصل العنصري .

وتؤمن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأن سياسة الفصل العنصري تشكل جريمة ضد الإنسانية ، وانتهاكاً للميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وخرقاً للسلم والأمن الدوليين . ولن تنطلي على أحد المحاولات التي يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا من أجل « تغيير وجه » الفصل العنصري ، من خلال مناوراتهم السياسية بشأن ما يسمى « بالدستور الجديد » الذي أعلنت الجمعية العامة أنه باطل ولاغ . ولابد من قمع السياسة والممارسة الإجراميتين للفصل العنصري .

وعليه فقد أيدت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قرار مجلس الأمن ٥٥٦ (١٩٨٤) ومقررات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، وتدعو إلى التقيد الشديد بها من جانب جميع الدول الأعضاء .

ونظراً لاستمرار نظام بريتوريا في انتهاج سياسة الفصل العنصري ، وتماديه في أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب الصادر عن الدولة التي يقوم بها ضد البلدان الافريقية المستقلة ، وتكثيفه لتعزيز أسلحته ، وسعيه للحصول على الأسلحة النووية ، فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الدعوة إلى قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا وفقاً للفصل السابع من الميثاق .

وتعلن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مرة أخرى تضامنها مع حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا التي تخوض نضالاً مشروعاً ضد الفصل العنصري ومن أجل الحرية والاستقلال .

وستكون البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ممتنة لو أمكن تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/17007

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل : بالانكليزية]
[٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

إن حكومتي ترفض رفضاً تاماً الادعاءات الزائفة الواردة في الرسالة المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ الموجهة إليكم من ممثل لبنان [*S/16997*] .

(١) ليس لاسرائيل أي ضلع على الإطلاق في الانفجار الذي حدث بالقرب من المسجد في بلدة معركة . بل لم تكن هناك أية وحدات لقوات الدفاع الاسرائيلية في البلدة وقت وقوع الحادث . ويبدو أن هذا الانفجار قد وقع عندما أساء الإرهابيون استعمال جهاز القدح وتسببوا في إحداث الانفجار . وقد وقعت انفجارات مماثلة في أماكن أخرى في لبنان سواء في الآونة الأخيرة أو على مدى سنوات طويلة .

(٢) لم تقم وحدات قوات الدفاع الاسرائيلية بأي حال من الأحوال بمنع سيارات الإسعاف وعربات الإنقاذ الأخرى من دخول المستشفى المشار إليه في الوثيقة S/16997 . وفي الواقع ، إن العكس هو الصحيح . فقد أفسحت قوات الدفاع الاسرائيلية طريقاً إلى المستشفى وقامت بتأمين إمكانية الوصول إليه بتفريق مظاهرة عنيفة أمام المستشفى . كما اعتقلت قوات

الدفاع الاسرائيلية بعض المتظاهرين الذين لاذوا بالفرار داخل المستشفى ، وذلك دون أن يختل الروتين العادي للمرضى أو الأطباء . ولم تلحق بالمستشفى أي أضرار بالمرة .

وعلى العكس من الادعاءات الواردة في الرسائل اللبنانية الأخيرة ، فقد تصرفت اسرائيل بإحساس ينم عن المسؤولية وبغير تردد لمنع حدوث مزيد من الإرهاب في جنوب لبنان . وكشفت قوات الدفاع الاسرائيلية النقاب عن مخابىء كبيرة للأسلحة والمتفجرات التي كان من المنتوي استخدامها ضد قوات الدفاع الاسرائيلية وضد غيرها . وترد فيما يلي قائمة جزئية بما تم العثور عليه في الأيام الأخيرة : ١٣ قذيفة خفيفة مضادة للدبابات تحمل باليد ؛ و ٥ قذائف سطح/جو من طراز ستريللا ؛ و ١٥ لغماً برياً وحشوات جانبية ؛ و ٨٦ رشاشاً ؛ و ٨٥ كتلة من المتفجرات المستخدمة في التدمير ؛ و ١٥٠ كيلوغراماً من الشحنات الشديدة الانفجار (ت .ن . ت .) ؛ و ١٩٩ قنبلة يدوية ؛ وعشرات من البنادق من طراز كلاشنكوف وآلاف من طلقات الذخيرة .

وهذه ترسانة تبلغ من الضخامة حداً يكفي لتجهيز وحدة عسكرية كبيرة . ولم تكن ستستخدم في مهاجمة اسرائيل وقوات اسرائيل فحسب ، بل كان سيقتل بها بلا شك عدد كبير أيضاً من المدنيين اللبنانيين في الجنوب .

ويبدو أن حكومة لبنان قد آثرت أن تهاجم اسرائيل لقيامها بالدفاع عن قواتها لدى مغادرتها لبنان . كما أنها اعتادت أن تنحي باللائمة على اسرائيل في كل مرة يندلع فيها العنف في الداخل ، وهو عنف ليس له علاقة باسرائيل ولكنه يعكس مدى عجز الحكومة اللبنانية ذاتها عن إنفاذ القانون والنظام .

وسأغدو ممتناً إذا قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17008

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل طي هذا نص بلاغ اعتمده اليوم ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالحالة في المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، كما يشرفني أن أطلب تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البلاغ الذي اعتمده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ بشأن الحالة في المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان ، والبقاع الغربي ، وقضاء راشيا

١ - عقد مكتب التنسيق لبلدان حركة عدم الانحياز دورة عاجلة في نيويورك في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ للنظر في الحالة في المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان ، والبقاع الغربي ، وقضاء راشيا . واستمع المكتب إلى بيان أدلى به ممثل لبنان السيد رشيد فاخوري ، فيما يتعلق بالعمليات والممارسات التعسفية التي قامت بها اسرائيل مؤخراً ضد السكان المدنيين في الأراضي اللبنانية التي تحتلها اسرائيل . وأعرب المكتب عن قلقه الشديد إزاء الحالة المتدهورة التي تهدد السلم والأمن في المنطقة نتيجة لهذه الممارسات الاسرائيلية .

٢ - وأشار المكتب إلى الأحكام ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأكد على المبادىء الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[١٠] ، والالتزامات الناشئة عن الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧[٢٢] . وأدان المكتب الممارسات والتدابير الاسرائيلية ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان ، والبقاع الغربي ، وقضاء راشيا ، التي تشكل انتهاكاً لقواعد ومبادىء القانون الدولي ، ولاسيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

٣ - وأشار المكتب إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ [انظر S/15675] . وأعاد تأكيد البلاغ الختامي الذي اعتمده اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز لدى الدورة

الثامنة والثلاثين للجمعية العامة المنعقدة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [انظر S/16773] . ودعا المكتب مجلس الأمن إلى القيام على وجه الاستعجال بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان ، ولاسيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، لضمان انسحاب اسرائيل فوراً ودون شرط من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً . وكرر المكتب الإعراب عن تأييده لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته .

٤ - وأعرب المكتب عن تأييده للجهود التي تبذلها حكومة لبنان لبسط سلطتها على كامل إقليمها ، ولتصميمها على إعادة السلم والنظام في المناطق التي ستجلو عنها اسرائيل ، وعلى ضمان سلامة وأمن السكان المدنيين في تلك المناطق ، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات .

٥ - وأكد المكتب أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان ، والبقاع الغربي ، وقضاء راشيا ، وأن السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة باحترام وتعزيز أحكام الاتفاقية المذكورة وغيرها من قواعد القانون الدولي . وطلب أن تقوم اسرائيل ، وهي السلطة القائمة بالاحتلال ، بالكف فوراً عن ممارساتها التعسفية وغير المشروعة ضد السكان المدنيين في هذه المناطق ، بما يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة ولقواعد القانون الدولي الأخرى ، وبأن تقوم فوراً برفع جميع القيود والعقبات التي تحول دون استعادة الأحوال الطبيعية في المناطق الواقعة تحت احتلالها .

الوثيقة S/17009*

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص بلاغ اعتمده اليوم مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الحالة في جنوب افريقيا ، كما أتشرف بأن أطلب تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البلاغ الذي اعتمده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ بشأن الحالة في جنوب افريقيا

١ - في اجتماع عاجل عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ، نظر مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا والناجمة ، في جملة أمور ، عن القيام على نطاق واسع باقتلاع الأهالي الافريقيين الأصليين ونقلهم إلى أماكن أخرى ، وقتل المتظاهرين الافريقيين في كروسرودز وغيرها من الأماكن واعتقال بعض قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة وتوجيه تهمة « الخيانة العظمى » إليهم .

٢ - وأدان المكتب بقوة نظام بريتوريا بسبب القتل العمد ، مع سبق الإصرار ، للرجال والنساء والأطفال الأبرياء والعزّل الذين كانوا يحتجون على نقلهم قسراً من كروسرودز وأماكن أخرى لإعادة توطينهم . وطالب المكتب بأن تضع بريتوريا حداً ، على الفور وبلا شرط ، للسياسة التي تتبعها والمتمثلة في اقتلاع الأهالي الافريقيين الأصليين من ديارهم ونفيهم في البانتوستانات المقامة بصورة مصطنعة .

٣ - وأدان المكتب بقوة أيضاً نظام جنوب افريقيا العنصري للاعتقالات التعسفية لأعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة وغيرها من المنظمات الجماهيرية المعارضة لنظام الفصل العنصري . وأعرب عن سخطه الشديد لتوجيه تهمة « الخيانة العظمى » إلى السيدة البرتينا سيسولو ، والسادة أرشي غوميدي ، وجورج سيوبيرشاد ، و م . ج . نايدو ، والقس فرانك شيكانا ، والبروفيسور اسماعيل محمد ، والسادة ميوا رامفوبن ، وقاسم سالوجي ، وبول دافيد ، وايسوب جاسيت ، وكيرتس نكوندو ، وأوبري موكوينا ، وثومازيل كوينا ، وسيسا نجيكيلانا ، وسام كيكايين ، وايزاك نغكوبو ، من المسؤولين في الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وغيرهم من المعارضين البارزين للفصل العنصري ، وذلك بسبب اشتراكهم في الحملة غير المتسمة بالعنف من أجل إقامة دولة متحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا ، وطالب بسحب تلك الاتهامات والإفراج عن المعتقلين فوراً وبلا شرط . كما أعاد المكتب تأكيد نداءاته السابقة الفرعية إلى الإفراج فوراً وبلا شرط عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، بما فيهم نلسون مانديلا .

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/164-S/17009 .

٤ - ولاحظ المكتب أن عمليات القتل والاعتقالات التي جرت في الآونة الأخيرة على نطاق واسع تتمشى مع المحاولات المنتظمة التي يقوم بها نظام بريتوريا لزيادة ترسيخ أقدام نظام الفصل العنصري البغيض وتقدم دليلاً ، إن كانت هناك حاجة إلى دليل حقاً ، على أن ما يسمى بالإصلاحات التي يبحثها النظام العنصري لا تعدو أن تكون حملة خداع منسقة . وأعرب المكتب عن اعتقاده بأن تمادي دولة الفصل العنصري في تكثيف القمع العنيف ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد والمحروم يبرر كذلك مشروعية كفاحه بكل ما أوتي من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح .

٥ - ورحب المكتب بالمقاومة الموحدة الهائلة من جانب شعب جنوب افريقيا المضطهد ضد نظام الفصل العنصري وأثنى على ذلك . وأكد من جديد مشروعية كفاحه من أجل إقامة دولة متحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا .

٦ - وأعرب المكتب عن إعجابه بقيام نلسون مانديلا برفض العرض الذي تقدم به النظام العنصري للإفراج عنه بشروط ، والذي استهدف تمزيق الكفاح ضد الفصل العنصري وزيادة ترسيخ أقدام حكم الأقلية العنصرية .

٧ - وإذ أشار المكتب إلى قرارات مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) و ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٨٤) فضلاً عن القرارات الأخرى ذات الصلة ، حث المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ تلك القرارات ولمعالجة الحالة الخطيرة الراهنة في جنوب افريقيا بفعالية ، عن طريق فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٨ - ولاحظ المكتب مع التقدير تزايد الحملة العامة الدولية لمناهضة الفصل العنصري وتأييداً لوقف الاستثمارات ، وغيرها من التدابير الرامية إلى عزل نظام جنوب افريقيا العنصري ، الأمر الذي يتسق مع قرارات ومقررات الأمم المتحدة وإعلانات حركة عدم الانحياز . وأعرب المكتب عن تشجيعه ودعمه الكاملين لتلك الحملة وناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة أن تفعل ذلك .

الوثيقة S/17010*

رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16898] ، يشرفني أن أبعث لكم طي هذا معلومات إضافية عن الحالة الراهنة في كمبوتشيا ، وهي عبارة عن مقتطفات من توجيهات القيادة العليا للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية إلى جميع الوحدات العسكرية على جميع الجبهات في كمبوتشيا ، في ٢٨ شباط/فبراير ، مع الخريطة المرفقة .

وسأكون بالغ الامتنان لو قمتم بتعميم هذا النص والخريطة المرفقة بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الحالة في كمبوتشيا الديمقراطية في نهاية شباط/فبراير ١٩٨٥ ، مقتطفات من توجيهات القيادة العليا للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية إلى جميع الوحدات العسكرية على جميع الجبهات في كمبوتشيا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥

أولاً - تنبغي الإشارة إلى أن ساحة القتال في كمبوتشيا بوجه عام مقسمة إلى ثلاث مناطق قتال رئيسية هي : منطقة القتال الأولى ، وتشمل جميع المقاطعات المتاخمة لبحيرة تونلي ساب ؛ ومنطقة القتال الثانية ، وتتألف من المنطقة الواقعة على الحدود الغربية ؛ أما الجزء الباقي من البلد فيشكل منطقة القتال الثالثة .

وفي مناطق القتال الثلاث هذه ، تتعاون وحدات الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في قتالها ضد المعتدين الفييتناميين بغرض شل حركة قوات العدو في جميع أنحاء البلد ، والقضاء على قواته المحاربة ، وتقويض الجهاز الإداري الفييتنامي أو القضاء عليه ، وكسب الجيش العميل إلى

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/166-S/17010 .

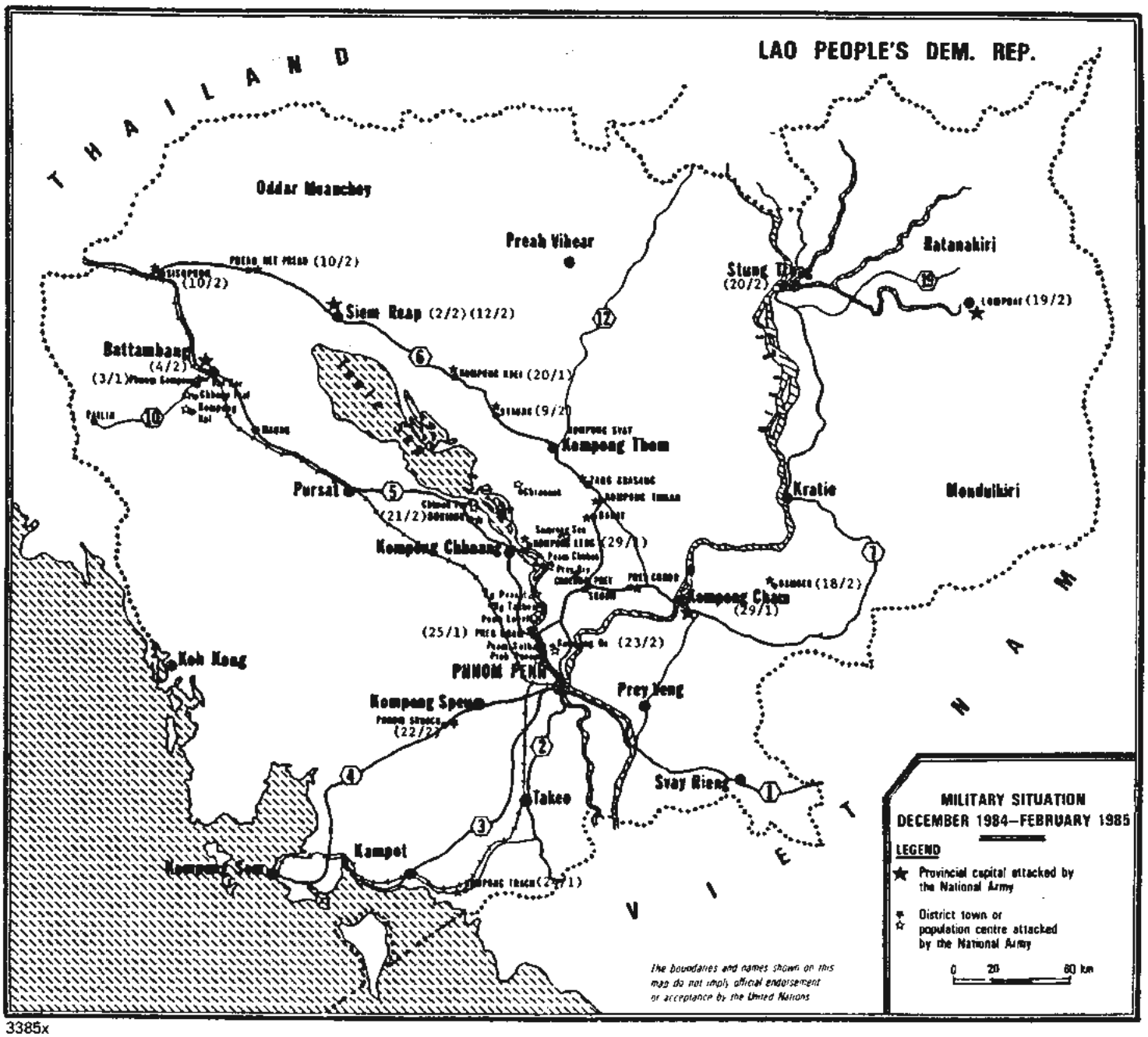

3385x

صفها أو تمزيق صفوفه ، وشن الهجمات على خطوط الإمداد الصغيرة أو الكبيرة التابعة للعدو . تلك هي الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها وفقاً للتكتيك الذي نسير عليه وهو تكتيك « القتال ذو الأهداف الخمسة » .

ثانياً ـ ويمكن إيجاز الحالة العسكرية الراهنة في مناطق القتال الثلاث هذه على النحو التالي :

(أ) في منطقة القتال الثالثة ، شن الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية حرب مغاورين ، ونفذ تكتيك « القتال ذو الأهداف الخمسة » على نحو أفضل مما حدث أثناء فصل الجفاف السادس . ولاسيما في هجماته على الجهاز الإداري الفيتنامي على مستوى الكومينات ، وفي هجماته لقطع خطوط السكك الحديدية أو على المعاقل الفيتنامية الصغيرة أو الكبيرة ، أو في عمليات التطهير على نطاق صغير أو متوسط ضد الفيتناميين . ويجب أن يطور على نحو أكبر هذا القتال الذي يقوم به المغاورون وكذلك تكتيك « القتال ذو الأهداف الخمسة » .

(ب) وفي منطقة القتال الأولى ، ضاعف الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية من نشاطه في محاربة العدو وفقاً لتكتيك « القتال ذو الأهداف الخمسة » . وتغلغل بشكل أكثر عمقاً تجاه العاصمة بنوه بنه . وأثناء فصل الجفاف الحالي ، قام جيشنا على نحو جيد بتنفيذ تكتيك « القتال ذو الأهداف الخمسة » في المناطق الواقعة شمال وجنوب بحيرة تونلي ساب . وعلى سبيل المثال ، فإن الهجمات اليومية التي قام بها لقطع خط السكة الحديدية بين بنوه بنه وباتامبانغ ، ولتدمير الجهاز الإداري

الفييتنامي على مستوى الكوميونات ، وعلى وجه الخصوص الهجمات التي قام بها لمحو القوات الفييتنامية ، وقعت في المناطق التالية :

- في مناطق كومبونغ سفاي وسانتوك وباراي (مقاطعة كومبونغ ثوم) :

- في منطقتي برى شور وشونغ برى (مقاطعة كومبونغ شام) :

- في كومبونغ بانغ ، وكومبونغ لينغ ، وكومبونغ ثكوف ، وبيم شكوك ، وكومبونغ براسات ، وكومبونغ تاشيث ، وبرى كراي ، وسام رونغ سن ، وشرانوك ، وشنوك ترو ، وبوروبور ، وبات سانداي ، ومنطقة بيم لوفيك (مقاطعة كومبونغ شنانغ) :

- في منطقة بريك كدام ، وكوه شن ، وكومبونغ أوس ، وبيم سيتا ، والمركز السكاني لبريك نيو الواقع على بعد ١٢ كيلومتراً من العاصمة بنوم بنه (مقاطعة كاندال) :

- وكذلك في المدن الواقعة في الأقاليم أو المقاطعات الأخرى مثل مدينة سييم ريب ، وستونغ ، وكومبونغ كداي ، وتانغ كراسانغ ، وكومبونغ تمار ، ومدينة باتامبانغ ، وشوب ، وبرياه ميت برياه ، وسيسوفون ، وكومبونغ كول ، ونوم سامبيو ، وباتان ، وشيو تيال ، وفات كور ، وغيرها .

وفي مقاطعات كومبونغ شام ، وكراتي ، وستونغ ترينغ ، وراتانا كيري ، ومونديول كيري ، وبرى فينغ ، وسفاي رينغ (في المنطقتين الشمالية الشرقية والشرقية ، وهما المنطقتان المناخمتان لفييت نام) حاربت وحدات المغاورين التابعة لنا بكفاءة أكثر من أي وقت مضى ، الأمر الذي تشهد عليه الهجمات التي شنوها على العاصمة الإقليمية راتانا كيري وعلى مدينة دامبر الواقعة في مقاطعة كومبونغ شام .

وفي مقاطعة كامبوت وحول الميناء البحري في كومبونغ سوم ، شن الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية هجوماً على مدينة كومبونغ تراش ، وقام بقطع خط السكة الحديدية ما بين بنوم بنه وكومبونغ سوم في مئات الأماكن كل شهر . وقد تسببت جميع هذه الهجمات في خلق صعوبات متزايدة للعدو الفييتنامي في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية إذ جرى تمزيق جهازه الإداري في كثير من المناطق .

وفي الأماكن التي هاجم فيها الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية العدو في عمق الأراضي الكمبوتشية ، قام أيضاً بتحرير السكان من نير المعتدين . ورحب السكان بجيش كمبوتشيا الوطني وأشادوا به ، وأصبح الجيش بذلك قادراً على توسيع مناطق حرب المغاورين ، وقواعد المغاورين ، والمناطق المحررة ، وكذلك على التوسع في تعبئة القوات الشعبية . وقد أصبحت هذه القوات أكبر حجماً وأكثر قوة وأفضل تنظيماً للقتال ضد المعتدين الفييتناميين .

ويجب أن نواصل قتال العدو الفييتنامي وفقاً لتكتيك « القتال ذو الأهداف الخمسة » على نحو أكثر نشاطاً ومبادرات جديدة في منطقة القتال الأولى .

٣ - وفي منطقة القتال الثانية ، قام العدو الفييتنامي ، منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وحتى الآن ، بحشد قواته من شرق ووسط كمبوتشيا ، وإرسال تعزيزات جديدة من فييت نام للقتال ضد الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في غربي كمبوتشيا .

وتتمثل أهدافه فيما يلي :

' ١ ' القضاء على قادة جبهتنا ؛

' ٢ ' تدمير مستودعاتنا ؛

' ٣ ' قطع خطوط إمداداتنا ؛

' ٤ ' القضاء على قواتنا المسلحة .

بيد أنه أخفق كلية في تحقيق هذه الأهداف . وعلى الرغم من أنه نال منا بعض الأراضي ،

' ١ ' لايزال قادة جبهتنا مسيطرين على ساحة المعركة ؛

' ٢ ' تمت حماية مستودعاتنا بصورة أساسية ؛

' ٣ ' تمت المحافظة على خطوط إمداداتنا بصورة أساسية ؛

' ٤ ' تمكنا من المحافظة على قواتنا العسكرية في منطقة القتال الثالثة ، ومنطقة القتال الأولى وكذلك في منطقة القتال الثانية ، ومن شن هجمات مستمرة ضد العدو الفييتنامي .

وخلافاً لما توقعه العدو الفييتنامي الذي حشد قوات على نطاق واسع وأرسلها إلى منطقة القتال الثانية ، تعجز هذه القوات عن التقدم الآن في منطقة القتال الثانية هذه بسبب الهجمات التي يشنها الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية لإنهاك هذه القوات والقضاء عليها . وتكبد العدو في كل جبهة من هذه الجبهات آلاف القتلى أو الجرحى بين قواته الاقتحامية مثل القوات الخاصة ألف - ٥ أو القوات التي أرسلت سراً من شمال فييت نام .

ونتيجة لذلك ، أرسل الفييتناميون عدداً كبيراً من الجنود وكمية ضخمة من العتاد الحربي إلى غربي كمبوتشيا ، ولكنهم تكبدوا خسائر فادحة :

- فقد قتل ما يتراوح ما بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ من الجنود الفييتناميين في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى أواخر شباط/فبراير ١٩٨٥ :

- ومن الناحية السياسية ، فإنهم يدّعون بأنهم حققوا مكاسب إلى حد ما ولكنهم في الواقع أصيبوا بنكسات . وأدانهم الرأي العام العالمي بصورة متزايدة وقاطعة ، وأصبح أكثر إدراكاً لحقيقة طبيعتهم كدعاة حرب يرمون إلى العدوان والتوسع ، ويسمحون للاتحاد السوفياتي بإقامة قواعد عسكرية في فييت نام من أجل العدوان والتوسع ، وبذلك يهددون جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادىء .

وإذا استمرت القوات الفييتنامية في القتال ضد قواتنا في منطقة القتال الثانية ، فلن يكون الوقت في صالحها وستزداد حالتها سوءا . فمن ناحية ، تعتبر هذه القوات هدفاً يتعرض يومياً لهجمات الاستنزاف التي يشنها الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية . ومن ناحية أخرى ، يواجه الفييتناميون صعوبات متزايدة في نقل الإمدادات إلى قواتهم في منطقة القتال الثانية هذه ولاسيما في موسم الأمطار .

وفي ظل هذه الظروف العسكرية ، نرى أن الحالة مواتية بالنسبة لنا وغير مواتية بالنسبة للجيش الفييتنامي .

وبعد شهرين فقط من الآن ، سيبدأ فصل الرياح الموسمية في غربي كمبوتشيا مصحوباً بوجه خاص بأمطار غزيرة في منطقتي الجبال والغابات . وسيتعين على العدو الفييتنامي أن يواجه قدراً أكبر من الصعوبات المتزايدة ، وستتاح لنا إمكانيات أكثر لمقاتلة المعتدين الفييتناميين وفق أسلوبنا في حرب المقاومين ووفق تكتيك « القتال ذو الأهداف المحمية » .

هذا هو وصف لتطور الحالة العسكرية في الوقت الراهن ، في نهاية موسم الجفاف السابع هذا وفي موسم الأمطار السابع المقبل .

الوثيقة S/17012*

رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف ، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية في الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ، بأن أطلب تعميم الرسالة المرفقة الموجهة من زهدي لبيب ترزي مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة والمؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) حسين س . الألفي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لليمن الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

طلب إليّ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أن أوجه عاجل انتباهكم لما يلي :

في مساء يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بتطويق بلدة سعير الفلسطينية في منطقة الخليل . وارتكبت هذه القوات أعمالاً فاشية وهمجية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ، مستخدمة في ذلك الهراوات ومؤخرات البنادق ، مما أدى إلى إصابة ٣٠ شخصاً بجروح بالغة . كما اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلية عدة مساكن فلسطينية حيث ألحقت بها الدمار والخراب .

وقد فرض حظر للتجول ، وأعلن أن المنطقة أصبحت منطقة عسكرية اسرائيلية . ونتيجة لحظر التجول تعذر نقل المدنيين الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح بالغة أثناء الهجوم الاسرائيلي ، إلى المستشفيات .

واستخدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية أحد البلدوزورات في إزالة منزلين فلسطينيين في سعير . وألقي القبض على عدد من الفلسطينيين واقتيدوا لاستجوابهم .

وقد علم أن الطلب الداعي إلى قيام وفد من الصليب الأحمر بزيارة المنطقة لم يلبّ بسبب رفض السلطات العسكرية الاسرائيلية لذلك .

وبتوجيه انتباهكم لهذه الحالة المتفجرة بشكل خطير ، فإننا نهيب مرة أخرى بالأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها كاملة إزاء القرارات الداعية إلى توفير قدر كاف من الحماية لضمان سلامة الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، وأمنهم وحقوقهم الإنسانية والقانونية ، ونود أن نشير ، في هذا الصدد ، إلى قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٩ طاء ، الذي حث الأمين العام على : « ... أن يتخذ تدابير فعّالة لضمان سلامة اللاجئين الفلسطينيين وأمنهم وحقوقهم القانونية والإنسانية في جميع الأراضي الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي » .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/167-S/17012 .

الوثيقة S/17013

بوركينا فاصو ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، مدغشقر ، مصر ، الهند : مشروع قرار

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراراته ٤٧٣ (١٩٨٠) و ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٨٤) التي طالب فيها ، في جملة أمور ، بوقف اقتلاع السكان الافريقيين الأصليين ونقلهم إلى أماكن أخرى وتجريدهم من جنسيتهم ،

وإذ يلاحظ بقلق شديد تفاقم الحالة في جنوب افريقيا نتيجة لتكرار قتل المعارضين العزّل للفصل العنصري في مختلف المدن في جميع أنحاء جنوب افريقيا ، وفي الآونة الأخيرة ، قتل المتظاهرين الافريقيين ضد عمليات النقل القسري للسكان من كروسرودز ،

وإذ يساوره شديد القلق للاعتقالات التعسفية لأعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة وغيرها من المنظمات الجماهيرية المعارضة لنظام الفصل العنصري ،

وإذ يساوره بالغ القلق لتوجيه تهم « الخيانة العظمى » للسيدة البرتينا سيسولو والسيد أرشي غوسيدي والسيد جورج سيوبيرشاد والسيد م . ج . نايدو والقس فرانك شيكانا والبروفيسور اسماعيل محمد والسيد ميرا رامغوبن والسيد قاسم سالوجي والسيد بول دافيد والسيد ايسوب جاسيت والسيد كيرتس نكوندو والسيد اوبري موكوينا والسيد ثومازيل كويتا والسيد سيسا نجيكيلانا والسيد سام كيكاين والسيد ايزاك تفكوبو ، وهم من مسؤولي الجبهة الديمقراطية المتحدة والمعارضين الآخرين للفصل العنصري ، لاشتراكهم في الحملة المسالمة من أجل أن تكون جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية ،

وإذ يدرك أن حملة الخداع المنسقة التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية عن طريق ما يسمى بالإصلاحات ، تواكبها عمليات قمع مكثفة وتوجيه تهم « الخيانة العظمى » لزعماء معارضي الفصل العنصري ، ليست سوى محاولة لزيادة ترسيخ حكم الأقلية العنصرية ،

وإذ يساوره القلق لأن من شأن استمرار تكثيف القمع العنيف الذي تمارسه دولة الفصل العنصري ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد والمحروم أن يؤدي إلى زيادة تقويض إمكانيات التوصل إلى حل سلمي للنزاع في جنوب افريقيا ،

وإذ تقلقه السياسة التي تتبعها جنوب افريقيا العنصرية والمتمثلة في اقتلاع ثلاثة ملايين ونصف المليون حتى الآن من السكان الافريقيين الأصليين وتجريدهم من جنسيتهم وحرمانهم من ممتلكاتهم ، مما يعمل على تضخم أعداد الملايين الآخرين الذين قُضي عليهم فعلاً بالبطالة والجوع الدائمين ،

وإذ يلاحظ مع السخط أن سياسة إقامة البانتوستانات التي تتبعها جنوب افريقيا ترمي أيضاً إلى إقامة قواعد داخلية لإذكاء النزاع القائم بين الأشقاء ،

١ - يدين بقوة نظام بريتوريا لقتله عمداً السكان الافريقيين العزّل الذين يحتجون على نقلهم قسراً من كروسرودز وغيرها من الأماكن ؛

٢ - يدين بقوة اعتقال نظام بريتوريا تعسفياً لأعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة وغيرها من المنظمات الجماهيرية المعارضة لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ؛

٣ - يدعو نظام بريتوريا إلى الإفراج بلا شروط وعلى الفور عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، بما فيهم نلسون مانديلا وسائر الزعماء السود الذين يجب عليه التعامل معهم في أية مناقشة بنّاءة بشأن مستقبل البلد ؛

٤ - يطلب أيضاً إلى نظام بريتوريا أن يسحب تهم « الخيانة العظمى » الموجهة إلى مسؤولي الجبهة الديمقراطية المتحدة ويطالب بالإفراج عنهم فوراً ودون شرط ؛

٥ - يشيد بالمقاومة المتحدة الهائلة التي يمارسها شعب جنوب افريقيا المضطهد ضد نظام الفصل العنصري ويعيد تأكيد شرعية كفاح هذا الشعب من أجل أن تكون جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية ؛

٦ - يرجو من الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ القرار الحالي ؛

٧ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .

الوثيقة S/17014*

تقرير من الأمين العام

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٥]

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالقرار ٤٩/٣٩ دال المتعلق بمسألة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وفيما يلي نص منطوق ذلك القرار :

« إن الجمعية العامة ،

« ١ - تحيط علماً بتقريري الأمين العام [S/16409 و Add. 1 المؤرختان في ١٣ آذار/مارس و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤] ؛

« ٢ - تؤكد من جديد تأييدها للدعوة إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ؛

« ٣ - تعرب عن أسفها للرد السلبي من جانب الحكومتين ، وتطلب إليهما إعادة النظر في موقفهما من المؤتمر ؛

« ٤ - تحث جميع الحكومات على أن تبذل جهوداً بناءة إضافية وعلى أن تقوي إرادتها السياسية لعقد المؤتمر دون تأخير وتحقيق أهدافه السلمية ؛

« ٥ - ترجو من الأمين العام أن يواصل جهوده ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، بغية عقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ؛

« ٦ - تقرر أن تقوم في دورتها الأربعين بالنظر في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار الحالي » .

٢ - وتلبية لذلك الطلب وجّه الأمين العام ، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن :

« يشرفني أن أشير إلى القرار ٤٩/٣٩ دال الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . ومرفق نص القرار .

« وكما تعلمون ، فقد أثارت الجمعية العامة هذه المسألة لأول مرة في دورتها الثامنة والثلاثين ، حين اتخذت القرار ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . ويرد في تقريريّ المؤرخين في ١٣ آذار/مارس و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن [S/16409 و Add. 1] وصف للأنشطة التي اضطلعت بها عملاً بهذا القرار ، بما في ذلك المشاورات التي أجريتها مع مجلس الأمن .

« ومن الجدير بالذكر أيضاً ، أنني قمت في تقريري المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ بشأن الحالة في الشرق الأوسط [S/16792 ، الفقرات ٤٠ إلى ٤٩] ، باستعراض الجهود التي بذلتها فيما يتصل بالمؤتمر المقترح ، والصعوبات التي صادفتها كما قدمت تعليقاً على نهج ممكن لمؤتمر سلام معني بالشرق الأوسط يمكن تنظيمه في إطار البحث عن تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي .

« وبعد النظر في تقريريّ المؤرخين في ١٣ آذار/مارس و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ اتخذت الجمعية العامة قرارها ٤٩/٣٩ دال ، وفيه ترجو من الأمين العام أن يواصل ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، جهوده بغية عقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

« وأنني إذ أضع في الاعتبار الجهود التي بذلت في العام الماضي ، والصعوبات التي ووجهت ، أرى أنه ينبغي لي ، كخطوة أولى ، أن ألتمس آراء مجلس الأمن بشأن الإجراء الذي يتوجب اتخاذه لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٩/٣٩ دال . وفي ضوء مسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب ذلك القرار ، فإنني أمل أن تنقل إليّ آراء مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ١ آذار/مارس ١٩٨٥ .

« وسأغدو ممتناً لو قمتم بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة » .

٣ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أرسل رئيس مجلس الأمن الرد التالي :

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/168-S/17014 .

« أتشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، بشأن مسألة الدعوة إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، والتي أشرتم فيها إلى أنكم ترون من الضروري البدء بطلب آراء مجلس الأمن بخصوص الإجراء الذي يتعين اتخاذه لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٩/٣٩ دال ، المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

« وقد أشرتم أيضاً إلى الأنشطة التي اضطلعتم بها في سنة ١٩٨٤ والتي أوردتم وصفاً لها في تقاريركم المؤرخة في ١٣ آذار/مارس و ١٣ أيلول/سبتمبر و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وبيّنتم ما صودف من صعاب .

« وبناءً على طلبكم توجيه عناية مجلس الأمن إلى هذا الموضوع ، قام رئيس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير باستشارة أعضاء المجلس لمعرفة وجهات نظرهم وإبلاغكم بها قبل ١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، كما طلب . وبعد حصوله على موافقة أعضاء مجلس الأمن أثناء المشاورات التي جرت في ١٥ كانون الثاني/يناير ، قام في الأيام التالية بإجراء محادثات ثنائية مع كل عضو من أعضاء المجلس . وبصفتي رئيساً للمجلس لشهر شباط/فبراير سرت بالعملية قدماً وأتممت مشاوراتي مع أعضاء مجلس الأمن جميعاً .

« وقد اتضح من هذه المشاورات أن جميع الأعضاء تقريباً يؤيدون مبدأ عقد مثل هذا المؤتمر . ويرى عدة أعضاء أنه ينبغي أن يعقد في أبكر وقت ممكن ؛ ويرى البعض الآخر أن الشروط التي ستتيح عقد مثل هذا المؤتمر لم تتحقق بعد .

« وفي هذا السياق ، فإن أعضاء المجلس يدعون الأمين العام إلى مواصلة المشاورات حول الموضوع بأية طريقة يراها مناسبة في ضوء قرار الجمعية العامة ٤٩/٣٩ دال » .

٤ - وقد أحاط الأمين العام بالآراء التي نقلها إليه رئيس مجلس الأمن ، ويعتزم مواصلة مشاوراته حول هذا الموضوع ، وسيحيط الجمعية العامة ومجلس الأمن علماً بأية تطورات جديدة تحدث في هذا الشأن .

الوثيقة S/17015*

رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ [S/16965] ، أتشرف بتوجيه انتباهكم إلى الأعمال العدوانية الأخيرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفييتنامية الموجودة في كمبوتشيا ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، وهي كما يلي :

١ - في الساعة ٣/٠٠ من يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أطلقت القوات الفييتنامية قذائف مدفعية على مراكز المراقبة العسكرية التايلندية الواقعة على التل ٣٤٧ جنوب شرقي منطقة بان كروات بمقاطعة بوريراء ، على مسافة ١١ كيلومتراً تقريباً داخل تايلند من الحدود التايلندية الكمبوتشية . وقد أسفر ذلك ، عن مقتل ثلاثة جنود تايلنديين وإصابة عدة جنود آخرين بجراح خطيرة .

٢ - وفي الساعة ٧/٠٠ من يوم ١ آذار/مارس ، أطلقت القوات الفييتنامية ١٤ دفعة من قذائف المدفعية سقطت داخل الأراضي التايلندية شمال شرقي بان نونغ ساميت ، في منطقة تا فرايا ، بمقاطعة براتشينبوري ، على مسافة ٣,٥ من الكيلومترات من الحدود التايلندية الكمبوتشية .

٣ - وفي الساعة ١٠/١٥ من يوم ٤ آذار/مارس ، اشتبكت القوات التايلندية مع القوات الفييتنامية داخل أراضي تايلند جنوب غربيّ منطقة ارانيابراتيت ، بمقاطعة براتشينبوري ، على مسافة حوالي ٢٠٠ متر من الحدود التايلندية الكمبوتشية . وقد أسفر ذلك عن إصابة جندي تايلندي بجراح خطيرة .

٤ - وفي الساعة ٥/٠٠ من يوم ٥ آذار/مارس ، تحركت كتيبتان فييتناميتان (ما يتراوح بين نحو ٨٠٠ و ١٠٠٠ جندي) إلى داخل أراضي تايلند في مقاطعة سورين ، على مسافة تتراوح

* عممت تحت الرمز المزدوج A 40 169-S 17015 .

بين كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات تقريباً من الحدود التايلندية الكمبوتشية ، وشنت هجمات ضد المواقع التايلندية عند التلال ٣٦١ و ٤٠٠ و ٤٢٤ . وفي بادىء الأمر ، تمكنت القوات الفييتنامية المتفوقة من حيث العدد ، من احتلال أجزاء من التل ٣٦١ وتسببت في مقتل ٧ جنود تايلنديين (ضابطان وخمسة من ضباط الصف) ، وإصابة ٣٤ جندياً بجراح ، وفقد ٣ جنود . وفي الساعة ١٣/٠٠ من يوم ٦ آذار/مارس ، قامت القوات التايلندية بطرد القوات الفييتنامية من التل ٣٦١ ، وألحقت بالمعتدين خسائر فادحة .

وتود الحكومة التايلندية الملكية أن توجه انتباهكم إلى تكرار الأعمال المتعمدة دون سابق استفزاز والبالغة الفظاعة التي ترتكبها فييت نام انتهاكاً لسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية . وما الغزوة الأخيرة التي شنتها القوات الفييتنامية في تايلند ، والتي أسفرت عن مقتل مدنيين وجنود تايلنديين أبرياء بصورة وحشية وعشوائية ، إلا انتهاك صارخ آخر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان الأساسية للمدنيين الأبرياء .

وتدين الحكومة التايلندية الملكية أعمال العدوان وعمليات القتل العشوائي هذه التي ترتكبها فييت نام وتطالب بأن توقف تلك الأخيرة على الفور أعمالها العدوانية ضد تايلند .

وتؤكد الحكومة التايلندية الملكية من جديد حقها في صون سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وصون أرواح وممتلكات شعب تايلند بجميع الوسائل . ولن تسمح الحكومة التايلندية الملكية بأعمال العدوان التي ترتكبها فييت نام ، والتي يجب أن تتحمل الحكومة الفييتنامية المسؤولية الكاملة عما يترتب عليها من عواقب .

وأتشرف بأن أطلب تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17016

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

لي الشرف أن أرسل لكم نص الرسالة الموجهة إليكم من السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية بشأن الرسالة التي أرسلتموها إلى السيد رئيس الجمهورية العراقية .

أرجو منكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية

اطلعت على الرسالة التي وجهتموها اليوم إلى السيد رئيس الجمهورية العراقية . وأود أن أبيّن لكم أن الأهداف التي قصفتها الطائرات العراقية يوم ٤ آذار/مارس ليست من الأهداف المشمولة بالاتفاق الذي جرى تحت رعايتكم بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر *S/16609* و *S/16610*] ولو كانت كذلك لكانت السلطات الايرانية طلبت من بعثة الأمم المتحدة المختصة بالتحقيق في هذه القضايا زيارة المنطقة والكشف عن طبيعة تلك الأهداف .

أمـا القصف الايراني المتعمد لمدينة البصرة الذي جرى يوم أمس ٥ آذار/مارس فإنه خرق فاضح ومتعمد للاتفاق . فالبصـرة هي مدينة ومركز سكاني صرف . وأعتقد أن سيادتكم لا يمكن أن تغفلوا هذه الحقائق عند النظر في الموقف .

إن العـراق قد التزم بكل إخلاص باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وإننا نأمـل اتخاذ الإجراءات الفعّـالة من جانبكم لجعل ايران تلتزم بتعهداتها بموجب الاتفاق المذكور .

وأود أن أخبركـم بأننا قد طلبنا منذ يوم أمس من بعثتـكم المتواجدة في العـراق زيارة مدينة البصرة والـكشف عن جرائـم القصف الايراني . وحتى ساعـة إعداد هذه المذكرة لم تتحـرك البعثـة باتجاه البصرة . ووفقاً للاتصـالات التـي أجريناهـا مع الأمانـة العامة للأمم المتحدة فإن السـلطات الايرانية هي التـي تعرقل مهمـة البعثة المذكورة .

أرجـو منكم اتخاذ التدابير الفعّـالة والعاجلة كـي تؤدي البعثة المذكورة واجبها وفقاً لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

(توقيع) طارق عـزيز
نائب رئيس الوزراء
ووزير خارجية الجمهورية العراقية

الوثيقـة S/17017

رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشـرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص رسالة من السـيد علي أكبر ولايـاتـي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، نيابة عن حجـة الإسـلام خامينئـي ، رئيس جمهورية ايران الإسلامية ، رداً على نداء السيد الأمين العـام المؤرخ في ٦ آذار/مـارس ١٩٨٥ فيما يتعلق بحالة الالتزام الذي تعهدت به حكومتا جمهورية ايران الإسلامية والعراق في ١٢ حزيران/يونيـه ١٩٨٤ . وسيـكون من دواعـي تقديرنا الشديد أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيـد رجائـي خراسـاني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسـلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايـران الإسلامية

لقـد لجأ النظام العراقي الصهيوني باستمـرار ، منـذ بدايـة حربـه المفروضة ، ومن أجـل تحقيـق أهدافـه التوسعيـة ، إلى ارتكاب أبشع الجرائم اللاإنسانية ، بما في ذلك الانتهاكات المتكررة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، جميعها . ولقـد قام النظام العراقي ، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة[١٠] ، بالهجوم على المناطق المدنية غـير العسكريـة ، وبقتـل النسـاء والرجـال والشيوخ والأطفال ، سواء قبل أو بعد اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] . وفي هذا الصدد ، فقد وجّـه انتباهكم ، وكذلك انتباه بعثة الأمم المتحـدة ، الموجودة في ايران ، إلى أكثر من مائـة حالة من الهجمات العراقية المتعمدة على المناطق المدنية ، بما يشكل انتهاكاً للاتفاق .

وقـد أكدت الأمم المتحدة الهجمات العراقيـة المتعمـدة على المناطق المدنية في جمهورية ايران الإسلامية (برديه ، الدهلاويه ، علوانه) ودعمتها بالوثائق في الوثيقـة S/16987 . بيد أن النظام العراقي ، كي يخفي انتهاكه الصريح لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، اتهـم جمهورية ايران الإسلامية بالقيام ، على حد زعمه ، بمهاجمة الأحياء غير العسكرية في العـراق في أربع مناسبات مختلفة . ولم تتردد جمهورية ايران الإسلامية في منح الموافقة الأمنية لبعثة الأمم المتحدة كي تقوم بالتحقيق في المزاعم العراقية في هذه الحـالات الأربـع جميعها . وفي حالتين من هذه الحالات ، سحـب النظام العراقي طلبه بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة ، الموجودة في بغـداد ، بالتحقيق في الهجمات الايرانية المزعومة ، وفي الحالتين الأخريين ، رفضت بعثـة الأمم المتحدة المزاعـم العراقيـة ، بعـد أن قامـت بالتحقيق فيها ، حسبما هو مسجل في الوثيقة S/16750 المؤرخة في ١٩ أيلول/سـبتمبـر ١٩٨٤ والوثيقـة S/16920 المؤرخـة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

ونظراً لما قدمته بعثة الأمم المتحدة ، الموجودة في طهران وبغداد ، من تأكيدات فيما يتعلق بالهجمات العراقية على المناطق المدنية في جمهورية ايران الإسلامية ، ونظراً لرفضها الاتهامات العراقية الزائفة فيما يتعلق بالهجمات المزعومة على الأحياء العراقية غير العسكرية ، فإن نظام بغداد الإجرامي ، لكي يسترخزيه على الصعيد الدولي ، قام في الأيام القليلة الأخيرة ، وبأعذار مختلفة ، بتكثيف هجماته الشديدة ضد المناطق المدنية في جمهورية ايران الإسلامية . وعلى سبيل المثال ، فقد تعرضت مدينتا الأحواز وبوشهر السكنيتين ، في ٤ آذار/مارس ، لهجمات جوية عنيفة استخدمت فيها القذائف ، وأسفرت عن خسائر بشرية فادحة وأضرار مادية كبيرة . وبصرف النظر عن حدوث أو تكرار حدوث هذا النوع من الهجوم الإجرامي ، فإن جمهورية ايران الإسلامية ، أملاً منها في أن تقوم المنظمات الدولية ببعض التدابير الفعّالة لوقف الهجمات العراقية الوحشية على المناطق المدنية ، ولكي تحافظ على روح اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، واصلت الامتناع عن القيام بعمليات انتقامية .

ونظراً لعدم القيام بأي عمل من جانب المنظمات الدولية ، فإن جمهورية ايران الإسلامية ، بعد انقضاء فترة إنذار مدتها ٢٤ ساعة ، اضطرت إلى القيام ببعض الأعمال المقيدة ، على أساس محدود ، لتحذير النظام الإجرامي ، ولا لشيء إلا لوضع حد للهجمات العراقية المستمرة التي تستهدف قتل المدنيين .

وعلى الرغم من ندائكم فيما يتعلق باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، فإن نظام العراق الداعي إلى الحرب ، في الوقت الذي يهدد فيه بشن هجوم على ثلاثين مدينة من مدن جمهورية ايران الإسلامية ، استهدف مدن ديزفول ، وعبدان ، وسربول ذهب ، ومسجد سليمان ، بهجمات جوية بالقذائف .

وتسببت هذه الهجمات الوحشية في خسائر مدنية فادحة وأضرار مادية جسيمة . والنظام الإجرامي العراقي مصمم على الاستمرار في اعتداءاته الوحشية على مدن جمهورية ايران الإسلامية .

وفي ضوء ما تقدم ، فإننا نوجه انتباهكم إلى أن جمهورية ايران الإسلامية ، منذ بداية هذه الحرب المفروضة ، قد امتنعت عن مهاجمة الأحياء المدنية وغير العسكرية ، وبعد التوصل إلى اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، فإنها ظلت دائماً تتقيد بهذا الاتفاق .

واستجابة للنداء الإنساني الذي وجهتموه مؤخراً فيما يتعلق بالامتثال لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، تعتقد جمهورية ايران الإسلامية بأن الاتفاق المذكور هو كل لا يتجزأ وتنسحب شموليته على الطرفين ، ولذلك فإن امتثال العراق للاتفاق بصورة جزئية ، حيثما وافق مصالحه ، لا يمكن أبداً أن يؤمّن تحقيق أهداف الأمين العام . وفي الختام ، فإن جمهورية ايران الإسلامية راغبة في مواصلة التقيد بالاتفاق المذكور بشرط تأمين بعض التدابير الفعّالة لضمان عدم انتهاك النظام العراقي له مرة أخرى .

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17018

رسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة من الأمين العام إلى رئيسي جمهورية ايران الإسلامية وجمهورية العراق

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

يسوؤني أن النداء الذي وجهته في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ لم يؤد إلى وقف الموجة الحالية من الهجمات التي يشنها كل من الجانبين ، مدعياً أنه يشنها على سبيل الردّ بالمثل . ومهما يكن هناك من استفزاز ، فإني مقتنع بأن تلك الهجمات يجب أن تتوقف حتى يجنّب المدنيون الأبرياء المزيد من إراقة الدماء . وقد كان هذا مقصد الرسالة التي رجوت من السيد دييغو كوردوفيز على وجه الاستعجال أن ينقلها عن طريق ممثلي بلديكما الدائمين لدى الأمم المتحدة مساء أمس .

ونظراً إلى أن كلتا الحكومتين قد أعربت دوماً عن تأكيد التزامها بالتعهدات المؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] فإني أطلب إلى الحكومتين على السواء - حرصاً على كفالة أن تظل تلك التعهدات سارية سرياناً تاماً - أن توقفا جميع الهجمات على المراكز السكانية المدنية الصرف بحلول الساعة ٢٣/٥٩ بتوقيت غرينتش من يوم الاثنين ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ .

الوثيقة S/17019

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرسل إليكم نص الرسالة التي بعث بها إليكم السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية جواباً على رسالتكم الموجهة إلى السيد رئيس الجمهورية العراقية والمؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17018] بشأن قصف الأهداف المدنية الصرف .

أرجو منكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

تسلمنا رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ الموجهة إلى السيد رئيس الجمهورية وبناءً على توجيهاته أود أن أبين لكم رأي حكومتي فيما جاء فيها .

في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، عندما ناشدتم ايران والعراق التوقف عن القصف المتعمد للمناطق السكنية الصرف [S/16611] ، وافق العراق على ندائكم فوراً بالرسالة التي وجهها إليكم السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16610] .

وفي رسالة السيد رئيس الجمهورية ، وكذلك في الرسالتين اللتين وجهتهما إليكم بتاريخ ٢١ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16638 و S/16649] أكدنا أن التوقف عن ضرب المدن والقرى يتطلب ضرورة التحقق من عدم استخدام المدن والقرى الحدودية الايرانية كمراكز لتحشد القوات الايرانية . ولكن من المؤسف أن هذا الطلب العملي والحساس قد أغفل . وعندما عينتم بعثة للتحقق من حوادث خرق الاتفاق طالبنا الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن تضع مراقبين في كل قواطع العمليات كي تكون الرقابة فعّالة وفورية . غير أن الجانب الايراني رفض أولاً استضافة البعثة في داخل ايران ثم وافق على تواجدها في طهران فقط مما دعاكم إلى الإبقاء على البعثة في بغداد فقط .

وكان واضحاً لنا أن إصرار حكام ايران على إبعاد البعثة عن قواطع العمليات الحربية يستهدف تجنب رقابة الأمم المتحدة على استخدام المدن والقرى الحدودية الايرانية كمراكز للتحشد وعلى خرق الاتفاق في الوقت الذي يشاؤون وبدوافع سياسية وعسكرية طبقاً لأهوائهم وغاياتهم وما يدور بينهم من تناقضات وصراعات .

وبالفعل ، فقد أكدت استطلاعاتنا أن المدن الايرانية التي ذكرتها في رسالتي إليكم بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه قد استخدمت كمراكز لتحشد القوات وأرفقنا بتلك الرسالة قائمة بأسماء الوحدات الايرانية المتحشدة في مدن عبدان ، المحمرة ، خرمشهر واباد ، الأحواز ، الحويزة ، البستين ، اندمشك . وقد انطلقت منذ ذلك الوقت عدة هجمات عسكرية ضد الحدود العراقية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، و ١ شباط/فبراير

و ٢ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٥ . كما وقعت خلال الأشهر الماضية انتهاكات متعددة للاتفاق سببها ضعف إجراءات الرقابة والتفسيرات الايرانية الاعتباطية للاتفاق .

وخلال الفترة الماضية أيضاً لم ينفك المسؤولون الايرانيون عن إطلاق التهديدات المتكررة والمفاجئة بقصف مدننا متذرعين بحوادث تقع أثناء العمليات العسكرية ولا تنطبق عليها شروط الاتفاق وأخص بالذكر تهديدات رئيس الجمهورية الايرانية بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

وفي هذا الشهر ، وبينما كان مجلس الأمن يناقش موضوعاً حساساً ومهماً جداً من موضوعات الحرب وهو معاناة عشرات الألوف من الأسرى في محاولة من المنظمة الدولية لإيجاد حل لمأساتهم ، أصدر النظام الايراني وبدون أي مسوغ إنذاراً بقصف مدينة البصرة ثم نفذ إنذاره بقصف المدينة بصورة متعمدة في ٥ آذار/مارس مما أدى إلى استشهاد وجرح عدد من السكان المدنيين وإلى تدمير دورهم وممتلكاتهم الشخصية . وكما شرحت لكم في رسالتي بتاريخ ٦ آذار/مارس [S/17016] فإن الذرائع التي استخدمها النظام الايراني لارتكاب هذه الجريمة لا تستند إلى أي أساس فالقصف العراقي الذي جرى يوم ٤ آذار/مارس استهدف أحد المصانع في أطراف مدينة الأحواز وهو هدف غير مشمول باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وبدلاً من أن يلجأ النظام الايراني إلى الإجراءات المتفق عليها معكم حول التحقق من مثل هذه الحوادث بطلب زيارة بعثة الأمم المتحدة لموقع القصف ، أصدر إنذاره المذكور وقصف بصورة متعمدة مدينة البصرة . وطبقاً للإجراءات المذكورة وقبل القيام بأي رد فعل على هذه الجريمة المتعمدة ، طلبنا من بعثة الأمم المتحدة المتواجدة في بغداد الذهاب إلى مدينة البصرة للكشف عن القصف غير أن النظام الايراني عاد وخرق أيضاً قواعد تلك الإجراءات ولم يوافق على إعطاء بعثتكم السير الأمين (safe conduct) كي تمارس مهامها .

ويتضح من ذلك أن النظام الايراني قد خرق بصورة متعمدة اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ والإجراءات المتصلة به .

وكان واضحاً للمراقبين المعنيين أن القصف المتعمد للبصرة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ كان يستهدف صرف الأنظار عن مناقشات مجلس الأمن بشأن حالة الأسرى بل تخريب مجهودات المجلس لإيجاد حل إنساني فعّال لمعاناتهم . وهكذا بدلاً من المساهمة الإيجابية في حل هذه المأساة الإنسانية عمد النظام الايراني إلى ارتكاب جرائم جديدة بحق المدنيين العراقيين وتسبب في المزيد من سفك الدماء .

أود أن أؤكد لكم أن العراق كان هو صاحب فكرة عقد اتفاق خاص لتجنب ضرب المدن والقرى وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية العراقية ذلك في حزيران/يونيه ١٩٨٣ كما أن ذلك قد تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠ الذي وافق عليه العراق ورفضته ايران وقد التزم العراق باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بكل إخلاص ، وتعاون معكم ومع مجلس الأمن من أجل إيجاد حل شامل للنزاع ، وكذلك من أجل إيجاد حلول للمشاكل الإنسانية الملحّة الناشئة عن النزاع في حين لم يبد النظام الايراني أي قدر من التعاون واستمر في كيل الاتهامات إلى المجلس والمنظمة الدولية ، والتعامل مع القضايا الإنسانية الحساسة بدوافع سياسية انتهازية ووفقاً لما يراه من حسابات رخيصة .

لذلك ومع رغبتنا الأكيدة في تلبية ندائكم وتجنيب المدنيين ويلات الحرب ومع حرصنا الشديد على عدم تصعيد الموقف فإننا لا يمكن أن نترك الأمور غامضة وسائبة بحيث يتكرر الخرق ، ونعود مرة أخرى إلى نقطة الابتداء ، خاصة وأن النظام الايراني مصرّ على استمرار الحرب ، وهو يصعّد العمليات الحربية في الوقت الذي يشاء وفي المناطق التي يشاء . كما أن معلوماتنا الأكيدة تشير إلى أنه يحشد في الوقت الحاضر في المناطق الحدودية قوات كبيرة بهدف شن عدوان جديد على الأراضي العراقية .

إننا نعتقد أن الحل العملي لهذه المسألة ولكل المسائل ذات الطبيعة الإنسانية الناشئة عن النزاع يكون بإجراء اتصالات مباشرة من قِبَلكم مع ممثلين مخولين من الطرفين لوضع أسس وقواعد وضمانات واضحة ومتفق عليها لاتفاق تجنب القصف المتعمد للمراكز السكانية الصرف ولكيفية معالجة المسائل الأخرى بحيث نستطيع تماماً ضمان سلامة السكان في بلادنا ، وأن لا نتركهم عرضة لأهواء حكام طهران يهددون حياتهم وأمنهم في الوقت الذي يشاؤون كما تضمن أيضاً التعامل السليم إزاء القضايا الإنسانية الأخرى . وإنني أعبر عن استعدادي للسفر فوراً إلى نيويورك لإجراء الاتصالات المباشرة معكم لهذا الغرض . كما أننا نرحب بزيارتكم للعراق إذا رغبتم في ذلك .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/17020

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص رسالة موجهة من السيد علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، نيابة عن حجة الإسلام علي خامينئي ، رئيس جمهورية ايران الإسلامية ، رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17018] .

وسأكون ممتناً للغاية إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

تلقيت رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ . وكما تعلمون فإن جمهورية ايران الإسلامية قامت ، قبل إبرام اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] وبعده على السواء ، ببذل كل ما يمكن من جهد وممارسة ضبط النفس بأقصى درجة حرصاً على تفادي أي هجوم على السكان المدنيين . بيد أن النظام العراقي ، بتصعيده لهجماته المتعمدة على المناطق المدنية الصرف في جمهورية ايران الإسلامية ، التي أبلغ بعضها بالفعل إلى الأمم المتحدة بمعرفة فريق الأمم المتحدة المقيم في ايران ، لم يدع لجمهورية ايران الإسلامية من خيار سوى اللجوء إلى القيام بعمل انتقامي محدود .

وقد جاء نداؤكم المؤرخ في ٩ آذار/مارس في وقت واصل فيه النظام العراقي من جديد هجماته الصاروخية وقصفه الجوي وإطلاق نيران مدفعيته على عديد من مدننا ، وأنزل بذلك خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بسكاننا المدنيين الصرف . ووفقاً لما أعلناه مراراً ، فإن حكومتي على استعداد دائماً لاحترام الالتزام الذي تعهدت به فيما يتعلق بالمحافظة على السريان الشامل لمفعول اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الذي اقترحتموه ؛ وحرصاً على التدليل مرة أخرى على صدق نيتنا ، فإننا على استعداد للترحيب باقتراحكم وإنهاء جميع عملياتنا العسكرية الانتقامية ضد جميع الأهداف المدنية الصرف في العراق اعتباراً من الساعة ٢٣/٥٩ من يوم الاثنين ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، شريطة أن يمتنع النظام العراقي هو الآخر عن شن هجماته ضد المدنيين لدينا . وفضلاً عن ذلك نشير بضرورة اتخاذ تدابير جادة وفعّالة ضد أي انتهاك لهذا الاتفاق المجدد ، ضماناً لاحترامه المتبادل الشامل .

وغني عن الذكر أن حكومتي تحتفظ لنفسها بحق الرد بالمثل إذا ما واصلت السلطات العراقية انتهاكاتها للاتفاق .

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17021

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرجو منكم توزيع الرسالة أعلاه ومرفقها رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية الموجهة إليكم بشأن موضوع أسرى الحرب كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته

تسلمت مع الشكر رسالتكم المؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وإنني أقدر تقديراً عالياً اهتمامكم بمسألة أسرى الحرب التي طلبنا مناقشتها في مجلس الأمن . واستناداً إلى موقف العراق الثابت والذي عبرنا عنه أثناء جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ [**الجلسة ٢٥٦٩**] والداعي إلى حل نهائي وشامل لمعاناة أسرى الحرب وبعيداً عن أي مناورات أو أهداف سياسية ، أود أن أبين لكم موقف حكومتي من المقترحات التي تضمنتها رسالتكم المذكورة .

١ - إن الحكومة العراقية ترى بأن يكون تبادل الأسرى كاملاً وشاملاً وبدون أي استثناء .

٢ - وترى الحكومة العراقية بأن التبادل يمكن أن يتم بأي من الأسلوبين التاليين :

(أ) أن يتم تبادل الأسرى على أساس نسبي طبقاً للعدد الموجود في كل من الدولتين وخلال مدة أقصاها ستة أشهر ينجز خلالها التبادل الشامل ؛

(ب) أن يتم التبادل على مراحل وخلال مدة أقصاها ستة أشهر أيضاً وكالتالي :

' ١ ' المرحلة الأولى ويتم خلالها تبادل الأسرى من المرضى والمعوقين وكبار السن والأطفال ؛

' ٢ ' المرحلة الثانية ويتم خلالها تبادل الأسرى الذين أمضوا سنتين فأكثر في الأسر ؛

' ٣ ' المرحلة الثالثة ويتم خلالها تبادل كل ما تبقى من الأسرى .

٣ - إن العراق يرحب بأن يلعب الأمين العام دوراً فعّالاً في هذه العملية من خلال التعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية .

أما بالنسبة لفكرة الدول الحامية ، فإن العراق ، التزاماً منه باتفاقيات جنيف لا يمانع في هذه الفكرة ، ولكنه يرى دراستها لاحقاً وعندما تكون ضرورية جداً من الناحية العملية .

(**توقيع**) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/17022* **

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ، لعلمكم ، نص بلاغ مؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ أصدرته لجنة تنسيق الدفاع في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وسأغدو ممتناً إن تم تعميم هذه الرسالة ونص البلاغ كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(**توقيع**) **سيسوات** سيريرات
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر عن لجنة تنسيق الدفاع في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١ آذار/مارس ١٩٨٥

وفقاً للرغبة التي أبداها مجلس الوزراء في اجتماعه المعقود في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ بالتأكد من إنفاذ التنسيق بين الأحزاب الثلاثة المشتركة في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في الميدان العسكري ، دعا السيد سون سان ، رئيس وزراء الحكومة الائتلافية إلى عقد اجتماع للجنة تنسيق الدفاع في الحكومة الائتلافية . وقد عقد الاجتماع في ١ آذار/مارس برئاسة رئيس الوزراء وحضره وزراء لجنة تنسيق الدفاع من حزب السيد سامديتش نورودوم سيهانوك ، وجبهة التحرير الوطني للشعب الخميري ، وحزب كمبوتشيا الديمقراطية بمساعدة شخصيات عسكرية أخرى في الأحزاب الثلاثة .

---

* تضم الوثيقة S/17022/Corr. 1 المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ .

** عممت تحت الرمز المزدوج A/40/171-S/17022 و Corr. 1 .

وأجرى اجتماع لجنة تنسيق الدفاع تقيماً للحالة السياسية ـ العسكرية في الميدان في أعقاب آخر سلسلة من الهجمات ضد الحكومة الائتلافية تشنها قوات الاحتلال الفييتنامية . وانتقل الاجتماع إلى تبادل الآراء بشأن كيفية استخدام الموارد المتاحة حالياً لدى الحكومة الائتلافية إلى الحد الأقصى ، وخاصة في مجالات السوفيات والمشاركة في الاستخبارات وغيرها من المعلومات عن الحالة العسكرية للعدو .

وأعربت الأحزاب الثلاثة عن اعتقادها بأن الهجوم الفييتنامي الحالي في موسم الجفاف لم يحرز انتصاراً عسكرياً لفييت نام . وهو يبين أن بعد ٦ سنوات من غزو كمبوتشيا ، مازال الفييتناميون يواجهون مشاكل جمّة ومتزايدة في هذا البلد . والحالة العسكرية الراهنة في كمبوتشيا لصالح قوات المقاومة التي تتزايد قوتها وتشكل تحدياً خطيراً للعدو . ولم تواجه محاولة قوات الاحتلال الفييتنامية إغلاق الحدود ، الفشل فحسب وإنما ستفسح مجالاً أرحب أمام قوات المقاومة كي تزيد أنشطتها في الداخل .

واتفقت لجنة تنسيق الدفاع على أن تجتمع على نحو أكثر تواتراً ـ على الأقل مرة كل شهر وحسبما يلزم ـ من أجل مضاعفة الجهود المشتركة للأحزاب الثلاثة المساهمة في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بغية زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين قواتها المسلحة من أجل التحرير العاجل لوطن الخمير .

وناقشت لجنة التنسيق أيضاً الحاجة إلى استكمال أنشطة التنسيق العسكري بينها بتعزيز أنشطة التنسيق في الميدان السياسي ، وخاصة عن طريق إنشاء آلية مناسبة للتنسيق .

ووافقت الأحزاب الثلاثة بالإجماع على قرارها بشن كفاح مسلح لتحرير كمبوتشيا من المعتدين الفييتناميين إلى أن يتم انسحاب قوات الاحتلال الفييتنامية انسحاباً كاملاً وإلى أن يتم تنفيذ إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا[٢٣] وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وقد عقد اجتماع لجنة تنسيق الدفاع في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في جو ساده التفاهم الأخوي .

الوثيقة S/17023*

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل : بالانكليزية والصينية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من الحكومة الصينية ، أتشرف بذكر ما يلي عن آخر التحرشات العسكرية للسلطات الفييتنامية على الحدود الصينية الفييتنامية والحدود التايلندية الكمبوتشية ، وعن هجماتها العسكرية على القوات الوطنية لكمبوتشيا وشعبها :

قامت السلطات الفييتنامية في الآونة الأخيرة بتكثيف استفزازاتها العسكرية على منطقة الحدود بين الصين وفييت نام في الوقت الذي تشن فيه هجوماً محموماً على الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية . وقد أمطرت القوات الفييتنامية القرى والمدن الصينية القريبة من الحدود بوابل مسعور من النيران ، واختطفت من سكان الحدود الصينيين المسالمين وأطلقت الرصاص عمداً عليهم ، وأرسلت عملاءها السريين ومسلحين آخرين للتسلل إلى أراضي الصين وتخريب المنشآت الإنتاجية والاقتصادية فيها . يضاف إلى ذلك أنها شنت هجمات عسكرية متكررة على الصين ، فانتهكت السيادة الإقليمية للصين ، وهددت بصورة جسيمة أمن الحدود الجنوبية للصين . ولم تملك قوات الحدود الصينية إزاء هذه الظروف سوى شن هجمات مضادة محدودة وضرورية ضد القوات الفييتنامية الغازية ، ممارسة حقوقها المقدسة في الدفاع عن النفس .

وقد تحدت السلطات الفييتنامية تماماً الإدانة القوية من المجتمع الدولي لها فتمادت إلى حد استخدام أعداد كبيرة من القوات في شن هجمات عسكرية مكشوفة على القوات الوطنية لكمبوتشيا وشعبها ، وأغارت مراراً على أراضي تايلند ، وبذلك انتهكت سيادة تايلند وهددت أمنها . وكان الممثل الدائم لتايلند قد ضمّن رسالته الموجهة إليكم بتاريخ ٨ آذار/مارس [S/17015] احتجاجاً على اقتحام قرابة ١ ٠٠٠ جندي فييتنامي أرض تايلند ، وأشار إلى أن هذه الأعمال متعمدة وتمثل أشنع انتهاك قامت به السلطات الفييتنامية لأرض تايلند . وإن الحكومة الصينية تدين بشدة هذه الأعمال العدائية التي ارتكبتها السلطات الفييتنامية ، وتؤيد بقوة شعبي كمبوتشيا وتايلند في نضالهما العادل ضد العدوان الفييتنامي .

إن الهجمات الجامحة للسلطات الفييتنامية على كمبوتشيا ، وإغاراتها الوحشية على تايلند ، واستفزازاتها العسكرية على حدود الصين ، لم تعرّض فحسب شعوب البلدان الثلاثة لكرب

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/172-S/17023 .

العدوان وإنما كانت تمثل أيضاً تهديداً خطيراً للسلم والهدوء في جنوب شرقي آسيا وفي آسيا كلها . وليس من شأن حالة كهذه سوى أن تثير قلقاً عميقاً لدى المجتمع الدولي .

وإن الحكومة الصينية لتطالب فييت نام رسمياً بأن تنفذ القرارات المتعلقة بمسألة كمبوتشيا التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن تكف فوراً عن تصرفاتها التي تنتهك السيادة الإقليمية لتايلند ، وأن تسحب قواتها تماماً من كمبوتشيا ، وأن توقف كل الاستفزازات والإغارات العسكرية التي تقوم بها على حدود الصين .

وأكون في غاية الامتنان لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لينغ كينغ
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17024

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرسل إليكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية الموجهة إليكم ، حول قيام قوات النظام الايراني بشنّ هجوم على الأراضي العراقية هذا اليوم ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ .

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية

كنت قد أعلمتكم في رسالتي الموجهة إليكم في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17019*] بأن استطلاعاتنا قد أكدت أن المدن الايرانية القريبة من الحدود العراقية قد استخدمت كمراكز لتحشد القوات الايرانية . وقد أشرت في رسالتي أيضاً إلى أن معلوماتنا الأكيدة تفيد بأن النظام الايراني يحشد في الوقت الحاضر قوات كبيرة في المناطق الحدودية بهدف شن عدوان جديد على الأراضي العراقية .

أود أن أبلغكم الآن بأن قوات النظام الايراني قد شرعت بتاريخ اليوم ١٢ آذار/مارس بشن هجوم على الأراضي العراقية عبر هور الحويزة مما يؤكد توقعاتنا بأن إقدام النظام الايراني على خرق اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر *S/16609* و *S/16610*] بقصف مدينة البصرة يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ كان تمهيداً للعدوان الجديد على الأراضي العراقية . وإن الهجوم البري الذي تقوم به قوات النظام الايراني حالياً إنما يؤكد النوايا التي طالما أعلن عنها ذلك النظام في إصراره على الاستمرار في عدوانه على العراق واحتلال أراضيه .

لذلك فإننا نؤكد ما جاء في رسالتنا إليكم بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ حول ضرورة إجراء اتصالات مباشرة من قِبَلكم مع الطرفين من أجل حل كل المشاكل التي تواجهنا على أسس واضحة ومتفق عليها .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء
ووزير خارجية الجمهورية العراقية

الوثيقة S/17025

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أوجه عنايتكم إلى أنه ، كما سبق أن أُعلن وأُبلغ لكم ، قد صدرت التعليمات إلى القوات المسلحة لجمهورية ايران الإسلامية ، استجابة للنداء الذي وجهتموه في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17018*] بوقف جميع العمليات العسكرية ضد الأهداف المدنية العراقية اعتباراً من الساعة ٢٣/٥٩ بتوقيت غرينتش ، من يوم الاثنين ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، غير أن السلطات العراقية ، وليس ذلك بالأمر المثير للدهشة ، قد تصرفت على نحو مناف لندائكم المذكور وواصلت هجماتها ضد المدنيين من مواطنينا .

وقد قامت القوات العراقية ، منذ الساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم بقصف ماريفان وبيرانشهر بالقنابل ، بينما تعرضت جاسم أباد وبستان وحمدان للهجمات الجوية . فقتل وجرح ستة عشر شخصاً في بستان ، وأفادت التقارير بوقوع بعض الأضرار في جاسم أباد ، ولم ترد بعد الإحصاءات المتعلقة بالإصابات والأضرار التي وقعت في ماريفان وبيرانشهر . وفي ظل هذه الظروف ، لا يكون أمام جمهورية ايران الإسلامية خيار سوى الرد بالمثل .

وسأغدو ممتناً شديد الامتنان إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17026

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بالكتابة إليكم عن السجل الملطخ للنظام العراقي السفّاح الذي أغرق نفسه في حمأة حقيرة من الجنون والخبل منذ ٥ آذار/مارس حتى ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ .

وتعلمون أن النظام العراقي قد قام ، رغم إنذار جمهورية ايران الإسلامية له ، بمهاجمة الأحواز في ٤ آذار/مارس ، وردت جمهورية ايران الإسلامية على الانتهاكات العراقية المستمرة لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه [انظر *S/16609* و *S/16610*] بأن اتخذت إجراءً معتدلاً محدوداً ضد مدينة البصرة بعد ٢٤ ساعة من إنذار سكانها ، وبذلك أتاحت لهم فرصة الجلاء عن منطقة الهدف . بل إن قوات جمهورية ايران الإسلامية قد راعت تماماً الاعتبارات الإنسانية حتى في إجراءاتها الانتقامية فكانت نتيجة ذلك أنه لم يصب سوى ثلاثة أشخاص في البصرة طبقاً لشهادة النظام العراقي نفسه .

وعلى عكس ذلك ، واصل النظام العراقي انتهاكه لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ، وشدد كثيراً هجماته المتعمدة العشوائية على المراكز السكانية لجمهورية ايران الإسلامية منذ ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

إن الفظائع التي ارتكبها هذا النظام البائس منذ ذلك الحين لتمثل بشكل قاطع معلماً في انتهاكاته السافرة ، ليس فقط للقانون الدولي أو اتفاقيات جنيف أو لأسلوب الحرب وإنما أيضاً لتعهده في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، كما أنها تمثل بالتأكيد سبيلاً

لا يرتضي أي نظام يتقيد بالمسؤولية والمبادىء أن يسلكه ، لأنه قمة التعطش لدماء المدنيين الأبرياء .

لقد استشهد ٧٧٣ شخصاً وجرح ٧٤٧ ٢ شخصاً فيما بين ٥ و ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ على يد النظام العراقي المجرم ، ومازال البحث جارياً عن المزيد من الجثث .

وتجدون طيه قائمة أولية بالهجمات العراقية على المراكز السكانية المدنية الصرفة .

وأكون ممتناً غاية الامتنان لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قائمة بالهجمات العراقية على المراكز السكانية الصرفة بين ٥ و ١١ آذار/مارس ١٩٨٥

التاريخ	المدينة	طبيعة الهجوم	الإصابات والأضرار
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	جيلان غرب		٤ شهداء
٨ آذار/مارس ١٩٨٥	بختران		٨٠ شهيداً و ٦٥٠ جريحاً
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	خورام أباد	٤ قذائف أرض ـ أرض	١٢٠ شهيداً و ٥٠٠ جريح
٧ و ٩ آذار/مارس ١٩٨٥	ديزفول	١٢ قذيفة	١٩ شهيداً و ١٧٥ جريحاً
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	دهلوران	هجوم جوي	لم تذكر
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	أرومية	انتهاك المجال الجوي	
٧ و ٨ و ٩ و ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	عبدان	٨ هجمات جوية	٣٠ شهيداً و ١٥٠ جريحاً
٧ و ٨ و ٩ و ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	بندر خميني	هجوم جوي	لم تذكر
٧ و ٨ و ٩ و ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	بوروجيرد	هجوم جوي	لم تذكر
٧ و ٨ و ٩ و ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	سنندج	هجوم جوي	١١١ شهيداً و ١١١ جريحاً
٨ آذار/مارس ١٩٨٥	مسجد سليمان	هجوم بالقذائف	لم تذكر
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	اندمشك	هجوم بالقذائف	لم تذكر
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	ماريفان	هجوم جوي	٨٠ شهيداً
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	بانه	هجوم جوي	٤٠ شهيداً و ٦٠ جريحاً
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	خرج وبوشهر	انتهاك المجال الجوي	
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	رامهورموز	هجوم بالقذائف	١٣ شهيداً ، ١٠٠ جريح ، تدمير ٥٠ منزلاً وإصابة ٣٠٠ منزل بأضرار
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	نهاوند	إسقاط ٣ قذائف بواسطة الطائرات	١٨ شهيداً ، و ١٢٠ جريحاً منهم ١٢ في حالة حرجة
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	صالح عبدان	هجوم جوي	٤٠ شهيداً و ١٣٠ جريحاً
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	أصفهان	هجوم جوي	شهيدان و ١٩ جريحاً
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	بيرانشهر	هجوم جوي	٦٠ شهيداً وأكثر من ٣٠٠ جريح
١٠ آذار/مارس ١٩٨٥	تبريز	هجوم جوي	٣٤ شهيداً و ٢٠٩ جرحى
٨ و ٩ آذار/مارس ١٩٨٥	سوزانفرد	هجوم جوي (بالقنابل العنقودية)	٤٨ شهيداً و ٢٠٠ جريح
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	بصوة	هجوم جوي	٤٠ شهيداً
٧ و ٨ و ٩ آذار/مارس ١٩٨٥	سربول ذهب	هجوم جوي	٣٤ شهيداً و ٢٣ جريحاً

الوثيقة S/17027*

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بناءً على تعليمات من حكومتي ، بأن أسترعي انتباهكم إلى أنه عقب تكثيف الهجمات الإجرامية العراقية على التجمعات السكانية المدنية في جمهورية ايران الإسلامية والهجوم الانتقامي الذي شنه المقاتلون المسلمون على كركوك ، تلقينا معلومات تفصيلية أكيدة بأن النظام العراقي الدنيء على وشك استئناف هجماته بالأسلحة الكيميائية على جمهورية ايران الإسلامية على نطاق واسع .

ونظراً لخطورة هذا التهديد ، ترى جمهورية ايران الإسلامية أنه يتعين عليها أن تنذر الهيئة الدولية مسبقاً بأنها إذا لم تتصرف وفقاً لمسؤولياتها وتتخذ التدابير اللازمة لمنع تكرر الانتهاكات العراقية الجسيمة للقواعد الدولية والإنسانية ، فإن الهيئة الدولية ستكون مسؤولة عن النتائج بالاشتراك مع النظام العراقي .

وسأغدو ممتناً للغاية لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/174-S/17027 .

الوثيقة S/17028*

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٨٥]

اتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة من السيد علي أكبر ولايتي وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية عن الأخبار المؤسفة التي تفيد بوضع دفعة جديدة من الأسلحة الكيميائية على جبهة القتال ضد قوات جمهورية ايران الإسلامية .

وأكون ممتناً غاية الامتنان لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

أتشرف بأن أوجه عنايتكم إلى أن ما تنبأت به جمهورية ايران الإسلامية وحذرت منه مراراً وتكراراً قد حدث اليوم حرفياً عندما

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/176-S/17028 .

لجأ النظام البعثي العراقي المجرم مرة أخرى إلى استخدام أسلحة كيميائية في جبهة القتال .

وإن جمهورية ايران الإسلامية لتتوقع وترجو عاجلاً منكم اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف هذه الأعمال المنافية للإنسانية فوراً ، فهي انتهاك صارخ للقواعد الدولية بوجه عام ولبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥[٨] بوجه خاص .

ومن الضروري أيضاً أن أؤكد من جديد رأي حكومتي وهو أنه لو كانت الأمم المتحدة قد وافقت على طلب جمهورية ايران الإسلامية بأن ترابط في طهران بعثة دائمة من الخبراء لتحري استخدام النظام العراقي للأسلحة الكيميائية ، لامتنع ذلك النظام عن معاودة استعمال هذه الأسلحة . وأود أن أعرب عن عميق أسفي لما أبدته الأمم المتحدة هنا من إهمال .

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17029

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٥]

صدرت إليّ تعليمات لتوجيه انتباهكم إلى أنه بعد أن قامت القوات العراقية بقصف المدنيين الأبرياء في عدد من مدننا ، بما فيها طهران وأصفهان ، قصفاً شديداً بالقنابل ، يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ (سيتم إبلاغكم بتفاصيل الإصابات فيما بعد) ، اضطرت قواتنا مع الأسف إلى اتخاذ إجراءات انتقامية لوقف الهجمات العراقية الإجرامية ضد المدنيين . وبناءً على ذلك ، وبعد أن وجهنا تحذيراً مسبقاً إلى أهالي بغداد بقرارنا بضرب بعض المراكز الاقتصادية والصناعية في بغداد ، أطلقنا في الساعة ٢/٣٠ بتوقيت بغداد قذيفة واحدة أرض ـ أرض ، أصابت مصرف الرافدين المركزي . وقد تم اختيار الوقت والهدف المعينين للضربة لتقليل معدل الإصابات إلى أقل حد ممكن ، لأنه لم يكن المقصود من هذه الضربة سوى إقناع السلطات العراقية بأنه يجب عليها وقف هجماتها غير الشرعية وغير الإنسانية ضد سكاننا المدنيين .

إننا نكره شن الهجمات على اخوتنا واخواتنا من المدنيين في بغداد . ولكنني أخشى أننا قد نضطر إلى ذلك رغماً عنا . وإننا نؤمن بأن كون حكام العراق المجرمين غير مستعدين لقبول ندائكم لا يعفي الأمم المتحدة من مسؤولياتها التي نسيتها منذ مدة طويلة ، ولم تعد بذلك سوى متفرج متبلد الشعور وغير مسؤول على كل ما يجري ضد المناطق المدنية الصرف دون شروط وعلى نحو فوري . وإلاّ فإننا سندفع إلى القيام بضربات انتقامية أكثر فعالية لوضع نهاية للفظائع العراقة .

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17030*

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/16995*] ، أتشرف بأن أبلغكم بحادثين خطيرين تعرض فيهما المجال الجوي لباكستان وأرضها لانتهاك من الجانب الأفغاني في ٧ و ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ . وفيما يلي تفاصيل الحادثين :

في ٧ آذار/مارس انتهكت أربع طائرات نفاثة تابعة لأفغانستان المجال الجوي لباكستان في منطقة موقع دوماندي التي تبعد ٤٥ كيلومتراً شمال شرق شامان . وأطلقت الطائرات ثمانية صواريخ على بعد حوالي ٥ كيلومترات جنوب شرق موقع دوماندي .

وفي ١٢ آذار/مارس ، انتهكت أربع من الطائرات النفاثة واثنتان من الطائرات العمودية التابعة لأفغانستان المجال الجوي لباكستان في منطقة أراندو بالقرب من تشيترال . واقتحمت الطائرات المجال الجوي لباكستان لمسافة ٨ كيلومترات تقريباً وأسقطت ١٠ قنابل داخل أرض باكستان على مسافة تتراوح بين كيلومتر وكيلومترين جنوب أراندو .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/178-S/17030 .

الوثيقة S/17031

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17028*] ، أتشرف بإبلاغكم على وجه السرعة بأخبار مؤسفة عن حادثين منفصلين قام فيهما حتى الآن نظام البعث العراقي المجرم ، بل المعادي للإنسانية ، بوضع واستخدام أسلحة كيميائية ضد قوات جمهورية ايران الإسلامية في جبهة القتال الجنوبية في منطقة الحويزة . وفي الحادث الأول ، ساعدت قوة الريح واتجاهها على التقليل من الإصابات بإبعاد الغازات السامة . ومع ذلك تذكر أحدث الإحصاءات

المقدمة أن عدد المصابين بوجه عام بسبب تعرضهم للمواد الكيميائية قد بلغ ١٨٠ شخصاً . وسنوافيكم بكل ما يجد من أخبار في هذا الصدد .

وأكون ممتناً غاية الامتنان لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17032

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة من الأمين العام إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة وهي تشتمل على نداء آخر من أجل تقديم تبرعات لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[١٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بالكتابة إليكم بشأن الحالة المالية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وكما ذكرت في تقريري المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى مجلس الأمن [*S/16858* و *Add. 1*] ، فإنني أشعر بالقلق البالغ إزاء تردي الحالة المالية التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ويشاطرونني في هذا القلق إلى حد بعيد البلدان المساهمة بقوات ، وذلك كما يتجلى في الرسالة المشتركة الموجهة منها إلى رئيس مجلس الأمن [*S/16662* المؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤] وفي المذكرة التي بعثت بها إليّ .

وكما تذكرون ، فقد أذن مجلس الأمن للأمين العام ، لدى إنشاء قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص [**انظر القرار ١٨٦ (١٩٦٤)**] ، بأن يقبل تبرعات من أجل تغطية تكلفة القوة . وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها من سبقوني والتي قمت أنا بتوجيهها ، فقد كانت التبرعات المقدمة ، على مر السنين ، تقصر كثيراً دون النفقات التي تتحمل مسؤوليتها الأمم المتحدة ، وإن كان نصيب الأمم المتحدة لا يعدو أن يكون جزءاً ضئيلاً من إجمالي تكلفة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

والعجز في حساب قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم لا يفتأ يتزايد بمعدل مفزع ، ففي ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ بلغ هذا العجز نحو ١٢٢ مليون دولار . وهذه الحالة المتردية تلقي بعبء غير متناسب بشكل متزايد على كاهل البلدان المساهمة بقوات ، التي لم يتم الوفاء بمطالباتها من الأمم المتحدة إلاّ لغاية حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وإنني أضمّن المرفق عرضاً أكثر تفصيلاً للحالة المالية الراهنة المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

لقد أكد مجلس الأمن مراراً وتكراراً أهمية دور القوة في صيانة السلم . فالقوة قدمت ، ومازالت تقدم ، مساهمة لا غنى عنها في السلم والأمن الدوليين وفي الحفاظ على الهدوء في قبرص ، وهو شرط حاسم ، لا أرى حاجة للتأكيد عليه ، بالنسبة للجهود الجارية التي أبذلها في سبيل التشجيع على التوصّل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص في إطار مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمين العام .

وفي ضوء الدور الحيوي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والحالة المالية المزعزعة إلى حد كبير التي تواجهها ، سأكون ممتناً للغاية إذا ما قمتم بإبلاغ حكومتكم بندائي العاجل من أجل تقديم مساهمة مالية إلى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وإني آمل أن يتسنى لحكومتكم النظر إيجابياً في ندائي الجديد وأن تقدم مساهمة سخية في تمويل هذه العملية الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لصيانة السلم .

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

المرفق

الوضع المالي لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

منذ عام ١٩٦٤ ، يقدم ٧٢ بلداً مدفوعات أو تعهدات بتبرعات لدعم عملية الأمم المتحدة في قبرص . وترد في الجدول المرفق المساهمات المقدمة إلى الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ بدء العملية ، فضلاً عن التبرعات المعلنة والمبالغ المدفوعة حتى الآن عن الفترتين من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وبغية توفير فصائل للعمل في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فإن الحكومات المساهمة بقوات تحوّل من الخدمة العسكرية الوطنية قوات وموارد أخرى بتكلفة جارية تكبدها تقدرها في الوقت الحاضر بمبلغ ٣٦٫٢ من ملايين الدولارات لكل فترة تمتد ستة أشهر . وهذا الرقم يشتمل على ما يلي : (أ) الأجور والعلاوات النظامية للقوات ومصروفات المهمات العادية التي لا يطلب المساهمون بقوات ، بمقتضى الترتيبات القائمة ، استردادها من الأمم المتحدة ؛ وهي من ثم تمثل تكاليف الإبقاء على القوة ، وتمولها مباشرة الحكومات المساهمة بقوات ؛ و (ب) بعض التكاليف الإضافية والاستثنائية التي تتكبدها فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، والتي يحق للمساهمين بقوات ، بمقتضى الترتيبات القائمة ، المطالبة باستردادها من الأمم المتحدة ، بيد أن هؤلاء المساهمين اتفقوا على تمويلها على حسابهم كمساهمة أخرى في عملية الأمم المتحدة في قبرص .

وتبلغ التكلفة الفعلية لتمويل عملية الأمم المتحدة في قبرص لفترة الستة أشهر المنتهية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، شاملة عنصري التكاليف المذكورين أعلاه ، ما مجموعه ٥٠٫١ من ملايين الدولارات تقريباً ، مقدرة كما يلي :

بملايين دولارات الولايات المتحدة

١ -	(أ) الاجور والعلاوات النظامية للقوات وتكاليف المهمات العادية ؛	
	(ب) بعض التكاليف الإضافية والاستثنائية التي تتكبدها الحكومات المساهمة بقوات والتي تموّلها مباشرة .	٣٦٫٢
٢ -	التكاليف المباشرة التي تتكبدها الأمم المتحدة والمطلوب من المنظمة تغطيتها (بما في ذلك ما تتحمله الحكومات المساهمة بفصائل من تكاليف إضافية واستثنائية تلتمس هذه الحكومات استردادها) وهي ممولة من التبرعات	١٣٫٩
	مجموع التكاليف	٥٠٫١

ويتطلب الأمر أن تمول التبرعات المقدمة من الحكومات العنصر الثاني من عنصري التكاليف هذين ، كما هو موضّح في تقديرات التكاليف الواردة في تقريري المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [S/16858 ، الفصل السادس] .

والتبرعات الواردة من الحكومات ليست كافية لتغطية هذه التكاليف ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن العجز الناتج عن ذلك لا يفتأ في التزايد ، إذ أن التبرعات كانت تسير بمعدل متوسطه ٨٫٧ من ملايين الدولارات لكل فترة تمتد ستة أشهر ، في حين كان متوسط المصروفات ١٤ مليون دولار لكل فترة تمتد ستة أشهر ويبلغ الآن العجز المتراكم منذ بدء العملية لغاية ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، ١٢١٫٩ من ملايين الدولارات مقابل عجز قدره ١١٧٫٦ من ملايين الدولارات منذ ثمانية أشهر تقريباً . وقد وردت حتى الآن مساهمات تبلغ نحو ١٢ ٠٠٠ دولار من أجل تغطية ذلك الجزء من تكاليف الإبقاء على العملية خلال فترة الستة أشهر التي تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (أي مبلغ ١٣٫٩ من ملايين الدولارات) الذي يتعين تمويله من التبرعات .

التبرعات المعلنة والمدفوعات المقدمة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص للفترة من ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، كما هي في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥

(بما يعادل دولار الولايات المتحدة)

البلد	الفترة الخامسة والأربعون من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤	الفترة السادسة والأربعون من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	مجموع التبرعات المعلنة	المبالغ المدفوعة
استراليا	٥٠ ٠٠٨	٥٠ ٠٠٨	٢ ٨١٩ ٨٨٠	٢ ٨١٩ ٨٨٩ [1]
اسرائيل	-	-	٢٦ ٥٠٠	٢٦ ٥٠٠
المانيا (جمهورية - الاتحادية) .	٤٣١ ٥٧٠	٤٣١ ٥٧٠	٢٣ ٣٣٥ ٨٦٥	٢٣ ٣٣٥ ٨٦٥

البلد	الفترة الخامسة والأربعون من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤	الفترة السادسة والأربعون من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	مجموع التبرعات المعلنة	المبالغ المدفوعة
الامارات العربية المتحدة	-	-	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
أوروغواي	-	-	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
ايران (جمهورية - الإسلامية)	-	-	١٤٤ ٥٠٠	٩٤ ٥٠٠
ايرلندا	-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
ايسلندا	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٩٦ ٦٥٧	٩٦ ٦٥٧
ايطاليا	-	-	٧ ٧٨١ ٦٤٥	٧ ٧٤٧ ١٢٨
باكستان	٣ ٠٠٠	-	٥٣ ٧٩١	٥٣ ٧٩١
بربادوس	-	-	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
البرتغال	-	-	١٢ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠
بلجيكا	٩١ ١٥٤	٩١ ١٥٤	٤ ٣٧٥ ٤٥٤	٤ ٣٧٥ ٤٥٤
بنما	٢٥٠	٢٥٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
بوتسوانا	-	-	٥٠٠	٥٠٠
تايلند	-	١ ٠٠٠	٤ ٥٠٠	٤ ٥٠٠
تركيا	-	-	١ ٨٣٩ ٢٥٣	١ ٨٣٩ ٢٥٣
ترينيداد وتوباغو	-	-	٢ ٤٠٠	٢ ٤٠٠
توغو	-	-	٢ ٨٠٦	١ ٠٢٠
جامايكا	-	-	٣٣ ٠٣٣	٣٣ ٠٣٣
جزر البهاما	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٩ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠
جمهورية كوريا	-	-	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠ (هـ)
الدانمرك	١١٤ ٢٢٧	-	٤ ٨٩٤ ١٨٨	٤ ٨٩٤ ١٨٨ (أ) (ب)
زائير	-	-	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
زامبيا	٣ ١٧١	٣ ١٧٢	٤٤ ٣٤٣	٤٤ ٣٤٣
زمبابوي	١ ١٥٤	١ ١٥٤	٦ ٩١٢	٦ ٦٥٧ (ج)
ساحل العاج	-	-	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
سري لانكا	٢ ٠٠٠	-	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
سنغافورة	-	-	٩ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
السنغال	-	-	٤ ٠٠٠	-
السويد	-	-	٧ ١٢٠ ٠٠٠	٧ ١٢٠ ٠٠٠ (أ) (ب)
سويسرا	١٤٤ ٨٠٤	١٤٤ ٨٠٤	٦ ٥١٢ ٢٩٣	٦ ٥١٢ ٢٩٣
سيراليون	-	-	٤٦ ٤٢٥	٤٦ ٤٢٥
الصومال	-	-	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
العراق	-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
عمان	-	-	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
غانا	-	-	٧٦ ٨٩٧	٧٦ ٨٩٧
غيانا	-	-	١١ ٨١٢	١١ ٨١٢
الفلبين	-	-	١٢ ٤٣٠	١٢ ٤٣٠

البلد	الفترة الخامسة والأربعون من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤	الفترة السادسة والأربعون من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	مجموع التبرعات المعلنة	المبالغ المدفوعة
فنزويلا	-	-	٢٨ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠
فنلندا	-	-	١ ٠٥٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ (ب)
فييت نام	-	-	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ (ج)
قبرص	-	-	٤ ٠٣١ ٣٥٩	٤ ٠٣١ ٣٥٩
قطر	-	-	٢١ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠
الكاميرون	-	-	٢١ ٦٩٩	٢١ ٦٩٩ (ج)
كمبوتشيا الديمقراطية	-	-	٦٠٠	٦٠٠ (د)
كندا	-	-	-	- (أ)
الكويت	-	-	١٤٠ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠
لبنان	-	١ ٠٠٠	٤ ١٩٤	٤ ١٩٤ (ج)
لكسمبرغ	-	-	١٢٤ ٨٣٧	١٢٤ ٨٣٧
ليبريا	-	-	١٣ ٣٢١	١١ ٨٢١
مالطة	-	-	١ ٨٢٠	١ ٨٢٠
ماليزيا	-	-	٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠
المغرب	-	-	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
ملاوي	-	-	٦ ٣٦٣	٦ ٣٦٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	١ ٢١٢ ٦٨٧	١ ٠٩٢ ١٧٥	٦٩ ٧٠١ ٧٢٧ (و)	٦٩ ٧٠١ ٧٢٧ (أ) (ب)
موريتانيا	-	-	٤ ٣٧٠	٤ ٣٧٠
النرويج	٣٠٥ ٠٠٠	٣٠٥ ٠٠٠	٨ ٩١٨ ٢٦٥	٨ ٩١٨ ٢٦٥
النمسا	١٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	٤ ١٩٠ ٠٠٠	٤ ١٩٠ ٠٠٠ (أ) (ب)
نيبال	-	٨٠٠	١ ٦٠٠	١ ٦٠٠
النيجر	-	-	٢ ٠٤١	٢ ٠٤١
نيجيريا	-	٤ ٤٩٢	١٥ ٢٩٢	١٥ ٢٩٢
نيوزيلندا	-	-	٧١ ١٣٧	٧١ ١٣٧
الهند	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
هولندا	-	-	٢ ٥١٨ ٤٢٥	٢ ٥١٨ ٤٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	-	١٥٩ ٧٢١ ١٧٧ (ز)	١٥٩ ٧٢١ ١٧٧
اليابان	-	-	٤ ٤٤٠ ٠٠٠	٤ ٤٤٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا	-	-	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
اليونان	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٥٢٠ ٣١٢	٢٠ ٥٢٠ ٣١٢
المجموع	٧ ٣٩٥ ٠٢٥	٢ ٦٦٢ ٥٧٩	٣٣٥ ٢٩٨ ١٣٢	٣٣٥ ٢٠٦ ٠٧٤

(أ) الأرقام الإرشادية للتكاليف التي تنوعيها الحكومات المساهمة بفصائل على مدى فترة ستة أشهر هي كما يلي : استراليا ، مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ؛ والدانمرك ، مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار ؛ والسويد ، مبلغ ٣٫٥ من ملايين الدولارات ؛ وكندا ، مبلغ ١٠٫٧ من ملايين الدولارات ؛ والمملكة المتحدة ، مبلغ ١٩ مليون دولار ؛ والنمسا ، مبلغ ١٫٩ من ملايين الدولارات .

(ب) تم الدفع أو سيتم عن طريق الموازنة مع مطالبات الحكومة باسترداد ما تكبدته من تكاليف .

(ج) وردت التبرعات المعلنة أو المدفوعات الاضافية التالية للفترة من ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ : زمبابوي ، مبلغ ١٦ ٥٥٢ دولاراً ؛ والكاميرون ، مبلغ ٦ ٣٨٣ دولاراً ؛ ولبنان ، مبلغ ١ ٠٠٠ دولار .

(د) أقصى مبلغ أعلن التبرع به ، أما المساهمة النهائية فتتوقف على مساهمات الحكومات الأخرى .

(هـ) المساهمات المقبوضة في عام ١٩٦٤ .

(و) المساهمات المقبوضة في عام ١٩٦٧ .

(ز) أقصى مبلغ أعلن التبرع به .

(ح) المساهمات المقبوضة من عام ١٩٦٤ لغاية عام ١٩٦٦ .

الوثيقة S/17035*

رسالة مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن

[الأصل : بالعربية]
[١٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

أبعث لكم بآخر المعلومات عن نشاط اسرائيل الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة خلال أشهر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، ويتضمن هذا النشاط مصادرة الأراضي العربية لإقامة مستوطنات جديدة ، وهو أمر مخالف لمبادىء القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري وخاصة اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧[٢٢] واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩[١٠] .

إنني لست بحاجة إلى تأكيد خطورة استمرار مثل هذه السياسة على الأمن والسلم وعلى احتمالات السلام في المنطقة .

أغدو ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عبد الله صلاح
الممثل الدائم للأردن
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الاستيطان الاسرائيلي خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٤

أقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال أشهر تشرين الأول/أكتوبر ، وتشرين الثاني/نوفمبر ، وكانون الأول/ديسمبر مستوطنتين هما :

١ - كرني شور ، أقيمت يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر قرب حلحول ، ويقطنها طلاب من معاهد دينية يهودية ينتمون إلى حركة القرى التعاونية التابعة لما يسمى هبوعيل مزراحي للعمال اليهود الشرقيين .

٢ - روشم ، أقيمت يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر شمال غور الأردن وهي تابعة للناحال .

أما الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال هذه الفترة فهي موزعة على النحو التالي :

١ - ١٠٠٠ دونم من أراضي منطقة المالح في (غور الجفتلك) يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر .

٢ - ١٥٠٠ دونم من أراضي قرية دير قديس قضاء رام الله ، يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

٣ - ١٦٠٠ دونم من أراضي البرية الشرقية الواقعة في قرية كفر عقب ، قضاء القدس ، يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر .

٤ - ٣٠ دونم من أراضي وقف (أبو جبنة) الواقعة بين وادي الجوز والشيخ جراح في القدس ، يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر .

٥ - ١٥٠٠ دونم من أراضي قرية الشيوخ قضاء الخليل ، يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

٦ - ١٣٨٠ دونم من أراضي قرية رنتيس قضاء رام الله ، يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر .

٧ - ٧٠٠ دونم من أراضي قرية بيت فجار قضاء بيت لحم ، يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر .

ومن الأخبار الاستيطانية التي وردت خلال هذه الفترة :

١ - قالت جريدة الفجر المقدسية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إن مجلس المستوطنات اليهودية التابع لحركة غوش ايمونيم أعلن أنه سيقيم خلال عام ١٩٨٥ سبع مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - قالت جريدة القدس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ إن الاتحاد الزراعي الاسرائيلي قرر إقامة ٣ مستوطنات زراعية جديدة اثنتان منها في جبال الجليل والثالثة في جبال القدس شمال اللطرون ، علماً بأن هذا الاتحاد هيئة غير حزبية ويشرف على شؤون ٥٠ مستوطنة .

٣ - قالت جريدة الشعب المقدسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ إنه أقيمت يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ مستوطنة في قطاع غزة تدعى اميتاي .

٤ - قالت جريدة القدس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ إنه أقيمت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ المستوطنة رقم ٣٢ في هضبة الجولان وتدعى قيلع ألون .

٥ - قالت صحيفة علهمشمار الاسرائيلية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إن ما يقرب من نصف المساكن في المستوطنات اليهودية الجديدة التي أقيمت في الضفة الغربية خالية تماماً من السكان اليهود .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/179-S/17035 .

الوثيقة S/17037

رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بناءً على تعليمات من حكومتي بأن أرفق لكم طيه نص الرسالة التي بعث بها السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العراقية في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ إلى رئيس مجلس الأمن والتي تتضمّن موقف الجمهورية العراقية من بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١٥ آذار/مارس بشأن النزاع بين ايران والعراق [S/17036] .

سأكون ممتناً لو تفضّلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رياض م . س . القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية

بعد اطلاعنا على البيان الذي أصدرتموه باسم أعضاء مجلس الأمن بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ لي الشرف بأن أبلغكم بأن العراق يرحّب بمضمون بيانكم الذي أكد فيه أعضاء المجلس على الضرورة الملحّة لوقف العمليات العدائية والبدء بتنفيذ وقف الهجمات على المراكز المدنية السكانية الصرف ، وبغية إيجاد حل سلمي للنزاع وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يكون مقبولاً لكلا الطرفين .

إن موقف العراق هذا يستند إلى مواقفه السابقة التي اتخذها منذ اندلاع النزاع ، ويأتي مؤكداً لها . فلقد قبل العراق منذ البداية بجميع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن وبجميع المبادرات والنداءات الدولية الداعية لوقف العمليات الحربية ولإيجاد تسوية سلمية للنزاع بين البلدين . وأودّ أن أؤكد لكم مجدّداً بهذه المناسبة رغبة العراق الأكيدة والمخلصة في تجنيب المدنيين ويلات الحرب . كما كنت قد أبديت ذلك إلى الأمين العام في رسالتي المؤرخة في ١٠ آذار/مارس [S/17019] وأوضحت فيها للأمين العام أيضاً التزام العراق باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر S/16609 و S/16610] ، وكيفية استغلال النظام الايراني للاتفاق المذكور لتحشيد قواته في المدن والقرى الايرانية الحدودية بغية الاستمرار في شن هجماته العدوانية ضد العراق .

وأودّ أن أؤكد لكم أيضاً بأن القصف العراقي الذي جرى يوم ٤ آذار/مارس استهدف مصنعاً في أطراف مدينة الأحواز وهو هدف غير مشمول باتفاق ١٢ حزيران/يونيه وقد اتخذ النظام الايراني من ذلك ذريعة لقصف مدينة البصرة بتاريخ ٥ آذار/مارس بصورة متعمّدة خارقاً بذلك الاتفاق المذكور تمهيداً لشن عدوان جديد وواسع النطاق على الأراضي العراقية ؛ وبالفعل ، وبعد عدّة أيام من خرق النظام الايراني المتعمّد لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه قام بشن عدوان كبير جداً على الأراضي العراقية بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وهذا العدوان لايزال مستمراً .

إننا نعتقد بأن الوقت قد حان لأن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حل شامل للنزاع بين العراق وايران ، ونرى أن يتم ذلك في الإطار التالي :

١ - وقف إطلاق النار وإنهاء جميع العمليات العسكرية فوراً وانسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دولياً وإرسال فريق من مراقبي الأمم المتحدة للقيام بالتحقّق والتأكد من وقف إطلاق النار والانسحاب ومراقبة التزام الطرفين بذلك ؛

٢ - قيام الأمين العام أو مجلس الأمن بإجراء اتصالات مباشرة مع الطرفين لوضع ترتيبات وقف إطلاق النار وانسحاب القوات واختيار المراقبين الدوليين وكذلك وضع ترتيبات فعّالة لضمان الامتناع عن ضرب الأهداف المدنية السكانية الصرف ؛

٣ - إجراء المفاوضات بين الطرفين تحت رعاية الأمين العام أو مجلس الأمن بغية الوصول إلى حل شامل وعادل للنزاع على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وفقاً لما جاء في بيانكم ، وبما يضمن السيادة والحدود الدولية لكل من الطرفين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛

٤ ـ إيجاد حل عاجل لمأساة أسرى الحرب بالمباشرة فوراً بإجراء تبادل شامل لهم ؛

٥ ـ إن العراق ، حرصاً منه على التعاون مع المجلس ومنظمة الأمم المتحدة ، لا يمانع في المباشرة بخطوات ذات طبيعة تمهيدية من أجل الوصول إلى السلام الشامل ومن ذلك ، المباشرة تحت رعاية الأمين العام أو مجلس الأمن بالبحث مع الطرف الآخر في الترتيبات الخاصة بالتوقف عن ضرب الأهداف المدنية السكانية الصرف ، والتبادل الشامل للأسرى إذا التزم الطرف الآخر بذلك ، وبصورة مترابطة مع التزام الطرف الآخر بالعمل الجاد والمتواصل من أجل حل النزاع وفق الأسس التي وردت في الفقرات السابقة ؛

٦ ـ إن العراق يحذّر من أن أي خرق متعمّد أو مماطلة من شأنها إعاقة الوصول إلى السلام الشامل سيعتبران خرقاً لكل التعهدات أو الترتيبات التي يتم التوصّل إليها في أي مرحلة وسيكون من حق العراق التصرّف وفق ما يراه مناسباً للدفاع عن سيادته وأمنه وحقوقه ومصالحه المشروعة .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء
ووزير خارجية الجمهورية العراقية

الوثيقة S/17038*

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17015] ، أتشرف بتوجيه انتباهكم مرة أخرى إلى الأعمال العدوانية الأخيرة التي ارتكبتها عمداً القوات الفييتنامية الموجودة في كمبوتشيا ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وهي كما يلي :

١ ـ في ٤ آذار/مارس قام ، حوالي ١٠٠ من أفراد القوات الفييتنامية بغزو متعمد داخل الأراضي التايلندية في منطقة كانتارالاك ، بمقاطعة سيساكت ، على مسافة ١٠ كيلومترات تقريباً من الحدود التايلندية الكمبوتشية وأسروا ٦٢ قروياً تايلندياً ممن يعملون في الحقول . وقام الجنود الفييتناميون بقتل ١١ قروياً تايلندياً حاولوا الهرب . وحدث اشتباك بين القوات التايلندية ، التي أرسلت إلى مكان الحادث لإنقاذ بقية القرويين التعساء ، وبين القوات الفييتنامية أسفر عن مقتل خمسة جنود تايلنديين .

٢ ـ وبسبب التهديد بنيران المدفعية الثقيلة المستمرة عبر الحدود ، وعمليات الغزو التي قامت بها القوات الكمبوتشية داخل الأراضي التايلندية خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ آذار/مارس ، لزم ترحيل ما يزيد على ٥٠٠ ٧ قروي تايلندي من ديارهم في مناطق كابشونغ وبواشيت وسانغخا بمقاطعة سورين إلى منطقة آمنة . وقد تسببت الأحداث المذكورة في مقتل اثنين من القرويين التايلنديين وموت عدد كبير من الماشية فضلاً عن إلحاق أضرار شديدة بمنازل ٤٠ قروياً ومبنى مدرسة .

٣ ـ وفي ١١ آذار/مارس استأنفت بعض عناصر القوات الفييتنامية ، التي شنت هجوماً على مقر الأمير سيهانوك رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في كمبوتشيا ، عمليات الغزو المتعمدة داخل الأراضي التايلندية في منطقة سانغخا . واشتبكت القوات الفييتنامية مع القوات التايلندية مما أسفر عن مقتل ١١ وجرح ٦٨ وفقد ٣ من الجنود التايلنديين .

وتمثل هذه الأحداث الأخيرة مزيداً من الانتهاكات الخطيرة لسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، والتي تواصل قوات الاحتلال الفييتنامية الموجودة في كمبوتشيا ارتكابها . وهذه الأعمال العدوانية الصارخة تتعارض مع ما أعلنته فييت نام مراراً من اتجاه نيتها إلى احترام سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية . وقد زادت الأعمال العسكرية الفييتنامية على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية من التوتر على طول تلك الحدود ، لما سببته من إصابات للسكان التايلنديين والكمبوتشيين الأبرياء وتعريضهم للمشقة المستمرة .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/180-S/17038 .

وهي توضح بجلاء إصرار فييت نام العنيد على السعي نحو حل عسكري للمشكلة الكمبوتشية . وقد قامت القوات الفييتنامية بلا خجل بانتهاك صارخ للمبادىء المقدسة التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

وتدين الحكومة التايلندية الملكية بشدة أعمال العدوان الفييتنامية هذه وتطالب بأن تقوم فييت نام فوراً بوقف أعمالها العدائية ضد تايلند . وتؤكد الحكومة التايلندية الملكية من جديد حقها الشرعي في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لصون سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وحماية أرواح وممتلكات الشعب التايلندي .

وأتشرف بأن أطلب تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17039

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة حجة الإسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية ايران الإسلامية .

وسأغدو شديد الامتنان لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجّهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية ايران الإسلامية

مع إيلاء الاعتبار الواجب للأحداث الحرجة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة والمواقف الإنسانية التي اتخذتموها ، أجد لزاماً عليّ أن أتطرق إلى نقاط معينة .

لقد مضى أكثر من عام منذ أن بدأ النظام العراقي وزع الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع . وخلال هذه الفترة بذلنا قصارى جهدنا لتحذير المجتمع الدولي من الآثار الخطيرة لسياسة المغامرة هذه . وقلنا إنه إذا أمكن بمثل هذه السهولة أن يداس بالأقدام بروتوكول هام مثل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥[٨] الذي صيغ بعد أن بذل المجتمع الدولي جهوداً لا نهاية لها لإنقاذ الإنسانية من أخطار الأسلحة الكيميائية ، فإن جميع المعاهدات والقوانين الدولية ستكون عرضة للشك من حيث فلسفة وجودها ذاته .

وقد تجاهل العراق كلية النداء الرسمي الموجّه منكم [S/17018] ، بعد نشر التقرير الذي أعده فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة [S/16750 المؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤] ، وبالامتناع التام عن استخدام الأسلحة الكيميائية .

وفي الفترة الأخيرة ، لجأ النظام العراقي إلى استخدام الأسلحة الكيميائية مرتين . وكما تعرفون ، كان هناك توقع مسبق لإعادة وزع الأسلحة الكيميائية ، وطلبنا إيفاد بعثة إلى جمهورية ايران الإسلامية للحيلولة دون تكرار هذه المأساة . إنكم توافقون على أن وجود فريق تفتيش تابع للأمم المتحدة في طهران ، بالرغم من عدم احترام العراق للقواعد الإنسانية المعترف بها عالمياً ، من شأنه أن يكون فعّالاً في هذا الصدد . ولذا فإن التقييدات التي جعلتكم تمتنعون عن اتخاذ مثل هذا الإجراء تبعث على الحيرة . ألا يمكن مرة أخرى استخدام السلطة ذاتها التي مكّنتكم من تكليف فريق من الخبراء في الماضي ؟

وفيما يتعلق بالإجراء المتوقع ، المتمثل في إعادة وزع العراق للأسلحة الكيميائية ، بما له من نتائج خطيرة ، فإننا نأمل أن يترتب عليه اتخاذ تدابير جادة من جانبكم في أقرب وقت ممكن . ومرة ثانية ، ستبذل جمهورية ايران الإسلامية قصارى جهدها في ضبط النفس . غير أن التسامح من طرف واحد لا يمكن أن يستمر إلى الأبد . وفي حالة استمرار هذا العمل الخسيس لن يكون هناك خيار سوى اللجوء إلى حلول نهائية .

وفيما يتعلق بقضية الهجمات على مراكز السكان المدنيين ، فمن المؤسف القول بأن العراق لازال يتجاهل الالتزام بالمبادىء الدولية والإنسانية على الرغم من الجهود التي تبذلونها . إن عدم الاستجابة إلى النداء الموجّه منكم بعد الهجوم على الأحواز يعكس العزم الجاد من جانب العراق على مواصلة هجماته على الأهداف المدنية في الوقت الذي تمسكت فيه جمهورية ايران الإسلامية بضبط النفس وامتنعت عن اتخاذ تدابير انتقامية حتى بعد قصف العراق للمناطق التي يسكنها المدنيون في الدهلاويه وعلوانه وبرديه ، حسبما يظهر في سجلات فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة .

وتدركون أن جمهورية ايران الإسلامية دأبت على الاستجابة البنّاءة لنداءاتكم بالرغم من قدرتها على تعريض جميع أنحاء العراق لنيرانها . ولكن السؤال الذي نود جواباً عليه هو لماذا لم يثمر كل هذا التعاون حتى الآن . هل تعتقد منظمة الأمم المتحدة أن السبيل الوحيد لوقف هجمات العراق على المناطق السكنية ووزعه للأسلحة الكيميائية هو الانتقام ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو دور هذه المنظمة في القضايا الدولية الخطيرة ؟

لقد طلبت الأمم المتحدة ، التي ستحتفل وشيكاً بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها ، من جميع الدول إرسال اقتراحاتها ومقترحاتها لاستكمال ميثاق الأمم المتحدة . وخير توصية يمكنني أن أتقدم بها هي التماس ضمانات عملية للحقوق المحدودة القائمة لا الحديث عن حقوق جديدة .

(توقيع) سيد علي خامنئي
رئيس جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17040

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٥]

يقدم الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ، ويتشرف ، بالإشارة إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، ببيان ما يلي :

مابرحت حكومة الهند تؤيد بثبات الغالبية المضطهدة في جنوب افريقيا في كفاحها ضد نظام الفصل العنصري القمعي . وقد عارضت الهند ، ولاتزال تعارض بحزم منذ البدء ، جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا . والواقع ، أن قضية العنصرية في جنوب افريقيا أدرجت لأول مرة في جدول أعمال الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٦ بناءً على مبادرة الهند .

وقد قامت الهند ، على نحو انفرادي ، بعد حصولها على الاستقلال في سنة ١٩٤٧ ، بقطع جميع الصلات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية مع نظام الحكم القائم في بريتوريا . ومقاطعة الهند لنظام الحكم القائم في جنوب افريقيا هي مقاطعة تامة وكاملة . ولذلك فإن مسألة استيراد الأسلحة وما شابهها من جنوب افريقيا غير مطروحة . وقد صدقت الهند ، بوصفها عضواً في مجلس الأمن ، لصالح القرارين ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) . ونفذت حكومة الهند دائماً وبحزم جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن المتصلة بسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه ، ظلت الهند تؤكد ضرورة فرض جزاءات اقتصادية إلزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا بغية الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري الشرير .

وسأكون مقدراً لحسن صنيعكم لو أمكن تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/17041*

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة الحادية عشرة من صباح ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وأن المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى قد استرعى انتباهه إلى ما يلي :

« وفقاً للمعلومات المقدمة من السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فإن الغارات والاستفزازات المسلحة التي تقوم بها الوحدات العسكرية الباكستانية المرابطة بنواحي محافظة باريكوت ، الواقعة في مقاطعة كونارها ، قد اكتسبت في الآونة الأخيرة طابع الكثافة والتوسع الشديدين . وقد داومت هذه القوات على تصويب نيران أسلحتها الثقيلة نحو محافظة باريكوت ، وترتب على هذه الاعتداءات حدوث خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ، وعلى سبيل المثال ، نتج عن الاعتداءات الموجهة في ٦ آذار/مارس ضد حامية باريكوت ومراكزها السكنية استشهاد شخص واحد وإصابة رجلين وثماني نساء وطفل واحد بإصابات شديدة وتدمير خمسة مساكن.

« وبينما تدين جمهورية أفغانستان الديمقراطية هذه الاعتداءات المتكررة والمستمرة من قِبَل القوات الباكستانية وتستنكرها ، فإنها تحتج عليها بشدة لدى الحكومة الباكستانية وتشير إلى وجوب قيام السلطات الباكستانية في أسرع وقت ممكن بوضع حد لمثل هذه الاعتداءات والاستفزازات المسلحة الموجهة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وما لم يحدث ذلك فستتحمل السلطات الباكستانية المسؤولة التبعات الجسيمة والخطيرة الناشئة عنها . »

ويشرفني كذلك أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/181-S/17041 .

الوثيقة S/17042*

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة الخارجية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة العاشرة والنصف من صباح ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وأوضح له المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى ما يلي :

« زعمت السلطات الباكستانية مرة أخرى في الآونة الأخيرة ، استمراراً لاتهاماتها السابقة التي لا تستند إلى أساس والموجّهة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، أن أربعاً من الطائرات الأفغانية قصفت بالقنابل والصواريخ ، حسبما يدعى ، منطقة تقع على بعد ٥ كيلومترات جنوب شرقي دوماندي ومنطقة أراندو يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ على التوالي .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/182-S/17042 .

« وبعد التحرّي الدقيق عن هذه الاتهامات ، اعتبرتها السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية اتهامات خبيثة غير قائمة على أي أساس بالمرة . وإذ ترفض هذه السلطات تلك الاتهامات رفضاً قاطعاً ، تطلب من الحكومة الباكستانية وقف هذا الدس والتلفيق اللذين لن يكون لهما من أثر سوى تصعيد الحالة على الحدود بين البلدين وزيادة خطورتها » .

وأتشرف أيضاً بأن أرجوكم اتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17043*

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٥]

تحتم عليّ مسؤوليتي استرعاء اهتمامكم مرة أخرى إلى قلق اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الشديد إزاء أعمال القمع المتجددة التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة . ومما يدعو إلى القلق كذلك التدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في إطار سياستها المتمثلة في إنشاء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة .

وقد علمت اللجنة أن القوات الاسرائيلية قامت ، طبقاً للأنباء المنشورة في صحيفتي « جيروزاليم بوست » و « نيويورك تايمز » الصادرتين في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وصحيفة « الفجر » الصادرة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ ، بغارات ليلية على حرمين في جامعة بير زيت في ١ آذار/مارس ، واستولت على مئات من الملصقات والكتب وغيرها من المواد التي كان مقرراً استخدامها في معرض ثقافي فلسطيني . وقد جرى احتجاز ثلاثة وخمسين طالباً وضيوفهم لاستجوابهم . ولايزال ثمانية منهم محتجزين في سجن الفرعا في نابلس دون توجيه تهمة إليهم . وأعلنت إذاعة تل أبيب في ٨ آذار/مارس أنه من المتوقع احتجاز عدد آخر .

وعلى إثر الغارات مباشرة ، أعلن أن حرمي جامعة بير زيت من المناطق العسكرية المغلقة وأن دخولها محظور على الجميع . وبعد ذلك بأسبوع قرر الحاكم العسكري للضفة الغربية المحتلة ، حسبما أذاعت وكالة « يونيتد برس انترناشيونال » ، إغلاق الحرم الجديد لجامعة بير زيت لمدة شهرين . وشجب مجلس إدارة جامعة بير زيت هذه التدابير الاسرائيلية الجديدة بوصفها « حلقة جديدة من سلسلة من الانتهاكات المتكررة للحرية الأكاديمية ترمي إلى إعاقة التعليم الجامعي والحيلولة دون تنمية المجتمع العربي الفلسطيني » . وأفادت الأنباء بأن إغلاق الجامعة جاء في نهاية الفصل الدراسي الأول ، مما تسبب في الإخلال بالجدول الزمني للدراسة وتوقف التجارب المختبرية وتأخير برنامج التشييد في الجامعة على نحو يجلب الخسارة .

وأود أيضاً أن أعرب عن قلق اللجنة العميق الذي سببته التدابير الخطيرة الأخرى التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الأساسية . فقد أفادت الأنباء التي أذاعها مكتب بيت لحم الصحفي في ١٢ آذار/مارس أن ٣٥ شاباً من مخيم الدهيشة للاجئين ، جرى اعتقالهم في ٣١ كانون الثاني/يناير خلال غارة ليلية على المخيم ، لايزالون محتجزين للاستجواب من قِبَل حكومة الاحتلال العسكرية ودون أن توجه إليهم تهم . وأفادت الأنباء بتعذيب اثنين من المحتجزين بواسطة أجهزة الكترونية ؛ بينما يتعرض الآخرون بصفة مستمرة للضرب والإذلال . وقد احتجز نحو ٣٠٠ من فلسطينيي الضفة الغربية في سجن الفرعا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

وفي الوقت نفسه ، تبدي اللجنة أشد القلق إزاء استمرار الحكومة الاسرائيلية في تطبيق سياسة إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة . ففي ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ، ذكرت صحيفة « ها آرتس » ، أن وزارة الإسكان الاسرائيلية بدأت في إنشاء ثلاث مستوطنات دائمة ، هي : عزمونا ، الواقعة على شاطىء غزة ؛ وكديم ، الواقعة شمالي الضفة الغربية ؛ ونعان ، الواقعة في غور

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/183-S/17043 .

الأردن . ويعيش المستوطنون فعلاً في مساكن مؤقتة في جميع المستوطنات الجديدة الثلاث .

وكما حدث في مناسبات سابقة ، يسترعي انتباهكم إلى هذه المعلومات حتى تظلوا على علم بالخطر المتواصل الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين من جرّاء سياسات الحكومة الاسرائيلية نحو الأراضي المحتلة بطريقة غير شرعية مما يعد انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ولالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة[١٠] .

ومن الواضح أن الأمر يستدعي على نحو ملّح وجود نهج جديد ثابت بغية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، أود أن أؤكد من جديد اقتناع اللجنة الراسخ بأن التبكير بعقد مؤتمر السلم الدولي المقترح بشأن الشرق الأوسط هو مسألة ذات أهمية حاسمة .

وفي الختام ، أرجو أن يوزع نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماسامبا ساري
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الوثيقة S/17044*

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرّف بأن أحيل لكم نص البرقية الموجّهة إليكم من السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة .

(توقيع) عاشور الفرطاس
القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

برقية موجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي

في إطار الجهود التي تبذلها الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية لوقف تصعيد الحرب بين البلدين الشقيقين ايران والعراق وتجنيب المدنيين ويلات هذه الحرب وما تلحقه من دمار وخراب للمنشآت المدنية والمدن في كلا البلدين ، قام الأخ العقيد معمّر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بتوجيه برقيتين إلى الإمام الخوميني والرئيس صدّام حسين ناشدهما فيهما التوقّف الفوري عن قصف المنشآت المدنية والمناطق الآهلة بالسكان .

واستجابة لذلك ، سلّم وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية رسالة خطّية إلى الأخ العقيد معمّر القذافي من الإمام الخوميني ، أكّد فيها استجابة ايران لهذه المناشدة واستعدادها لوقف ضرب المدن والمنشآت المدنية حال توقّف العراق عن ذلك .

هذا ومازلنا في انتظار استجابة العراق لهذه المناشدة حقناً للدماء البريئة في البلدين الشقيقين .

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي
للاتصال الخارجي

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/880-S/17044 .

الوثيقة S/17045*

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17030] ، أتشرف بإبلاغكم بوقوع عدة حوادث تمثل انتهاكاً للمجال الجوي لباكستان ولإقليمها ، من الجانب الأفغاني في أيام ١٣ و ١٤ و ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ . وتفاصيل الحوادث هي كالآتي :

في ١٣ آذار/مارس ، ارتكبت الطائرات الأفغانية ثلاثة انتهاكات للمجال الجوي لباكستان ولإقليمها في منطقة تشيترال الواقعة في محافظة أراندو . وفي الساعة ٨/٣٠ (بالتوقيت المحلي) ، اقتحمت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان لمسافة ٣ كيلومترات في منطقة أراندو وأسقطت ١٦ قنبلة وأطلقت بضعة صواريخ داخل إقليم باكستان على بعد ٣ كيلومترات تقريباً جنوبي أراندو . وفي الساعة ١٠/٤٠ (بالتوقيت المحلي) ، انتهكت ثلاث طائرات أفغانية المجال الجوي الباكستاني مرة أخرى في منطقة أراندو وأسقطت ثماني قنابل . وبعد ذلك اقتحمت ست طائرات أفغانية ، في الساعة ١٥/١٥ (بالتوقيت المحلي) ، المجال الجوي الباكستاني في المنطقة نفسها وأسقطت ١٣ قنبلة وأطلقت بضعة صواريخ .

وفي ١٤ آذار/مارس ، ارتكبت الطائرات الأفغانية انتهاكين للمجال الجوي الباكستاني ولإقليمها في منطقة تشيترال التابعة لأراندو . ففي الساعة ٩/١٠ (بالتوقيت المحلي) ، اقتحمت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي الباكستاني لمسافة ٣ كيلومترات وأسقطت ٤ قنابل وأطلقت بضعة صواريخ على بعد كيلومترين تقريباً جنوبي أراندو . وبعد ذلك في الساعة ١١/٢٠ (بالتوقيت المحلي) ، اقتحمت أربع طائرات وطائرتان عموديتان من طائرات أفغانستان المجال الجوي الباكستاني لمسافة كيلومترين وأسقطت قنبلة واحدة وأطلقت بضعة صواريخ على بعد كيلومتر واحد تقريباً جنوبي أراندو ، مما أسفر عن قتل مواطن باكستاني وأحد اللاجئين الأفغان .

وفي ١٦ آذار/مارس ، اقتحمت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي الباكستاني لمسافة ٣ كيلومترات وأسقطت قنبلتين وأطلقت بضعة صواريخ على بعد كيلومتر واحد تقريباً جنوبي أراندو .

وأغتنم هذه الفرصة لإبلاغكم بأن حكومة باكستان قد رفضت مزاعم سلطات كابول القائلة بأنه وقعت ، في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ، حوادث إطلاق نار من الجانب الباكستاني في اتجاه باريكوت في مقاطعة كونارها مما أدى إلى خسائر في الأرواح والممتلكات ، وذلك بوصفها مزاعم غير مستندة إلى أي أساس بالمرة . وقد أبلغ رفض باكستان للمزاعم إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد في ١٦ آذار/مارس .

وإني أرجوكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/186-S/17045 .

الوثيقة S/17046*

رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17031] ، أتشرف بإبلاغكم تفاصيل آخر واقعة استخدم فيها العراق مواداً كيميائية ضد قوات جمهورية ايران الإسلامية منتهكاً بذلك بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥[٨] والقواعد ذات الصلة من القانون الدولي العرفي .

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/189-S/17046 .

ففي الساعة ٨/٣٠ والساعة ٨/٣٥ من يوم ١٦ آذار/مارس ، أسقط عدد من الطائرات العراقية ما لا يقل عن ست كبسولات كبيرة على موقع ايراني شرقي جزيرة مجنون . ووفقاً لما ذكره المقاتلون الذين أصابهم السم ، فإنه لدى اصطدام الكبسولات بالأرض تصاعد في الهواء دخان أبيض مشوب بلون رمادي . وقام الخبراء الايرانيون باستقصاء الواقعة وهم يعتقدون بأن غاز السيانيد والغازات الفوسفورية وغاز الخردل قد استخدمت .

وقد سبق هذا الهجوم الكيميائي وقوع أربع هجمات أخرى منذ ١١ آذار/مارس . ونتيجة لذلك ، نقل ٢٠٠ من المقاتلين الايرانيين للعلاج بالمستشفى وقد أعلن الدكتور طاهريان ، رئيس الفريق الطبي الخاص المشكل لعلاج ضحايا استخدام العراق للمواد الكيميائية ، أن المقاتلين المصابين بالسم يعانون بوجه خاص من الضعف وتهيج العيون والجلد ومصاعب في التنفس .

والمعلومات المفصلة المذكورة أعلاه مقدمة لكي تنظروا على وجه السرعة في اتخاذ تدابير مناسبة تؤدي بطريقة سلمية إلى إنهاء استخدام العراق المتكرر للأسلحة الكيميائية في الحرب . ونحن نأمل حقاً في أن يدافع المجتمع الدولي هذه المرة عن القواعد التي استنها . وإلا ، فقد تدفع جمهورية ايران الإسلامية إلى موقف اللجوء إلى اتخاذ تدابير انتقامية فعّالة مماثلة رغماً عن إرادتها وقيمها .

وستبلغون فيما بعد بأية معلومات مفصلة أخرى بشأن هذه المسألة .

وسيكون من دواعي التقدير البالغ تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17047

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى أنه في أعقاب انتهاكات القواعد والأنظمة الدولية التي ارتكبها نظام البعث العراقي والتي شملت شن هجمات على المناطق المدنية واستخدام المواد الكيميائية ، أقدم النظام الإجرامي الحاكم في العراق على إعلان المجال الجوي لجمهورية ايران الإسلامية منطقة غير آمنة بالنسبة للطائرات التجارية . وهذا في حد ذاته ، يمثل انتهاكاً أيضاً لنظام دولي آخر ، ولذلك تعتبر جمهورية ايران الإسلامية أن من واجبها أن تبلغ جميع الدول وشعوبها بالنتائج المترتبة على هذا الإجراء راجية إياها إنقاذ آلاف الأرواح البشرية ، بإدانتها الصريحة لهذا الفعل الذي قام به النظام العراقي .

وسيكون من دواعي الامتنان البالغ ، تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17048

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل منغوليا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ آذار/مارس ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ، وبالإشارة إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، يتشرف بإبلاغ ما يلي :

دأبت جمهورية منغوليا الشعبية على أن تدين بحزم سياسة الفصل العنصري الإجرامية التي ينتهجها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد سكان البلد الأصليين ، وأيدت بقوة جميع المقررات والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا .

وتلتزم منغوليا التزاماً دقيقاً بأحكام جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وتقوم بتنفيذها بما فيها قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) ، ولا تحتفظ بعلاقات مع جنوب افريقيا في أي ميدان من الميادين ، ولا تمارس أي شكل من أشكال الاتجار بالأسلحة مع هذا النظام .

وتدين منغوليا بحزم بلداناً معينة من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، تواصل تقديم كل دعم وتشجيع للنظام العنصري عن طريق المداومة على التعاون الاقتصادي والعسكري وغير ذلك من أنواع التعاون مع بريتوريا والتوسع فيها . وتعتقد منغوليا اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من أجل القضاء على الفصل العنصري قضاءً سريعاً وتاماً .

وتعتقد جمهورية منغوليا الشعبية أن مجلس الأمن ملزم بحكم واجبه بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد دأبت منغوليا على تأييد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي في كفاحها العادل ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من أجل تحقيق الحرية والاستقلال .

ويرجو الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية أن تعمم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/17049

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

تلقيت تعليمات من حكومتي بإبلاغكم بالأنباء المؤسفة التي ربما تكونون على دراية بها فعلاً ، ومفادها أن نظام حكم صدام حسين قد أعلن اعتزامه إبادة مدينة الأحواز بأسرها خلال اثنتين وسبعين ساعة من الإنذار الذي وجهه إلى سكانها لإخلائها . وإزاء سكوت المجتمع الدولي المتواصل على الجرائم التي ارتكبها صدام حسين ، فمن المحتمل في الواقع أن نضطر ، خلافاً لرغبتنا ، إلى الانتقام بالطريقة نفسها .

ومن المؤلم لنا أن ندفع دفعاً إلى موقف حرج ، لا نجد فيه خياراً سوى الانتقام من أشقائنا وشقيقاتنا في بغداد . ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي يشترك ، بسبب عدم مبالاته وانعدام مبادرته ، في المسؤولية ليس فقط عن جرائم صدام حسين في حق شعب جمهورية ايران الإسلامية بل أيضاً في المسؤولية عن التدابير ، التي لا مفر منها وإن كرهناها ، التي سنتخذها ضد بغداد .

وسأغدو في غاية الامتنان إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17050

بيان من رئيس مجلس الأمن

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥]

أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ :

« عهد إليّ أعضاء مجلس الأمن بأن أعرب باسمهم عن قلقهم الشديد بشأن تدهور الحالة الريع في جنوب افريقيا من جرّاء موجة العنف العارمة الموجهة ضد العزّل والمعارضين للفصل العنصري في جميع أنحاء البلد والتي كان أحدث شواهدها ما وقع في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ في بلدة يوتنهاغ ، حيث فتح أفراد شرطة جنوب افريقيا نيران أسلحتهم على أشخاص أبرياء يتقدمون للانضمام إلى موكب جنائزي فقتلت وأصابت العشرات منهم .

« ويعرب أعضاء المجلس عن الاستياء الشديد من أعمال العنف التي من هذا القبيل ، التي لن تؤدي سوى إلى زيادة تفاقم الحالة في جنوب افريقيا وزيادة صعوبة السعي نحو تحقيق حل سلمي للنزاع في جنوب افريقيا .

« ويشير أعضاء المجلس إلى أحكام القرار ٥٦٠ (١٩٨٥) المتخذ بالإجماع في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، الذي لاحظ فيه المجلس مع عميق القلق تكثيف أعمال القمع في جنوب افريقيا ، وأشاد فيه بالمقاومة المتحدة الهائلة التي يمارسها شعب جنوب افريقيا المضطهد ضد الفصل العنصري ، وأعاد فيه تأكيد شرعية كفاح هذا الشعب من أجل أن تكون جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

« ويحث أعضاء المجلس حكومة جنوب افريقيا على إنهاء أعمال العنف والقمع ضد السكان السود وغيرهم من معارضي الفصل العنصري وعلى اتخاذ تدابير عاجلة للقضاء على الفصل العنصري » .

الوثيقة S/17051

رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

أشير إلى البيان الذي أدلى به السيد رئيس مجلس الأمن اليوم فيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا [*S/17050*] .

لقد أعربت حكومة جنوب افريقيا عن بالغ أسفها لما حدث من خسائر فادحة في الأرواح نتيجة لأحداث ٢١ آذار/مارس

١٩٨٥ . وهي ماتزال مصممة على مواصلة الجهود الرامية ، على حد قول رئيس الدولة في جنوب افريقيا إلى « تنفيذ برنامج لإجراء إصلاح أساسي في كل ناحية من نواحي الحياة ... وبالتحديد الإصلاح الدستوري » .

ومع ذلك ، فلم يكن خافياً أن أحداث يوتنهاغ قد جرت في الذكرى السنوية لشاربفيل . ولا يمكن لمنظمي هذه المسيرة الهوجاء التي أدت إلى هذه النتائج المفجعة التهرب من المسؤولية الجسيمة عما حدث .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل إليكم الحقائق التالية ذات الصلة :

في الساعة العاشرة صباحاً ، سارت جمهرة من الناس ، يقدّر عدد المشتركين فيها بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة آلاف شخص مسلحين بالحجارة ، والقنابل البترولية والطوب على طول الطريق المؤدي إلى يوتنهاغ . وعلى بعد حوالي كيلومتر واحد خارج المدينة ، كانت وحدة شرطة مكونة من ١٩ رجلاً قد سدّت الطريق بسيارتين من سيارات الشرطة . وعندما أصبحت الجمهرة على بعد أمتار قليلة من السيارتين أصدر الضابط المسؤول إشارة بالتوقف . وخاطب الضابط قائد المسيرة مبلّغاً إياه أن المسيرة غير قانونية كما حث المتجمهرين على الانصراف . ولم يلتفت أحد إلى هذا النداء ، وعندئذ أطلق الضابط طلقة تحذير . وعلى الرغم من هذا أحاط المتجمهرون برجال الشرطة وقذفوهم بالحجارة ، وبقذائف أخرى من بينها قنابل بترولية . ولم يبق أمام رجال الشرطة بديل سوى إطلاق النار دفاعاً عن النفس . وتقهقر المتجمهرون وتوقف إطلاق النار على الفور .

وأود أيضاً أن أوجه انتباهكم إلى البيان الصحفي الذي أدلى به وزير العدل في جنوب افريقيا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ونصه كالتالي :

« عيّن رئيس الدولة لجنة للتحقيق فوراً في جميع الظروف الوقائعية المتعلقة بنفس الحادث الذي وقع في يوتنهاغ في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ حيث قتل وأصيب بجراح عدد من الناس ، وتقديم تقرير عاجل .

« والأونرابل د . د . ف . كانيمبير القاضي هو رئيس اللجنة والعضو الوحيد فيها . وبصفته هذه سيقوم بإصدار بيان في يوم الاثنين الموافق ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ بشأن أماكن وتواريخ جلسات اللجنة .

« ويوجه انتباه خاص للنظم المتصلة باللجنة ، والتي ستنشر اليوم في الجريدة الرسمية للحكومة .

« ويرجى من الأشخاص والهيئات المهتمة ممن يرغبون في عرض أدلة أو الإدلاء بشهادة أمام اللجنة الاتصال بأمين اللجنة على العنوان التالي ، C/O the Registrar of the Supreme Court, Private Bag 1011, Grahamstown, 6140 (Tel. 0461 3936) » .

وأكون ممتناً إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17052

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بالكتابة إليكم بشأن انتهاك عراقي آخر لصك دولي هو اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤ الخاصة بالطيران المدني الدولي[٢٤] .

ولا شك أنكم تعلمون أن حكام العراق البعثيين قد هددوا مؤخراً بإسقاط طائرات الركاب في المجال الجوي لجمهورية ايران الإسلامية مما يجعل الطيران المدني في المجال الجوي فوق الأراضي الايرانية كله غير آمن .

ولا يمكن أن يلجأ إلى تهديد الركاب الأبرياء إلا مجرمين قساة مثل الحكام العراقيين الذين ارتكبوا بالفعل جريمة مماثلة بإسقاط طائرة وزير خارجية الجزائر الراحل .

إن جمهورية ايران الإسلامية تعلن بهذا أنها لا يمكن أن تلجأ إلى اتخاذ تدابير انتقامية ضد الطائرات المدنية ، تعرض أرواح الأبرياء للخطر . بيد أنه إذا تم إسقاط طائرة مدنية في المجال الجوي لجمهورية ايران الإسلامية فسوف يدك مطار بغداد . فقد مضت سنتان ونصف قبل أن تستطيع جمهورية ايران الإسلامية إقناع نفسها بتوجيه ضربات انتقامية رداً على الهجمات العراقية الموجهة ضد المراكز الآهلة بالسكان المدنيين ، وهي لم تنتقم بعد لاستعمال العراق للأسلحة الكيميائية .

لذلك ، فإن جمهورية ايران الإسلامية لن تسمح بأن يستفزها تهديد العراق الأخير لسلامة طيرانها المدني ويحملها على اتخاذ تدابير انتقامية ضد الركاب الأبرياء . مما يتنافى تماماً مع القيم الإنسانية والإسلامية التي تنادي بها .

واسمحوا لي بأن أضيف أن معرفة هذه الحقيقة لا تعفي الهيئات الدولية ، مع ذلك ، من الاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية .

وسيكون من دواعي التقدير البالغ تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17053

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ، ورداً على مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ يتشرف بإبلاغه أن الدانمرك لا تستورد أسلحة ، أو ذخائر ، أو مركبات عسكرية من جنوب افريقيا ، وأنها لم تفعل ذلك منذ سنوات عديدة .

وبناءً على ذلك ، فإن الدانمرك ملتزمة بقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) . وقد جعل التشريع القائم من غير الضروري أن تقوم السلطات الدانمركية بإدخال ترتيبات خاصة لضمان تنفيذ أحكام هذا القرار .

والقواعد التي تنظم استيراد الأسلحة والذخائر وحيازتها منصوص عليها في القانون المسمى قانون الأسلحة الصادر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ .

ووفقاً لهذا القانون ، يحظر ، إلا بإذن يصدره وزير العدل أو من ينوب عنه ، استيراد أو صناعة ما يلي :

- الأسلحة النارية ، والمواسير أو كتل المغاليق الخاصة بهذه الأسلحة ،

- ذخيرة الأسلحة النارية ، بما في ذلك أظرف الخراطيش ، ومسامير التفجير ، وكبسولات القدح ، وصمامات الإشعال ، والمقذوفات ،

- القنابل اليدوية ، والقنابل وما شابهها من أسلحة ،

- البارود والمتفجرات .

ولا يشمل الحظر بنادق الصيد ذات الكعوب الملساء (أسلحة الصيد) وأجزاءها وذخيرتها أيضاً (طلقات الخرطوش) . ومن المقرر إلغاء هذا الاستثناء في المستقبل القريب (مكفول في التشريع القائم بالفعل) .

وبناءً عليه ، فإن السلطات الدانمركية تجد تحت تصرفها الصكوك القانونية اللازمة لمراقبة استيراد الأسلحة ، ورفض إصدار أذون الاستيراد عندما يقتضي الأمر ذلك . وكلما طلب إذن من وزير العدل ، تقوم وزارة العدل بتقديم الطلب إلى وزارة الخارجية . وإذا لم يكن بوسع وزارة الخارجية التوصية بالاستيراد المعني ، فإن وزارة العدل ترفض الطلب المقدم . وهذا هو ما سيحدث في حالة استيراد الأسلحة والذخائر من جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالحظر الإجباري الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) على تصدير الأسلحة إلى جنوب افريقيا ، يود الممثل الدائم للدانمرك أن يكرر القول بأن الدانمرك وبلدان الشمال الأوروبي الأخرى ستعمل بنشاط ، وفقاً لبرنامج عملها المشترك ضد جنوب افريقيا ، من أجل كفالة الامتثال التام للحظر وتعزيزه .

ويتشرف الممثل الدائم للدانمرك بأن يطلب تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/17054*

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17045] ، أتشرف أن أبلغكم بحادثتي انتهاك للمجال الجوي لباكستان وأراضيها من جانب أفغانستان ، وقعتا يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس . وفيما يلي تفاصيل هاتين الحادثتين :

في ١٨ آذار/مارس ، انتهكت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان وأسقطت تسع قنابل وأطلقت عدة صواريخ على بعد كيلومتر واحد إلى الجنوب من أراندو .

وفي ١٩ آذار/مارس ، انتهكت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان وأسقطتا سبع قنابل على بعد كيلومتر واحد إلى الجنوب من أراندو .

وأغتنم هذه الفرصة لإبلاغكم أن حكومة باكستان قد رفضت ما زعمته سلطات كابول من أن القوات المسلحة الباكستانية قد قامت في ١٢ و ١٣ و ١٤ اذا/مارس ١٩٨٥ بإطلاق النار عبر الحدود تجاه باريكوت في مقاطعة كونارها ، وأنه في ٨ و ١٤ و ١٥ آذار/مارس قام عدد من الأشخاص ، تساندهم قوات باكستانية ، بمهاجمة نقطة الحدود الأفغانية الواقعة عند طور خام ، مما أسفر عن حدوث خسائر في الأرواح ، باعتبار ذلك ادّعاءات لا أساس لها من الصحة إطلاقاً . وفي ٢٣ آذار/مارس نقل رفض باكستان لهذه الادّعاءات إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد وقيل له إن سلطات كابول ، باختلاقها لهذه الاتهامات التي لا أساس لها ، إنما تحاول إلقاء اللوم على باكستان فيما يتعلق بالتطورات الجارية داخل أفغانستان .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/024-S/17054 .

الوثيقة S/17055* **

رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالعربية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥]

عطفاً على رسائلي السابقة بشأن الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية في الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أنقل إليكم وقائع الاعتداءات الاسرائيلية الجديدة غير الإنسانية على المواطنين الأبرياء في الجنوب .

في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، اجتاحت القوات الاسرائيلية قرى قضاء الزهراني بعد أن مهدت لهذا الاجتياح بقصف مدفعي عنيف لقريتي حومين التحتا وكفر ملكي ، وقد شمل الاجتياح القرى العشر التالية : عرب صاليم ، حومين الفوقا ، صربا ، عين قانا ، جباع ، كفر فيلا ، كفر ملكي ، جبل العرب ، مزرعة طيابا ، عنقون .

شاركت في العملية حوالي ٦٠ آلية ودبابة من نوع « ميركافا » مع مئات من الجنود الاسرائيليين وعناصر من قوات لحد . كما شاركت في العملية طائرات هليكوبتر وقوات مظلية خاصة . وكانت القوات الاسرائيلية قد توغلت إلى مسافة سبعة كيلومترات من مدينة صيدا واجتاحت في توغلها ثلاثة مراكز للجيش

* تضم الوثيقة S/17055/Corr. 1 المؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .
** عممت تحت الرمز المزدوج A/40/205-S/17055 و Corr. 1 .

اللبناني في مناطق سبق للقوات الاسرائيلية أن أخلتها خلال المرحلة الأولى وخلفت ٢٢ قتيلاً وعدداً من الجرحى عدا التدمير الكبير في المنازل والممتلكات .

وفي بلدة حومين التحتا ، قتل عشرون شخصاً عندما دمرت القوات الاسرائيلية في البلدة مدرسة ومساكن عديدة على رؤوس ساكنيها .

وفي بلدة كفر ملكي قصفت الدبابات الاسرائيلية البلدة وقتل صحفيان تابعان لفريق شبكة التلفزيون الأمريكية هما توفيق غزاوي وبهيج متني ، بنيران وجهت إليهما مباشرة وبتعمد من مدفع لإحدى الدبابات الاسرائيلية .

دمرت وأحرقت اسرائيل بعد انسحابها مخفر الدرك في بلدة جباع وعدداً من المنازل وأسرت عشرات الأشخاص . كما أنها لم تمكن رجال الدفاع المدني والصليب الأحمر من دخول البلدات التي اجتاحتها قواتها إلا بعد ساعات .

أما في قضاء صور فقد اجتاحت القوات الاسرائيلية بلدتين وجمعت الأهالي في ساحة المدرسة وحققت معهم قبل أن تنسحب . كما أسرت القوات الاسرائيلية عشرات المواطنين ودمرت أكثر من عشرين منزلاً . وفي ٢٢ آذار/مارس ، اجتاحت القوات الاسرائيلية قرية القليلة واغتالت ستة مواطنين واعتقلت ٢٠ شاباً ، وكان بين الضحايا رقيب في الجيش اللبناني وامرأتان .

إن الحكومة اللبنانية تدين بشدة هذه الاعتداءات والممارسات الهمجية المتكررة لقوات الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا ضد المدنيين ، وتلفت نظر مجلس الأمن إلى الطابع الخطير واللاإنساني لتلك الممارسات التي تتنافى مع أحكام القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩[١٠] .

وتؤكد هذه الممارسات واستمرارها ما حذر لبنان منه مراراً وتكراراً من أن تعطيل أعمال مجلس الأمن وعدم تمكينه من القيام بالمهام المنوطة به ، يشكل تشجيعاً ضمنياً لاسرائيل يدفعها للتمادي في سياستها اللاإنسانية ضد المدنيين في الأراضي اللبنانية الخاضعة للاحتلال وحتى الأراضي التي سبق أن انسحبت منها .

أكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17056

رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة مدغشقر

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

تقدم البعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام ، وتشير إلى مذكرته المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وتتشرف بأن تحيطه علماً بما يلي :

إن جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، التي تتمسك بسياستها في تأييد القضايا العادلة ودعم الكفاح المشروع لجميع الشعوب المضهدة ، تدين بلا تحفظ ، وعلى نحو ثابت ، نظام بريتوريا بسبب سياسته في الفصل العنصري التي تتعارض مع أهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وانطلاقاً من اقتناعها بأن نظام الفصل العنصري وسياسته القائمة على القمع الداخلي والاغتيال السياسي وزعزعة استقرار دول خط المواجهة والاعتداء عليها ، يشكلان العقبة الوحيدة التي تواجه السلم والأمن والاستقرار في الجنوب الافريقي ، فإن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية لا تحتفظ بأي علاقة مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غير ذلك .

وما انفكت جمهورية مدغشقر الديمقراطية تطبّق مقررات وقرارات مجلسي الأمن والجمعية العامة الخاصة بمسألة جنوب افريقيا . إن مواصلة نظام جنوب افريقيا شراء الأسلحة وغيرها من المواد العسكرية من دول معينة ، فضلاً عن قيامه بصنع أسلحة وذخيرة في إطار ترخيصات ممنوحة له من أوساط معينة ، ليس من شأنها صيانة أمن وسيادة الدول الافريقية المعادية لسياسة الفصل العنصري .

وتضامناً مع الكفاح الذي تخوضه الدول الافريقية في محاربة نظام الفصل العنصري ، تلتزم جمهورية مدغشقر الديمقراطية بالإعلان الصادر بشأن الجنوب الافريقي الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العشرين[٢٥] ، وتعيد تأكيد تأييدها الكامل للكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد برعاية حركة تحريره الوطني ، المؤتمر الوطني الافريقي .

وتأمل حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية أن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتطبّق على نحو فعّال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن جنوب افريقيا بهدف إزالة نظام الفصل العنصري على نحو كامل وعاجل .

وتطلب البعثة الدائمة لجمهورية مدغشقر لدى الأمم المتحدة تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/17057*

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتيّ المؤرختين في ١١ و ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥[٢٦] ، أتشرف بإبلاغكم بأننا نرفض رفضاً قاطعاً بوصفها محض اختلاق مزاعم تايلند الافترائية التي أوردها ممثل تايلند في رسالته المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17038] والتي رددتها بكين والدوائر الغربية في الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للصين والمؤرخة في ١١ آذار/مارس [S/17023] .

وتبين الحقائق أن تايلند هي التي تتدخل بشكل فاضح في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ولاوس وفييت نام وتنتهك أراضيها .

ويعرف العالم تمام العرفة أن تايلند ، مشتركة مع الصين ، توفر الملائذ لطغمة بول بوت وغيرهم من الرجعيين المنتمين إلى خمير ، وترعاهم بهدف محاولة تخريب نهضة الشعب الكمبوتشي ، مسببة بذلك حالة من عدم الاستقرار والتوتر الدائم في المنطقة .

ومن خلال هذه الحملة الشريرة ، تسعى تايلند ومؤيدوها إلى تحويل الرأي العام عن مساره الصحيح ، وتغطية سياستهم المفلسة العاملة على استخدام الرجعيين الخمير في معارضة دول الهند الصينية ، وتشويه السمعة الطيبة لفييت نام ، والعمل عمداً على خلق توتر ومواجهة من أجل تخريب الاتجاه المتنامي نحو الحوار في المنطقة .

إن موقف جمهورية كمبوتشيا الشعبية الذي تشاركها إياه جمهورية فييت نام الاشتراكية واضح كل الوضوح ، وهو احترام مبدأ عدم التدخل وسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، والسعي الجهيد لجعل منطقة الحدود مع تايلند وغيرها من البلدان المجاورة منطقة سلم وصداقة . وقد رحب الرأي العالمي ، بما في ذلك دوائر عدة في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بهذا الموقف الصحيح .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لي كيم شونغ
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/206-S/17057 .

الوثيقة S/17058

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل لكم الرسالة التي بعث بها السيد علي أكبر ولاياتي وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية .

وسأغدو في غاية الامتنان إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

أود أن أبلغكم أنه عقب استئناف الهجمات العراقية على المراكز السكانية المدنية والسفن التجارية ، اضطرت جمهورية ايران الإسلامية ، مع الأسف ، إلى إطلاق قذيفة أرض ـ أرض على بغداد يوم الاثنين ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

وكما تعلمون دون شك ، فإنه ما أن حدث انقطاع في الهجمات الجوية والهجمات بالقذائف التي يشنها العراق على المراكز السكانية المدنية وفي قصف هذه المراكز فضلاً عن توقف الهجمات ضد السفن في اليومين الماضيين ، حتى أوقفت قوات جمهورية ايران الإسلامية في الحال هجماتها الانتقامية على المدن العراقية .

ولم يكن هجوم اليوم الذي أطلقت فيه جمهورية ايران الإسلامية قذيفة سوى إجراء انتقامي محدود ضد الهجمات العراقية المتجددة على المراكز السكانية المدنية والسفن التجارية في الخليج الفارسي .

وكما أعلنت جمهورية ايران الإسلامية مراراً وتكراراً فإنها ، في الوقت الذي تحتفظ فيه لنفسها بالحق في الانتقام ، على استعداد تام لإيقاف جميع العمليات العسكرية ضد المدن العراقية ، شريطة أن توقف العراق عملياتها العسكرية ضد المراكز السكانية المدنية والسفن التجارية التابعة لأطراف ثالثة في الخليج الفارسي .

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17059*

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتيّ المؤرختين في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٤ [*S/16481*] و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [*S/16652*] ، أتشرف بأن أقدم قائمة مفصلة بسبعة انتهاكات عراقية لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥[٨] حدثت في الفترة ما بين ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

---

* عممت أيضاً كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/40/209 في ٢٧ اذار/مارس ١٩٨٥ .

لقد ظل النظام العراقي الإجرامي يستخدم أسلحة كيميائية ضد الأهداف المدنية والعسكرية في جمهورية ايران الإسلامية بدون توقف منذ الأيام الأولى للحرب المفروضة عليها .

وظلت الهيئات الدولية المعنية بمراعاة الامتثال للصك الدولي ذي الصلة والهيئات الملزمة دستورياً بحفظ السلم والأمن الدوليين طيلة الوقت ملتزمة صمتاً ينم عن عدم مسؤولية إزاء هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية . وعليه لا يبدو أنها تتغاضى عن استخدام الوسائل الكيميائية في الحرب فحسب بل يبدو أنها مع الأسف تدفع الطرف الآخر إلى الرد بنفس الوسيلة .

وسأكون ممتناً للغاية إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

هجمات بالأسلحة الكيميائية قامت بها القوات المسلحة العراقية ضد أهداف مدنية وعسكرية في جمهورية ايران الإسلامية

يوم وساعة الهجوم	الموقع	وسيلة النقل	عدد الإصابات والقتلى
٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ الساعة ٠٦/٠٠	ضواحي عبدان	قذائف مدفعية	أفراد مصابون بالدوار والغثيان وبعض حالات التهيج في الجلد
٢١ أيلول/سبتمبر الساعة ٢٢/٤٠	جزيرة الخرج	قصف جوي	أفراد مصابون بغثيان وبعض حالات التهيج في الجلد
٢٩ أيلول/سبتمبر الساعة ٠٧/٣٠	منطقة شالامشاه	قذائف مدفعية	لم يصب أو يقتل أحد
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر	منطقة نوسود	قذائف مدفعية	أصيب ثمانية أشخاص بالتسمم وأدخلوا المستشفى
١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الساعة ١٨/٣٠	منطقة بول ـ ئي ـ نو (خرمشهر)	قذائف مدفعية	أشخاص مصابون بالدوار وبعض حالات الألم في البطن . أدخل شخصان من الذين أصيبوا بتسمم إلى المستشفى في الأحواز وطهران
٤ شباط/فبراير	ضواحي خرمشهر	قذائف مدفعية	أشخاص مصابون بالغثيان والتهاب العين
١٤ شباط/فبراير	المنطقة المجاورة للقواعد العسكرية في أنكان وغارماب (منطقة زارداشت)	٧ قذائف مدفعية	لم يصب أحد بسبب اتجاه الريح

الوثيقة S/17060*

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال في سفارة باكستان بكابول استدعي في الساعة ١٤/٣٠ من بعد ظهر يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥ ونقل إليه المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى ما يلي :

« طبقاً للمعلومات الواردة من السلطات المختصة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لاتزال أعمال العدوان المسلح غير المسؤولة التي تقوم بها قوات الحدود الباكستانية مستخدمة فيها الأسلحة الثقيلة ضد المواقع السكنية الحدودية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية مستمرة لم تتوقف .

« وأسفرت أعمال القصف هذه عن استشهاد عدد من الشيوخ والنساء بل والأطفال . وقد تعرّضت المناطق السكنية في مقاطعة باريكوت بإقليم كونارها ، بصفة خاصة لقصف وحشي .

« وخلال بضعة الأشهر الماضية تعرّضت المناطق السكنية بمقاطعة باريكوت لـ ٢٩ عمل عدواني من جانب القوات الباكستانية ، استخدمت فيها قذائف أسلحة متنوعة مثل ذخيرة الهاون الارتكاسي ومدفعية الهاون والمدافع الرشاشة الثقيلة . ووقعت أعنف أعمال القصف وأقساها في ١٩ و٢٠ و٢١ كانون الثاني/يناير و٥ و٧ و٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

« وقامت قوات الحدود الباكستانية مؤخراً بقصف مقاطعة باريكوت مرة أخرى في ١٢ و١٣ و١٤ آذار/مارس . وأسفرت عمليات القصف هذه عن استشهاد ٢٧ شخصاً وإصابة ٢٤ آخرين بجراح خلال الشهور الأربعة الأخيرة .

« وبالمثل تعرّضت نقاط المراقبة والممر الحدودي الأفغاني في تورخام لنيران الأسلحة الخفيفة من جانب الموظفين الباكستانيين في الساعة ٥/٣٠ صباح يوم ٨ آذار/مارس . وتعرضت المناطق نفسها مرة أخرى لقذائف مدافع الهاون والمدافع الرشاشة الثقيلة من الساعة ٦/١٠ إلى الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ مما أسفر عن استشهاد ثلاثة أشخاص وإصابة شخصين آخرين بجراح .

« وبعد قصف عنيف ، قامت جماعة مؤلفة من ١٥٠ فرداً تدعمهم القوات الحكومية الباكستانية في ١٤ آذار/مارس بمهاجمة الممر الأفغاني والمخفر القائم في تورخام ، وقد صدّت قوات الحدود التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية هذا الهجوم الذي أسفر عن استشهاد واحد من أفراد الحدود وإصابة فردين آخرين بجراح .

« كذلك ، في الساعة ١٠/٣٠ من مساء يوم ١٥ آذار/مارس تعرّض اثنان من مخافر الحدود لهجوم أسفر عن استشهاد ثلاثة أشخاص وإصابة أربعة آخرين بجراح .

« وتدين سلطات جمهورية أفغانستان الديمقراطية بقوة هذه الاعتداءات المتكررة والمستمرة للقوات العسكرية الباكستانية وتسليح العصابات وإرسالها داخل الإقليم الأفغاني لارتكاب أعمال القتل والتدمير والتواطؤ المباشر لقوات الميليشيا الباكستانية مع عصابات القتلة وقطّاع الطرق هؤلاء ، وتحتج بقوة لدى حكومة باكستان .

« وعلاوة على ذلك لابد من القول بأنه يجب على السلطات الباكستانية أن تتوقف فوراً عن اعتداءاتها المسلحة وتدخلها ، الأمر الذي يعرّض سلم وأمن الحدود للخطر ؛ فإذا لم تفعل ذلك ، ستقع المسؤولية عن النتائج الخطيرة والوخيمة لهذه الأعمال على السلطات العسكرية في باكستان » .

وطبقاً لمعلومات أخرى ، أوضح المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى للقائم بالأعمال في السفارة الباكستانية بكابول ما يلي :

« زعمت السلطات الباكستانية مرة أخرى في الفترة الأخيرة ، بقصد إخفاء أعمالها العدائية ، ومواصلة ادعاءاتها السابقة التي لا تقوم على أي أساس ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، أن أربع طائرات أفغانية قد توغلت داخل المجال الجوي لأراندو في الساعة ٩/١٠ من صباح

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/208-S/17060 .

يوم ١٤ آذا/مارس لمسافة ٣ كيلومترات وأنها أسقطت ٤٠ قنبلة كما أطلقت عدة صواريخ على منطقة تقع جنوب أراندو ، لم تسفر عن وقوع خسائر .

« كذلك ، وجهت السلطات الباكستانية تهماً مؤداها أن أربع طائرات أفغانية وطائرتي هليكوبتر قد دخلت في الساعة ١١/٢٠ من اليوم نفسه المجال الجوي لأراندو وألقت قنبلة وأطلقت عدة صواريخ على منطقة تقع إلى الجنوب من أراندو ، مما أسفر عن مقتل لاجىء أفغاني وشخص باكستاني .

« وبعد أن قامت السلطات المختصة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية بإجراء تحقيق شامل في هذه الاتهامات ، ترى أنها اتهامات كيدية لا تنهض على أساس ، وهي ترفضها رفضاً قاطعاً وتطالب حكومة باكستان بوضع حد لهذه الاختلاقات والافتراءات التي لا تؤدي إلاّ إلى تفاقم الحالة في المناطق الحدودية للدولتين » .

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17061

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بإحاطته بما يلي رداً على مذكرته المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ملتزمة التزاماً كاملاً بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفرض الحظر على الأسلحة بالنسبة لجنوب افريقيا ، وهي في ذلك تدرك تمام الإدراك ضرورة العزل الكامل للنظام العنصري في بريتوريا .

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا ، تمشياً منها مع مبادىء سياستها الخارجية ، ليست لها أية علاقات مع نظام جنوب افريقيا ، ولا تورّد إليه أية أسلحة ولا تستورد أية أسلحة من جنوب افريقيا . بل إن تشيكوسلوفاكيا لتدين الدول الغربية التي تسهم في زيادة إمكانيات جنوب افريقيا فيما يتعلق بالأسلحة ، هذه الإمكانيات التي تستخدم في القمع اللاإنساني للسكان غير البيض والهجمات العدوانية التي تشن على الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد كل التأييد قراري مجلس الأمن ٤١٨ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و ٥٥٨ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ اللذين يطالب فيهما المجلس بتنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بالنسبة لجنوب افريقيا . وإن تشيكوسلوفاكيا لتطالب جميع الدول التي لم تكف بعد عن التعاون المشين مع نظام جنوب افريقيا بأن تكف عن هذا التعاون لتسهم بذلك في القضاء على سياسة الفصل العنصري الوحشية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

وسيكون من دواعي امتنان البعثة الدائمة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن تعمم هذه المذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/17062

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالعربية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم أن حكومة لبنان قررت أن تطلب من مجلس الأمن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تنتهي في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، لفترة ستة أشهر أخرى على أساس الشروط المبينة في القرارت ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥٢٠ (١٩٨٢) وما يتصل بذلك من قرارات ومقررات مجلس الأمن .

إن حكومتي تطالب بتنفيذ هذه القرارات مؤكدة مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما حددت بموجب القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ [*S/12611*] والقرار ٥٠١ (١٩٨٢) .

وعليه فإن حكومتي لا تطلب أي تعديل لمهمة هذه القوات ، باعتبار أن المهمة المحددة بموجب القرارات أعلاه كافية ، وأن هذه القرارات تحتم انسحاب جميع القوات الاسرائيلية إلى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها ، وبسط سلطة الدولة اللبنانية ، دون سواها ، على كافة الأراضي التي تنسحب منها اسرائيل .

إن مفهوم لبنان للدور الذي سوف تلعبه القوة هو :

١ - إن رقعة انتشار هذه القوة هي من الليطاني جنوباً لغاية الحدود الدولية .

٢ - إن هذه المنطقة بكاملها يجب أن تكون تحت سلطة الجيش اللبناني وحده تعاونه في ذلك القوة الدولية دون سواها ، إذ أن لبنان لا يقبل بأي دور لأية قوة عسكرية غير شرعية .

٣ - لا يقبل لبنان بإنشاء أية منطقة عازلة ، أو ما يسمى بحزام أمني من أي نوع .

٤ - لا يجب أن تتحول منطقة انتشار القوة الدولية إلى منطقة فصل بين قوات مسلحة غير شرعية داخل الأراضي اللبنانية .

٥ - تحدد نقاط تمركز القوات الدولية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية وحدها .

وأود أن أؤكد لكم أن حكومتي مقتنعة ، رغم الظروف الحالية في جنوب لبنان ، بأن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لازال ضرورياً ويشكل عاملاً هاماً للاستقرار ، والتزاماً دولياً بمساندة استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية .

وتود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها وامتنانها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللدول المشاركة فيها بقوات ، على الجهود والتضحيات التي تبذلها في سبيل قضية السلم في لبنان .

أكون ممتناً لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17063

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في الحرب التي فرضتها العراق على جمهورية ايران الإسلامية ، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي :

إن جمهورية ايران الإسلامية تؤمن إيماناً جازماً بأنه يجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي الالتزام بالاتفاقيات والبروتوكولات والنظم الدولية المتعلقة بإدارة العمليات الحربية والقيود التي تفرض

لاعتبارات إنسانية ، على الأطراف المتقاتلة ، كما يجب على الرأي العام العالمي ، والمحافل الدولية المختصة إعمالها دون أي اعتبار للمسائل الكامنة وراء صراعات بعينها أو المحيطة بها . إن رسوخ هذه القواعد باعتبارها قوانين تحكم السلوك خلال سير العمليات الحربية يتوقف إلى حد كبير على كفالة التقيد التام بها والتنفيذ الكامل لها بدون قيد أو شرط . وإلاّ فسيتم حتماً الاستخفاف بجميع هذه القواعد الإنسانية باسم الضرورة العسكرية . ومن المؤكد أن هذه اللحظة في تاريخ الأمم المتحدة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين للمنظمة ليست وقتاً مناسباً لترديد نظرية الحرب الشاملة النازية . لقد تم تطوير القواعد والنظم المجسدة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة باحترام الأهداف المدنية البحتة ، وحرية الطيران المدني ، والنقل البحري التجاري غير المسلح ، والالتزام غير المشروط بالامتناع عن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ، بعد كثير من التجارب المريرة التي عاشها المجتمع الدولي . ولا ينبغي السماح بانتهاك هذه القواعد كما لا ينبغي السماح بتكرار هذه المآسي . ونحن نؤمن بأنه من واجب مجلس الأمن إدانة ما يرتكبه أي طرف في أي نزاع من انتهاكات لهذه القواعد . فالمجلس ملزم أدبياً بأن يحول دون أن يصبح القانون الإنساني الدولي موضوعاً للتفاوض ، وبأن يحول دون الانحدار بانتهاكه ليصبح مجرد مسألة استراتيجية بالنسبة لنظام وحشي لم يتردد منذ بداية الحرب في شن هجمات على السكان المدنيين الأبرياء أو في انتهاك القوانين الإنسانية الدولية .

ونحن نعتقد أن البيان الذي أدليتم به في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ يتمشى ، من حيث المبدأ ، مع هذه التزامات الأدبية ، كما يتمشى مع مسؤولياتكم الدستورية . وإن جمهورية ايران الإسلامية تكرر ، مرة أخرى ، الإعراب عن تأييدها لمبادىء القانون الإنساني الدولي فضلاً عن الاتفاقيات والقواعد المتعلقة بإدارة العمليات الحربية والتزامها بها . ونحن بوصفنا ، شعباً صامداً في كفاح دفاعي ، نشاطركم رغبتكم في التوصل إلى تسوية عادلة وكريمة للمسائل ، متى لبيت الشروط العادلة والقانونية التي حددتها جمهورية ايران الإسلامية في بداية الحرب المفروضة عليها . وفي نفس الوقت فحيث إن قيام النظام الحاكم في بغداد باستخدام الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر قد أثبتته بالوثائق عدة مصادر مستقلة ، وحيث إن التهديدات العراقية للطيران المدني والنقل البحري التجاري ، فضلاً عن قصف السكان المدنيين الأبرياء هي مسألة من صميم السياسة الحكومية في بغداد ومعروفة لجميع أعضاء المجتمع الدولي ، فلابدّ أن يكون من واجب مجلس الأمن وجميع الهيئات الدولية المختصة الأخرى إدانة هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ، ودعوة الحكام العراقيين إلى وقف انتهاكاتهم الصارخة لتلك القوانين في الحال . وإن اتخاذ مجلس الأمن لمثل هذا الإجراء بالإضافة إلى الإدانة الجريئة للمعتدي الأصلي يتمشيان مع الواجبات الدستورية لتلك الهيئة أكثر مما تتمشى القرارات الجزئية الصادرة في الماضي . وليست هناك حاجة إلى القول بأنه متى توقف العراق عن انتهاك الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه ، فإن جمهورية ايران الإسلامية ستتوقف فوراً عن التدابير الثأرية التي اضطرت ، وهي آسفة ، إلى اتخاذها .

وسأكون ممتناً غاية الامتنان إذا أمكن توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17064*

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أقدم طي هذا نص البيان الصادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ عن الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لي كيم شونغ
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/210-S/17064 .

المرفق

بيان صادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ عن الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية

وفقاً للتقارير الصحفية الواردة من بانكوك ، تحدث رئيس الوزراء التايلندي برم تنسولانوندا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ عن إمكانية اشتباك القوات المسلحة التايلندية في قتال ضد قوات فييت نام داخل كمبوتشيا . وقبل ذلك كان نائب قائد الجيش التايلندي تينشاي سيريامفان قد أعلن أن الجيش التايلندي سيشن هجوما على القوات الفييتنامية داخل كمبوتشيا . كذلك أعلن مسؤول تايلندي كبير أنه لا يستبعد إمكانية أن تقوم تايلند باستخدام حق « المطاردة الساخنة » داخل الأراضي الكمبوتشية . والخطير في الأمر أن هذه البيانات قد صدرت بعد أن حثت البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا البلدان الأخرى على تقديم مساعدة عسكرية للرجعيين الخميريين ضد شعب كمبوتشيا ، وعقب قيام رئيس دولة الصين وعدة جنرالات صينيين بزيارة لتايلند .

وإن هذه البيانات العدائية الصادرة عن السلطات التايلندية ما هي إلا تكرار للموقف الذي اتخذته الدوائر التايلندية الحاكمة منذ ١٥ عاماً مضت ، عندما اعتنقت نظرية « المطاردة الساخنة » التي نادى بها نيكسون إبّان الغزو الأمريكي لكمبوتشيا في نيسان/أبريل ١٩٧٠ . وهذه خطوة جديدة إلى الأمام تتخذها تايلند تأييداً لأتباع بول بوت والقوى الرجعية الخميرية الأخرى ضد نهضة شعب كمبوتشيا ، بعد أن سمحت للرجعيين الخميريين « بالاعتصام » بأراضي تايلند وقامت بسلسلة من أعمال الحرب غير المعلنة مثل القصف بالمدفعية ، والقيام بعمليات عدوانية ضد سيادة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تأييداً لعصبة بول بوت طوال السنوات الست الماضية . وهذا أيضاً عمل مكشوف ينطوي على خطورة كبيرة ويأتي في أعقاب الاحتلال العسكري السافر الذي قامت به تايلند في حزيران/يونيه ١٩٨٤ لثلاث قرى في لاوس .

إن هذه البيانات العدائية تلقي الضوء على السياسة المتصلة للدوائر التايلندية الحاكمة والمتمثلة في رفض اقتراح جمهورية كمبوتشيا الشعبية إنشاء منطقة آمنة على جانبي الحدود التايلندية الكمبوتشية ، واقتراح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن إنهاء حالة التوتر السائد في منطقة الحدود بين لاوس وتايلند . وهي تثبت أيضاً أن الدوائر التايلندية الحاكمة تواصل التواطؤ مع الصين للمحافظة على موقف ساخن على الحدود مع كمبوتشيا ومع لاوس ، ولتستحوذ بالتدريج على أراضي هذين البلدين ، ولتأييد عصبة بول بوت المرتكبة لجريمة إبادة الأجناس ، ورجعيي لاو والرجعيين الفييتناميين ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة .

إن الموقف السائد على الحدود الكمبوتشية ـ التايلندية خلال السنوات الست السابقة يثبت تماماً أن شعب جمهورية كمبوتشيا وشعب جمهورية فييت نام الاشتراكية قد أظهرا أقصى ما يمكن من ضبط النفس في مواجهة التصرفات المتعجرفة التي تقوم بها تايلند . لقد ظلت القوات المسلحة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ومتطوعو الجيش الفييتنامي ، أثناء قيامهم بتطهير البلد من أتباع بول بوت وغيرهم من الرجعيين الخميريين ، تحترم دائماً سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية . ولقد امتنعت جمهورية كمبوتشيا الشعبية كما امتنعت فييت نام عن استخدام حقها في « المطاردة الساخنة » بغية القضاء على الرجعيين الخميريين الذين يعتصمون الآن بأرض تايلند . وإذا قامت الدوائر التايلندية الحاكمة بتطبيق نظرية الولايات المتحدة المتمثلة في « المطاردة الساخنة » وانتهكت سيادة وأراضي جمهورية كمبوتشيا الشعبية فعليها أن تتحمل كل المسؤولية عن العواقب الوخيمة المترتبة على أفعالها . إن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية تطالب السلطات التايلندية بأن توقف فوراً جميع الأعمال التي تمثل انتهاكات لسيادة كمبوتشيا وسلامتها الإقليمية وأن تتوقف عن السماح لأتباع بول بوت وغيرهم من الرجعيين الخميريين باستخدام أراضيها كملجأ لمقاومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

إن الموقف يتطلب ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، اتخاذ تدابير عاجلة للقيام على الفور بإنشاء منطقة آمنة على جانبي الحدود الكمبوتشية ـ التايلندية تحت إشراف ومراقبة دولية على نحو ما اقترحته بلدان الهند الصينية مراراً .

إن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، حفاظاً على مصالح الشعب التايلندي وعلى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، تطلب إلى السلطات التايلندية أن تستجيب على نحو إيجابي لمقترحات بلدان الهند الصينية الثلاثة ، التي تتسم بحسن النية . وهي تدعو شعوب وحكومات البلدان المحبة للسلم في العالم أجمع إلى اتخاذ إجراءات فعّالة تأييداً للجهود الرامية إلى إقامة سلم دائم على طول الحدود الكمبوتشية ـ التايلندية ، مساهمة بذلك في ضمان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي بقية العالم .

الوثيقة S/17065

رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية الصين الشعبية

[الأصل : بالانكليزية والصينية]
[٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طيه نص بيان صادر عن الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية الصين الشعبية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ بشأن أعمال القمع الأخيرة التي قامت بها سلطات جنوب افريقيا ضد السكان السود في ذلك البلد . وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والبيان بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لينغ كينغ
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ عن المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية

في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ تجمّع عدة آلاف من السكان السود في ضواحي بورت اليزابيث ، بجنوب افريقيا ، تجمعاً سلمياً وقاموا بمظاهرة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة شاربفيل . وقد قامت سلطات جنوب افريقيا بإرسال شرطة مسلحة لقمعهم ، مما أدى إلى وقوع حادثة مأساوية قتل فيها ١٦ وجرح أكثر من ٢٠ شخصاً . وهذه جريمة أخرى ترتكبها سلطات جنوب افريقيا ضد شعب جنوب افريقيا . إن حكومة وشعب الصين يعربان عن سخطهما وإدانتهما الشديدة لهذه الفظائع التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا .

إن هذا العمل الذي قامت به سلطات جنوب افريقيا يبيّن مرة أخرى الطبيعة الشرسة لهذه السلطات العنصرية ، كما يكشف عن زيف « الإصلاح » المزعوم .

ولن تؤدي كل هذه الأعمال الحمقاء إلا إلى زيادة إثارة شعب جنوب افريقيا ودفعه لشن كفاح مكثف ضد الفصل العنصري ومن أجل تحقيق المساواة العنصرية والحقوق الأساسية الأخرى .

إن حكومة وشعب الصين ، كدأبهما ، يؤيدان بحزم الكفاح العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، وهما على اقتناع بأن شعب جنوب افريقيا ، بفضل توحيد صفوفه ومثابرته في الكفاح وتأييد شعوب العالم المناصرة للعدالة ، سوف يحرز الانتصار النهائي .

الوثيقة S/17066*

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

يشرفني أن أنقل إليكم البيان التالي الصادر عن ناطق باسم وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ :

« لقد دأبت السلطات الباكستانية في الآونة الأخيرة على توسيع نطاق دعايتها وافتراءاتها الاستفزازية المسمومة الموجهة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فوجهت مرة أخرى اتهامات لا أساس لها من الصحة ومفادها أن طائرات أفغانية قد قامت في ١٦ و ١٨ و ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ بالتحليق وإلقاء القنابل فوق منطقة أراندو .

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/212-S/17066 .

« وبسبب هذه الاتهامات الباطلة والخبيثة تم ، في الساعة ١١/٣٠ من صباح يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ، استدعاء القائم بالأعمال في سفارة باكستان بكابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، حيث أوضح له المسؤول عن الإدارة السياسية الأولى أن السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتبر ادعاءات السلطات الباكستانية ادعاءات لا أساس لها وخالية من الصحة تماماً ، ولذلك فهي ترفضها رفضاً باتاً . وقيل أيضاً إنه من الأفضل للسلطات الباكستانية أن تكف فوراً عن توجيه مثل هذه التلميحات والاتهامات التي تستهدف تغطية الاعتداءات السافرة والمتكررة التي يشنها ذلك البلد ضد أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وأن تضع حداً لتصعيد التوتر على طول حدود البلدين » .

ويشرفني أيضاً أن أطلب منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17067

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إليّ من ممثلي البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

وأنا أقدر وأفهم تماماً الآراء التي أعرب عنها هؤلاء الممثلون بشأن العمل الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وضرورة ضمان أمن أفرادها أثناء أدائهم للمهام الصعبة والهامة المناطة بهم . وهذا هدف أكرس له أنا وزملائي جزءًا كبيراً من الوقت والاهتمام .

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب مرة أخرى عن تقديري العميق للبلدان المساهمة بقوات لدعمها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بإخلاص وسخاء خلال السنوات الماضية ، ولأشيد كذلك بقواتها التي قامت بأداء مهامها بتفان وشجاعة نموذجيين في ظروف بالغة الصعوبة .

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

نظراً للتطورات الأخيرة الجارية في جنوب لبنان ، ترى الدول الأعضاء التي تساهم في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن من المناسب الإعراب لكم عن قلقها العميق إزاء هذه الأحداث التي لا تجعل فحسب قيام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتنفيذ ولايتها أمراً أكثر صعوبة وإنما تعرض أمن أفراد هذه القوات لمخاطر أمنية كبيرة . ويسبب عنصر الخطر هذا قلقاً متزايداً في البلدان التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد .

لقد ظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، منذ أكثر من عامين وحتى الآن ، تنفذ مهام مؤقتة كلفها بها مجلس الأمن عقب الغزو الاسرائيلي للبنان . وقد أصبح هذا الأمر ضرورياً لأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تتمكن من إنجاز ولايتها الأصلية التي كلفها بها مجلس الأمن في قراره ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ الذي تقرر فيه إنشاء القوة « بهدف التأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية ، وإعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعّالة إلى المنطقة » .

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي اضطرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى العمل في ظلها أثناء هذه السنوات القليلة الماضية ، فإن البلدان المساهمة بقوات مقتنعة بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كان لها تأثير ، كعامل استقرار ، على الحالة في جنوب لبنان . وعلاوة على ذلك فإن القوة تمكنت من القيام بدور إنساني نافع ، كما أن وجودها يمثل رمزاً لتصميم المجتمع الدولي على إعادة توطيد السلم والأمن الدوليين ، وإرجاع السلطة اللبنانية في المنطقة ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وتود البلدان المساهمة بقوات أن تذكر بأن ولاية القوة ، الواردة في الوثيقة S/12611 المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والتي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٢٦ (١٩٧٨) تتحدث عن « ثلاثة شروط أساسية يجب توفرها كيما تصبح القوة فعّالة » .

« أولاً ، يجب أن تتمتع القوة في جميع الأوقات بثقة مجلس الأمن وتأييده الكاملين » . وفي هذا الشأن ترى البلدان المساهمة بقوات أنه من واجب مجلس الأمن أن يصر على أن تحترم جميع الأطراف المعنية سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بجميع أجزائها المكونة ، وكذلك سلامة موظفي الأمم المتحدة الآخرين العاملين في جنوب لبنان في هذه الظروف الصعبة .

« ثانياً ، يجب أن تؤدي القوة في ظل تعاون كامل من جميع الأطراف المعنية » . فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يمكنها أن تأمل في تنفيذ ولايتها إلا على أساس وجود تفاهم بين جميع الأطراف المعنية بشأن دور القوة والوضع الأمني في المنطقة . وينطبق هذا من باب أولى على الحالة التي يعرض فيها انعدام التعاون اللازم للسلامة الشخصية لأفراد القوة للخطر .

« ثالثاً ، يجب أن تكون القوة قادرة على أن تؤدي عملها بوصفها وحدة عسكرية متكاملة وكفؤة » . فالبلدان المساهمة بقوات ترى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن تكون قادرة على تنفيذ ولايتها الأصلية إلا إذا سمح لها بالانتشار والعمل بشكل فعّال في منطقة تشكل كلاً واحداً لا يتجزأ حتى الحدود المعترف بها دولياً .

وتحيط البلدان المساهمة بقوات علماً بالإعلان الصادر عن الحكومة الاسرائيلية ومفاده أنها سوف تنفذ انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية تنفيذاً كاملاً ، ممتثلة بذلك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وتطالب هذه البلدان بتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩[١٠] تنفيذاً دقيقاً . وهي تستنكر ، في نفس الوقت ، جميع أعمال العنف الجارية حالياً في المنطقة . وفيما يختص بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فهي ترى أن القوة يجب ، في ممارستها لوظائفها ، أن تستمر في التزام الحيدة التامة ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في الولاية .

وتطلب البلدان المساهمة بقوات بإلحاح من حكومتي اسرائيل ولبنان تأمين الشروط الضرورية لتوفير الأمن في المنطقة للجميع عقب حدوث انسحاب اسرائيلي كامل إلى ما وراء الحدود الدولية . وهي تواصل تأييدها لكم في الجهود التي تبذلونها لتحقيق هذا الهدف ، عملاً بالقرار ٥٢٣ (١٩٨٢) . ولقد أظهرت البلدان المساهمة بقوات ، من جانبها ، حتى الآن صبراً عظيماً ، آملة أن تسمح أحداث إيجابية في المستقبل القريب لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأداء الدور المرسوم لها في الأصل . وهي تتوقع أن تنطبق المبادىء المذكورة أعلاه على العمليات المقبلة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وعلى هذا الأساس ، فهي تعرب عن استعدادها للاستمرار في تأييد القوة بغية تنفيذ الولاية التي منحها إياها مجلس الأمن .

وستغدو الدول الأعضاء المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ممتنة إذا تفضلتم بعرض هذه الرسالة على مجلس الأمن ، كما تتشرف بأن تطلب تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) روبرت ماكدوناغ
الممثل الدائم لايرلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) موريزيو بوشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أندرسن فيرم
الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيمس فيكتور غبيهو
الممثل الدائم لغانا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيليب لوويه
الممثل الدائم لفرنسا بالإنابة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كيجو كوروهنن
الممثل الدائم لفنلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بال رام
الممثل الدائم لفيجي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سفيري ج . برغ يوهانسن
الممثل الدائم للنرويج بالإنابة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أوداف ديو بات
الممثل الدائم لنيبال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) هانز ميسمان
الممثل الدائم لهولندا بالإنابة
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17068*

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ [*S/16965*] أتشرف بأن أرفق طيه ٨ صور للقرويين التايلنديين الذين جرحوا وقتلوا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ بقنابل المدفعية الفييتنامية التي أطلقتها القوات الفييتنامية في كمبوتشيا على الأراضي التايلندية في بان كروات بمقاطعة بوريرام ، التي تقع على بعد حوالي ١٣ كيلومتراً من الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية .

وتكذب هذه الصور ادعاء ممثل فييت نام في رسالته الموجهة إليكم والمؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17057*] بأن جمهورية فييت نام الاشتراكية تحترم سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية . إن هذه الفظائع التي ترتكبها القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ضد المدنيين التايلنديين الأبرياء داخل تايلند ومحاولات الحكومة الفييتنامية تغطية هذه الأعمال الوحشية بالإفتراء على تايلند تثير حنق حكومة تايلند الملكية .

إن حكومة تايلند الملكية تدين مرة أخرى بشدة مسلك حكومة فييت نام الذي يتسم بالجبن ، وتؤكد من جديد حقها الشرعي في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية .

وأتشرف بأن أرجو تعميم نص هذه الرسالة وكذلك الصور المرفقة[٢٧] بها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/214-S/17068 .

الملاحظـات

(١) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ١٧** .

(٢) انظر A/39/539 .

(٣) انظر الرسالة المؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (**قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٤** ، الصفحة ١١) .

(٤) **قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٣** ، الصفحتان ٨ و ٩ . انظر أيضاً محضر الجلسة ٢٤٣٠ .

(٥) صدر فيما بعد بوصفه الوثيقة S/16916 .

(٦) الوثائق المرفقة ليست واردة في هذا **الملحق** ؛ ويمكن الاطلاع عليها في ملفات الأمانة العامة .

(٧) *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua V. United States of America), Provisional Measures, Order of 10 May 1984.* I. C. J. Reports 1984, p. 169 .

(٨) بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة والسامة أو ما شابهها وكذلك الوسائل البكتريولوجية الحربية ، الموقّع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ (عصبة الأمم ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد الرابع والتسعون (١٩٢٩) ، العدد ٢١٣٨ ، الصفحة ٦٥ (من النص الانكليزي)) .

(٩) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات** ، البند ٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/39/574 .

(١٠) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي) .

(١١) انظر لجنة الصليب الأحمر الدولية ، **البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩** ، جنيف ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٣ (من النص الانكليزي) .

(١٢) A/38/68 .

(١٣) A/39/630 .

(١٤) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٢ ، الصفحة ١٣٥ (من النص الانكليزي) .

(١٥) مراعاة للدقة والتيسير ، استخدم لفظا « الموالون » و« المؤمنون » في التقرير ، كمثل استخدامهما في جمهورية ايران الإسلامية ، كإشارة إلى الفئات المؤيدة للجمهورية العراقية وتلك المعارضة لها على التوالي .

(١٦) وفقاً لسعر الصرف الرسمي السائد في ذلك الوقت ، كان الدينار العراقي يعادل ٣,٧٥ من دولارات الولايات المتحدة .

(١٧) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٠ ، الصفحة ٣١ (من النص الانكليزي) .

(١٨) وفقاً لسعر الصرف السائد في ذلك الوقت ، كان ٩٣ ريالاً يعادل حوالي دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة .

(١٩) A/39/864 .

(٢٠) A/39/857 .

(٢١) صدر فيما بعد بوصفه الوثيقة S/17033 .

(٢٢) Carnegie Endowment for International Peace, *The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907* (New York, Oxford University Press, 1915) .

(٢٣) **تقرير المؤتمر المعني بكمبوتشيا ، نيويورك ، ١٣ ـ ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E. 81. I. 10) ، المرفق الأول .

(٢٤) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ١٥ ، العدد ١٠٢ ، الصفحة ٢٩٥ (من النص الانكليزي) .

(٢٥) A/40/87 ، المرفق .

(٢٦) A/40/170 و A/40/175 .

(٢٧) لم ترد الصور الفوتوغرافية في هذا **الملحق** ؛ ويمكن الاطلاع عليها في ملفات الأمانة العامة .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 01500 86-40729—January 1989—375

SC/OR/40th Year, Supplement
for January, February and March 1985